جامعة القاهرة
كلية دار العلوم



منهج أبي حيّان النحوي الأندلسي في كتابه "ارتشاف الضرب من لسان العرب"

مع تحقيق فصل منه

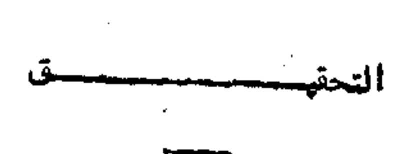
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة

مجلد ثاني

إعداد
مزيد اسماعيل نعيم

إشراف
عبد الله درويش

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م



" النسخ المعتمدة فى التحقيق "

لما كان من الصعب أن أهتدى على النسخة الأصلية ، أو النسخة الأم – كما يسمونها – التى سجل فيها أبوحيان آراءه ، فقد لجأت الى مقارنة عدة النسخ التى اعتمدتها ، وذلك فى عدة مواطن ، وتبين لى أن النسخة " أ " هى أكثر النسخ دقة ، وأتمها ، وأحسنها خطا ، وأفضلها ترتيبا . ولهذا اتخذتها أصلا ، ثم راجعت عليها النسخ الأخرى .

وقد اعتمدت فى تحقيق الارتشاف على خمس نسخ وهى :

١ – النسخة الأصل (أ) وهى مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١١٠٦) نحو . وعدد أوراقها (٣٦١) ورقة ، وعدد السطور فى كل صفحة (٢٧) سطرا ، وميزت عناوين الأبواب بالمداد الأحمر ، كما أنه سجل فيها مايفيد معارضتها بنسخ أخرى . وجاء فى آخرها " تم ارتشاف الضرب من لسان العرب فى يوم الأحد المبارك آخر شهر جمادى الآخر سنة سبع عشرة ومائة وألف ، والحمد لله وحده ، وصلى الله وسلم على من لانبى بعده . تم ارتشاف الضرب من اللسان العربى للعمدة الحبر أبى حيان طود المغرب ، على يد عبد اللطيف الأزهرى الذهبى فى عام سبعة ثلاث عشرة لهجرة النبى ، ومائة من بعد ألف أرخت فى الكتب .

٢ – النسخة (ب) وهى مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٨٢٨) نحو مكتوبة بخط معتاد ، والسقط فيها كثير ، كما أنها لاتخلو من الأخطاء النحوية ، والاضطراب فى ترتيب الجمل . وعدد أوراقها (٢٦١) ورقة وعدد السطور فى كل صفحة (٣٠) سطرا . وجاء فى آخرها " كمل والحمد ارتشاف الضرب من لسان العرب من نسخة محرفة لم يوجد سواها وذلك سلخ ذى الحجة ، ختام عام اثنين بعد الثلثمائة والألف بطيبة الطيبة على ساكنها أفضل الصلاة وأكمل التحية ، بلغ تصحيح على الأصل المنقول منه بحسب الجهد والطاقة ، وتمت المقابلة فى اليوم السادس عشر من محرم الحرام سنة ثلاث بعد الثلثمائة والألف بالمدينة المنورة " .

٣- النسخة (جـ) وهي مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٦٦) حلبي . خطها نسخي دقيق ، وتقع في (٥١٦) ورقة من القطع المتوسط ، وفي كل ورقة (٢٥) سطرا . وجاء في آخرها " وافق الفراغ من تعليقه يوم الأحد المبارك ثاني عشري رجب الفرد من شهور سنة عشرين ومائة ألف " .

٤- النسخة (س) وهي مخطوطة بمكتبة المنصورة بالقاهرة برقم (١٤٠) نحو . ومنها نسخة مصورة بمعهد المخطوطات برقم (١٠٧) نحو صنف غير مفهرس . وهي مكتوبة بخط نسخ جميل ، وفيها آثار رطوبة ، وبعض صفحاتها غير واضحة . وعدد أوراقها (٢٤٠) ورقة ، وعدد السطور في كل صفحة (٢٧) سطرا . كتبت في سنة سبع وسبعين وألف من الهجرة . ولم يعرف اسم ناسخها .

٥- النسخة (م) وهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية ، وذلك عن نسخة موجودة بالخزانة العامة بالرباط ، وهذه النسخة غير تامة حيث تنتهي عند باب الفاعل عدد أوراقها (١٤٩) ورقة من القطع المتوسط ، وعدد السطور في كل صفحة (٢٥) سطرا مكتوبة بخط مغربي . وجاء في آخرها " تم الجزء الأول من ارتشاف الضرب من لسان العرب ، بحمد الله تعالى ، وحسن عونه ، وذلك في الحادي عشر لذي قعدة الكائن في عام تسعة وثلاثين وسبعمائة ، ويتلوه الجزء الثاني إن شاء الله باب المنصوبات ، على يد الفقير الحقير محمد بن محمد بن محمد بن محمد السلايجي " .

—

منهج التحقيق

اتبعت في التحقيق المنهاج الآتي :

١ـ نسخت النسخة التي اعتمدتها أصلا ، ثم عارضتها بالنسخ التي اعتمدت عليها ، وسجلت الاختلاف فيما بينها ، ثم أشرت الى التحريف في الهامش ، وأثبت الصواب في الأصل .

٢ـ اعتمدت على النسخة (أ) لوضوح خطها ، وحسنه ، وبعدها عن التحريف والنقص .

٣ـ اعتمدت أيضا على الكتب النحوية واللغوية في اتمام مانقص ، أو ماسقط من الأصل .

٤ـ خرجت النصوص الشعرية ، وسميت قائليها ، مع تكملة الشواهد الناقصة .

٥ـ خرجت الآيات القرآنية الكريمة .

٦ـ عنيت بعلامات الترقيم ، مع ضبط الكلمات التي تحتاج الى ضبط .

٧ـ التعريف بالكتب النحوية واللغوية التي ورد ذكرها في المتن .

٨ ـ التعريف ـ باختصار ـ بالأعلام الواردة في المتن .

٩ـ تفسير الكلمات الغامضة .

القسم الثاني في أحوال الكلمة حال التركيب
التي هي إعرابية

الكلامُ في اللغةِ يطلقُ (١) على الخطّ، وعلى الإشارةِ، وعلى ما يفهمُ ١٠٥/ب
من حالِ الشيءِ، وعلى القولِ المُرَكّبِ الذي لا يُفيدُ، وعلى المعنى الذي في (٢)
النفسِ، وعلى التكلّم (٣).

والذي يصحّ أنّ ذلك على سبيلِ المجازِ، لا على سبيلِ الاشتراكِ خلافاً
لزاعمي (٤) ذلك. وأما في الاصطلاحِ فالذي نختارُه: أنه قولٌ دالٌّ على
نِسْبَةٍ إسناديةٍ مقصودةٍ لذاتها. (قولٌ) جنسٌ يَشْمَلُ الكلمةَ والكلامَ والكلِمَ
(دالٌّ على نِسْبَةٍ) احترازٌ من الكلمة، فإنها لا تدلُّ على نِسْبَةٍ، و(إسناديةٍ) (٥)
احترازٌ من النسبةِ التقييديةِ، كنسبةِ الإضافةِ نحو: غلامُ زيدٍ، ونسبةِ النعتِ
نحو: الرجلُ الخيّاطُ على أنه نعتٌ، ونسبةِ العاملِ نحو: الضاربُ زيداً.

والإسنادُ: نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ على سبيلِ الاستقلالِ.

وينقسمُ إلى خبرٍ وإنشاءٍ، فالخبرُ مطابقٌ وغيرُ مطابقٍ، وغيرُ المطابقِ
كذبٌ ومحالٌ.

والإنشاءُ: ما اتحدَ تمامُه بالذهنِ والتلفظِ به زماناً ووجوداً كالطلبِ على
أقسامه، والنداءِ، وقَسَمِ الإنسانِ على نفسِه، والمُتَوِد.

---

(١) أ: ينطبق وما أثبتناه من (ب)

(٢) م، ب: في

(٣) أي، ويطلق على التكليم مصدر كلّم.

(٤) قال الخضري: ويطلق حقيقة على الحدث، وهو التكلم كقوله:
قالوا كلامك هنداً وهي مصغية يشفيك؟ قلتُ: صحيحٌ ذاك لو كانا
حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/١٦ وينظر شرح التصريح على التوضيح - للأزهري ١/١٨

(٥) النعت: تكملة من (ص، م).

وقولي (مقصودة لذاتها) احترازٌ من الجملة التي تقع صلةً نحو: جاءني الذي خرج أبوهُ، ومضافاً إليها أسماء الزمان نحو: آتيك يومَ يقدمُ الحجاجُ . أو غيرها نحو: اذهبْ بذي تَسْلَمْ .

وقد قسَّمَ النحاةُ القدماءُ الكلامَ الى أقسامٍ منحصرة فيما ذكرناه (١) في الخبر والانشاء .

والخَبرُ جائزٌ وقوعُه ومُحال ، الجائزُ مستقيمٌ حسَنٌ نحو: آتيتك أمس . ومستقيم قبيحٌ نحو: قد زيداً رأيتُ ، ومستقيم كذبٌ نحو: حَمَلْتُ الجَبَلَ ، والمحالُ نحو: أتيتُكَ غداً .

وأمّا غيرُ الخبر فذهبَ أبوالحسن (٢) إلى أنهُ استخبارٌ (٣) وتَمَنٍّ وطَلَبٌ ، وهو: أمرٌ أو نهيٌ ، وهما واحدٌ عند سيبويه والكسائي (٤) والفراء (٥) وجماعة .

وزاد الفراءُ وابنُ كيسان (٦) الدعاء ، وهو النداء ، والطّلب وهو المسألة .

---

(١) ج : من

(٢) أبوالحسن ، هو سعيد بن مسعدة ، المعروف بالاخفش الاوسط ، أخذ النحو عن سيبويه ، وقال المبرد : أحفظ من أخذ عن سيبويه الاخفش . وهو المراد في كتب النحو عند قولهم (أبوالحسن) ، فان أرادوا الاخفش الاكبر أو الاصغر ذكروا ذلك . من مصنفاته : الاوسط ، والمقاييس في النحو ، والاشتقاق ، ومعاني القرآن ، مات سنة ٢١٥ هـ بغية الوعاة ١ / ٥٩٠ انباه الرواة ٢ / ٣٦ .

(٣) الاستخبار المقصود به هنا الاستفهام .

(٤) الكسائي : هو أبوالحسن علي بن حمزة الكسائي أحد أئمة النحاة الكوفيين . ومن القراء السبعة المشهورين ، مات سنة ١٨٩ هـ ، وقيل سنة ١٩٢ هـ . طبقات الزبيدي ص ١٣٨ ، بغية الوعاة ٢ / ١٦٢ ، معجم الادباء ١٣ / ١٦٧ .

(٥) الفراء ، هو أبو زكريا يحيى بن زياد ، قيل : لقب بالفراء لأنه كان يفري الكلام ، أخذ عن الكسائي ، وعن يونس . من مصنفاته : معاني القرآن وغيره . توفي سنة ٢٠٧ هـ عن سبع وستين سنة . طبقات الزبيدي ص ١٤٣ ، بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٦) ابن كيسان ، هو محمد بن احمد بن كيسان ، أخذ عن ثعلب والمبرد . وكان يميل الى مذهب البصريين ، توفي سنة ٢٩٩ هـ وقيل سنة ٣٢٠ هـ . طبقات الزبيدي ١٧٠ ، بغية الوعاة ١ / ١٨ .

وزادَ قُطْرُبُ(١) التعجبَ(٢) والعرضَ والتحضيضَ .

وإذا حُقِّقَ النَّظَرُ في هذه الأقسامِ رجعتْ إلى الخبرِ والإنشاءِ .

وأقلُّ ما يتركبُ الكلامُ من جزأينِ ملفوظٍ بهما ، أو مُقَدَّرينِ ، أو ملفوظٍ بأحدِهما ، خلافاً لابنِ طَلْحَةَ(٣) إذْ زَعَمَ : أن اللفظةَ الواحدةَ وجوداً وتقديراً قد تكونُ كلاماً إذا كانتْ قائمةً مقامَ الكلامِ ، وجَعَلَ من ذلك (نَعَمْ) ، و (لا) في الجوابِ .

والصحيحُ أنّ الكلامَ هو الجملةُ المقدرةُ بأَحَدِهما لا واحدةٌ منهما .

وليسَ من شرطِ الكلامِ قصدُ الناطقِ به ، ولا كونُهُ صادراً من ناطقٍ واحدٍ ، ولا إفادةُ المُخاطَبِ شيئاً يَجْهَلُهُ ، خلافاً لزاعمي(٤) ذلك .

---

(١) وهو محمد بن المستنير البصري اللغوي ، تلميذ سيبويه ، وهو الذي سماه قطربا ، لأنه كان يبكر في المجيء اليه ، فقال له : ما أنت الا قطرب ليل ، وهي دويبة ، فغلب عليه هذا الاسم . من مصنفاته : معاني القرآن ، وكتاب الأضداد ، وكتاب الاشتقاق ، وكتاب العلل في النحو ، مات سنة ٢٠٦ هـ — طبقات الزبيدي ١٠٦ ، بغية الوعاة ١/٢٤٢ ، وفيات الأعيان ١/٤٦٤ .

(٢) ذهب بعض العلماء الى أن صيغة التعجب داخلة في الانشاء غير الطلبي ، لأن التعجب لا يستلزم مطلوبا حاصلا في اعتقاد المتكلم وقت التعجب . على حين ذهب بعضهم الى أن التعجب داخل في الخبر باعتبار أن صيغة التعجب في نحو : ما أحسن زيدا ، تعني هو حسن جدا ، وهو خبر . ينظر الهمع ١/١٢ .

(٣) محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الاشبيلي ، كان متأثرا بمذهب ابن الطراوة ، توفي باشبيلية سنة ٦١٨ هـ . بغية الوعاة ١/١٢١ .

(٤) ذهب ابن مالك الى أنه يشترط في الكلام القصد ، فلا يسمى ما ينطق به النائم الساهي كلاما ، كما اشترط أيضا افادة المخاطب شيئا يجهله ، فلا يسمى السماء فوق الأرض ، والنار حارة كلاما . على حين نجد أن أبا حيان قد ذهب الى عدم اشتراط القصد ، ولا تجدد الفائدة . ينظر شرح التسهيل ١/٦ .
وقد رجح الصبان رأي أبي حيان ، لأن المراد بافادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الايجابية أو السلبية ، سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أولا ؟ قصد بها المتكلم الكلام أولا ؟ طابق كلامه الواقع أولا . ينظر حاشية الصبان ١/٢١ .

بل متى حصل الإسناد المتقدم كان كلاماً ولو من غالطٍ أو ساهٍ، أو هذيان، أو ناطقين، أو تركيبٍ لا يستفيد به المخاطبُ شيئاً، أو تركيبٍ محال. والمؤتلف: كلاماً فعلٌ وفاعلٌ، وفعلٌ ومفعولٌ لم يسمّ فاعله، واسمان مبتدأ وخبره، واسمان ليسا إياهما (١) نحو: نزالِ، وهيهاتَ العراق، واسمان مع حرفٍ نحو: أقائمٌ الزيدان، وهما دون حرفٍ على مذهب أبي الحسن (٢) واسمٌ وحرفٌ على مذهب أبي علي (٣) في النداء (٤)، وحرفٌ وما هو في تقدير الاسم نحو: أمّا أنك ذاهبٌ بفتح أن خلافاً لابن خروف (٥) في زعمه أنّ هذا من باب يازيدُ، على مذهب أبي علي. ومن اسمين وفعل على مذهب جماعةٍ نحو: كان زيدٌ قائماً.

---

(١) الضمير يعود للمبتدأ والخبر. وفي أ، ب، " ليس إياهما)، وما أثبته من (ص)

(٢) وهو الأخفش الأوسط، وقد سبقت ترجمته.

(٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي الفارسي الشيرازي، من مصنفاته: الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف، والمسائل الحلبية، والبغدادية، والعسكرية وغيرها. توفي في بغداد سنة ٣٧٧ هـ. بغية الوعاة ١/٤٩٦.

(٤) كان أبو علي الفارسي يذهب إلى أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النداء، نحو: يازيد، وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل، وهو أدعو أو أنادي. ينظر الهمع ١/١٢.

(٥) هو علي بن محمد، نظام الدين، أبو الحسن، من نحاة الأندلس، برع في العربية، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، توفي سنة ٦٠٦ هـ. بغية الوعاة ٢/٢٠٣.

باب الإعراب

الإعرابُ في اللغة(١) الإبانة: [يقال]: أعربَ عن حاجته: أبانَ عنها.
والتحسينُ: أعربتُ الشيءَ: حسَّنتُه.
والتغييرُ: عربتْ معدةُ الرجلِ، وأعربها الله: غيّرها.
والانتقالُ: عربتْ الدابةُ في مرعاها: جالتْ، وأعربها صاحبها

فبمعنى الإبانة، تعدّت بـ(عن)، فالهمزة ليست للتعدية، وفي الباقي للتعدية لا في عربتْ بمعنى تغيّرتْ.

فقيل: الهمزةُ في أعربتْ لإزالة أي: أزلتُ عربَها(٢)، كهي في أشكيتُه أي: أزلتُ شكايتَه.

وأمّا الإعرابُ في الاصطلاح فذهبتْ طائفةٌ إلى أنه نفسُه هو الحركاتُ اللاحقة آخرَ المعرباتِ من الأسماءِ والأفعالِ، وعلى هذا فالإعرابُ عندَهُم لفظي(٣)، وهو اختيارُ ابن خروف، والأستاذِ أبي علي(٤) وابنِ الحاجب(٥)، وابنِ مالك(٦): إذْ قال في التسهيل(٧): (الإعرابُ ما جيءَ به لبيانِ مُقتضى العاملِ من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذفٍ / ١٠٦ أ

---

(١) ينظر في حدّ الإعراب لغة الخصائص ١/٣٥، واللسان مادة عرب ٢/٧٥
(٢) أي فسادها.
(٣) وهو رأي الجمهور الذي يجعل الإعرابَ عبارةً عن الحركات. ينظر الأشباه والنظائر ١/٧٣
(٤) هو عمر بن محمد، أبو علي الاشبيلي، المعروف بالشلوبيني، من نحاة الأندلس، توفي سنة ٦٤٥ هـ. بغية الوعاة ٢/٢٢٥.
(٥) هو جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب، برع في النحو، من مصنفاته: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، توفي سنة ٦٤٦ هـ. بغية الوعاة ٢/١٣٤.
(٦) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي توفي سنة ٦٧٢ هـ. شذرات الذهب ٥/٣٣٩.
(٧) ينظر شرح التسهيل - لابن مالك ١/٣٤.

وذهب متأخروا أصحابنا وطائفة : الى أن الإعراب معنوي (١) وهو تغيير في آخر الكلمة أو ما كان كالآخر لعامل دخل عليها نفسها .

والحركات علامات الإعراب ودلائل عليه ، وهو ظاهر قول سيبويه ، واختيار الأعلم (٢) . والذي يقبل الإعراب هو قبل تركيبه مع العامل موقوف فإذا دخل العامل أثره، والأصل في العامل أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم ، والأصل تخالفه مع المعمول في النوع، فإذا كانا من نوع واحد فلمشابهة ما لا يكون من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل .

ولا يؤثر العامل اثنين في محل واحد ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير نحو : ليس زيد بجبان ، خلافاً للفراء (٣) نحو : قام وقعد زيد .

ولا يمتنع أن يكون للعامل معمولات :

وحركات الإعراب ضمة وفتحة وكسرة ، والحركة مع الحرف لا بعده ، خلافاً لابن جني (٤) .

والجزم : قطع الحركة أو ما قام مقامها ، وهو حذف إما لحركة نحو : لم يضرب ، وإما لحرف نحو : لم يقوما ، ونحوه على الصحيح ويأتي الكلام فيه .

---

(١) استدل القائلون بمعنوية الاعراب على أنه يقال : حركات الاعراب ، فلو كانت الحركة الاعراب لامتنعت الاضافة ، اذ الشيء لا يضاف الى نفسه . ينظر الأشباه والنظائر ١ / ٧٢ .

(٢) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي ، الأعلم الشنتمري ، من نحاة الأندلس ، توفي سنة ٤٧٦ هـ . بغية الوعاة ٢ / ٣٥٦ .

(٣) كان الفراء يذهب الى أن لفظة (زيد) في مثل هذا التعبير فاعل للفعلين معا .

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، من تلاميذ أبي علي الفارسي ، من مصنفاته : الخصائص ، سر صناعة الاعراب ، المحتسب ، وغير ذلك ، توفي سنة ٣٩٢ هـ . بغية الوعاة ٢ / ١٣٢ .
وقد حكى ابن جني في محل الحركة ثلاثة أقوال :
أحدها، وهو قول سيبويه : أنها تحدث بعد الحرف ، واختاره ابن جني
الثاني : أنها تحدث مع الحرف ، واختاره أبو علي الفارسي ، وأبو حيان .
الثالث : أنها تحدث قبل الحرف .
ثم قال الفارسي : وسبب هذا الخلاف لطف الأمر ، وغموض الحال .
ينظر الخصائص ٢ / ٣٢١ ، والهمع ١ / ١٩ .

(٥) أ ، ب ، جـ : أو

والحركات : حركة إعراب ، وحركة بناء (١) ، نحو : أينَ ، وحركة إتباع ، نحو : الحمدِ لله ، وحركة حكاية ، نحو : مَنْ زيداً ، ومَنْ زيدٌ ، وحركة نقل ، نحو : (الم تَعْلَمْ أنّ اللهَ) (٢) . وحركة التخلص من التقاء الساكنين نحو : اضربِ الرجلَ . وحركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو : غلامِي على الصحيح .

والإعرابُ عند البصريين أصلٌ في الأسماء ، فرعٌ في الأفعال ، وعند الكوفيين أصلٌ في الأسماء والأفعال (٣) . وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحقّ بالإعراب من الاسم (٤) .

وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبيرُ منفعة .

والقائلُ بأنّ الإعرابَ فرعٌ في المضارع قالوا (٥) : أشبه الاسم في الإبهام ، والاختصاص فأُعرب ، وإبهامُه أنه يحتملُ الحالَ والاستقبالَ ، واختصاصُه بدخول ما يخلصه لأحدهما . كإبهام رجلٍ في صلاحيته لكل فردٍ من أفراد الرجال ، واختصاصه بواحد بدخول (أل) (٦) العهدية عليه .

وظاهرُ كلام سيبويه (٧) أن دخولَ اللام (٨) من وجوه الشبه ، نحو : إنّ زيداً ليقوم ، كما تقول : إنّ زيداً لقائم ، وبه قال أبو علي في الإغفال (٩) والصيمري (١٠) .

---

(١) أ ، ب : وحركات
(٢) سورة البقرة الآية ١٠٦
(٣) ينظر شرح الأشموني ١ / ٦٠
(٤) قال الصبان : وهو رأي باطل ، لما علمت من أن سبب الإعراب فيهما توارد المعاني . حاشية الصبان ١ / ٦٠ .
(٥) هذا رأي البصريين ، وقال الكوفيون : إنما أعرب ، لأنه تدخله المعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة . ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة رقم ٧٣ .
(٦) أل العهدية : هي التي عهد مصحوبها ، بتقدم ذكره ، نحو : جاءني رجل فأكرمت الرجل ، أو بحضوره حساً . ينظر الجنى الداني ص ١٩٤ .
(٧) ينظر الكتاب ١ / ٣
(٨) أي لام الابتداء .
(٩) الإغفال : وهو كتاب في معاني القرآن ، لأبي علي الفارسي ، ذكر فيه ما أغفله أبو إسحاق الزجاج في كتابه : معاني القرآن وإعرابه . فقد تعقبه في ثمان وعشرين سورة من سور القرآن الكريم .
ينظر الحديث عن الإغفال في : أبو علي الفارسي ص ٤٧٨ للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي .
(١٠) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي . وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه ، من مصنفاته : التبصرة في النحو . بغية الوعاة ٢ / ٤٩ .

وقيل ليست من وجوه الشبه ، إذ هي دخلت بعد استحقاق الإعراب ، لتخصيص المضارع بالحال ، كما دخلت السين وسوف وشبههما من المخصصات بالاستقبال .

والمُعْرَب : الاسم المتمكن وهو ما خلا من سبب البناء ، وقد تقدم ذلك في باب البناء والمضارع ، وتقدم الخلاف فيه إذا لحقته نون التوكيد . فإذا لحقته نون الإناث ، فذكر ابن مالك أنه مبني على السكون بلا خلاف . وليس كما ذكر ، بل ذهب ابن درستويه (١) وتبعه السهيلي (٢) وابن طلحة وطائفة إلى أنه مُعْرَب .

والبناء مذهب الأكثرين من المتقدمين والمتأخرين وهو ظاهر قول سيبويه .

وأنواع الإعراب : الرفع ، والنصب ، والجر ، وأما الجزم (٣) فعده قوم من أنواعه (٤) .

وقال المازني (٥) : الجزم ليس بإعراب . وقال الكسائي وأكثر الكوفيين أواخر الكلم على ثلاثة أحرف على الرفع والنصب والخفض . فالرفع

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفسوي . من مصنفاته تفسير لكتاب الجرمي ، وكتاب الإرشاد وغيره . توفي ببغداد سنة ٣٤٧ هـ طبقات الزبيدي ص ١٢٧ ، تاريخ الأدب لبروكلمان ٢ / ١٨٦ .

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد أبو القاسم السهيلي الأندلسي ويكنى أيضا بأبي زيد . كان عالما باللغة والقراءات ، أخذ عن ابن الطراوة ، وعبد الرحمن بن الرماك . وهو شيخ أبي علي الشلوبين . من مصنفاته : أمالي السهيلي ، ونتائج الفكر ، والروض الأنف . توفي سنة ٥٨١ هـ ، ينظر بغية الوعاة ٢ / ٨١ وأنباه الرواة ٢ / ١٦٢ .

(٣) وأما الجزم تكملة من (ص ، م)

(٤) أ : (أنواعه البناء) ب : أنواع البناء ، وما أثبتناه من " ص " .

(٥) المازني : هو بكر بن محمد بن بقية ، أبو عثمان المازني من تصانيفه التصريف . توفي سنة ٢٤٩ هـ . طبقات الزبيدي ص ٩٢ ، معجم الأدباء ٧ / ١٠٧ .

وذهب المازني أن الفعل المضارع المجزوم بأحد الحروف الجازمة إنما هو مبني . وقد علل الصبان رأي المازني بأن الجزم ليس في الاسم حتى يحمل عليه المضارع . ينظر حاشية الصبان ١ / ٦٦ .

وقال المازني : فإذا قلت زيد لم يقم ، فقد وقع الفعل موقعا لا يقع فيه الاسم ، فرجع إلى أصله وهو البناء . الإيضاح للزجاجي ص ٩٤ .

بالضمة ، والنصبُ بالفتحة ، والجرُّ بالكسرة ، والجزمُ عند من أثبته إعراباً بالحذف .

واختلف في إعراب الأسماء الستة على مذاهب(١) ، وهي : أبٌ ، وأخٌ ، وحمٌ ، وفوك ، وذو مالٍ ، وهنوك .

١٠٦

وأنكر الفراء أن يكون (هنٌ) مما رُفع بالواو ، ونُصب بالألف ، وجُرَّ بالياء ، وهو محجوجٌ بنقل سيبويه(٢) والأخفش ذلك عن العرب .

والصحيح أنها معربةٌ بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبوكَ ، فأصله : أبَوُكَ ، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو ، فصارت : أبُوُك ، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت .

وإذا قلت : رأيتُ أباكَ ، فأصله : أبَوَك قبل : فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت لتتبع حركة الواو ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها الحركة التابعة لحركة الواو .

وإذا قلت : مررتُ بأبيكَ ، فأصله : بأبَوِك ، أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصارت : بـ (أبِوِك) ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، فسكنتْ ، وقبلها كسرة ، فانقلبت ياءً ، كما انقلبت في ميزان ، وهذا الاتباع وُجد نظيره في امرئٍ وابنم على أجود اللغتين فيهما ، فتقول : هذا ابنمٌ وامرؤٌ ، ورأيت ابنماً وامرأً ، ومررت بابنمٍ وامرئٍ ، وهذا مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون إلى أن امرأ وابنماً معربان من مكانين ، فالحركة في الراء والنون ليست اتباعاً لحركة الهمزة والميم .

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة رقم (٢) وشرح المفصل ١/٥٢ ، وشرح التسهيل ١/٤٥ .

(٢) قال سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هنَاكَ ، ومررتُ بهنيكَ ، الكتاب ٢/٨٠ .

وزن امرئٍ عند الجرمي (١) : فَعْـلٌ ، فلو سمى به وجمع قال : مرؤون . وعند ابي بكر بن شقير (٢) : مرؤ بسكون الـــراء .

واللغة الاخرى فيهما فتح الراء والنون في الاحوال الثلاث ، ولـــم يسمع بتأنيث ابنم ، ولا بجمعه بالواو والنون ، ولا بتكسيره .

وهو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور من البصريين واصحابنا .

وذهب قُطْرُبُ ، والزِّيادِي (٣) ، والزَّجاجِيّ (٤) من البصـريين ، وهشام من الكوفيين إلى أن هذه الحروف هي نفس الإعراب (٥) نائبـــة (٦) من الحركات .

وذهب المازنيّ وأصحابه إلى انها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع وهو اختيار الزجّاج (٧) .

وذهب الربعي (٨) وقوم الى انها معربة بالحركات التي قبـــل الحروف ، وهي منقولة من الحروف .

---

(١) ابوعمر صالح بن اسحق ، نشأ بالبصرة ، أخذ النحو عن يونس والاخفش الاوسط ، من مصنفاته كتاب الفرخ . توفي سنة ٢٢٥ هـ . طبقـات الزبيدي ص ٧٦ ، وبغية الوعاة ٨/٢ .

(٢) احمد بن الحسين ، ابوبكر ، البغدادي ، توفي سنة (٣١٥ هـ) بغيـة الوعاة ٣٠٢/١ وأنباه الرواة ٣٤/١ .

(٣) الزيادي : هو ابراهيم بن سفيان بن سليمان بن زياد بن ابيـــه ابواسحاق الزيادي توفي سنة ٢٤٩ هـ طبقات الزبيدي ص ١٠٦ ، وبغية الوعاة ٤١٤/١ .

(٤) الزجاجي : هو عبد الرحمن بن اسحاق أبوالقاسم الزجاجي ، مـن مصنفاته الجمل ، توفي سنة ٣٣٧ هـ طبقات الزبيدي ص ١٢٩ ، بغية الوعاة ٧٧/٢ ، شذرات الذهب ٣٥٧/٢ .

(٥) قال ابن يعيش : وذهب الزيادي الى انهـا أنفسها إعراب ، وذلك فاسد ، لأنه يلزم منه ان يكون اسم معرب على حرف واحد ، وهو : فوك وذو مال ، شرح المفصل ٥٢/١ .

(٦) أ ، ب نائب تحريف . (٧) ينظر شرح المفصل ٥٢/١

(٨) الربعي : هو علي بن عيسى الربعي ، شيرازي الاصل ، اشتغـــل ببغداد على السيرافي ، ثم مضى الى شيراز ، فقرأ على ابي علي الفارسي توفي في بغداد سنة (٤٢٠ هـ) أنباه الرواة ٢٩٧/٢ .
الربعي : ساقط من " ب " .

وذهب قومٌ من المتأخرين منهم الأعْلَم، وابنُ أبي العافية (١) إلى أنها مُعربةٌ بالحركات التي قَبْلَ الحروف، وهي الحركاتُ التي كانت لها قبلَ أن تُضافَ، وثبتتْ الواو في الرفع لأجلِ الضمة، وانقلبتْ ياءً لأجلِ الكسْرةِ، وانقلبتْ ألفاً لأجلِ الفتحةِ.

وذهبَ الكسائيُّ والفراءُ: إلى أنها مُعربةٌ بالحركاتِ والحروفِ معاً. وهو الذي يعْنُونَ به أنه مُعْرَبٌ من مكانين.

وذهبَ الجرمي وهشامٌ في أحد قوليه (٢) إلى أنها معربةٌ بالتغيير (٣) والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع (٤).

وذهبَ السُّهيلي وتلميذُه أبوعلي الرُّنْدي (٥): الى أنَّ فاك وذا مال مُعْربان بحركاتٍ مُقدَّرةٍ (٦) في الحروفِ، وأن أباك، وأخاك، وحماك، وهَناك، مُعربةٌ بالحروفِ.

وذهبَ الأخفشُ إلى أنها دلائلُ إعرابٍ (٧). واختلفَ في تفسير قوله.

فقال الزَّجاج (٨) والسِّيرافي (٩) معناه: أنها معربةٌ بحركاتٍ مقدرةٍ في الحروفِ التي قَبْلَ حروفِ (١٠) العلةِ، ومنع من ظهور الحركاتِ

---

(١) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن علي بن أبي العافية. توفي سنة ٥٨٣ هـ. بغية الوعاة ١ / ١٥٤.

(٢) ينظر المقتضب ٢ / ١٥٢، وشرح المفصل ١ / ٥٦.

(٣) أ، ب، ج " بالتعيين " والصواب من (س).

(٤) قال ابن يعيش: وذهب الجرمي الى أن الانقلاب فيها بمنزلة الاعراب، وفيه ضعف لأنه يلزم أن تكون في حالة الرفع غير معربة لأن الواو لام الكلمة في الأصل، ولم تنقلب عن غيرها. شرح المفصل ١ / ٥٢.

(٥) وهو أبوعلي الأستاذ النحوي، وقال السيوطي: أبوعلي عمر بن عبد المجيد الرندي من تلاميذ السهيلي

(٦) أ، ب، ج، " مقدرات " وما أثبته من (س).

(٧) أ، ب، م " الاعراب " وما أثبته من (س).

(٨) الزجاج: هو ابراهيم بن السري، أبو اسحاق الزجاجي، أخذ النحو عن ثعلب، ثم مال عنه الى المبرد. توفي سنة (٣١١ هـ) من تصانيفه معاني القرآن. بغية الوعاة ١ / ٤١١، وطبقات الزبيدي ص ١٢١.

(٩) السيرافي: هو أبوسعيد الحسن بن عبد الله، توفي ببغداد سنة (٣٦٨ هـ) شذرات الذهب ٣ / ٦٥، معجم الأدباء ٨ / ١٤٥.

(١٠) أ، ب، ج: حرف وما أثبته من (س).

فهي تلك الحروف كون حروف العلة تطلب حركات بين بنيتها .

وقال ابن السراج (١) وابن كيسان : معنى قوله : أنها حروف إعراب ، ولا إعراب فيها لانا نقدر ولا مقدر فيها ، ولا نقل إعراب بهذا التقدير ، فهذان قولان في تفسير قول الأخفش .

وقال صاحب البسيط (٢) : قال الأخفش هي زوائد دوال على الإعراب كالحركات ، فظاهر هذا القول أنها ليست حروف إعراب ، ولا إعرابا .

وذهب أبوعلي وجماعة من أصحابنا إلى أنها حروف إعراب ودوال على الإعراب ، وكأنه جمع بين قول الأخفش وقول سيبويه .

وذكر بعض الشيوخ عن شيخ من أهل النحو يقال له أبوعبد الله الطنجي (٣) ، أنه كان يقول : " هذه حروف العلة ، وهي لا معنى في : (أخوك ، وأبوك ، وحموك ، وهنوك) وهن في (فوك) و (ذو مال) ، فكان قياسها أن تثبت على حالة واحدة ، ونطق واحد ، ولا تتغير فتكون مقصورة ، لكن جعلوا تغييرها إلى واو ، وألف ، وياء ، إعرابا " .

وهذا قول يؤول إلى قول الجرمي ومن وافقه .

وقد بنوا مسألة على مذهبين قال أنها محركة من مكانين ، قالوا : اذا بنيت من (أوى) مثل : أبوك قلت : آيك (٤) ، أو من (وأى) قلت : وأوك ، أو من هوى قلت : هايك ، فان جمعت قلت : أيوك ، وهايوك ، ووآوك . فيختلف في الأوزان الجمع والمفرد ، ويتفقان في وأوك وإذا ثنيت قلت : هذان إياك ، ووأياك .

واختلف الكسائي والفراء في تثنية هايك ، فقال الكسائي : هويا ، وقال الفراء : هاياك .

---

(١) هو أبوبكر محمد بن السري البغدادي النحوي خالف أصول البصريين في مسائل كثيرة ، ويقال : مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله . من مصنفاته كتاب الأصول . توفي سنة ٣١٦ هـ . طبقات الزبيدي ص ١٢٢ ، معجم الأدباء ١٨ / ١٩٧

(٢) وهو ضياء الدين أبوعبد الله محمد بن علي بن العلج الاشبيلي ، من نحاة الأندلس في القرن السابع ، وقد أكثر أبوحيان من النقل عنه .

(٣) لم أعثر على ترجمة له .

(٤) آيك : تكملة من (ص ، م) .

وقد تعرض النحاة للغات هذه الأسماء، فذكروا في باب النقص والقصر والتشديد، فقالوا: هذا أبُه، وهذا أباك، وهذا أبُّه.

واشتقوا من المشدد فقالوا: استأببت أبًا: اتخذت أبًا بها بين.

وزعم ثعلب(١): أن التشديد في أب عوض من الواو المحذوفة.

وفي "أخ" الثلاثة(٢): وأخْوٌ بسكون الخاء.

وفي "حم"(٣) النقص والقصر، وبناؤه مهموزًا على (فَعْل) كنبأ، وعلى (فَعْل) كخبء، أو بالواو كدلو.

وفي هَنُ(٤) النقص(٥) والتشديد.

وأما "فم" فحكى فيه النقص والقصر بالحركات الثلاث فيها وتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها وكسرها في الرفع والجر والنصب، واتباع حركة الميم في الإعراب.

وقالوا: فوه على فعل، وفاه على فعل، وفيه على فعل، والإعراب في ثلاثتها في الهاء.

واتضح أن للفم أربع مواد: (ف و ه)، و(ف م و)، و(ف م ى)، و(ف م م) وسمع جمعه على أفمام.

ويجوز أفراد أخ، وأب، وحم، وهن، من(٦) الإضافة.

وأما(٧) "ذو" فلا يجوز إفراده.

وأما فوك فلا يفردُ إلا ويصير بتلك اللغات.

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى، من نحاة الكوفة، توفي سنة ٢٩١ هـ
أنباه الرواة ١/١٣٨، وبغية الوعاة ١/٣٩٦.

(٢) أي: النقص والقصر والتشديد.

(٣) الحم: كل من كان من قبل الزوج مثل الأب والأخ، وفيه لغات أربع: حَمْءٌ بالهمز، وحمًا، وحَمْوٌ، وحم، والجمع: الأحماء.
الصحاح: ٤٥/١، واللسان: مادة "حما" ١٦/١١٤.

(٤) أ، ب، م "هذا" تحريف، والوجه ما أثبتناه من "م".

(٥) النقص هو الإعراب بالحركات، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف، كحديث "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه".
والتشديد كقول الشاعر:
ألا ليت شعري ؟ هل أبيتن ليلة   وهنّي جاذٍ بين لهزمتي هَنِ

(٦) أ، ب "في".

(٧) أ، ب "فأما".

وقال العجاج : خالط من سلمى خياشيم وفا (١)

فأفرد « لفظا حالة النصب ، ولا يكون هذا في الكلام عند البصريين .

وسأل عيسى بن عمر ذا الرمة : هل يقولون هذا ؟ فقال : ما يقولون : « قبح الله ذا فا » وهي عربية فاستعملها في الإفراد من غير عوض .

وزعم الفارسي أن الميم لا تثبت حالة الإضافة إلا في الشعر .

والصحيح جواز ذلك في النثر والنظم (٣).

[ويبطل بردّ] على قول أبي علي . و أصحابنا (٤) .

وكون هذه الإسماء تكون بالواو والالف والياء شرطه : أن لا تضاف الى ياء المتكلم ، وأن لا تصغر ، ولا تثنى ، ولا تجمع .

فأما إضافتها الى ياء المتكلم فسيأتي في باب الإضافة ان شاء الله تعالى /

١٠٢ ب

ووزن « أب » وأخ ، وحم » عند البصريين : فعل ، وعند الفراء فعْل ، وفوه عندهم فُعْل بضم الفاء .

و « ذو » فَعَل (٥) ، وعند الخليل : فعْل ، أصله : ذَوْو (٦)

وقال ابن كيسان : يحتمل الوزنين .

(١) رجز للعجاج : استشهد به على افراد (فا) لفظا في حالة النصب والخياشيم : جمع خيشوم ، والصهباء : الخمر ، والخرطوم : الخمر المروحة الاسكار . الديوان ص ٨٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٣ ، وشرح المفصل ٦ / ٨٨ ، وخزانة الأدب ٢ / ٦٢ ، والمقتضب ١ / ٢٤٠

(٣) جاء في الحديث الشريف : « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » . وقال رؤبة بن العجاج : يصبح ظمآن وفي البحر فمه . ينظر شرح التسهيل ١ / ٥٣ ، وحاشية الصبان ١ / ٧٣ ، والهمع ١ / ١٢ . (٤) [illegible]

(٥) أصل (ذو) عند سيبويه (فعل) ، وعند الخليل (فعْل) ينظر الكتاب ٢ / ٣٣ ، ٨٦ وما بعدها ، ٦٨ .

(٦) [illegible] (ذو) .

والمحذوف في قولك " ذو مال " اللام ، وهو قول شيوخنا بغرب الأندلس ، وقال أهل قرطبة : المحذوف العين .

وما جمع بالألف والتاء المزيدتين ذهب الجمهور : الى أنه معرب وحركته حالة النصب حركة إعراب ، حمل فيه النصب على الجر كما حمل جمع التصحيح في المذكر وما ألحق به في حالة النصب على الجر .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الكسرة فيه حالة النصب حركة بناء (١) ، وكذلك الخلاف في حركته بالألف في حالة الجر ، ذهب الجمهور الى أن الفتحة فيه حركة إعراب . وذهبا الى أنها حركة بناء . وزعما أن هذين الصنفين معربان في حالين ، ومبنيان في حالة .

ونيابة الكسرة عن الفتحة فيما ذكرهي على سبيل التحتم عند البصريين ، ولا يعرفون غيره .

وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة ، وحكوا : سمعت لغاتهم . وتحيزت ثباتاً (٢) ، وحفرت إراتك ، وأسمعت عاناتهم ، وعرقاتهم ، كل ذلك بفتح التاء .

وقال هشام (٣) : حكى الكسائي سمعت لغاتهم ، وهذا في الناقص .

---

(١) تحدث المبرد في المقتضب عن اعراب جمع المؤنث السالم ، وليس في حديثه مايشير الى أنه يعتبر الكسرة حركة بناء ، يقول في المقتضب : ٣٣١/٣ فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو في التثنية ، والتاء دليل التأنيث ، والضمة علم رفع ، واستوى خفضه ونصبه كما استوى في مسلمين .

(٢) ورد ذلك في بيت قاله أبو ذؤيب الهذلي يصف النحل والعسل :
فلما جلاها بالأيام تحيزت ثباتاً عليها ذلها واكتئابها
رواية الديوان : فلما اجتلاها ... ثبات ......
تحيزت : اجتمع بعضها الى بعض ، الأيام : بضم الهمزة وكسرها : الدخان . ثبات : جماعات . وقال صاحب التصريح : والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى " فانفروا ثبات " .
ديوان الهذليين ص ٧٩ ، الخصائص ٣٠٤/٣ ، شرح التسهيل ٩٥/١
شرح التصريح ٨٠/١

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوي الكوفي ، أحد أعيان الكسائي ، توفي سنة (٢٠٩ هـ) معجم الأدباء ٢٦٢/١٩

فتلخص أن مذهب جمهور الكوفيين على جواز النصب بالفتحة .
وقد ذهب هشام جوازه في الناقص نحو: ثُبَة ، وثُبة (١) .

وإرات: جمع إرَة ، وهي الحفرة يطبخ فيها . وعلقات جمع علقــة
يقال لما يظن به علقة . وقال الأصمعي : انتزعت علقاتهم (٢) بفتح التـاء
هي واحدة ، أي أصل مالهم .

وحكم " أولات " هذا الحكم ينصب بالكسرة ، قال تعالى : " وإنْ
كُنَّ أولاتِ حَمْلٍ " (٣) ، كما جمع المذكر " أولو " بالواو والياء ، وليـس
لهما واحد من لفظهما .

قال أبو علي : وزن أولات : فُعَل كهدى ، وحذفت ألفهـــا
المنقلبة لالتقائها ساكنة مع الألف والتاء التي للجمع ، حملت على نظيرتها
ذوات .

وقيل : يحتمل أن يكون أصلها " أُلَى " (٤) الآخر منها ياء ،
وحذفت الألف والتاء ، كما حذفت ياء الذي في " اللذان " ، ويكون كثم "

وإذا سُمّي (٥) ما جمع بالألف والتاء ، فيأتي حكمه في باب التسمية
بأي لفظ كان إن شاء الله تعالى .

والمضارع المتصل به ألف اثنين نحو: يفعلان ، وتفعـــلان .
و (واو) الجمع ، نحو: يفعلون وتفعلون ، وياء المؤنث نحو: تفعلين .

---

(١) الثبة : الجماعة ، وأصلها : ثُبْوٌ ، وقيل : ثُبيٌ من ثبيت أي جمعت ،
فلامها على الأول واو ، وعلى الثاني ياء ، وأما الثبة التي هي وسط
الحوض ، فليست مما نحن فيه على الصحيح ، لأنها محذوفة العين
لا اللام ، من ثاب يثوب : إذا رجع . وقيل : بل هي محذوفـة
اللام أيضا من ثبيت ، فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون ، وتجمـع
على الثاني بهما . ينظر شرح التصريح ١ / ٧٢ .

(٢) جـ ، ص " عرقاتهم " . وجاء في مجمع الأمثال الميداني ١ / ٨٧
" قال أبو عمرو : يقال استأصل الله عرقات فلان ، وهي أصلـه .
وقال المنذري : هذه كلمة تكلمت بها العرب على وجوه . قالـوا
استأصل الله عرقاته " .

(٣) سورة الطلاق الآية ٦ .

(٤) وفي شرح التصريح ١ / ٨٢ ذكر أن أصل أولات : ألى بضم الهمزة
وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتـاء
المزيدتين ، ووزنه : فُعات

(٥) جـ ، ص : سمي بها .

ذهب الجمهور الى أنه معرب بثبوت النون في الرفع ، وحذفها في الجزم والنصب . حمل النصب على الجزم ، كما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع المذكر .

وذهب الأخفش ، وابن درستويه : الى أن هذه النون ليست إعرابا ، وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف ، وإلى هذا ذهب السهيلي (١) . قال : منعت هذه الحروف من ظهور الإعراب شغلها بالحركات التي اقتضتها الياء .

وذهب الفارسي : إلى أنه معرب ، ولا إعراب فيه .

وفي البسيط (٢) : زعم بعضهم أن هذا المضارع معرب بهذه الحروف الالف ، والواو ، والياء . فهذه الحروف علامة الإعراب ، كما هي في " الزيدان " و " الزيدون " و " الزيدين " ووجود هذا الخلاف يبطل قول ابن عصفور أنه لا خلاف بين النحويين في أن النون علامة الإعراب لا حرف إعراب /

١٠ ا

والنون التي في آخره مكسورة بعد الالف ، وقد تفتح ، قرى " أتعدانني " (٣) بفتح النون .

مفتوحة بعد الواو والياء . وتحذف جزما ونصبا ، نحو : لم يقوما ، ولن يقوما ، ولنون التأكيد نحو : هل يخرجن ؟ وهل تخرجان ؟ وهل تخرجن .

---

(١) ينظر نتائج الفكر للسهيلي ص ٦٨ القسم المحقق ورده ابن مالك بعدم الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون له الهمع ١/٥١ .

(٢) كتاب في النحو لضياء الدين محمد بن علي بن العلج الاشبيلي من نحاة الاندلس توفي في القرن السابع الهجري .

(٣) سورة الاحقاف ، الآية ١٧ ، وينظر اتحاف فضلاء البشر ص ٣٩٢ .

فان اجتمعت مع نون الوقاية نحو: هل تضربانني ؟ وهل تضربونني ؟ وهل تضربنني ؟ فيجوز إثباتها، وادغام نون الرفع في نون الوقاية، وحذف إحداهما. فذهب سيبويه: أن المحذوفة نون الرفع، وإليه ذهب أكثر المتأخرين (١). وذهب الأخفش (٢)، والمبرد، وعلي بن سليمان (٣)، وأبو علي وابن جني الى أن المحذوفة نون الوقاية (٤).

وقد حذفت نون الرفع في المضارع المرفوع نحو (٥):

وتبيتي تدلكي

أي: وتبيتين تدلكين.

وفي قراءة شاذة قالوا: "ساحران تظاهرا" (٦) أي: أنتما ساحران تتظاهران. ادغم التاء في الظاء (٧).

---

(١) رجح ابن مالك هذا المذهب، لأنها قد تحذف بلا سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عهد حذفه أولى، ولأنها نائبة عن الضمة.

(٢) ذكر السيوطي أن على هذا المذهب الأخفش الأوسط والصغير ينظر الهمع ١/٥٢.

(٣) علي بن سليمان: أبو الحسن الأخفش الصغير، قرأ على ثعلب والمبرد. شرح كتاب سيبويه، توفي سنة (٣١٥هـ) أنباه الرواه ٢/٢٧٦.

(٤) وذلك لأنها لا تدل على اعراب، فكانت أولى بالحذف، ولأنها انما جيء بها لتقي الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فكان حذفها أولى.

(٥) لم أعرف قائله، والبيت بتمامه:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

ويروى: جلدك، وشعرك مكان وجهك. والذكي: الشديد الرائحة شرح التسهيل ١/٥٧، وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٧٣. والبحر المحيط ٦/٦٣، والخصائص ١/٣٨٨، والدرر اللوامع ١/٧٢.

(٦) سورة القصص الآية ٤٨

(٧) وقال أبو حيان في البحر المحيط ٧/١٢٤ "ساحران خبر مبتدأ محذوف تقديره: أنتما ساحران تتظاهران، ثم ادغمت التاء في الظاء، وحذفت النون، وروعي ضمير الخطاب، ولو قرئ يظاهرا بالياء حملاً على مراعاة ساحران لكان له وجه، أو على تقدير هما ساحران تظاهرا". وينظر حاشية الصبان ١/٩٢.

فصــل : الاعرابُ ظاهرٌ(١) ومقدرٌ نحو: زيدٌ يقومُ ، وموسى يخشى .

وزاد بعضهم ومثويّ . وخصّ المقدر بما الالفُ منقلبةٌ فيه نحــو مُلتمسًى .

والمثويّ بما ليست ألفه منقلبةً من شيءٍ نحو: حُبلى ، وأرطى وكذلك عنده غلامي ، الإعرابُ فيه مَنويٌّ .

والاسمُ المقصور تقدر فيه ثلاث حركاتٍ إلا إن كان لا ينصرف ، فتقدر فيه الضمةُ والفتحةُ .

والمضارعُ الذي آخره ألفٌ نحو: يخشى ، أو واو نحو: يغزو ، أو ياء نحو: يرمي .

تقدرُ فيه الضمةُ رفعاً إلاّ في الشعر نحو: يسلوُ(٢) ، ويساويُ(٣)

والفتحة في نحو: يخشى ــ وتظهر الفتحةُ في الواو والياء نحو : ندعو ، ولن يُحيِيَ إلاّ في الشعر ، أو في نحو(٤) : لتقضِني رقيّةُ .

---

(١) أ ، ب : أو

(٢) لم أعرف قائله ، والبيت بتمامه :

إذا قلتُ: علّ القلبَ يسلوُ قُيِّضتْ ... هواجسُ لا تنفك تغريه بالوجد

استشهد به على اظهار الضمة على الواو في الفعل " يسلو "

شرح التسهيل ١ / ٦٠ ، والدرر اللوامع ١ / ٣٠

(٣) هذا جزء من بيت قاله رجل من الاعراب يمدح عبد الله بن العباس رضي الله عنهما ، وكان عبد الله نزل به متوجها الى معاوية بالشام ، فأضافه وذبح له عنزاً لا يملك سواها ، فأعطاه من أغناه فمدحه .

والبيت بتمامه :

فعوضني عنها غنايَ ولم تكنْ ... تساويُ عندي غيرَ خمسِ دراهمِ

استشهد بـه على اظهار الضمة على الياء في " يساويُ " .

الدرر اللوامع ١ / ٣٠

(٤) هذا جزء من بيت قاله عبد الله بن قيس الرقيات ، والبيت بتمامه

كي لِتقضِيَني رقيّةُ مـا ... وعدتني غير مختلسِ

ديوانه : ص ٢٨٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ٢٨١ ، والدرر اللوامع ١ / ٣٠ .

(وقوله) (١) ان تدنو مودتها ٠

" أو يعفوا الذي " (٢) .

وأجاز الفراء في نحو : يحيي ، ويعيي نقل حركة العين الى الساكن قبلها ، وادغام الياء في الياء فتظهر الضمة فتقول : يحيّ ، ويعيّ (٣)

ولا يعرض ان يكون حركة ما قبل الواو من جنسها إلا في الفعل نحو : " يغزو ولا يكون في اسم إلا ويكون مبنياً ، وذلك " ذو " الموصولة في اشهر لغتيها أو معرباً عرض تطرف (٤) الواو فيه نحو : أدلٍ ، او كان يستحيل الى غيره نحو قام أخوك ، يستحيل الى الالف (٥) نحو : رأيت أخاك ، والى الياء نحو : مررت بأخيك ، فان أدى القياس في معرب غير ما ذكر ، او عرض بناء الى قلبت الواو ياء ، والضمة كسرة ، إلا ان كان منقولا من لسان العجم ، نحو هندو (٦) أو من الفعل نحو : يغزو ، فمذهب البصريين القلب ، فتقول قام يغزٍ (٧) ، ومررت بيغزٍ ، ورأيت ، يغزيَ ، يصير حكمه المنقوص ٠

---

(١) هذا جزء من بيت قاله كعب بن زهير ، والبيت بتمامه :
أرجو وآمل ان تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
ديوانه ص ٩ شرح التسهيل ١ / ٦١ والدرر اللوامع ١ / ٣١ وفي أ ، ب : وان طالت ٠

(٢) سورة البقرة ، الاية ٢٣٧

(٣) وقد انشد الفراء قول الشاعر ٠٠
وكأنها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيتها فتعيّ
والجمهور على منع ذلك ، قال ابوحيان : الصحيح انه لايقال : يحيّ بل يقال : يحيي ، هكذا السماع ، وقياس التصاريف لان المعتل العين واللام تجري عينه / مجرى الصحيح فلا تعل ، ينظر الهمع : ١ / ٥٤ ٠

(٤) أ ، ب فظرف " تحريف (٥) ص ، م غيره

(٦) ص ، م خسرو (٧) أ ، ص : يغزو ٠٠

ومذهبُ الكوفيين إقراره فتقول: قام يغزوْ، ورأيت يغزوْ، ومررت بيغزوْ. وإذا دخل الجازمُ على هذه الأفعال حذفتَ الواو والألف والياء (١) نحو: لم يغزُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ. والجمهور المقرر أنها حذفها الجازم والذي قررناه في الشرح (٢) وغيره، أنها تحذف عند الجازم لا بالجازم (٣).

ويجوز في الشعر تسكين ما قبلَ الحروف المحذوفة، نحو: لم يغزْ، ولم يرمْ، ولم يخشْ، وإقرارها مع الجازم ضرورة (٤). وقيل: يجوز في الكلام، وهي لغة لبعض العرب.

وإذا جُمعت هذه الحروف مع الجازم فالمحذوف هي الضمّة الظاهرة التي على الواو والياء إذ كان، قد تقول: يغزوُ، ويرميُ في الشعر. وقيل المحذوف هي الضمةُ المقدرةُ فيهما قبلَ دخول الجازم. وانبنى على هذا أنه لا يجوز في الضرورة إلّا اقرار ألف يخشى إذا دخل الجازم / ١٠٨ ب لأنّها لم يكن فيها ضمّة ظاهرةٌ. أو يجوز لأنّ المحذوف هو الضمّة المقدرة.

---

(١) ذهب النحاة الى أن الجازم يحذف حرف العلة نفسه، ينظر أسرار العربية - لابن الأنباري ص ٣٢٣.

(٢) الشرح: يقصد به كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل.

(٣) وعلل ذلك أبو حيان بأن الجازم لا يحذف إلّا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمة مقدرة، وأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها، لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل، والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه. فالقياس أن الجازم حذف الضمّة المقدرة، ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لاتحاد الصورة. الهمع ١/ ٥٢.

(٤) ورد إبقاء هذه الحروف مع الجازم للضرورة كقول الشاعر:

إذا العجوزُ غضبتْ فطلِّقْ ... ولا ترضّاها ولا تملّقِ

وقول الآخر

هجوتَ زبّانَ ثم جئتَ معتذراً ... من هجوِ زبّانَ لم تهجو ولم تدعِ

وقول الآخر

ألمْ يأتيكَ والأنباءُ تنمي ... بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ

ينظر شرح التسهيل ١/ ٥٦.

وقال خطاب (١): ورأيت ابن الانباري (٢) يجيز أن تقول: لم يخش، ولم يمش باثبات الالف، واحتج بقراءة حمزة "لا تخاف دركاً ولا تخشى" (٣). باثبات الالف. وهذا لا يجوز عندنا انتهى.

وذهب بعض النحاة الى أن هذه الحروف الثابتة مع الجازم ليست لام الفعل، بل حذف الجازم تلك، وهذه حروف إشباع تولدت من الحركات التي قبلها (٤).

---

(١) هو ابوبكر خطاب بن يوسف المارد ي، أحد علماء اللغة والنحو في الاندلس صاحب كتاب الترشيح في النحو، توفي بعد سنة ٤٥٠ هـ، بغية الوعاة ١/٥٥٣.

(٢) هو ابوبكر محمد بن القاسم بن الانباري، أخذ عن ثعلب، من مصنفاته: الكافي والموضح في النحو. توفي سنة ٣٢٦ هـ. الفهرست ص ٧٥، طبقات الزبيدي ص ١٧١.

(٣) سورة طه، الآية ٧٧. وقال ابن خالويه "أجمع القراء على الرفع الا حمزة فانه قرأه بالجزم على طريق النهي. فالحجة لمن رفع: انه جعله خبراً، وجعل "لا" فيه بمعنى "ليس". فان قيل: فما حجة حمزة في إثبات الياء في "تخشى" وحذفها على الجزم؟ فقل له: في ذلك وجهان: أحدهما: انه استأنف "ولا يخشى" ولم يعطفه على أول الكلام، فكانت "لا" فيه بمعنى "ليس". والوجه الآخر: أنه لما طرح الياء أشبع فتحة الشين، فصارت ألفاً ليوافق رؤوس الآي التي قبلها بالالف" الحجة لابن خالويه ص ٢٢٠.

ووجه الفراء أيضاً هذه القراءة على الاستئناف أو الجزم، وان كان فيه الياء، واحتج بأن العرب قد تثبت الواو والياء مع وجود "لم" الجازمة. ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٦١، البحر المحيط ٦/٢٦٤.

(٤) قال ابوالبركات بن الانباري "وزعم بعض النحويين أن الالف نشأت عن اشباع الفتحة كما نشأت في قراءة من قرأ "لا تخف دركاً ولا تخشى". والتقدير: ولا تخش، لانه مجزوم بالعطف على "لا تخف" الا انه أشبع فتحة الشين فنشأت عنها الالف، وهو ضعيف في القياس".

ينظر البيان في غريب اعراب القرآن - لأبي البركات ابن الانباري ١/٤٢.

والمضارع الذي آخره همزة ،نحو: يقرأ ، ويوضؤ،يقرئ ،
قياس تسهيل الهمزة فيها ،انما هو بين بين لا بالابدال المحض، فان
ابدلت حرف لين محضاً ، فهو على لغة من قال في : قرأتُ ،وتوضأتُ :
قريت ، وتوضيت ،وهي لغة ضعيفة حكاها الاخفش (١) .

وعلى هذا فنص أكثر اصحابنا على أنه لا يحذف حرف اللين
للجازم ،وأنك تقول : لم يقرا ، ولم يوضو،ولم يقرى .

وزعم ابنُ عصفور انه يجوز حذفه للجازم ،فتقول: لم يقرَ،ولم يوضُ ،
ولم تقرِ.

وردّ عليه ابوالعباس بن الحاج (٢) من تلاميذ شيخه
الاستاذ ابي علي .

والاسم المنقوص تظهر فيه الفتحة ،نحو: رأيتُ القاضيَ ،الا في
الشعر (٣) ، فقد تقدر إلاّ في معد ي كربَ اذ أُعربَ اعرابَ المتضايفين
فيقدر،ومنهم من أظهرها فيه .

وزعم ابوحاتم (٤) ان إسكانَ الياء في المنقوص غير المنون ،لغةٌ
فصيحةٌ ، وقرئ " مِنْ أوسْطِ ما تُطعِمُون أهاليكم " (٥) بسكون الياء .

---

(١) فاذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الاخر
لأن حكمه حكم الصحيح وقدر حذف الجازم الضمه من الهمزة .
قال الشاعر:
عجبتُ من ليلاكَ وانتيابها   من حيثُ زارتني ولَمْ أُوراها
أي ،ولم أورا اي لم اشعر بها ورائي ،ينظر الهمع ١ / ٥٢
(٢) وهو العباس ،احمد بن محمد الاشبيلي ،اخذ عن الشلوبين ،
كتب تعليقات على كتاب سيبويه ،والمقرب لابن عصفور، توفى سنة ٦٤٧ هـ
بغية الوعاة ١ / ٣٥٦ .
(٣) من ذلك قول الشاعر:
وكسوتُ عاري لحمه فتركته   جذلاً يسحب ذيله ورداءَهُ
وقوله : ولو أنّ واشٍ باليمامة داره   وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا
(٤) هو ابوحاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني ، قرأ كتاب
سيبويه على الاخفش توفى بالبصرة سنة ٢٥٠ هـ وقيل سنة ٢٥٥ هـ .
بغية الوعاة ١ / ٦٠٦ وطبقات الزبيدي ص ١٠٠ .
(٥) سورة المائدة الاية ٨٩ .

وتقدّر فيه الضمةُ والكسرةُ الا في ضرورة الشعر،فقد تظهر نحو : (١)

كابيّ الأزنـد

وشـيرُ ماضي (٢)

واذا كان بـ " أل " نحو: القاضي فحذف الياء منه رفعاً ونصباً ضرورةً عند سيبويه ،لغةً عند الفراء .

واذا قلت مررت بجوارٍ فالاعرابُ مقدّر في الياء المحذوفة . قال في المفتاح (٣) : إلا عند يونس وأبي زيد والكسائي فيظهرون الفتحة في الياء ،يقولون : مررت بجواريَ ،وهذا عند غيرهم ضرورة اذا وجد .

واذا كان حرف الإعراب صحيحاً فلا يجوز الا ظهورُ الإعراب فيه .

---

(١) هذا جزء من بيت قاله جرير ،والبيت بتمامه :

وعرقُ الفرزدق شرّ العُروق خبيثُ الثرى كابيُ الأزنـد

استشهد به على ظهور الضمة في ياء المنقوص .

خبيث الثرى : أي خبيث الأصل . وكابي الأزند : من كبا الزند اذا لم تخرج ناره . والزند : هو العود الذي تقدح به النار .

الديوان ص ١٢٦ ،وشرح التسهيل ١/ ٦٠ ،والدرر اللوامع ١/ ٢٦

وفي " أ " كاني الأزند " تحريف .

(٢) هذا جزء من بيت قاله جرير من قصيدة يهجو فيها الأخطل ،والبيت بتمامه :

فيوماً يُوافينَ الهوى غيرَ ماضيٍ ويوماً تُرى منهنّ غولاً تغـوّلُ

والشاهد فيه (غير ماضي) حيث جر (ماضي) بالكسرة الظاهرة على الياء . والقياس أن يحذفها ،لأنها تكون ساكنة ــ لثقل الكسرة عليها ،والتنوين بعدها ساكن ،فتحذف للتخلص من التقاء الساكنين .

ورواية الديوان : فيوما يجارين الهوى غير ماضيا ..

ورواية سيبويه : فيوما يوافيني .... ويوما

ينظر : ديوانه ص ٤٥٥ ،والكتاب ٢/ ٥٩ ، شرح التسهيل ١/ ٦٠ ، شرح الأشموني ١/ ٧٣ ،والعيني ١/ ٢٢٧ والمقتضب ١/ ١٤٤ ، ٣/ ٣٥٤ .

وغير ماضٍ : غير نافذ ،وتغولت الغول : أي تخيلت وتلونت .

(٣) المفتاح : كتاب في النحو لابن عصفور .

وحذف الحركة منه خصّه أصحابنا بالشعر .

وذهب المبرد الى أنه لا يجوز ذلك ، لا في الشعر، ولا غيره .

وذهب بعضهم : إلى جواز ذلك ، وإن كان قليلاً . ومنه قراءة من قرأ " وبعولتهنْ " (١) بسكون التاء ، وماحكاه أبوزيد " ورسلنا " (٢)

وحكى أبوعمرو (٣) أن لغة تميم تسكين المرفوع من نحو : يعلمهم ، وقراءة " بارئكم " (٤) " ومكر السيئْ " (٥) في الوصل بسكون الميم واللام والهمزة . وتقدر الحركات أيضاً في حرف الاعراب وهو صحيح اذا سكن الحرف للادغام ، نحو : " وقتل داود جالوت " (٦) " وترى الناس سكارى " (٧) . " والعاديات ضبحاً " (٨) .

وفي الحكاية على قول الحجازيين ، نحو : منْ زيداً ؟ لمن قال : رأيت زيداً ، ومنْ زيدٍ ؟ لمن قال : مررت بزيدٍ ، ومنْ زيدُ ؟ لمن قال : قام زيدٌ على الصحيح في هذا ، إذ هي ضمة حكاية لا ضمة إعراب .

وفي المضاف الى ياء المتكلم على صحيح الاقوال . ويأتي في باب الاضافة .

وأما نحو : يلد (٩) اذا جزمته فتقول : لم يلد ، فان خففته بسكون حركة اللام ، فلا يمكن الجمع بين ساكنين ، فتفتح الدال فتقول / لم يلْدَ طلباً للتخفيف ، أو تكسرها على أصل التقاء الساكنين . وكذا لو اتصل بالفعل الضمير فتقول : لم يلْدَه ، ولم يلْدِه .

١٠٦ أ

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٨ ، وهي قراءة مسلمة بن محارب .
(٢) سورة المائدة الآية ٣٢
(٣) هو أبوعمرو بن العلاء بن عمار ، كان عالما بالقراءات والعربية وأيام العرب . توفي بالكوفة سنة ١٥٤ هـ . طبقات القراء ١/٢٨٨ . وطبقات الزبيدي ص ٢٨ .
(٤) سورة البقرة الآية ٥٤ ، وهي قراءة أبي عمرو .
(٥) سورة فاطر الآية ٤٣ وهي قراءة حمزة . ينظر اتحاف فضلاء البشر ٣٦٢
(٦) سورة البقرة الآية ٢٥١ (٧) سورة الحج الآية ٢
(٨) سورة العاديات الآية ١
(٩) مضارع ولد .

باب ما لا ينصرف . (١)

وهو المعرب الذي لا يوجد فيه تنوين ولا يجر إلا إذا أضيف ، أو دخلت عليه " أل " فيجر .

فألف التأنيث تمنع الصرف مقصورة كان الاسم مفردا أو جمعا ، مصدرا أو صفة أو علما ، نحو : بهمى ، وسكارى ، وذكرى ، ومنى ، وسلمى .

وممدودة مفردا أو جمعا نحو : حمراء وشقراء .

ولو سميت بـ (كلتا) من قولك : قامت كلتا أختيك امتنع الصرف (٣) ، أو من رأيت كلتي المرأتين ، أو من كلتيهما ، صرفت . وكذا (٤) حبلى المرخم من حبلوى مسمى به .

وما وازن فعالل ، أو مفاعيل في الحركات والسكنات ، وهو الجمع المتناهي (٥) ، ويقال الجمع الذي لا نظير له في الآحاد . ولو سمي به منع الصرف (٦) ، نحو : دراهم ، ودنانير ، ودواب (٧) .

---

(١) هذه تسمية البصريين ، ويسميه الكوفيون ما يجري وما لا يجري . ينظر سيبويه ١/٢٠٦ ومجالس ثعلب ص ١٥٥ ، المقتضب ٣/٣٠٦ ، وشرح المفصل ١/٥٧ .

(٢) قال سيبويه : وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام ، أو أضيف انجر لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف . الكتاب ١/٧ .

(٣) امتنع صرف (كلتا) لأن ألفها للتأنيث ، وصرفت (كلتي) لأن ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث . ينظر شرح الأشموني ٣/٢٣١ .

(٤) ص : وكذلك .

(٥) وفي شرح المفصل هو كل جمع يكون ثالثه ألفا ، وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف ، أوسطها ساكن " شرح المفصل ١/٦٣ .

(٦) قال سيبويه : اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنه ليس شيء يكون واحدا يكون على هذا البناء . والواحد أشد تمكنا وهو الأول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكنا وهو الأول تركوا صرفه . الكتاب ٢/١٦ .

(٧) دواب : أصله دوابب ، فهو على وزن فعالل تقديرا . ينظر الأشموني ٣/٢٤٣ .

وفي حواشي مَبْرمان (١) النحويون اذا سمّوا رجلاً بـ" مساجد " لم يصرفوه في معرفة ولا نكرة الا الاخفش اذا سمّى به رجلاً صرفه . قال أبو اسحاق : وهو القياس . وكان الاخفش يقول : إنما منعه من الصرف ، أنه مثال لا يقع عليه الواحد . فلما نقلته وسمّيت به خرج من ذلك المانع . وعن الاخفش أيضاً لم أصرفه للمعرفة والبناء ، فاذا نكرته صرفته انتهى .

فان ماثل وهو اسمُ جنس نحو : عُبالٌ (٢) ، وحَمارٌ (٣) ، الواحد عُبالةٌ وحَمارةٌ صرفت . وان جعلت (حماراً) جمع تكسير منعته الصرف ، وكان تقديره حمارر .

والى اشتراط حركة ما بعد الالف لفظاً أو تقديراً ذهب سيبويه والجمهور .

وذهب الزجاج (٤) الى أنه لا يشترط ذلك ، فأجاز في تكسير هَبَيّ (٥) أن تقول : هَبايٌّ بالإدغام ، قال : وأصلُ الياء الأولى عندي السكون ، ولولا ذلك لاظهرتها انتهى .

فلو عرضت الكسرة بعد الالف نحو : التَواني (٦) ، أو لحق بياء النسب : مدائنيّ . أو الالف المعوضة من إحدى ياءي النسب

---

(١) هو أبوبكر محمد بن علي بن اسماعيل ، المعروف (مبرمان) أكثر من الأخذ عن الزجاج ، وأخذ عنه الفارسي ، والسيرافي . من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، وشرح كتاب الاخفش توفي سنة ٣٤٥هـ . طبقات الزبيدي ص ١١٥ ، بغية الوعاة ١ / ١٧٥ .

(٢) عُبال : جمع عبالة ، وهي الثقل ، يقال : ألقى عليه عبالته : أي ثقله . ينظر شرح التصريح ٢ / ٢١١ .

(٣) حَمارة القيظ : شدة حره ، والجمع : حمارّ .

(٤) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٤٨ ، وأمالي الزجاجي ص ٢٤٣ .

(٥) هَبَيّ : الصبي الصغير ، والانثى هَبَيّة .

(٦) الكسرة في " التواني " محولة عن ضمة ، لاعتلال الآخر ، ينظر الهمع ١ / ٢٥ .

تحقيقاً نحو: يمانٍ (١) ، أو تقديراً نحو: ثمانٍ (٢) ، وتهامٍ .
أو بدلته التاء نحو: صياقلة صرف (٣) .

قال الأخفش : العرب تصرف أثانيا جمع أثانية (٤) ، فقال :
ولو سمّيت رجلاً على (عُلانيّ) من عُلانية (٥) . فإن كانت الياء ياء
النسب صرفت في المعرفة والنكرة . وإن وضع على واحد يراد به الجمع ،
فلما حذفت التاء بقي بناء الجمع امتنع في المعرفة والنكرة . والمعروف (٦)
في ثمانٍ منع الصرف ، وجاء مصروفاً في الشعر ، وقيل هما لغتان .

وقال ابن سِيْدَه (٧) : ان سمّيت رجلاً بـ (ثمانٍ) لم تصرفه ،
لأنه اسم مؤنث كثلاث وعناق اذا سمّيت بهما ، وقال الفراء : هو مصروف
لأنه جمع انتهى .

وفي حواشي بُرمان : قال المبرد اذا سمّيت رجلاً بـ (ثماني) لم
أصرفه الا اذا كان من قولك ثماني نسوة ، وإن سمّيت رجلاً (٨) بكرا بهية
منزوعة الهاء صرفته ، لأنه مذكر ، فالياء في تراعية ياء النسب ، والألف
عوض انتهى .

---

(١) الألف في (يمان) عوض عن ياء النسب ، والأصل يمنيّ ، فحذفوا
احدى الياءين تخفيفاً ، وعوضوا عنها الألف ، ثم أعل إعلال قاضٍ .
ينظر شرح الأشموني ٣/٢٤٢ .

(٢) كان الأصل : ثمنيّ ، ثم زيدت الألف فحذفت احدى الياءين .
ينظر الكتاب ٢/١٦ ، وما ينصرف ص ٤٧ .

(٣) صياقلة : جمع صَيْقل ، وهو شحّاذ السيوف .

(٤) الأثاني : نبت أصفر وأحمر واحدته أثانيه . اللسان ١/١٦

(٥) تكملة من " س ، م " .

(٦) تكملة من ص .

(٧) هو علي بن اسماعيل (أو أحمد) من علماء اللغة في الأندلس ،
من مصنفاته : المحكم ، والمخصص ، توفي سنة ٤٥٨ هـ . انباه
الرواة ٢/٢٦٩ .

(٨) تكملة من م ، ص .

والمشهور في (سَراويل)(١) منع الصرف في النكرة والمعرفة .
ونقل الأخفش أن بعض العرب يصرفه في النكرة اذا جعله اسماً مفرداً .
وذكر الأخفش (٢) أنه سمع من العرب سِرْوالة .

وقال أبوحاتم : من العرب من يقول سِرْوال .

والعَدْل (٣) : صَرْفُ لفظ أولى بالمسمّى الى آخر ، فيمنع مع الصفة نحو : مَثْنى ، وثُلاث ، هذا مذهب سيبويه (٤) والخليل .

وذهب الأعلم : الى أنه لا تدخله (٥) التاء ، فضارع أحمر فلم ينصرف فهو معدول عن أصله . وأنكر أن يكون الوصف واحداً منها .

وذهب الزمخشري (٦) : إلى أنه امتنع لأنه عُدِل في اللفظ وعدل عدْل التكثير .

وذهب الفراء (٧) : الى أنه امتنع للعدل والتعريف بنية "أل" .
فاما (جُمَع) وأخواته (٨) فامتنع للعدل وشبه العلمية .

ويأتي الكلام في أُخَر وسَحَر .

---

(١) سراويل : وهي بالفارسية شَرْوال ويرى سيبويه أنه اسم أعجمي أشبه من كلام العرب ما لا ينصرف . ينظر الكتاب ٢ / ١٦ وشرح المفصل ١ / ٦٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ .
(٢) ينظر المقتضب ٣ / ٣٤٥ - ٣٤٦ .
(٣) في شرح المفصل : وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر شرح المفصل ١ / ٦١ .
(٤) قال سيبويه : وسألته - الخليل - عن أُحاد ، وثُناء ، ومثنى ، وثلاث ، ورباع ، فقال : هو بمنزلة أُخَر انما حدّه واحداً واحداً ، واثنين اثنين ، فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه . قلت : أفتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ، لانه نكرة يوصف به نكرة . الكتاب ٢ / ١٥ ، وينظر المقتضب ٣ / ٣٨٠ .
(٥) أ ، ب : تدخل .
(٦) هو أبوالقاسم محمود بن عمر بن محمد بن احمد الزمخشري . من مصنفاته : الكشاف في التفسير ، والاحاجي النحوية ، والمفصل في النحو . توفي سنة ٥٣٨ هـ . بغية الوعاة ٢ / ٢٨٠
(٧) قال : لأن ثلاث يكون الثالث والثلاثة ، ولا يضاف الى ما يضافان اليه ، فلامتناعه من الاضافة كان فيه أل ، وامتنع من أل لان فيه تأويل الاضافة ، وان لم يضف . الهمع ١ / ٢٧ .
(٨) وهي : كُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع .

والصفةُ وشبهُ الزيادتين بألفي التأنيث قال سيبويه(١) في باب ما لا ينصرف نحو «فَعْلان» الذي «فَعْلى»: فيمتنع خلافاً للمبرد(٢) في زعمه أنه امتنع لكون النون بعد الألف مُبدَلة من ألف التأنيث، والقولان عن أبي علي.

وذهبَ الكوفيون إلى أنه لا يلحظ الشبهُ بألفي التأنيث، بل كونهما زائدتين، لا تلحقهما الهاء.

وزعم الأعلم: أن سكرانَ مُشَبَّه بأحمر من حيث أنه صفة مثله مؤنثه بألف التأنيث لا بالهاء.

فأما ما دخلته التاء نحو: نَدْمان، ونَدْمانة فالصرف.

فأما لَحيان(٣) ورَحمان، فالصحيح الصرف، وبنو أسد يؤنثون باب سكران بالهاء فيقولون: سَكرانة، فيصرفون مذكره، فيقولون: سكرانٌ بالتنوين، ويجرّونَهُ بالكسرة. ولا تتنزل النون الأصلية بعد ألف زائدة منزلة النون الزائدة نحو: بيان، وسنان، فيمتنع الصرف خلافاً للفراء(٤).

ولو أبدلت النون الزائدة لاماً بعد الف زائدة تنزلت اللام منزلةَ النون فامتنع الاسم من الصرف،(٥) نحو: أُصَيْلال مسّى به قاله الأخفش. وأجراه في منع الصرف مجرى هاء «هَراق»(٦) المبدلة من الهمزة. وأصله: أُصَيلان، تصغير أُصلان جمع أصيل. قال البكري: تصغير أصيل: أُصيلال، وأُصيلان.

وقال ابن جني: ليس واحد منهما تصغير أصيل.

وقال الفارسي: أُصلان مفرد ليس بجمع، ولذلك ساغ تحقيره.

ولو أبدلت النون من غير همزة أصلية نحو: حِنّان أصله: حنّاء.

---

(١) ينظر الكتاب ٢ / ١٠   (٢) ينظر المقتضب ٣ / ٣٣٥

(٣) يقال: لَحْيان لطويل اللحية. ويقال للأنثى لَحْيانة. ينظر لسان العرب مادة «لحا» ٢٠ / ١٠٩

(٤) ينظر حاشية الصبان ٣ / ٢٥٢.

(٥) وذلك اعطاء للبدل حكم المبدل منه، فأصيلال أصله أصيلان تصغير أصلان على غير قياس. ينظر شرح التصريح ٢ / ٢١٨.

(٦) أ... (...) ... وهَراق: أصله أراق والهاء بدل من الألف.

وزنُ الفعلِ الغالب والمختص بالفعل بشروطه يمنع الصرف هذا مذهبُ سيبويه(١) والخليل والجمهور.

والغالبُ : هو ما في(٢) أوله زيادة من حروف (نأيت)، وهو منقول من فعل نحو: يَشكُر، وغير منقول من فِعْل(٣) نحو: أفْكَل(٤)، ويرمَع(٥)، فان كان الوزن مُشتركاً، ونقل من فعل صرف نحو: ضَرَبَ مسمى به خلافاً لعيسى بن عمر والفراء.

وان كان الوزنُ غيرَ لازم نحو: امرُؤٌ، وابنُمٌ، متهما ماقبل الاول للآخر انصرف(٦)، فان أُلتزم الفتح في الراء، والنون، امتنع مسمىً بهما.

فان اعتل شيء من الفعل واعتلاله يغيره عن وزنه الاصلي لعلة لازمة، ولم يخرج الى مثال من أمثلة الاسماء، نحو: يزيد امتنع مسمىً به.

او يغير لعلة لا زمة لحقته التغيير قبل التسمية نحو: أنابيرُ، وينْباع انصرف عند الفارسي، وامتنع عند الاستاذ أبي علي. او بعد التسمية فقياس قول سيبويه(٧) في صرف(٨) ضرب اذا خُفِّفَ بعد التسمية الصرف. وقياسُ قول الاخفش في ترك صرف "يُعْفُر" المنع.

وفي حواشي مَبْرمان سيبويه يقول(٩) : اذا سمَّيتَ رجلاً بـ "ضُرِبَ" ثم سكنت(١٠) صرف، لانه خرج الى(١١) مثال الاسماء.

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٢، ٦/١، والمقتضب ٣/١٣٠، وما ينصرف وما لاينصرف ص ١٣.

(٢) في: تكملة من "ص".

(٣) ينظر الكتاب ٢/٢، ٥ (٢)

(٤) الافكل : الرعدة.

(٥) يرمع : حجر رخو ابيض، ومن امثالهم : كفا مطلقة تفت اليرمع. المخصص ٢/١٦.

(٦) لا يمنعان من الصرف، لأن الوزن فيهما ليس بلازم اذ لم تستقر حركة العين. ينظر الهمع ١/٣٠

(٧) ينظر الكتاب ٢/٧، ١٥ (٨) صرف : ساقطة من ص.

(٩) ينظر الكتاب ٢/٧، ١٥ (١٠) أي الراء.

(١١) إلى: تكملة من (ص م)

والمبرد (١) يقول لا أصرفه، لأن فيه نية الحركة . وليس هذا عنده مثل : رُدّ، وقُيل، لأنه لا يجوز فيهما رُدِدَ، ولا قُوِل . وأنت اذا قلت في ضَرُبَ ضُرْبَ جاز أن ترد الكسرة انتهى .

والصحيح صرف أنظور وينباع، ويَعْفُر وان حُدّن والاعتلال فهو لازم ولحق قبل التسمية .

والخروج الى بناء يكثر وجوده انصرف كتسميتك بعُصْر (٢)، أو الى بناء نادر نحو : انطلق مسمّى به صار الى وزن انفعل . ففي منع صرفه خلاف . وجوز ابن خروف الوجهين . أو بعد التسمية، فان كان الاعتلال لازما نحو : رُدّ، وقيل في لغة من لم يُشِمّ (٣) وسمى به انصرف .

ولو سميت بـ " قُلْ " و " بِعْ " رددتَ الواو والياء، فقلت : قُوْمُ، بِيعُ، صرفت .

او في لغة من أشمّ، فحكى الأخفش فيه خلافا . والى زوال الإشمام منه وصرفه ذهب الفارسي وابن جني .

والغالب في أفعل يمنع مع (٤) الوصفية الأصلية، وعدم قبول مؤنثه تاء التأنيث نحو : أحمر .

فان عرضت فيه الوصفية نحو : مررت برجل أرنبٍ، أي : ذليل، ونسوة أربعٍ، وبرجل أرْمَلٍ انصرف، لأن مؤنثه أرملة، خلافاً للأخفش (٥)

---

(١) ينظر المقتضب ٣/٣٢٣

(٢) يرى سيبويه صرف (بعصر) علما اذا ضم باؤه اتباعا، وذلك لورود السماع بذلك . وقد منع الأخفش صرفه لعروض الضمة . ينظر الكتاب ٢/٣، والموضح ١/٣١

(٣) أ، ب " يسم " تحريف " .

(٤) أ، ب " من " وما أثبته من " ص " .

(٥) قال المبرد : وليس على هذا القول أحد من النحاة . وينظر المقتضب ٣/٣٤٦ .

في أَرْمَل بمعنى فقير، فإنه يمنعه من الصرف لجريه مجرى أحمر، لأنه صفة، وعلى وزن أفعل (١).

وأما قولهم : عام أَرْمَل، فغير مصروف، لأن يعقوب (٢) حكى فيه سنة رَمْلاء، فصار كأحمر حمراء .

وزعم ابنُ الطراوة (٣) أن أحمر منعه من الصرف كونُ التنوين معدوماً في أصله، إذ كان وصفاً لا ينون، فرقاً بين ما يُفْعَل من الصفات وما لا يُفْعَل .

وأفعلُ الممنوع الصرف قد يكون له مؤنث من لفظه نحو: أحمر حمراء (٤) أو من معناه نحو: آلَى (٥)، وعجزاء (٦) في المشهور .
وما لا مؤنث له لعدم المعنى فيه، نحو: آدَر (٧)، وأكمر (٨)

وأما أفعلُ مِنْ فامتنع عند البصريين لوزن الفعل والوصف، وعند الكوفيين المزوم من .

---

(١) قال أبو حيان " وقد وقع الخلاف في قسم واحد من أفعل، وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو: أرمل، أرملة، فمذهب الجمهور صرفه، ومنعه الأخفش، قال: ثم انه لا توجد الوصفية مع الوزن المختص، ولا مع كل الأوزان الغالبة مع أفعل خاصة . الهمع ١/٣١ .

(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، برع في اللغة والأدب، من مصنفاته، الأضداد، وإصلاح المنطق، توفي سنة ٢٤٤ هـ . أنباه الرواة ١/٢٦٠ .

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسن بن الطراوة، من مصنفاته الترشيح في النحو، توفي سنة ٥٢٨ هـ . بغية الوعاة ١/٦٠٢ .

(٤) أ ، ب " د "

(٥) آلى : عظيم الالية

(٦) امرأة عجزاء : عظيمة العجز

(٧) آدر : كبير الانثيين .

(٨) أكمر : يقال رجل أكمر اذا كان عظيم الحشفة

واختلفت العرب في أجْدَل (١) ، وأخْيَل (٢) ، وأفْعَى ، فجعلها أكثرهم أسماءً، صرفها كأفْكَل وأيْدَع (٣). ولوحظ فيها معنى الصفة في بعض اللغات فمنعت الصرف (٤). لوحظ في أجْدَل معنى : شديد ،وفي أخْيَل معنى : الخِيَلان ،وفي أفْعَى معنى خبيث . ووزن أفْعَى : أفْعَل ،ولامه واو لقولهم : أفعوان ،وهمزته زائدة لقولهم مَفْعاة (٥) .

وزعم ابن جني أنها مشتقة من فوعة السُّم ،وهي حرارته ،أصله : أفْوَع ، ثم قلب (٦) .

وزعم الفارسي أن ألفه منقلبة عن ياء ،وهو مشتق من يافع ، فقلبه اذ كان اصله أيْفَع .

واما أبْطَح (٧) ، وأبْرَق (٨) ، وأجْرَع (٩) ، وان استعملت استعمال الاسماء ،فلوحظ فيها معنى الوصف ،فمنعت الصرف ،وهو

---

(١) الأجدل : الصقر

(٢) الأخيل : وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه .

(٣) أيدع : وهو صَبْغ .

(٤) قال المبرد : الأجود فيهما : أجدل وأخيل - ان يكونا اسمين ،فان قال قائل : ان أجدل انما هو مأخوذ من الجدل ، وهي شدة الخلق ،وأخيل انما هو افعل ،مأخوذ من الخيلان ، وكذلك أفعى ،انما هو أفعل مأخوذ من النكادة . قلت له : فانه كذلك ،والي هذا كان يذهب من يراه نعتا ،ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة ،وليس بأجود القولين . أجود عما : أن تكون أسماء منصرفة في النكرة - لأنها - وان كان أصلها ما ذكرنا - فانما تدل على ذات شيء بعينه ،الا ترى أن أجدل لا يدل الا على الصقر ،تقول أجدل بمنزلة قولنا صقر . وكذلك أفعى لا يدل الا على هذا الضرب من الحيات ،ومثل ذلك أخيل ،لانه يدل على طائر بعينه . المقتضب ٣/٣٣٩ ،وهذا رأي سيبويه أيضا الكتاب ٢/٥

(٥) يقال : أرض مفعاة أي : كثيرة الأفاعي

(٦) أي نقلت فاؤه على الاول ،وعينه على الثاني الى موطن لامه ينظر شرح التصريح ٢/١٤١ .

(٧) أبطح : المكان المنبطح من الوادي .

(٨) أبرق : المكان الذي فيه لونان .

(٩) أجرع : المستوى من الرمل المتمكن .

أولى ، ولذلك جاء تأنيثها بدلحا ، وبرتا ، وجَعْواء ، ولوحظ كونها استعملت أسماء فصرفت . وأما أَدْهَم للقيد ، وأَسْوَد للحيّة ، وأَرْقَم لحية فيها نقط كالرقم فذكر سيبويه (١) أن كل العرب لا تصرفها . كما لم تصرف أَبْطَح وأَبْرَق ، وأَجْرَع وأن العرب لم تختلف في منع هذه الستة من الصرف .

وقال الكسائي : العرب تصرف مثل (٢) : أَسْوَد سالخ . وصحح ابن جني بأن هذه الأسماء كلها تصرف .

واضطرب قول أبي علي في هذه الصفات التي جمعت جمع (٣) الأسماء ، هل تتحمل ضمائر ؟ فمرة قال تتحملها ، ومرة قال لا تتحملها .

وقال ثَعْلَبُ : وتقول أَسْوَدُ سالخٌ ، ولا تضيف ، والأنثى أَسْوَدَةٌ .

وأنكر ابن درستويه أَسْوَدَة ، وأنكره اللحياني (٤) أيضاً . وقال هذا من قول الكوفيين . وكان العرب تصرف أسودَ سالخ ، ونحوهما حكى الكسائي ، ولذلك أنثوه أسودة .

وحكي بعض اللغويين أَسْوَدات كثيرة أي : حيّات فجمع أسودة .

وذهب ابن الطراوة إلى أن أَدْهَم ، وأَسْوَد ، وأَخْيَل صفات فيمنعها الصرف ، وأن أَجْدَل اسم ينصرف ، وردّ على سيبويه في جعله صفة مع أنه يمنع أفعى من الصرف .

---

(١) قال سيبويه : " وأما أدهم إذا عنيت القيد ، والأسود إذا عنيت الحية ، والأرقم إذا عنيت الحية ، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، ولم تختلف في ذلك العرب " الكتاب ١/ ٥ ، وينظر المقتضب ٣/ ٣٤٠

(٢) إنما قيل للأسود أسود سالخ لأنه يسلخ جلده في كل عام . اللسان ٤/ ٢١١ .

(٣) في أ ، ب ، جـ " جمع " وما أثبته من (ص ، م)

(٤) هو أبو الحسن علي بن المبارك ، أخذ عن البصريين والكوفيين له كتاب النوادر . بغية الوعاة ٢/ ١٨٥ .

وفي الترشيح: (١) قولهم للقيد أدهم، وللحية أسود، وأرقم؛ الأثيون(٢) أن لا تصرف، لأنها صفات عند ابن النحاس(٣). وقوله هذا يؤدي الى ترك الصرف لغة فيها. وسيبويه يزعم أن العرب لم تختلف في ترك صرفها، لأنها صفات انتزن.

والغالبُ أيضاً يمنع مع العلمية، نحو: أحمد، خلافاً لابن الطراوة إذْ زعم أنه(٤) إنما مُنِعَ من التنوين كونه تُعُدَّ وما في أصله، إذْ أصله الفعل، وزعم أن العرب لا يحفظ في كلامهم نفي صرف أفكل مسمى به.

ومن الغالب: يفعل(٥) نحو: يرمع، ويعمل(٦). وتفعل نحو: تولب(٧). وتفعُل نحو: تنضب(٨) وتفعُل نحو: ترتب(٩) وتدرأ(١٠). فكل ذلك إذا سمي بها منعت الصرف للعلمية ووزن الفعل الغالب(١١).

---

(١) الترشيح: كتاب في النحو لأبي بكر خطاب بن يوسف القرطبي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ. وقد سبقت ترجمته.

(٢) ص، م (الأشمونى).

(٣) ابن النحاس: هو محمد بن ابراهيم أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي، شيخ الديار المصرية، درّس التفسير في الجامع الطولوني، برع في العربية والقراءات. توفي سنة ٦٩٨ هـ. بغية الوعاة ١/١٣، وطبقات القراء ٢/٤٦.

(٤) أنه تكملة من (ص) (٥) تكملة من (م).

(٦) يعمل: اليعملة الناقة النجيبة، والجمل يعمل

(٧) التولب: الحمار الصغير (٨) تنضب: شجر حجازي

(٩) ترتب: الصخر المقيم، أو الراتب

(١٠) التدرأ: الرجل الشديد الدفع في الخصومة وغيرها.

(١١) ذهب سيبويه الى أن الاسم اذا كان على أربعة أحرف، وكانت في أوله التاء، وكان ذلك الوزن يشبه وزن الفعل، ووزن الاسم لم تحكم بأنها زائدة إلا بثبت، وكذلك حكم النون. ينظر الكتاب ٢/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٦.

وما أوله همزة أو ياء بعدها ثلاثة أصول فالحكم عليهما بالزيادة الا أن تام دليل على الاصالة كهمزة أَوْلَق (١) في أحد القولين ، أو كان مفكوكاً لم يشذ في فكه نحو: أَيْقَق (٢) ، وأكلل فيحكم عليه بالاصالة .

فاذا سمينا بـ " أَوْلَق " و " أَيْدَع " (٣) و " أَرْبَان " في لغة من قال مأروط ، وأكلل ، وأيقق صرفنا .

ولو سمينا بـ " إثْمِد " (٤) و " إصبع " و " أُبْلُم " (٥) منعناها الصرف ، وهذه الأوزان في الفعل لا تكون الهمزة فيها الا همزة وصل ، ولا يعتد بذلك في منع الصرف (٦) . وعروض سكون تخفيف مثل لازم نحو: ضُرْبَ مسمى به ، ثم خفف ، فتمنعه في مذهب المبرد والمازني ، وابن السراج والسيرافي . ومذهب سيبويه صرفه (٧) .

---

(١) قال سيبويه " وأما أولق فالالف من نفس الحرف يدلك على ذلك قولهم : أُلِقَ الرجل ، وانما أولق فَوْعَل ، الكتاب ٢/٣٤٤ ، ٣ وقال الزجاج : ولو كانوا مما أبدلوا الهمزة من الواو ولقالوا مولوق ، فقولهم : مألوق يدل على أن الهمزة فيه أصل ، مايتصرف ص١٩

(٢) اليقق : المتناهي في البياض اللسان ١٢/٢٦٧ .

(٣) قال المبرد : فأما أولق ، فان فيه حرفين من حروف الزيادة الهمزة والواو ، فمند ذلك تحتاج الى اشتقاق ليعلم أيهما الزائد ، . تقول فيه : ألق الرجل فهو مألوق ، فقد وضح لك أن الهمزة أصل ، والواو زائدة ، وكذلك أيدع لان فيه ياء وهمزة . . فيجمعه على إصار فقد بان لك أن أيدع : فَيْعَل ، المقتضب ٣/٣١٦ . وينظر تصريف المازني ١/١٣١ ، وشرح المفصل ٩/١٥٤ .

(٤) إثمد : حجر الكحل .

(٥) أُبلم : جمع أبلمة ، خوص المقل ، وهو شجر الدوم .

(٦) قال سيبويه : واذا سميت رجلا باثمد لم تصرفه ، لانه يشبه اضْرِبْ ، واذا سميت رجلا باصبع لم تصرفه ، لانه يشبه إصْنَع ، وان سميته بأبلم لم تصرفه ، لانه يشبه اقتُل . الكتاب ٢/٣

(٧) حاصل مذهبهم اننا لو سمينا بضُرْب مخففا من ضُرِب ، فانه ينصرف لان التخفيف سابق على التسمية . أما اذا سمينا بضُرِبَ ثم خففناه بتسكين ما قبل آخره ، فانه ينصرف عند سيبويه ، لانه كالسكون الاصلي . واختاره ابن مالك . ولا ينصرف عند المبرد والمازني . . لانه تخفيف عارض .

ينظر شرح التصريح ٢/٢٢١ .

وأما يَمْنَر بفتح الياء يمنع الصرف، وبضمها ينصرف عند الاخفش . وقاله ابوزيد سماعاً عن العرب، ويصرف عند غير (١) الاخفش .

وأما اللُّبَبُ (٢) فمذهب سيبويه : منع صرفه مسمّىً به، ومذهب الاخفش صرفه .

وعروض الهدل في همزة افعل لا يؤثر نحو: هَراق (٣) في أراق فيمنع الصرف مسمّىً به، للعلمية ووزن الفعل .

وان سميتَ رجلاً بـ" أبصع" و" أكتَع" لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة، هذا قول سيبويه (٤) . وانما خالف عنده أحمر، لأن أحمر وصف به وهو نكرة . وأبصع وأكتع لم يوصف به إلا وهو معرفة قاله خطاب . وتسمّح في قوله لم يوصف به الا وهو معرفة .

والمختص يمنع مع العلمية، نحو: ضُرِب، وغُورِب، وجميع الأوزان المختصّة بالافعال . ومن ذلك ضُرِّب . ولا يلتفت الى ماجاء على فُعِل نحو: دُئِل (٥)، ورُئِم (٦) . ولا الى فَعَّل إذ ما جاء منه علماً يمكن ان يكون منقولاً من الفعل . فمما جاء من ذلك خَضَّم اسم لرجل (٧) ولموضع، و" بَذَّر" (٨) : بئر، و" عَثَّر" (٩) : واد بالعقيق .

---

(١) غير ساقطة من أ، ب .

(٢) اللبب : جمع لب وهو العقل . قال الصبان : جمع لب على اللبب قليل، والاكثر أن يجمع على ألباب . حاشية الصبان ٣/٢٦١

(٣) قال سيبويه : وان سميت رجلا هراق لم تصرفه، لأن هذه الهاء بمنزلة الالف الزائدة . ينظر الكتاب ٢/١٠٤

(٤) ينظر الكتاب ٢/٥، والمقتضب ٣/٣٤٢

(٥) الدُّئل : دويبة كالثعلب . اللسان ١٣/٢٤٨

(٦) الرُّئِم : الاست . اللسان ١٥/١١٥

(٧) وهو العنبر بن عمرو بن تميم ينظر شرح المفصل ١/٦٠

(٨) بذّر: ماء معروف . قال الشاعر:
سقا الله أمواهاً عرفتُ مكانها جُراباً ومَلكوماً وبَذَّر والغَمْرا
وهي بئر بمكة لبني عبد الدار . معجم البلدان ١/٣٦١

( ) قال زهير بن أبي سلمى : ليثٌ بعَثَّر يصطاد الرجال اذا
ماكذّب الليث عن أقرانه صدقا
وعثّر موضع باليمن : معجم البلدان ١/٣٦١

و" بَحّ " : اسم مكان ، و" خِرّد " : اسم فرس ، و" قَتّل " : اسم (١) موضع ، و" سَنَّم) " : اسم فرس ، وكلها منعتها العرب من الصرف .

وأما " بَقّم " فاثبته أبوالحسن في مفردات الأسماء ، ووزنه : فَعّل ، وصرف به ماجاء على هذا المثال نُحِيّ به ، وان كان قليلاً حكاه عنه الهَرَوي (٣) وأما في كتابه الأوسط (٤) فلم يصرف .

وماكان من الفعل لايوافق الاسم في الأصل والزائد لكنه يوافقه في الحركة والسكون نحو : فَعْلَل ، لايوجد في الأسماء نحو : قَلْنَس ، فهل يحكم عليه بحكم فَعْلَل اذا سمي به فيصرف ؟ أو يجعل خاصا بالفعل فيمنع من الصرف ، كما يُمنع الخاص . فيه نظر /

111 / أ

والألف والنون الزائدتان في آخر الاسم على فَعلان أوغيره من الأوزان يمنع الصرف مع العلمية ، وتقدّم الشرطُ في زيادة النون بعد الألف الزائدة والخلاف في ذلك .

ولو سمّيتَ بـ(رُمّان) فمذهبُ الخليل وسيبويه منعُ صرفه لاعتقادهما زيادة النون (٥) ، ومذهبُ الأخفش صَرْفُه ، لاعتقاده أصالة النون .

---

(١) تكملة من (م)

(٢) بقّم : شجر له ورق يتخذ منه صبغ . قال سيبويه : وان سميت رجلا ببقّم .. لم تصرفه البتة ، لأنه ليس في العربية اسم على هذا البناء ، ولأنه أشبه فعلا ، فهو لا ينصرف اذا صار اسما لأنه ليس له نظير في الأسماء ، لأنه جاء على بناء الفعل الذي انما هو في الأصل للفعل لا للأسماء ، فاستثقل فيه مايستثقل في الأفعال الكتاب ٨/٢ ، وينظر المقتضب ٣٢٦/٣

(٣) الهروي : هو أبوالحسن علي بن محمد ، نحوي وأديب ، أصله من هراة ، من مصنفاته : الأزهية ، والذخائر في النحو . توفى سنة ٤١٥هـ بغية الوعاة ٢٠٥/٢ .

(٤) الأوسط : كتاب في النحو للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة . وقد سبقت ترجمته .

(٥) ينظر الكتاب ١١/٢ .

وحسّان وشيطان، ودهقان (١) ينبني على أصالة النون فيصرف (٢)، أو زيادتها فيمنع مُمّن به، وقد منعت العرب شيطان وإنسان اسمي قبيلتين .

وتقدم زيادة الالف والنون في الوصف .

والف الإلحاق (٣) المقصورة نحو: أرطى (٤) في لغة مأروط يمنع مع العلمية، ولا تمنع الممدودة نحو: علباء (٥)، وحرباء مسمّى بهما .

والمركب تركيب المزج يمنع مع العلمية نحو: معدي كرب، وآخر الاسم الأول مفتوح، الا أن كان ياءً نحو: معديْ كرب، وقاليْ قلا . أو نوناً نحو: باذنجانه فانه يمنع .

ولو ركبت مسلمات مع زيد لحركت التاء بالكسرة، فقلت: هذا مسلماتِ زيد . كما لو ركبت مسلمة مع زيد لقلت: هذا مسلمة زيد .

---

(١) دهقان: بفتح الدال وكسرها فارسي معرب (ده خان) اي رئيس القرية ، وأما دهقان اسم واد أو رمل فعربي . شفاء الغليل — للخفاجي ص٩٦ .

(٢) قال سيبويه " وسألته — الخليل — عن رجل يسمى دهقان ، فقال: ان سميته من التدهقن فهو مصروف وكذلك شيطان إن أخذته من التشيطن ، والنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف اذا كان له فعل تثبت فيه النون ، وان جعلت دهقان من الدهق ، وشيطان من شيط لم تصرفه " الكتاب ٢/١١ ، وينظر المقتضب ٣/٣٣٦ ، وشرح المفصل ١/٦٦ ، ١٥٥ .

(٣) أ ، ب ، ج " والالف للالحاق " .

(٤) أرطى: اسم شجر والواحدة ارطاة ، والالف في آخره للالحاق بجعفر، ويدل على أن الالف زائدة أنهم يقولون: اديم مأروط اذا دبغ بالارطى ، فقد ذهبت الالف بالاشتقاق .
ينظر المنصف ١/٣٦ ، والمقتضب ٣/٣٦٢ ، واللسان ٩/١٢٣ .

(٥) العلباء: عصب العنق ، وهمزته منقلبة عن ياء ، وأصله علباي . قال الشيخ خالد الازهري " وانما لم يمنع الصرف مع ألف الالحاق الممدودة كعلباء ، فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بالف التأنيث الممدودة ، لأن همزة الالحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة أن همزته منقلبة عن ألف ، لا عن ياء ، فافترقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير ، وبهذا علل ابن أبي الربيع ، وايضاحه: ان الحرف اذا كان منقلباً عن مانع كالهمزة في صحراء ، فانها بدل من ألف التأنيث ، واذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء " شرح التصريح ٢/٢٢٢ .

ولا يتحتم في تركيب المزج منع الصرف، بل تجوز فيه الإضافة. وهي مسموعة في بعلبك ومعدي كرب، وحضرموت. والقياس سائغ. ولم يحفظ الأخفش الإضافة في قالي قلا.

وفي المبسوط: وقال الأخفش: ومن العرب من يضيف هذا كله وزعم السيرافي أنك إذا أضفت في "قالي قلا"، وجعلت "قلا" اسم موضع نونته (١)، قال: والأكثر ترك التنوين. والمعتل آخر أولهما كمعدي كرب، فالأكثر فيه حالة الإضافة إذا نصب أن تقدر الحركة في الياء فتسكن. وقيل: يجوز فتحها على الأصل. وقيل: تفتح في النصب، وتسكن في الرفع والجر. والجزء الثاني له ماله لو كان مفرداً فيصرف نحو: حضرموت، ويمنع مثل: رام هرمز (٢). وكرب في حالة الإضافة ممنوع الصرف عند سيبويه (٣) والفارسي.

وحكى عن بعض العرب صرفه، وقياس معدي فتح الدال كمرمى.

وفي بناء المركب تركيب المزج خلاف، فليس بمطرد عند عامة البصريين والكوفيين، والصحيح جوازه، فيصير فيه ثلاثة مذاهب للعرب منع الصرف، وإعرابه إعراب المتضايفين، وبناؤه.

وما ركب من العدد كخمسة عشر، إذا سميت به، فلك أن تقره على حاله، وأن تعربه إعراب المتضايفين، وإعراب مالا ينصرف.

وما ركب ولم يتصرف بأن لزمه حالة واحدة كانتصب على الحال نحو: شغر بغر (٤)، أو على الظرف ولم يلزم فيه التركيب بأن ركب بعض، وأضيف بعض، إذا سميت بشيء منها أضيف الأول إلى الثاني، ولم يبق على تركيبه، فتقول: جاءني شغر بغر، وبيت بيت، وصباح مساء، ورأيت شغر بغر، وصباح مساء، وبيت بيت، ومررت بشغر بغر، وبيت بيت، وصباح مساء، هذا رأي سيبويه (٥).

وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.

---

(١) [illegible]: نوتته. تحريف.

(٢) رام هرمز: ومعنى رام بالفارسية المراد والمقصود، وهرمز أحد الأكاسرة، فكأن هذه اللفظة مركبة معناها: مقصود هرمز أو مراد هرمز. ينظر معجم البلدان ٣/١٧.

(٣) ينظر الكتاب ٢/٥٠، وشرح المفصل ١/٦٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٦.

(٤) يقال: تفرقوا شغر بغر: أي في كل وجه.

(٥) ينظر الكتاب ٢/٥٣، ٦٦.

وإذا كان المركب أعجمياً نحو: تنافُسره قيل: يجوز فيه أوجه تماثلك (١) .

وإذا أُعرب فُحُسر مفصول . وتركُ اللفظ على استعمال العَجم هو الوجه عند سيبويه الا أن يستعمل تغييره في لسان العرب فتتبع في ذلك .

وقولُ الجرمي في " شطرنج " (٢) ينبغي أن يُكسر أوله فيكون كجردحل ، وفي سَوْسَن ينبغي (كذا) أن تفتح سينه مثل كوكب خطأً وجهلة لما اعتمد عليه سيبويه .

و " خسرو " منهم من أنشده في شعر المتنبي بالواو . وكذا ضبطه (٣) أبو مروان بن حيان (٤) . وضبطه الزبيدي بالهاء ساكنة بلا واو ، فقال: خسره .

وما رُكّب من اسم وصوت نحو: سيبويه ، وعمرويه فمذهب الجمهور أنه يبنى على حاله مبنياً (٥) .

وذهب بعضهم الى أنه يجوز فيه منع الصرف . وقال أبو اسحاق (٦) : إذا سميت رجلاً بـ " عاقلة لبيبة " قلت: عاقلةُ لبيبةً على حضرموت ، وإن شئت أن تحكي النكرة نونت وصرفت . والتقدير :

---

(١) وذلك بأن يُعرب آخر الاسم الثاني ، ويجعلا جميعاً بمنزلة اسم واحد ، ويفتح آخر الاسم الأول ، ويجعل جملة الاسم الصرف . أو يضاف الاسم الأول الى الثاني .

(٢) في شفاء الغليل للخفاجي : قال الحريري بفتح الشين ، والقياس كسرها لأنهم لم يقولوا فعلل بفتح الفاء . وقال الواحدي : الكسر أحسن ليكون كجردحل ، وقرطعب . وقيل هو عربي . والصحيح أنه معرب شد رنك أي مائة حيلة ، والمقصود التكثير . وقيل معرب شد رنج أي من اشتغل به ذهب عناؤه باطلا . شفاء الغليل ص١٣١ ، والمعرب ص٢٠١ .

(٣) تكملة من " ش " .

(٤) أبو مروان بن حيان من أهل قرطبة صاحب كتاب المقتبس في تاريخ الأندلس توفي ٤٦٩هـ) ابن خلكان ١٦٨/١ وأنباه ٢١٨/٢ .

(٥) ينظر المقتضب ٣١/٤ ، والكتاب ٥٣/٢

(٦) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٥ .

اذا قلت : هذا عاقلةُ لبيبةٍ ،هذا الذي يقال في اسمه عاقلةُ لبيبةٌ .
فاذا قلت: رأيتُ عاقلةَ لبيبةَ ،فالتقدير: رأيت الذي يقال في اسمه عاقلةُ لبيبةٌ .

وكذلك اذا سميتَ بـ " عاقلةٌ " وحدها ، لك فيه وجهان (١) :
إن شئتَ جعلتَهُ بمنزلته مرة معرفة فلم تصرف . وان شئتَ حكيتَ حال النكرة فصرفتَ ،ونونتَ . واذا قلت هذا عاقلةٌ أي : هذا الذي يقال في اسمه عاقلةٌ ولا يدخل عليك أن يقال (٢) لِمَ أضمرتَ بعض الصلة لأنك أضمرت الذي بصلته كاملة ،وهذا تفسير حكاية قوله ،وان أردت حكاية النكرة جاز انتهى من حواشي مُبْرمان .

والعَدْلُ يمنعُ مع العلميّة في نحو: عُمَر وهو معدولٌ عن عامر العَلَم المنقول من الصفة ،ونحو: ثُعَل مَعْدولٌ عن أثْعَل (٣) .

فإن وردَ فُعَل مصروفاً ،وهو علم ،علمنا أنهُ ليس بمعدول ،ولذلك نحو: أُدَد ،ولا يحفظ له أصل في النكرات . وهو عند سيبويه (٤) مشتق من الوُدّ فهمزته بدل من واو ،وعند غيره (٥) من الإد ،وهو العظيم .

ومن المذهبان في فُعَل علم جنس لا علم شخص ،قالوا : جاء بِعُلَقَ فُلَقَ (٦) بغير " أل " ولا يصرف .

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٦٦
(٢) أ ،ب " تقول " وما أثبته من " ".
(٣) الثُعَل بالتحريك زوائد الأسنان ،واختلاف منابتها ، رجل أثعل وامرأة ثعلاء . ينظر حاشية الصبان ٣/٢٤٤ واللسان ١٣/٨٧
(٤) الكتاب ٢/١٨
(٥) وهو رأي شيخه أبي الحسن الأبذي . ينظر منهج السالك ص ٢٢
(٦) بعُلَق فلق : الداهية . ينظر اللسان ١٢/١٨٦

فأما بُتَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع (١) فتمنع من الصرف للعدل وشبه العلمية، فعدلها عن فُعْل أو فَعالى أو فَعْلا وات أقوال (٢) : الاول، للأخفش والسيرافي. واختلف في تعريف أجمع وبابه مما هو في التوكيد فهو مضاف إلى ضمير، فقيل: تعريفه بالعلمية. وإلى نحو منه ذهب أبوسليمان السعدي (٣)، قال: تنزل منزلة أسماء الأعلام المشتقة حال العلمية كقَطَفان، وسُعاد.

وقيل: تعريفها بنية الإضافة، وهو اختيار السهيلي وابن عصفور.

وإن سميت رجلاً بـ (جُمَع) و (كُتَع) انصرف في المعرفة والنكرة في قول الأخفش لأنه إنما عدل وهو توكيد فلما نُقِل عن موضعه خالف وانصرف. وسيبويه (٤) لا يصرفه في المعرفة لأنه فيها عدل. ويصرفه في النكرة لأنه رده إلى حال لم يكن فيها معدولاً قاله في الترشيح.

وتجويز ابن مالك أن العدل يمنع (٥) مع شبه الصفة في باب (جُمَع) لا أعرف له فيه سلفا (٦).

وأما سَحَر من يوم بعينه، فظرف لا يتصرف، ولا يدخله تنوين.

وقال الجمهور: (٧) هو معرب.

وقال صدر الأفاضل (٨): هو مبني (٩).

---

(١) يقال: تكتع الجلد اذا اجتمع. وبصع - من البصع وهو العرق المجتمع، وبتع - من البتع وهو طول العنق.

(٢) قال أبوحيان: الذي نختاره أنها معدولة عن الألف واللام، لأن مذكرها جمع بالواو والنون، فقالوا: أجمعون، كما قالوا: الأخسرون فقياسه أنه اذا جمع كان معرفا بالألف واللام فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريف بالألف واللام. وقال السيوطي: وهذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضا ممنوع الصرف، لوجود العدل المذكور فيه. وتكون الياء فيه علامة الجر على أنها نائبة عن الفتحة وهو غريب. الهمع ٢٨/١.

(٣) هو محمد بن عبد الله بن سليمان أبوسليمان السعدي، كان مفسرا وصنف كتبا في التفسير، ينظر طبقات المفسرين ٣٢ وقيل: انه من أصحاب ابن الباذش، ينظر شرح التصريح ٢٢٢/٢.

(٤) الكتاب ١٤/١ (٥) أ، ب (من)

(٦) فيه تكملة من (م و س) (٧) هو تكملة من (م، ص)

(٨) هو أبوالفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي الملقب بصدر الأفاضل كان معتزليا، توفي سنة ٦١٠ هـ بغية الوعاة ص٤٠٢

(٩) وذلك لتضمنه معنى حرف التعريف. ينظر حاشية الصبان ٢٦٧/٣

وقيل: لا ينصرف للعدل عن "أل" والعلمية، ويقتضيه كلام ابن مالك (١).

وقيلَ: للعَدْل وشِبْهِ العلميّة، وهو اختيارُ ابن عصفور.

وقال السُّهيلي (٢): هو على نيّة الإضافة.

وذكر الشلوبين (٣) الصغير أنه على نيّة (أل) فعلى هذا يكون التوابع ليس من باب ما لا ينصرف.

وإذا سمّيتَ بزُفَر (٤) ما لا يعقل امتنع صرفه.

وإذا سمّيتَ بسَحَر انصرفَ قولاً واحداً، أو بجُمَع فسيبويه (٥) لا يصرفه، والأخفش يصرفه، ولو نُكّر بعد التسمية انصرف. أو بفُعَل المختص بالنداء كفُسَق فمذهبُ سيبويه (٦) منعُ صرفه، وصرفُه في النكرة.

ومذهبُ الأخفش وتبعه ابن السِّيد (٧) صرفُه في المعرفة والنكرة.

وقال ابنُ بابْشاذ (٨): الأخفشُ يصرفُ جميع هذه المعدولات في التسمية، إلاّ أن حدثت علة أخرى، وهي التأنيث، أو تبقى علة متقدمة كالزيادة في فعلان.

---

(١) ينظر شرح الأشموني ٢/٢٦٣

(٢) ينظر أمالي السهيلي ص٢٦

(٣) هو محمد بن علي الأنصاري المعروف بالشلوبين الصغير، توفي بعد سنة (٦٦٠ هـ) بغية الوعاة ١/١٧٨.

(٤) الزفر: من معانيه في اللغة، الأسد، والشجاع.

(٥) ينظر الكتاب ٢/٤٤ (٦) ينظر الكتاب ٢/١٤

(٧) هو عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد البَطَلْيوسي، من علماء اللغة والأدب، توفي سنة ٥٢١ هـ، بغية الوعاة ٢/٥٥

(٨) هو طاهر بن أحمد بن ادريس بابشاذ، نحوي مصري، من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي، وتعاليق في النحو توفي "٤٦٩ هـ" بغية الوعاة ٢/١٧.

ويبنى العدلُ مع العلمية فيما كان علماً على وزن فَعالِ نحو: حَذامِ ورَقاشِ وسَكابِ، وهي معدولة عن حاذمةٍ وراقشةٍ وساكبةٍ

كما أن عُمَرَ معدولٌ عن عامر. هذا مذهب سيبويه (١)، خلافاً للمبرد (٢) إذ زعم أنها امتنعت الصرف للتأنيث والعلمية. وما خذ هذه السماع كباب عُمَر.

ومَذهبُ الحجازيين (٣) بناء هذه الانواع على الكسر، ووافقهم أكثرُ بني تميم على البناء فيما آخره راء نحو (٤): وَبارِ وظَفارِ.

وعن الأخفش بعضُ بني تميم يبنونهُ على الكسر يعني الباب كلّه.

وعن سيبويه (٥) أن بني تميم يُعربونَه إعرابَ مالا ينصرف، الا فيما آخره راء، فاكثرهم يبنيه كما ذكرنا.

وفي الترشيح: إن نكّرتَ شيئاً من هذه صرفته، لانه إنما عُدِل حال التعريف، فإذا زال عنه ثِقلُ العدل انصرف، تقول: هذه حذامٌ وحذامٌ اخرى انتهى.

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٤٠
(٢) ينظر المقتضب ٣/٣٦٨. وقد رجح الأشموني والصبان رأي المبرد لأن التأنيث متحقق، فلا حاجة الى تقدير العدل، لانه انما يقدر اذا لم يتحقق غيره. شرح الأشموني والصبان ٣/٢٦٦.
(٣) جاء في اللسان ٨/ ١٩٥ " وأهل الحجاز يبنون رقاش على الكسر في كل حال، وكذلك كل اسم على فَعال بفتح الفاء، وأهل نجد يجرونه مجرى مالا ينصرف نحو عمر، يقولون: هذه رقاش بالرفع. وهو القياس، لانه اسم علم، وليس فيه الا العدل والتأنيث، غير أن الأشعار جاءت على لغة أهل الحجاز".
(٤) قال المبرد " وما كان آخره راء من هذا الباب، فان بني تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز، وذلك أنهم يريدون اجتناح الألف، ولا يكون ذلك الا والراء مكسورة "

المقتضب ٣/٣٧٥.

ويرى الخليل " أن اجتناح الالف أخف عليهم، يعني الامالة، ليكون العمل من وجه واحد، فكرهوا ترك الخفة، وعلموا أنهم ان كسروا الراء وصلوا الى ذلك، وأنهم ان رفعوا لم يصلوا ".
الكتاب ٢/ ٤١
(٥) ينظر الكتاب ٢/ ٤٠-٤١.

فأما فَعَالِ أمراً : كنَزالِ ، أو مصدراً كفَجارِ ، أو حالاً كبَدادِ ، أو صفة جارية مجرى العَلَم كحَلاقِ ، أو ملازمة للنداء كفَساقِ ، فهذه كلها مبنية على الكسر إلا ماكان منها أمراً ، فبنوا أسد يبنونه على الفتح .

وفَجارِ عند الجمهور وسيبويه (١) من باب المصدر ، وعند السيرافي من باب الصفة الغالبة نحو : حَلاقِ .

وفَعالِ في النداء ينقاس عند الجمهور ، ولا يكون إلاّ في الذم .

وقال بعضهم لا يقاس عليه ، فلا يقال : ياقُباحِ قياساً على يافُساقِ .

وفَعَالِ هذه كلُها معدولة عن مؤنث ، فإن سمىّ بشيء منها مذكرٌ فلا ينصرف ، خلافاً لابن بابْشاذ ، فإنــه أجاز فيــه ذلك ، وأجاز فيــه البناء .

وعن المبرد اذا سمىّ بنَزالِ فليس فيه الا البناء .

وزعم ابن مالك ان كل (٢) فَعَالِ المذكور يجوز صرفه . كما لو سميت بصباح . وان سُمىّ به مؤنث فيبنى على لغة الحجاز ، ولغة تميم في حذام وبابه . (ولو سميت مذكراً بحذام وبابه) (٣) منعته الصرف ، كانت فيه راء ، أو لم تكن . وجاز ايضاً صرفه ، ولا يكون فيه البناء كحاله علماً لمؤنث في لغة الحجاز .

والعَدْلُ يمنع مع الوصفية في أُخَر جمع أُخْرى ، تانيث آخر .

وتحرير القول فيها أنها مَنعتْ الصرفَ للوصف والعَدْل عن لفظ آخر (٤) ، لا عن " أل " كما يفهم من كلام النحاة (٥) إذ أخَرُ من باب افعل التفضيل ، خلافاً للأخفش إذْ يزعم أنهُ ليس من بابه .

فأما أُخَرُ جمع أُخْرَى بمعنى : آخِرَة فمصروف (٦) .

ولو سمىّ بأخر الممنوع الصرف ، فمذهب ابي الحسن والمبرد (٧) والكوفيين أنه يصرف ونص سيبويه (٨) على منع صرفه لا في المعرفة ، ولا في النكرة .

---

(١) ينظر الكتاب ٢ / ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ والمقتضب ٣ / ٣٧٢
(٢) أ ، ب " كان ") (٣) تكملة من (ج ، د)
(٤) آخر تكملة من " ص " (٥) ينظر المقتضب ٣ / ٣٧٧
(٦) لأن مذكرها آخر ، وليست من باب التفضيل .
(٧) ينظر المقتضب ٣ / ٣٧٧ (٨) ينظر الكتاب ٢ / ١٤

ويمنع أيضاً العدل مع الصفة فيما زنه مفعل وفعال في العدد ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها : مذهب الكوفيين ، وهو القياس فيما لم يسمع على ما سمع .

والمسموع عند الكوفيين والبصريين عشار ، ومعشر ، وخماس ، ومخمس ، ورباع ، ومربع ، وثلاث ، ومثلث ، وثناء ، ومثنى ، وأحاد ، وموحد . فقاس على هذا الكوفيون سداس ومسدس ، وثمان ، ومثمن ، وتساع ، ومتسع .

وترك البصريون القياس واقتصروا على مورد السماع ، وقيل : يقاس (١) على ما سمع من فعال لا على ما سمع من مفعل .

وقيل : يقال البناءان ، وهو الصحيح (٢) لسماع ذلك من العرب فتقول : موحد ، وأحاد الى معشر وعشار . وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني (٣) .

وحكى أبو حاتم (٤) ويعقوب (٥) من أحاد الى عشار .

ولا تدخل هذه " أل " وإضافتها قليلة ، ولا يجوز صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء .

وإذا سمي بشيء منها امتنع صرفه للعلمية والعدل عند الجمهور .

وقال الأخفش والجرمي وأبو علي وابن بابشاذ ، وابن برهان (٦) يصرف .

ولو نكر بعد التسمية فالجمهور على المنع . ومن صرف أحمر بعد التسمية صرف هذه الأسماء .

---

(١) ص : " يقال " .

(٢) ولعل مما يؤيد به رأي أبي حيان هو ما أنشده خلف الأحمر من أبيات بنى فيها قائلها من أحاد الى عشار ينظر الهمع ١ / ٢٦ .

(٣) هو أبو عمرو اسحاق بن مرار الشيباني ، عالم باللغة والأدب ، من مصنفاته : معجم الجيم ، والنوادر . توفي سنة ٢١٠ هـ . بغية الوعاة ١ / ٤٣٦ ، طبقات الزبيدي ص ٢١١ .

(٤) وهو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني ، وقد سبقت الترجمة له

(٥) هو يعقوب بن اسحاق بن السكيت ، وقد سبقت الترجمة له .

(٦) ابن برهان : هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن اسحاق بن برهان توفي سنة ٤٥٦ هـ . بغية الوعاة ٢ / ١٢٠ .

والعُجْمَة (١): جنسية، وشخصية. فالجنسية ما نقلته العرب إلى لسانها نكرةً، فتصرفت فيه بإدخال (أل) تارةً، وبالاشتقاق تارةً.

والشخصية: ما نقلته في أول أحواله إلى اللسان علماً.

ومذهب الجمهور أنه لا يشترط كونه علماً في لسان العجم أول النقل، وإليه ذهب الأستاذ أبو علي وأصحابه، وابن هشام.

وذهب الأستاذ أبو الحسن الدبّاج (٢) إلى اشتراط كونه علماً في لسان العجم، وهو ظاهر قول سيبويه. قال سيبويه (٣): "وأما ابراهيم وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، وهرمز، وفيروز، وقارون، وفرعون، وأشباه هذه الأسماء، فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم".

وعلى هذين يكون الخلاف في بنْدار (٤)، وقالون (٥) فيصرفان على قول الدبّاج، ويُمنعان على قول الجمهور.

وفرّق ابن عصفور بين قالون فصرفه، وبندار فلم يصرفه، ولا فرق.

وتعرف العجمة بنقل أئمة لسان العرب، وبخروجه عن أوزان الأسماء نحو: إبريسم، وبتهمة الراء للنون في أول الكلمة نحو: نرجس.

---

(١) قال ابن يعيش "واعلم ان قولهم العجمة ليس المراد منه لغة فارس لا غير، بل كل ما كان خارجا عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم" شرح المفصل ٦٦/١.

(٢) هو علي بن جابر بن علي، أبو الحسن الدباج، قرأ النحو على ابن خروف، توفي سنة ٦٤٦ هـ. بغية الوعاة ١٥٣/٢، وغاية النهاية لابن الجزري ٥٢٨/١.

(٣) الكتاب ٢/٢٠١، وينظر المقتضب ٣٢٥/٣.

(٤) بندار: وهو في لغة العجم اسم جنس للتاجر الذي يلزم المعادن، ولمن يخزن البضائع للغلاء، وجمعه بنادرة. حاشية الصبان ٢٦٠/٣.

(٥) قالون بالرومية معناها: أجدت. ينظر اللسان ٢٢٦/١٧، والمعرب ٢٢٧.

وقد تتبع في الآخر نحو: دِنْتر (١) ، وبِدِنْتر (٢) .

وباتباع الزاي للدال نحو: مُهَنْدِز ، وباجتماع الصاد والجيم نحو: الصَّوْلَجان (٣) وباجتماع الجيم والقاف نحو (٤) : قَجّ ، والجِق ، فإن حجز بينهما حرف فيكثر في الأعجمي نحو: القَبْج (٥) .

وبكونه خماسياً عارياً من حروف (٦) الذلاقة أو رباعياً ، فإن كانت في الرباعي السين ، فقد يكون رباعياً نحو: عَسْجَد (٧) . وهو قليل .

وما بُنِيَ على قياس كلام العرب ، وسمّي به ، فهل ينبني على الخلاف في إلحاق المعرب ؟ أو لا يلحق . أو يفصل بين ما هو على قياس مطرد أو لا ؟ فمن قال يلحق اعتبره بأنه ان كان فيه مانع منع ، وإلا صرف . ومن قال لا يلحق منعه من الصرف ، ومن فصّل فصّل ، فما لا يكثر منعه الصرف ، وما كثر واطرد فإن كان فيه مانع منع وإلا صرف .

والعجمة الشخصية تمنع من العلمية . وزيادة على ثلاثة أحرف نحو: إبراهيم .

---

(١) أ ، ب " سمع " .

(٢) يقال رجل مُدنتر ، ودنّر وجهه : أشرق وتلألأ كالدينار : اللسان ٣٧٨/٥ .

(٣) الصولجان : المحجن ، وجمعه صوالجه .

(٤) قج ، وجق ، الأول بقاف مفتوحة ، وجيم مشوبه بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى الدرب ، وبمعنى كم الاستفهامية ، وأما بكسر القاف [illegible]
ينظر حاشية الصبان ٢٥٧/٣ .
وقال الجواليقي " لم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية الا بحاجز " .
المعرب ص ١ .

(٥) القبج : الكروان معرب ، وهو بالفارسية كَبْج ، لأن القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب . ينظر اللسان ١٧٥/٣
وفي المعرب للجواليقي أنه " الحَجَل " ص ٢٦١ .

(٦) حروف الذلاقة هي : الراء ، واللام ، والنون ، والفاء ، والباء والميم .
قال الخليل " فإن ورد عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق أو الشفوية ، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف أو اثنان ، أو فوق ذلك ، فاعلم ان تلك الكلمة محدثة ، مبتدعة ، ليست من كلام العرب . العين ٥٨/١ ، وينظر اللسان ٢٠٤/٢ .

(٧) جوّز الجواليقي كلمة عسجد من أحرف الذلاقة بقوله " ان السين أشبهت النون [illegible] صفير الذي فيها ، والغُنّة التي في النون ، المعرب ٦١ [illegible]

فإن كان ثلاثياً متحرك الوسط نحو: لِهك (١)، وتتل (٢) اسمين فيه خلاف . فإن كان ساكن الوسط نحو: نُوح فأكثر (٣) النحاة على الصرف، تحرك الوسط أو سكن . صرح بذلك السيرافي وابن برهان ، وابن خروف، وأجاز عيسى (٤) بن عمر وتبعه ابن قتيبة (٥) ، وعبد القاهر الجرجاني (٦) فيه الصرف ، والمنع .

فإن انضاف الى ذلك التأنيث نحو: جُور (٧) فالمنع . فان كان رباعياً بهاء التصغير نحو: عُزيز صُرف .

و " أل " في المُسمى زائدة ، فإن أزلتها وسميت به انصرف . وأجاز الفارسي أن تكون ال " أل " فيه للمح الصفة كهي في العباس .

وما وافق من العجمي العربي في اللفظ كإسحاق مصدر أسحق (٨) ويعقوب (٩) " ذكر القبج " فمنعه وصرفه على قصد المُسمى ، فإن جُهل قصد المسمى حُمل على عادة الناس في التسمية بأسماء الانبياء .

---

(١) لهك : اسم رجل ; وفي اللسان : لمك أبونوح ، ولامك جده . اللسان ١٢/٣٧٣ ، وينظر حاشية الصبان ٣/٢٥٥ .

(٢) تتل : اسم لبعض عظماء الترك ، حاشية الصبان ٣/٢٦٥ .

(٣) ينظر الكتاب ٢/١٠ ، وشرح المفصل ١/٧٠ .

(٤) هذا أبوعمر عيسى بن عمر الثقفي ، كان إماماً في النحو والعربية ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وعنه أخذ الأصمعي والخليل وغيرهما من مصنفاته : الإكمال ، والجامع في النحو . توفي سنة ١٤٩ هـ .

(٥) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، برع في اللغة والأدب ، من مصنفاته اعراب القرآن ، طبقات الشعراء ، معاني القراء . توفي سنة ٢٧٦ هـ . بغية الوعاة ٢/٦٢ .

(٦) هو أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، برع في اللغة والأدب والبلاغة ، من مصنفاته : دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة . توفي سنة ٤٧١ هـ . بغية الوعاة ٢/١٠٦ ، فوات الوفيات ١/٦٢٧ .

(٧) جُور : مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً . معجم البلدان ٢/١٨١ .

(٨) أسحق بمعنى أبعد ، أو بمعنى ارتفع ، تقول : أسحق الضرع : ارتفع لبنه .

(٩) قال الجواليقي : فأما اليعقوب : ذكر الحجل فهو عربي . المعرب ص ٣٥٥ .

ولا يُقال في أعجمي أنه اشتق من مادة عربية لا يقال : إدْريس مسن الدَّرس ، ولا يَعْقوب من العُقب ، وقد رد أبوعلى على ثعلب في قولــه إن إبْليس (١) من أبْلَسَ ، ولا تنزَّل جهالة أصل العلم منزلة العُجمــة فيمنع الاسم الصرف ، ولا كون الاسم ليس من مادة تمنع التسمية به نحـــو : صَمْرور (٢) ، خلافاً للفراء فيهما ، ولأبي عمرو في الأولى فيما حكـــاه أبوجعفر الرؤاسي عنه (٣) .

التأنيث : تقدم التأنيث اللازم ، وأنه يمنع الصرف وحده ، وغيــر اللازم يمنع مع العلمية ، فإن أنث بالهاء منع كان اسماً لمذكر أو مؤنـــث كطلحة ، وعائشة ، وهبة ، فإن علق على مؤنث وهو مجرد من الهاء ، فـــان كان ثنائياً كـ " يد " سمى به ، ففيه المنع والصرف ، وقيل : يصـــرف بلا خلاف ، أو ثلاثياً ساكن الوسط ، تأصلاً كشمس ، أو عارضاً كـ (فخذ) ، مسكناً بعد التسمية . أو إعلالاً كدار وسميت به مؤنثاً ، ولم تضف إليــه عجمة جاز الصرف ومنعه على قول الجمهور ، والمنع أكثر وأجود .

وغلط أبوعلي فقال : الصرف أفصح (٤) ، وذهب الأخفــش والزجاج إلى تحتم المنع .

وذهب الفراء إلى تحتم المنع إذا كان اسم بلدة نحو : فيد (٥) (٦)

---

(١) قال الجواليقي : وإبليس ليس بعربي ، وإن وافق أبلس الرجل : إذا انقطعت حجته ، إذ لو كان منه لصرف . المعرب ص ٢٣ .

(٢) صَمْرور : من معانيها : حمل شجرة الفلفل وشبهه مما فيه صلابة .

(٣) هو محمد بن الحسن الرؤاسي النحوي ، أبوجعفر ، أستاذ الكسائي والفراء . من مصنفاته : معاني القرآن ، الفيصل ، التصغيــرة . بغية الوعاة ١/ ٨٢ .

(٤) ورده الخضراوي (محمد بن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦هـ) بقوله ولا أعلم قال بهذا القول أحد قبله ، وهو غلط جلي . الهمع ١/ ٣٤ .

(٥) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٩ .

(٦) فَيْد : بالفتح ثم السكون ، بلدة في نصف طريق مكة من الكوفــة . معجم البلدان ٤/ ٢٨٢ .
وقد ذكره لبيد في قوله :

مُرِّيَّة حلت بفيد وجاورت أهل العراق ، فأين منك مرامها ؟

وفي الترشيح : مالا علامة فيه فبعض النحويين يجريه مجرى ما فيه الهاء ، ولا يصرفه معرفة ثلثت حروفه ، أو كثرت ويصرفه في النكرة ، وهو القياس ، وبعضهم يتوسط هذا المذهب ، فما كان من هذا الضرب ثلاثياً محرك الوسط ، نحو: قدم اسم امرأة ، أو ضلع ، أو رباعياً فما فوقه نحو: زينب ، وسعاد ، لم يصرفه في المعرفة ، وصرفه في النكرة ، وما كان من هذا ثلاثياً ساكن الوسط يصرفه في كل حال نحو: هند ، ودعد ، وجمل (١) انتهى .

فان انضافت اليه العجمة فالمنع ، وحكى ابن فرقد فيه خلافاً .

وان كان متحرك الوسط نحو: قدم ، وسميت به مؤنثاً امتنع خلافاً لابن الانباري (٢) إذ جوز فيه الوجهين . وفي البسيط: قدم وسقر منعهما الصرف باتفاق ، للتأنيث المعنوي والعلمية . أو مذكراً / انصرف خلافاً للفراء وثعلب إذ ذهبا : إلى انه لا ينصرف تحرك وسطه او سكن ، خلافاً لابن خروف في متحرك الوسط إذ منعه الصرف اذا سمي به مذكر .

أو كان ازيد من ثلاثة لفظاً نحو: سعاد وزينب وعناق ، واتان . أو تقديراً نحو: جيل اصله جيأل (٣) ، وسميت به مذكراً امتنع من الصرف .

فان كان المؤنث سبقه تذكير ، فاما ان يكون منفرداً به التذكير (٤) نحو: دلال ، ووصال اسمي امرأتين سمي بهما مذكر . او مشتركاً فيه المؤنث (٥) انصرف ، نحو: ظلوم ، وقتول (٦) .

وقال الكوفيون : ان سميت المذكر بوصف المذكر صرفته ، أو باسم امرأة ظلوم أو قتول جاز الا تجريه ، والا غلب اجراؤه .

---

(١) كان الزجاج لا يجري شيئاً نحو: هند ، ودعد ، وجمل ، ولا صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة احرف أوسطها ساكن ، ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٠ ، وشرح المفصل ١ / ٧٠ .

(٢) وهو أبو بكر محمد بن القاسم ، وقد سبقت ترجمته .

(٣) الجيأل : اسم للضبع ، أي الأنثى ، ويقال للذكر ضبعان . وقال ابن بري جيأل غير مصروف للتأنيث والتعريف . وقال ابو علي النحوي وربما قالوا جيل بالتخفيف . اللسان ١٣ / ١٠١ .

(٤) ينظر الكتاب ٢ / ٢١

(٥) أي لو سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد .

(٦) اءب قتلو تحريف .

١١٣ / ب

وقال بعض أصحابنا ان كثرت تسمية المؤنث به نحو: حَلُوب، وسمّى به مذكر منع، وان لم يكثر صرف نحو: قَتُول (١).

وفي البسيط: يَجري مَجْرى حائض فَعُول ومِفْعال وفَعيل، بمعنى مَفْعُول ومِفْعيل اذا كان معناه مختصاً، لأنه موضوع للمذكر على مذهب الخليل وسيبويه (٢).

وذهب الفراء الى أنّ (فَعيلاً) بمعنى مَفعول أصله الهاء، وتركوها للفرق بينه وبين فَعيل بمعنى فاعل، فلا يُصرف اذا كان خاصاً وسمّى به مذكر كحائض.

وأما فَعُول ومِفْعال فمعدولان كـ(مِئْناث) و(مِذْكار) عن فاعله فيمنعه للمذكر.

وان كان وصفاً خاصاً بالمؤنث نحو: حائض، وطامث، وطالق، وسميت به مذكراً انصرف خلافاً للكوفيين، فانه يمنع الصرف عندهم (٣).

وماكان اسماً على لُغَةٍ، ووصفاً على لُغَةٍ، وذلك جَنُوب، وحَرُور، وسَمُوم، وذَهُور، وشَمال، فان سميت بها مذكراً انصرفت على تقدير أنها أوصاف، فصارت (٤) كحائض، ومنعت على تقدير أنها أسماء (٥)، فصارت كصعود مسمّى به (٦).

وفي المُخصّص (٧): جَنُوب، وحَرُور، وسَمُوم، وقَبُول، ودَبُور أسماء في قليل الكلام فاذا سميت بها امتنعت الصرف، وصفات في أكثر الكلام فاذا سميت بها انصرفت انتهى (٨).

---

(١) أ، ب قبول — تحريف

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٢٠

(٣) بناء على مذهبهم في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث، والتاء انما تدخل للفرق.

(٤) فصارت: تكملة من ب، م.

(٥) في أ، ب أوصاف أسماء.

(٦) قال سيبويه: وكذلك جنوب وشمال، وحرور وسموم وقبول ودبور اذا سميت رجلا بشيء منها صرفته لأنها صفات في أكثر كلام العرب. الكتاب ٢ / ٢٠، وينظر المخصص ١٦ / ٥١.

(٧) المخصص كتاب في اللغة لابن سيده. وينظر المخصص ٩ / ٨٤

(٨) ينظر المخصص ٩ / ٨٤.

فأما ذِراع (١) فمؤنث عند معظم العرب ، وتذكيره قليل ، ولو سميت به مذكراً صرفته سماعاً من العرب ، والقياس ترك الصرف .

وأما كُراع فمؤنث . وحكى الأصمعي تذكيره ، فإن سميت به مذكراً فمن العرب من يصرفه . قال سيبويه (٢) : يشبهه بذراع ، ومنهم صرفه أكثر .

فإن كان التأنيث تأنيث جمع نحو : كلاب وعنوق وسمي به مذكر انصرف (٣) . وأسماء اسم رجل ممنوع الصرف ، فعلى مذهب الفراء جمع اسم سمي به ، فكثر في تسمية المؤنث حتى عد من أسمائه ، فامتنع للعلمية والتأنيث . وعلى مذهب سيبويه (٤) وهو أنه فَعْلاء وهمزته بدل من واو ، وأصله وَسْماء ، فامتنع للتأنيث اللازم ، ويظهر الفرق إذا نكر بعد التسمية فيصرف على مذهب الفراء ، ويمتنع على مذهب سيبويه .

وإذا سميت بثلاثي مذكراً ساكن الوسط نحو : زيد ، ونعم ، وبئس ، مؤنثاً ، فأبو اسحاق وأبوعمرو ، والخليل ويونس ، وسيبويه ، والأخفش ، والفراء ، والمازني لا يجيزون فيه إلا منع الصرف . وعيسى بن عمر ، وأبو زيد ، والجرمي ، والمبرد ، ويونس ، في نقل خطاب عنه يصرفونه ، ودعوى أنه ممنوع الصرف بلا خلاف لم (٥) تصح .

---

(١) قال سيبويه " وسألته ـ الخليل عن ذراع فقال ذراع كثر تسميتهم به المذكر ، وتمكن في المذكر وصار من أسمائه خاصة عندهم ، ومع هذا أنهم يصفون به المذكر فيقولون : هذا ثوب ذراع ، فقد تمكن هذا الاسم في المذكر " الكتاب ٢/١٩ .

(٢) قال سيبويه : وأما كُراع فإن الوجه فيه ترك الصرف ، ومن العرب من يشبهه بذراع لأنه من أسماء المذكر ، وذلك أخبث الوجهين " الكتاب ٢/١٩ .

(٣) ينظر الكتاب ٢/٢١

(٤) ينظر اللسان مادة (وسم) ١٦/١٢٤ .

(٥) م . س (٧) .

ولو سميت به " إبل " و (غنم) رجلاً ، فسيبويه (١) لا يرى صرفه ، لأنه لا واحد له من لفظه ، فتأنيثه كتأنيث الواحد .

قال خطاب الماردي : ولا أدري ما هذا ، ولو كان تأنيث الواحد لوجب صرفه ، لأنه ثلاثي كرجل سميته بـ " قدم " اسم امرأة انتهى .

وصرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه ، مبني على المعنى .

فإن كان اسم أب نحو : معدّ ، وتميم ، وأخم ، وجذام ، أو اسم حيّ كقريش وثقيف ، أو اسم مكان كـ (بدر) ، وثهمد (٢) ، أو اسم لفظ نحو : كتبت زيداً فأجاده ، صرف إلا أن كان فيه مانع ، نحو : تغلب فتمنعه كان اسم حيّ أو قبيلة لموجب منع الصرف فيه .

وقد أخطأ الزجاجيّ في جعله منصرفاً إذا أريد به اسم الحي .

وإن كان اسم أم كباهلة ، وسدوس (٣) ، وسلول بنت زبان بن امرئ القيس في قضاعة ، أو اسم قبيلة كمجوس ، ويهود ، أو اسم بقعة كفارس وعمان ، أو اسم كلمة نحو : كتب زيداً فأجادها منع الصرف .

والأسماء والأفعال والحروف تذكر باعتبار اللفظ فتصرف ، وتؤنث باعتبار الكلمة ، فإن انضاف إلى التأنيث ما يوجب منع الصرف منع .

وكذا حروف الهجاء تذكر وتؤنث ، وزعم الفراء : أن تذكيرها لا يكون إلا في الشعر . وتقدم الكلام على شيء من ذلك في باب التذكير والتأنيث .

وقالوا : ما كان اسماً لحيّ أو قبيلة منقولاً من أب ، أو أم ، وأضفت إليه ابناً ولو في التقدير والنية ، كان ذلك الاسم على ما كان عليه لو لم تضف إليه ابناً ، فإن كان فيه مانع منع وإلا صرف .

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٦

(٢) ثهمد : بالفتح ثم الكسر ، ماء ساكنة وراء اسم جبل بمكة : معجم البلدان ١/ ٧٢٦ .

(٣) سدوس : بفتح السين ، كذلك هي في جميع العرب حاشا في طي وحدها ، فإنهم يقولون : سدوس بالضم . ينظر : جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٣١٧ ، ٤٤٠ .

والحكمُ هنا في الأسماء والضمائر وغيره ذلك أن يكون لذلك المحذوف المقدر(١) لا للملفوظ به، بخلاف حذف المضاف في غير هذا الباب، فإنّ الحكمَ غالباً للملفوظ به لا للمحذوف، كما قال(٢):

تميمُ بن مُرٍّ وأشياعُها •

يريد ابن تميم، وأشياعه •

وإن لم تضف لا لفظاً، ولا نيةً وأردتَ الحيَّ صرفتَه إلّا إن كان فيه مانع • أو القبيلة منعت إلا إن كان فيه مجوز الوجهين • فيجوز أن يقسم القبائلَ والأحياءَ إلى أقسام : قسمٌ يتعين للقبيلة، وذلك يهود ومجوس علمين للقبيلتين، ويمنعان الصرف(٣) • فإن جعلتهما جمع يهوديّ، ومجوسيّ كروميّ، وروم، فيجوز إذ ذاك دخول "أل" عليهما •

وقسمٌ يتعين للحيّ •

وقسمٌ يغلب عليه اسم القبيلة : كجُذام وسَدُوس •

وقسمٌ يغلب عليه اسم الحيّ وهو : قُريش، وثقيف، وكلب، ومعدّ، وعاد فيصرف • وقد لا يصرف باعتبار القبيلة(٤) •

وقسمٌ يجوز فيه الأمران(٥)، وهو : ثمود، وسبأ •

وقد تُسمى القبيلةُ باسم الأب، والحيّ باسم الأم، فيوصفان بابن وبنت، قالوا : في اسم الأب تميمُ بنُ مرٍّ • وتميمُ بنتُ مرٍّ • وقالوا في اسم الأمّ باهلة بن أعْصُر، وباهلة بنتُ أعصُر، أنثوا فيهما على معنى القبيلة، وذكّروا على أسماء الحيّ(٦) /

١١٤
أ

---

(١) المقدر : ساقطة من ...
(٢) البيت لامرئ القيس، من قصيدة قالها في قتال دار بينه وبين ثعلبة بن مالك، وقد أسر ثعلبة، وانهزم أصحابه •
وعجزه : وكندةَ حَوْلي جميعاً صُبُرْ •
الديوان : ص ١٦٤، والمقتضب ٣/ ٢٦٣ •
(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٢٦
(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٢٦ •
(٥) قال سيبويه فأما ثمود وسبأ فهما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، الكتاب ٢/ ٢٨
(٦) ص (معنى) •

وأسماء الأماكن ماكان فيه (أل) انصرف نحو: الرقّة (١) والبصرة وما عُري منها وفيه تاء (٢) التأنيث، أو ألف التأنيث امتنع نحو: مكة، وحَزْوَى (٣)، وما عُري منها مذكر فقط وذلك: بَدْر، وشَهْر، وفَلْج (٤) ونَجْد، والحجاز، واليمن، والشام، والعراق.

وما يغلب عليه التأنيث، وذلك فارس وعُمان، وما يغلب عليه التذكير وذلك مِنى، وهَجَر (٥)، وواسط (٦)، وحُنين، ودابِق (٧). ومايستويان فيه: حِرَاء (٨)، وقُباء (٩)، وبغداد. وما يستعمل مؤنثا فقط وهو باقي نحو: دمشق وجلّق (١٠).

---

(١) الرقّة: مدينة مشهورة على الفرات. معجم البلدان ٣/٥٦

(٢) جـ ٢ م ب (علامة).

(٣) حُزْوَى: موضع بنجد في ديار تميم.. وقيل من رمال الدهناء. معجم البلدان ٢/٢٥٥.

(٤) فَلْج: بفتح أوله وسكون ثانيه: اسم بلد، وقيل واد. معجم البلدان ٤/٢٧٢.

(٥) هَجَر: بفتح أوله وسكون ثانيه: مدينة بالبحرين، قال ابن الانباري الغالب عليه التذكير والصرف، وربما أنثوها ولم يصرفوها. معجم البلدان ٥/٣٩٣.

(٦) واسط: قال أبوحاتم: واسط التي بنجد والجزيرة يصرف ولا يصرف أما واسط البلد المعروف فمذكر، لأنهم أرادوا بلدا وسطا، أو مكانا واسطا فهو منصرف على كل حال." معجم البلدان ٥/٣٤٧.

(٧) دابِق: بكسر الباء، وروى بفتحها، قرية قرب حلب. قال الجوهري: دابق اسم بلد والأغلب عليه التذكير والصرف، لأنه في الأصل اسم نهر قد يؤنث. معجم البلدان ٢/٤١٦

(٨) حِراء: بالكسر والتخفيف والمد: جبل من جبال مكة، ومنهم من يؤنثه فلا يصرفه. معجم البلدان ٢/٢٣٣.

(٩) قُباء: اسم بئر: معجم البلدان ٤/٣٠١

(١٠) جِلّق: يراد به دمشق، وقيل موضع بقرب دمشق، وقيل: أنه صورة امرأة كان الماء يخرج من فيها في قرية من قرى دمشق. وهو أعجمي معرب. ينظر المعرب ص ١٠١، ومعجم البلدان ٢/١٥٤.

وأسماء السور إن كانت السورة سميت بجملة نحو: " قل أوحي (١) " أتى أمر الله " (٢) أو بفعل لا ضمير فيه، فإن كان في أوله همزة وصل قطعت، أو تاء تأنيث قلبت هاء في الوقف، أعرب إعراب مالا ينصرف فتقول (٣) : قرأت اقتربه ٠

أو باسم من حروف الهجاء على حرف واحد، أضفت إليه سورة لفظاً أو تقديراً، أو لم تضف، فالحكاية والإعراب، نحو: قرأت سورة صاد فتحكي، أو سورة صاد، فتمنع وتصرف على اعتبار التأنيث في الحروف، عند أو تصرف على اعتبار التذكير فيه، إذ في حرف الهجاء الوجهان: التذكير والتأنيث ٠ وقرئ " (قاف (٤)) والقرآن، وصاد ٠ بالفتح فخرج على أنه منصوب بفعل محذوف، فيمنع الصرف ٠ أو على أنه لما كانا عليين للسورة لم يتمكنا بنيا على الفتح، قال هذا الوجه سيبويه (٥)، أو على أنه وازن الأسماء المعجمة (٦)، وأضفت إليه سورة أكثر من حرف ٠ فإن وازن الأسماء المعجمة (٦)، وأضفت إليه سورة لفظاً أو تقديراً نحو: ياسين، وحاميم، قال ابن عصفور فالحكاية (٧) ٠ وقال الأستاذ أبو علي: الحكاية وإعرابه إعراب مالا ينصرف (٨)، وهو نص سيبويه (٩). قال جملته اسماً للسورة أو أضفته إليه ٠

---

(١) سورة الجن الآية ١

(٢) سورة النحل الآية ١

(٣) وذلك في قرأت اقتربت، ينظر الكتاب ٢ / ٣٠، والمقتضب ٣ / ٣٣٦

(٤) سورة ق الآية ١، وقد منعت الصرف لاجتماع التعريف والتأنيث في معنى السورة ٠ ينظر المحتسب ٢ / ٢٨١ ٠

(٥) الكتاب ٢ / ٣٠

(٦) جـ ٦ ص ٥٥ (الأعجمية) ٠

(٧) أجاز فيها الحكاية لأنها حروف مقطعة ٠

(٨) وذلك لموازنته : هابيل وقابيل ٠

(٩) قال سيبويه : " وأما حم فلا ينصرف جعلته اسماً للسورة أو أضفته إليه لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ٠ نحو: هابيل وقابيل ٠ الكتاب ٢ / ٣٠، وينظر المقتضب ٣ / ٣٥٥ ٠

وقال الأستاذ أبوعلي : لا يجوز التركيب (١) .

وقرأ بعضهم " ياسينَ " فخرج على أنه منصوب بفعل مضمر أي : اذكر ياسينَ . ومُنع الصرف لأنه علم أعجمي . أو على أن (سينَ) مبني على الفتح . وقاله سيبويه (٢) . وهو بناء تركيب .

وإن لم يوازن وأمكن فيه التركيب نحو : طاسين (٣) ميم ، وأضفت إليه سورةً لفظاً أو تقديراً . قال ابن عصفور فالحكاية . وقال الأستاذ أبوعلي فالحكاية وإعرابه إعراب بعض حضرموت فيجعل الإعراب في الميم ، وتفتح النون . أو بُضاف فيكون الإعرابُ في النون وميم مصروفة إن اعتقد فيها التذكير ، وغيرُ مصروفة إن اعتقد فيها التأنيث .

وإن لم يضف إليه فالحكاية والبناء نحو : خمسةَ عشرَ ، وإعرابُ مالا ينصرف .

وإن لم يمكن التركيب فالوقف ليس إلا ، أضفت إليه سورةً أو لم تضف نحو : (كهيعصّ) (٤) و (حمّ عسق (٥)) . وأجاز يونس (كهيعصَ) بفتح آخرها ، وجعل الإعرابَ في الصاد إعرابَ مالا ينصرف (٦) وفي حواشي مبرمان (يقول يونس) : " كافَ هَا ، يا عينَ ، صادُ " برفع الصاد وبنصب الكاف والعين .

قال المبرد : يونس يفتح الكاف لالتقاء الساكنين ، ويفتح العين لالتقاء الساكنين ، ويضم الصاد ، ويجعل ماقبل الصاد حشوا انتهى .

---

(١) جـ ... " ولا " .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٣٠

(٣) قال سيبويه : وأما طسم فان جعلته اسما لم يكن بدّ من أن تحرك النون وتصيّر ميماً كأنك وصلتها الى طاسينَ فجعلتها بمنزلة بعلبك ، وإن شئت حكيت وتركت السواكن على حالها . الكتاب ٢ / ٣٠ - ٣١

(٤) سورة مريم الآية ١

(٥) في ا ، ب (حمعسق) والصواب من جـ ... (حم عسق) لأنهما آيتان لا آية واحدة . قال سيبويه " وأما كهيعص والمر فلا يكون الا حكاية " الكتاب ٢ / ٣١ .

(٦) قال السيوطي ووجهه أنه جعله اسما أعجميا وأعربه ، وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة . الهمع ١ / ٣٥ .

أو باسم ليس من حروف الهجاء ، وفيها (ألْ) انصرف نحو : الأنعام ، والأعراف ، أو لم تكن فيه ، ولم يضف إليه سورة لا لفظاً ، ولا تقديراً امتنع الصرف نحو : هذه (١) هودُ (٢) ، وقرأتُ هودَ ، وتبركت بهودَ ، وإن أضيف وفيه ما يوجب المنع نحو : قرأت سورة يونسَ (٣) ، وإلا صرف نحو : قرأت سورةَ هودٍ ، وسورة نوحٍ .

115
أ

ما منع صرفه دون علمية ، أفعل وفَعلان الصفتان بشروطهما ، وأُخَر ، والمعدول في العدد ، والجمع المتناهي ، وذو التأنيث اللازم . والمعدول المذكور : إذا سمّي به خلف الصفة العلمية فامتنع من الصرف ، فإذا نُكّر بعد التسمية فالمشهور عن الأخفش أنّه يصرفه ، وبه قال المبرد . وقال سيبويه لا ينصرف ، وروى هذا عن الأخفش ، وهو الصحيح لورود السّماع بذلك (٤) .

وفصّل الفراء وتبعه ابنُ الأنباري فقال : إن سُمّي رجل أحمر بأحمر لم يُجْرَ في معرفة ولا نكرة ، وإن سُمّي أسود أو أبيض بأحمر لم يُجْرَ في المعرفة ، وأُجري في النكرة . وقال أبو علي : يجوز الوجهان . وإن كان أفعل التفضيل وتكّر بعد التسمية ، وكان مُجرّداً من (مِنْ) انصرف قولاً واحداً ، أو فيه (٥) (مِنْ) لم ينصرف قولاً واحداً ، ولا يجيء فيه خلاف الأخفش .

وفَعلان المذكور تخلف الصفة فيه العلمية إذا سمي به ، فإن نكّر بعد التسمية ، فسيبويه يمنعه الصرف ، والأخفش يصرفه . وأُخَر تخلف الصفة فيه (٦) العلمية ، فإذا نُكّر بعدَ التسمية لا يصرف . والمعدول في العدد إذا نُكّر بعدَ التسمية (٧) فالجمهور لا يصرفونه . وعن أبي علي قولان المنع والصرف .

---

(١) أ ، ب : هذا
(٢) قال سيبويه " ان جعلت هوداً إسم السورة لم تصرفها ، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو ، والسّور بمنزلة النساء " الكتاب ٢ / ٣٠ وينظر المقتضب ٣ / ٣٥٥ .
(٣) الذي منع يونس من الصرف هو العلمية والعجمة ، بخلاف هود ، فإنه ثلاثي ساكن الوسط فصرف .
(٤) قال الدنوشري " ان مذهب الأخفش هو الصواب ، لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ، ولا الدلالة عليه ، لأن معنى : أحمر حينئذ شخص مسمى بهذا الاسم " ينظر حاشية شرح التصريح ٢ / ٢٢٢ .
(٥) أ ، ب " و " . (٦) فيه : ساقطه من أ ، ب
(٧) والمعدول في العدد إذا نكر بعد التسمية " تكملة من (ج ، ص) .

والجمعُ المتناهي : اذا نُكِّر بعدَ التسمية فسيبويه (١) يمنعـه والمبرد (٢) يصرفه، وعن المبرد قولان المنع والصرف، وذو التأنيث اللازم اذا نُكِّر بعدَ التسمية لا ينصرف . ولو ركبت تركيب حَضْرموت وكان الاسم الآخر جمعاً متناهياً، أو ألف التأنيث، كأن تسمى بحاذي مساجد، أو ببعد حمراء، أو ببعد بشرى لم ينصرف في المعرفة . فان نكرته بعد التسمية فالجمهور أنه لا ينصرف، وقيل ينصرف . وضعّفه الأخفش (٣).

وما لم يمنع الا مع العلمية إذا نُكِّر صُرف بإجماع، وذلك ما فيه الزيادتان من غير فَعلان فَعْلى، ووزن الفعل من غير أفعل فُعْلى، والعدل في غير العدد، وأُخَر، وألف الإلحاق، وألف التكثير (٤)، والتركيبُ والعجمة والتأنيث غير اللازم نحو: بعثمان أُخَرَ، وأحمد أُخَرَ، وعُمَرَ أُخَرَ، وبأرطى أُخَرَ، وبمعدي كرب أُخر، وبابراهيم أُخَرَ، وبطلحة أُخَرَ، اذا زالت احدى العلتين، وهي العلمية، وقيل زالت العلتان معاً في عُمر اذا نُكِّر بعد التسمية .

وما آخره ياء قبلها كسرة يكون جمعاً متناهياً نحو: جوارٍ، ومصغراً نحو: أُعَيْمٍ (٥)، وفعلاً سمى به نحو: يغزٍ، ويرمٍ، فهذا ينون في الرفع والجر، وتظهر الفتحة بغير تنوين في النصب (٦) . وماكان (٧) منه علماً فمذهب يونس، وأبي زيد، وعيسى (٨)، والكسائي، وأهل بغداد

---

(١) ينظر الكتاب ٢/١٥ـ١٦ (٢) ينظر المقتضب ٣/٣٢٧

(٣) ذهب الأخفش الى صرفه، لأن المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلمية، لا الجمع والتأنيث، وقد زالت العلمية بالتنكير . الهمع ١/٢٧

(٤) ألف التكثير: هي الألف التي أتي بها لأجل تكثير حروف الكلمة نحو: قبعثرى، فلا يقال: ان ألفها للالحاق، لانه ليس في أصول الأسماء سداسي، فتلحق به . ينظر حاشية الصبان ٣/٢٦٢، وشرح التصريح ٢/٢٢٢ .

(٥) أُعيم: تصغير أعمى، والمانع له من الصرف الوصف ووزن الفعل، لأنه تصغير أعمى ووزنه على (أبيطر، أو دحرج) .

(٦) ينظر الكتاب ٢/٥٧، وشرح المفصل ١/٦٣ .

(٧) كان: ساقطة من أ، ب .

(٨) وهو عيسى بن عمر، وقد سبقت ترجمته .

أن الفتحة تظهر في حالة الجر كما تظهر في النصب بمنع التنوين مطلقاً .
فتقول : قام جواريْ ، ورأيت جواريَ ومررت بجواريَ ، وكذا باقيها (١)
فاذا سميت به رجلاً امتنع للعلمية وشبه العجمة ، أو امرأة امتنع للعلمية
والتأنيث ، وسكنت الياء حالة الرفع ، وتحركت حالة الجر بالفتحة .

ومذهب أبي اسحاق ، وأبي عمرو ، والخليل ، وسيبويه ، وجمهور أهل البصرة أنه ينون رفعاً وجراً ، وتحذف ياؤه فيهما ، ويتم في النصب ولا ينون (٢)

وما ذكره أبو علي من أن يونس وهؤلاء ذهبوا الى أنه لا تحذف الياء اذا كان جوار نكرة ولم يسم به ، فتقول : هن جواريْ ، ومررت بجواري فلا ينون (٣) وهم وغلط ، ومخالفة للغة العرب وللقرآن .

وما ذهب إليه ابن الطراوة تابعاً للكوفيين من أنك اذا سميت بيغزو ، ولم تقلب الواو (٤) ياء ، ولا الضمة كسرة بل تقول : جاءني يغزوُ ورأيت يغزوَ ، ومررت بيغزوَ مخالف لقول الجمهور (٥) .

١١٥ ب

وياء الجمع المتناهي اذا قلبت ألفاً كـ (عذارى) (٦) و (مدارى) (٧) و (صحارى) لم ينون باتفاق . اذا كان الاسم مؤنثاً نحو : زينب ، وسعاد أو اذا شبه سابق بالمضارع نحو : تغلب ، أو عارض نحو : أجادل (٨) معدولاً ، أو أعجمياً نحو : ابراهيم ، أو مركباً نحو : بعلبك (٩) ، أو مضارعاً

---

(١) ينظر حاشية الصبان ٣/٢٧٣ .
(٢) ينظر شرح المفصل ١/٦٣ .
(٣) قال سيبويه " وقال الخليل هذا خطأ ، لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر ، ولكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر اذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر ، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة اذا كانت في موضع الجر فيقولوا : مررت بجواريَ قبل ، لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حال واحدة .
الكتاب ٢/٥٨ .
(٤) في ب " الياء واوا " ، والصواب من (ص) .
(٥) ينظر الكتاب ١/٦٠ ، وما بعدها ص ١١٦
(٦) عذارى : جمع عذراء ، وهي البكر .
(٧) مدارى : جمع مدراء وهي المنتفخة الجنبين . حاشية الصبان ٣/٢٤٤
(٨) ينظر الكتاب ٢/٤ .
(٩) بعلبك : مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة وآثار عظيمة ، وهي اسم مركب من بعل اسم صنم ، وبك أصله من بك عنقه أي دقها - ينظر معجم البلدان ١/٤٥٣ .

لفظاً مُكبّراً أو مُصغّراً نحو: سكران، فتصغير جميع ذلك يبقى معه منع الصرف نحو: زُيْنب، وسُعَيد، وتُغَيْلب، وأُجَيْدِل، وأُحَيْمِر، أو بُنَيْهِم إذا صُغّر غيرُ تصغير الترخيم وبُهَيْليل، وسُكَيْران لوجود العلتين فيه. فإن زال بالتصغير أحدُ سببيه صُرِف نحو: عُمَير، وسُحَير، وشُمَيْمِر(١)، وعُلَيق(٢) وسُرَيْحين(٣)، وجُنَيْدِل. فلو صغّر الأعجمي تصغيرُ الترخيم نحو: بُرَيْه في إبراهيم صرف، وقد يُكمل في التصغير موجب المنع، وهما قسمان: قسمٌ صرف مكبره حتماً نحو: تَحْلِئ(٤)، وأَلَنْدَد(٥)، وتَوَسّط(٦)، وتُرتَّب(٧) سمّي بها، فإذا صغّرت كان فيها العلمية وشبهُ المضارع، فامتنعت للعلمية والوزن، فتقول: تُحَيْلِئ، وأُلَيْدِد، وتُوَيْسِط، وتُرَيْتِب.

وقسمٌ صرف مُكبّره جوازاً نحو: هند، فإذا صُغّر دخلته التاء، فقيل(٨) هُنَيْدَة، فامتنع من الصرف وجوباً(٩).

ويجوزُ في الضرورة صرفُ ما لا ينصرف، وهو لغةُ عند قومٍ من النحاة، وقد أجازَ ذلكَ في الكلام أحمدُ بن يحيى. وأما الجمع المتناهي فقال الأخفش: بعضُ العرب تَصْرِفه، وقد قرئ: ﴿سلاسلاً وأغلالاً﴾(١٠).

---

(١) شُمَيْمِر: تصغير شَمَّر

(٢) عُلَيق: تصغير علقى - والعلقى نبت

(٣) سُرَيْحين: تصغير سرحان. قال المبرد: وكذلك سرحان لو صغرته فقلت سُرَيْحين لصرفت سُرَيحيناً في المعرفة والنكرة. المقتضب ٣/٢٧٧، وينظر الكتاب ١١/٢

(٤) تَحْلِئ: وهو القشر الذي على وجه الأديم مما يلي منبت الشعر.

(٥) الألَنْدَد: الشديد الخصومة، ويرى ابن جني أن الهمزة للإلحاق. اللسان مادة "لدد" ٣٦٦/٤.

(٦) التوسط من الناس من الوساطة اللسان ٣٠٦/١٠

(٧) التُرْتُب: الأمر الثابت، أو العبد السوء، ينظر تاج العروس مادة (ترب) ١٦٠/١

(٨) أ، ب "نحو فقيل" وما أثبته من "ص".

(٩) ينظر الكتاب ٤/٢

(١٠) سورة الإنسان، الآية ٤

و " قوارِيراً قوارِيراً " (١) بالتنوين (٢)، وقال بعضهم: قد يصرف للتناسب (٣) وجعلوا من ذلك " سلاسلاً، وقواريراً، ويغوثا، ويعوقا " (٤) في قراءة من نون (٥).

واستثنى بعضهم ما آخره ألف تأنيث نحو: بُشْرَى، فذكر أنه لا يصرف للضرورة.

واستثنى الكوفيون " أَفْعَل مِنْ " فلم يصرفوه للضرورة (٦).

وأما منع صرف ما ينصرف، فذهب أَكْثَرُ البصريين، وأبو موسى الحامض، من الكوفيين (٧) إلى أنه لا يجوز. وذهب معظم الكوفيين والأخفش (٨)، وأبو علي إلى جوازه في الضرورة (٩).

---

(١) سورة الانسان الآية ١٥، ١٦

(٢) قرأ نافع والكسائي قواريرا قواريرا بتنوينهما وصلا، وابدله ألفا وقفا، وابن عامر وحمزة، وأبو عمرو وحفص بمنع صرفهما " البحر المحيط ٨ / ٣٦٧، وينظر اتحاف فضلاء البشر ص ٤٢٩
وقال ابن خالويه " فالحجة لمن نون أنه شاكل به ماقبله من رؤوس الآي، لأنها بالألف، وإن لم تكن رأس آية، ووقف عليها بالألف.
والحجة لمن ترك التنوين: قال: هي على وزن " فعالل "
وهذا الوزن لا ينصرف إلا في ضرورة شاعر، وليس في القرآن ضرورة "
الحجة لابن خالويه ص ٣٣٠

(٣) أ، ب، جـ " للتأنيث " تحريف.

(٤) سورة نوح، الآية ٢٣

(٥) وهي قراءة نافع وأبي بكر، والكسائي وأبي جعفر. ينظر اتحاف فضلاء البشر ٤٢٩

(٦) احتج الكوفيون بأن حذف تنوينه انما هو لأجل من، فلا يجمع بينه وبينها، كما لا يجمع بينه وبين الاضافة في الضرورة.
ينظر الهمع ١ / ٣٧.

(٧) هو سليمان بن محمد بن احمد، أبو موسى النحوي، المعروف بالحامض، توفي سنة ٣٠٥ هـ. انباه الرواة ٢ / ٢١

(٨) الأخفش: تكملة من (م، ص).

(٩) ينظر الانصاف المسألة رقم (٧٠)، وشرح المفصل ١ / ٦٨.

" باب التسمية "

إذا سميت بما يتضمن إسناداً نحو: تأبط شراً، وبرق نحره، وذرا حبا، وقام ناوياً فيه الضمير حكيته (١). وأجاز بعضهم فيما اتصل به ضمير الفاعل نحو: قمت، الإعراب، فتقول: قام قمتُ، ورأيت قمتاً، ومررت بقمتٍ، وأجازوا حركة الفاء (٢)، فتقول: هذا قُمْتُ، وقِمْتَ، وبِعْتَ، وبِعْتِ.

ولو سميت " زيد قائم " حكيته، ولم توجد التسمية بمثل هذا في كلامهم، وإنما جوزوا التسمية بالجملة الاسمية بالقياس على الجملة الفعلية، أو بما يتضمن عملاً رفعاً أو نصباً، فله الحكم الذي كان قبل التسمية مثال ذلك: أن تسمي بقائم أبوه، أو بضارب زيداً، ويتأثر للعوامل فتقول: قام قائمٌ أبوه، ورأيت قائماً أبوه، ومررت بقائمٍ أبوه، وقام ضاربٌ زيداً، ورأيت ضارباً زيداً، ومررت بضاربٍ زيداً.

فإن كان الناصب حرفاً حكيت (٣) نحو: إنّ زيداً، تقول: قام إنّ زيداً، ورأيت إنّ زيداً، ومررت بإنّ زيداً.

فإن تضمن عملاً جرّاً بإضافة تأثر الأول للعوامل، والثاني مخفوض، فتقول في التسمية بغلام زيد: جاء غلامُ زيدٍ، ورأيت غلامَ زيدٍ، ومررت بغلامِ زيدٍ.

١١٦
ب

---

(١) قال سيبويه في " باب الحكاية التي لا تتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام، وذلك قول العرب في رجل يسمى: تأبط شراً، هذا تأبط شراً، وهذا برق نحره، ورأيت برق نحره، فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً. وقالوا أيضاً في رجل اسمه ذرى حبا: هذا ذرى حبا، الكتاب ٢/ ٦٤، وينظر المقتضب ٤/ ٩.

(٢) أ، ب، ج: وأجاز رد حركة الياء، تحريف.

(٣) لأن (إنّ) بمنزلة الأفعال، فالقول فيها كالقول في تأبط شراً.
المقتضب ٤/ ٣٢.

أو بحرف جرّ وهو على حرف واحد حكيته، فتقول في المسمّى بزيد[1] جاء بزيدٍ، ورأيتُ بزيدٍ، ومررتُ بزيدٍ، وأجاز المبرد[2] والزجّاج[3] فيه الإعرابَ بزيادة حرفٍ عليه من جنس حركته، ثم يُزاد عليه حرفٌ آخر يماثله، يُدغم الأول في الثاني، ويُعرب فتقول: جاءَ بيٌّ زيدٍ، ورأيتُ بيَّ زيدٍ، ومررتُ ببيِّ زيدٍ.

أو على حرفين، والثاني صحيح نحو: مِنْ زيدٍ فيجوز فيه الحكاية والإعرابُ[4] في النون، فتقول: جاءَ مِنُ زيدٍ، ورأيتُ منَ زيدٍ، ومررتُ بمنِ زيدٍ.

أو الثاني عليل نحو: في زيدٍ، فالجمهور على الحكاية، وأجاز المبرد والزجّاج[5] فيه الإعراب بزيادة حرف فتقول: جاءَ فيٌّ زيدٍ، ورأيتُ فيَّ زيدٍ، ومررتُ بفيِّ زيدٍ.. أو أكثر فالحكاية والاعراب لاعراب المضاف والمضاف اليه. ومنهم مَنْ أوجبَ الإعرابَ إذا كان الحرفُ[6] ثلاثياً أو ثنائياً صحيح الآخر. ولم يذكر سيبويه[7] في: مِنْ زيدٍ وشبهه إلاّ الاعرابَ كغلامِ زيدٍ.

وان تضمّن اتباعاً كأن تسمّي بمعطوفٍ ومعطوفٍ عليه، أو بصفة وموصوف فَلهُ الاعرابُ الذي له[8] قبل التسمية تقول: قام زيدٌ وعمروٌ[9] ورأيتُ زيداً وعمراً، ومررتُ بزيدٍ وعمروٍ[10] وكذلك الصفة والموصوف.

---

(١) تكملة من (جـ، ص).

(٢) ينظر المقتضب ٤/٣٣

(٣) ينظر ماينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٨

(٤) ينظر حاشية السيرافي على كتاب سيبويه ٢/٦٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٧

(٥) ينظر المقتضب ٤/٧٣، وما ينصرف ص ١٢٨

(٦) تكملة من (ص، م)

(٧) قال سيبويه (وسألت الخليل عن رجل يسمى مِنْ زيدٍ وعَنْ زيد، فقال: أقول: هذا منُ زيد، وعنُ زيد) الكتاب ٢/٦٦

(٨) تكملة من (ص، جـ)

(٩) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٦

(١٠) تكملة من جـ، م، ص.

أو تركيبها من حرفين كالتمويه بـ " إنّما " و " كأنّما " و " إنْ ما " و " الاّ " في الجزاء ، و " لعلّ " لأن اللام عندهم زائدة ، و " كأنّ " فهذا كله يحكى (١) ، فتقول : قام إنّما ، ورأيت إنّما ، ومررتُ بإنّما . وكذا باقيها . بخلاف (أمَا) في قولك : أمَا والله . و(أمّا) في قولك : أمّا بعدُ ، و(إلاّ) في الاستثناء ، فإن هذه بسائط (٢) .

وظاهر قول سيبويه (٣) أنه يشترط في هذا الزائد أن يكون لمعنى يُفيد مع الأول معنىً لم يكن له ، فإن كان زائداً نحوها في قوله (٤)
ليتَما هذا الحَمامُ لَنا .

وفي قوله تعالى " فبما نقضِهم " (٥) و " عمّا قليل " (٦) ونحوه ويسمى بشيءٍ منها فقيل لا يحكى ، بل ، يُعرَب ، ويقدّر تنوينه فيتم منهما مايحتاج الى التمام فتقول في (عَنْ ما) : عَنُ ماءٍ ، وفي (بما) : بِيَّ ماءٍ ، وقيل : (٧) يُحكى ، وإن كانت لمحض الزيادة ، وهو مفهومُ ابن طاهر (٨) من كلام سيبويه ، والظاهر الأول .

أو تركيباً من حَرْفٍ واسم كأن تُسمى بـ بازيدا ، أو مثلما ، أو " أنت " عند من يقول بتركيبها ، و " حيثما " و " أمّا " التي للاستفهام ، أو " كذا " أو " كأيّن " أو " هذا " أو " هؤلاء " فيحتمل هـذا

---

(١) قال سيبويه " وسألت الخليل عن إنما وأنما وكأنما ، وحيثما ، وإن ماني قولك أما أن تفعل ، وإما أن لا تفعل ، فقال : هن حكايات لأن " ما " هذه لم تجعل بمنزلة موت في حضرموت ألا ترى أنها لم تغير حيث عن أن يكون فيها اللغتان الضم والفتح ، وإنما تدخل لتمنع أن من النصب ولتدخل حيث في الجزاء ، فجاءت مغيرة ، ولم تجئ كموت في حضر ولا لغواً . الكتاب ٦٧/٢ ، والمقتضب ٣٢/٤ .
(٢) ينظر الكتاب ٦٧/٢ ، وما يضطر ص١٢٩ (٣) ينظر الكتاب ٦٧/٢
(٤) هذا جزء من بيت قاله النابغة ، والبيت بتمامه :
قالتْ : ألا ليتَما هذا الحمامُ لنا إلى حَمامتِنا أو نِصْفُه فقدِ
ويروى نصفه بالواو . وروى الحمام بالرفع ، والنصب ، وذهب سيبويه مع عمل ليت لا تصالها بما الزائدة . وذهب بعض النحاة الى إعمالها . فقد أي : فحسب . وقد هنا اسم فعل . الديوان ص٨٥ ، والكتاب ٢٨٢/١ ، شرح المفصل ٥٨/٨ ، شرح الأشموني ٢٩٥/١ ، ومغني اللبيب ص١٨ ، والخزانة ٢٩٧/٤ (٥) سورة المائدة الآية ١٣
(٦) سورة المؤمنون الآية ٤٠
(٧) ينظر الكتاب ٦٨/٢ ، والمقتضب ٣٣/٤ ، وما يضطر ص١٢٨
(٨) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي أخذ النحو عن ابن خروف [illegible]

يُحْكَى (١) ـ أو تركيب حرف وفِعْل نحو " علمَّ " اذا لم يُصرف فيه فيحكى (كي)

فان اسميت كان من تركيب الإسناد • نحو : يضربون ، وضربوا في لغة أكلوني البراغيث ، فسيبويه يقول (٣) : يُعرب بالحروف ، وتزاد نون في ضربوا ، فتقول : ضَرَبونُ ، أو تقلب الواو فتصير كيَبْرِين (٤) .

وقال الزجاجُ لا تقلب بل تجرى مجرى (٥) زيتون • ويعتد بالواو فتقول : قام ضربونَ ، ورأيتُ ضربوناً ، ومررتُ بضربونٍ ، ونحو : أسلما ، ومسلمان في تلك اللغة فحكمه حكم المثنى اذا سمى به ، وتلحق النون لأسلما • ونحو : ضربن في تلك اللغة يُعرب ويُمنع الصرف للعلمية وشبه العجمة وان كان موصولاً وصلته نحو : أن تضعي بالذي رأيته فلا يُغيّر عن حاله ، بل يُحْكَى ، فان كان التركيب مرتجلاً لم تركبه العرب نحو : عَنْ لو ، ولوْ ذا • ونحو : قام قامَ فلا يكون على الحكاية فيرجع الى أصل الاضافة والتركيب • ويجرى على قياسه من التسمية في الجزأين ان احتاج الى ذلك /

١١٦ ب

(٦) كلُّ شيئين سميتَ بهما حرفين كانا • أو اسمين قال المبرد : ان شئت جعلتهما بمنزلة حضرموت اضافة ، ومنع الصرف • وان شئت حكيت • وان سميتَ بـ " إنّ ما " تقول : إنْ ماءٌ وان شئت حكيت فيصير في النصب هذا الذي يقال له في رؤيته رأيت " إنْ ما) تحكى حاله قبل أن يكون اسماً انتهى •

أو حرف عطف ومعطوفاً دون متبوع ، فالجملة تحكى على حاله من الموضع الذي نقل منه • فان كان مرفوعاً نحو : وزيدٌ قلت : قامَ وزيدٌ • ورأيتَ وزيدٌ ، ومررتُ بوزيدٌ • وكذا من نصب يقول : قامَ وزيداً ، ورأيتُ وزيداً • ومررتُ بوزيداً • وكذا من جر يقول : قامَ وزيدٍ ، ورأيتُ وزيدٍ ، ومررتُ بوزيدٍ •

---

(١) ينظر الكتاب ٢ / ٦٧ ، وما ينصرف ص ١٢٦

(٢) قال سيبويه " وأما علم فزعم الخليل أنها حكاية • • كأنها لم أدخلت عليها الهاء ") الكتاب ١ / ٦٧ •

(٣) ينظر الكتاب ١ / ٨

(٤) يبرين : بالفتح ثم السكون ، وكسر الراء • رمل أو مدينة • وهو واحد على بناء الجمع وحكمه يكون في الرفع بالواو ، وفي الجر والنصب بالياء • وربما أعربوه • معجم البلدان ٥ / ٤٢٧ •

(٥) تكملة من ص •

(٦) ينظر المقتضب ٤ / ٢٠ •

وجميع(١) ما تقدم لا يضاف، ولا يصغر، ولا يثنى، ولا يجمع، ولا يرخم، ولا ينادى إن كان موصولا فيه " أل " نحو: الذى رأيتُ مسمىً به، ولو سميت بالرجل مطلق جاز نداؤه مع إقرار(٢) " أل " . أو مثنى، أو مجموعاً على حده، أو جارياً مجرى أحدهما مطلقا نحو: زيدان، وزيدون واثنان، واثنتان، وعشرون وبابه، أُعْرِبَ بما كان اسمه قبل التسمية .

وتراد(٣) النونُ فى " ذوى " و " أولى " مسمىً بهما(٤) . أو تقر الألف فى المثنى وما وافقه، وتجعل الإعرابَ فى النون، وتمنعه الصرف، فتقول : جاء زيدانُ، ورأيتُ زيدانَ، ومررت بزيدانَ . إذ فيه العلمية والزيادتان، إلا فى نحو: ذان، وتان مسمىً بهما فيصرفان، فتقول : جاء ذانٌ، ورأيتُ ذاناً، ومررتُ بذانٍ، وكذا تانٍ .

وفى حواشى مبرمان تقول : هذان، كما تقول رجلان، ومن قال هذا رجلانُ، قال : هذا هذانُ لا يصرفه، لأنَّ فى آخره زيادتين فلا يصرفه انتهى . وهو مخالف لما ذكرناه .

أو تقلب الواو ياءً فى الجمع وما وافقه، وتجعل الإعرابَ فى النون وتصرفه، فتقول : جاء زيدينٌ(٥)، ورأيت زيديناً(٦) ومررت بزيدينٍ . ولم يذكر سيبويه فى هذا الجمع إلا هذين الوجهين . وأجاز غيره(٧) أن تلزم الواو .

---

(١) ينظر الكتاب ٢/٦٥

(٢) تكملة من (ص،م)

(٣) أ،ب " وتزاد " .

(٤) قال سيبويه : وسألته عن رجل سُمى بأولى من قوله (نحن أولو قوةٍ وأولو بأسٍ شديد) . أو بذوى فقال أقول : هذا ذوون، وهذا ألون لأني لم أضف، وإنما ذهبت النون فى الإضافة " الكتاب ٢/٤٢ والمقتضب ٤/٣٥ (٥) أ،ب " زيدن " تحريف

(٦) أ،ب " زيدنا " تحريف

(٧) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٦ .

ويمنع الصرف للعلمية وشبه العجمة، فتقول: جاء زيدونٌ، ورأيت زيدونَ، ومررتُ بزيدونَ. وحكى: هذا ياسمونُ البرّ (١)، ورأيت ياسمونَ البرّ، ومررتُ بياسمونِ البرّ. قال بعض أصحابنا: وهذا شاذ لا يقاس عليه.

وذكر السيرافي وجهاً رابعاً في الجمع، وهو أن تلزم الواو مطلقاً، والنون مفتوحة، وزعم أن ذلك صحيح من لسان العرب، تقول: قام زيدونَ، ورأيت زيدونَ، ومررتُ بزيدونَ. فان جاوز المثنى والمجموع على حده سبعة أحرف، فلا يجعل المثنى ك(عمران)، ولا الجمع ك(غسلين) ولا ك(هارون) بل يحكى فيهما اعرابهما قبل التسمية. أو مجموعا بألف وتاء نحو: هندات فيحكى اعرابه فينون مطلقاً، أو يترك تنوينه مطلقاً. هذا مذهب البصريين (٢) وأجاز الكوفيون أن يعرب اعراب ما لا ينصرف ك(طلحة) أو (حاميم) و(طاسين) و(ياسين) وك(هابيل) يمنع الصرف للعلمية وشبه العجمة.

أو بجيهل، قلت: هذا جيهلُ، ورأيتُ جيهلَ، ولا تصرفه (٣)

أو بحرفيّ هجاء كلمة ثانيهما حرف لين نحو: لو، وكي. ولا ضُعِّف ثانيهما تقول: جاء لوٌّ وكيٌّ، ورأيتُ لوّاً وكيّاً، ومررتُ بلوٍّ وكيٍّ.

وتضعيف (لا) بأن تزيد بعد الالف ألفاً فتقلب همزة، فتقول: لاءٌ، ولاءً، ولاءٍ.

أو صحيح نحو: مَنْ، وعَنْ / ١١٧ أ

لم يضعف، تقول: جاء منٌّ، وعنٌّ، ورأيتُ مناً، وعناً ومررتُ بمنٍ وعنٍ.

وقالوا: اذا سميت بـ" عمّ " وهي " عن " الداخلة على " ما " الاستفهامية فتجوز الحكاية (٤)، وتجوز الاضافة (٥)، فتقول: عنْ ماءٍ، وعنُ ماءٍ، وعن ماءٍ بحسب الإعراب.

---

(١) الياسمين والياسمون: ان شئت أعربته بالواو والياء، وان شئت جعلت الإعراب في النون، لغتان. وحكى عن الأصمعي أنه قال: هو فارسي معرب. ينظر المعرب للجواليقي ص ٣٥٦.

(٢) ينظر المقتضب ٤/٦ ٢ـ ٣٦ (٣) ينظر الكتاب ٢/ ٥٢

(٤) قال سيبويه: وان سميت رجلاً عمّ فأردت أن تحكى في الاستفهام تركته على حاله " الكتاب ٢/ ٦٨.

(٥) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٨.

أو مقتطعين من كلمة كالتسمية بـ (رُبَّ) من (ضُرِبَ) و بـ (ليْ) من (ليْتَ) تقول : رُبَّ ، وربا ، وربٍ ، ولىّ ، وليا ، وليٍ .

أو حرفاً واحداً فاما أن يكون متحركاً أو ساكناً ، ان كان متحركاً فاما أن يكون كلمةً أو بعض كلمة ، ان كان كلمةً كـ " تاء " ضربْتُ ، وضربْتَ و " كاف " أكرمك تقول : تُوٌّ ، وتٍيٍّ ، وكاءٌ ، وتيّاً ، وتوّاً ، وكاءً ، وتوٍّ ، وتيٍّ ، وكاءٍ على حسب العرب .

وان كان بعض كلمة عوفاً فكمّل بفائها تقول في التسمية بالراء[(1)] من ضَرَبَ : جاء ضَرٌّ ، او ناء فيكمل بعضها تقول : جاء ضرٌّ ، أولاً فيكمل بالفاء ، أو بالعين تقول : جاء ضَبٌّ أو ربٌّ (٢) .

ومن النحاة من يكمل بالتضعيف ، ولا يرد شيئاً من حروف الأصل فتقول في التسمية بالضاد المفتوحة من ضَرَبَ (٣) ، والمضمومة من ضُرِبَ ، والمكسورة من ضِرب : قام ضاءٌ وضُوٌّ وضِيٌّ ، ورأيت ضاءً ، وضُوّاً ، وضِيّاً . ومررت بضاءٍ ، وضُوٍّ ، وضِيٍّ (٤) .

وان كان ساكناً فالفراء يمنع التسمية به ، وغيره يجيزه . وهو إما كلمة أو بعض كلمة ، ان كان كلمة فإما أن يقبل الحركة ، أولا . إن كان لا يقبل الحركة كالألف من " قام " فقيل لا يصح التسمية به . وقيل : لا يمتنع فتقلب همزة ، وتضعف فتلتقي همزتان والأولى ، فلا يمنع من قلب الثانية ألفا فتقول : آ أُ أٍ ، وقد قالت العرب : آءٌ لشجر (٥) .

وان كان يقبل الحركة ، وكان حرفاً من زيد عليه من جنسه فيحتمل الحركة ، ويبتدأ (٦) بهمزة الوصل وذلك كالتسمية بالواو من (ضربوا) والياء من (اضربي) ، تقول : جاء أوٌّ ، وجاء إيٌّ .

---

(١) أ " بلا راء " تحريف .
(٢) ينظر هامش السيرافي على كتاب سيبويه ٢ / ٦٤ ، وما بعدها ص ١٢٠
(٣) من قوله " ومن النحاة . . حتى المفتوحة من ضرب " ساقط من ب
(٤) ينظر الكتاب ٢ / ٦٤
(٥) آءٌ : شجر على وزن عاع واحدتها آءة . ينظر الصحاح ١ / ٣٤ وفي اللسان : ليس في الكلام اسم وقعت فيه ألف بين همزتين الا هذا . اللسان ١ / ١٥ .
(٦) أ ، ب " وشذا " تحريف .

وان كان بعض كلمة فيه (١) يجتلب له همزة الوصل ان كان صحيحاً، فتقول في التسمية بالباء من اضربْ : قام إبٌ، ورأيت إباً، ومررت بإبٍ.

وفي حواشي مبرمان : قال في كتاب الجرمي في قول سيبويه اذا سميت بالباء من (اضرب) إبّ خطأ، لانه جاء بالف الوصل فادخلها على حرف متحرك، والف الوصل لا تدخل على المتحرك انتهى. وفيها قال بعضهم لا يجوز أن يسمّى بالباء من اضرب اذا قلت ابّ، لانك اذا وصلتها بقيت على حرف واحد. وهذا نحو مذهب قوي، وهو خلاف مذهب سيبويه (٢) انتهى. وقال فيها ايضا، قال ابواسحاق (٣) : اجيز أن اقطع الالف يعني من (إب) اذا سمّى بالباء انتهى.

وان كان عليلاً فحاله كحال " لوْ " و " كيْ " و " ما " . ومذهب المازني (٤) انه يزيد على الساكن الحرف الذي قبله تقول : قام ربٌ، ورأيت رباً، ومررت بربٍ. ومذهب الاخفش (٥) انه يرد ذلك (٦) ويأتي بهمزة الوصل فتقول : اضبٌّ (٧).

ومن النحاة من يرد الجميع ويقطع همزة الوصل فيقول : اضربٌ.

---

(١) ينظر الكتاب ٢ / ٦٣

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٦٦

(٣) ينظر ماينصرف ومالا ينصرف ص ١٦٠

(٤) ينظر هامش السيرافي على كتاب سيبويه ٢ / ٦٦، وماينصرف ص ١٦٠

(٥) ينظر هامش السيرافي على كتاب سيبويه ٢ / ٦٦، وما ينصرف ص ١٦٠

(٦) أ، ب، ج " يرد الفا " . ومذهب الاخفش ان يزيده عليه مايصيره بمنزلة اسم من الاسماء المعربة، وفيها مايكون على حرفين كيدٌ، ودمٌ، واولى ماترده اليه ماكان في الكلمة فترد الضاد فتقول : ضبٌّ ينظر هامش السيرافي على الكتاب ٢ / ٦٦

(٧) أ، ب، ج (اضبُ) وما أثبتناه من (س).

(٨) ينظر هامش السيرافي على كتاب سيبويه ٢ / ٦٦ وماينصرف ص ١٦٠

وفي المحيط : كل واحد من الساكن والمتحرك ان سمّي به مختزلاً من كلمة معينة ، كأن تسمي بالراء ، أو بالهاء من اضرب ، أو غير مختزل (١) كأن تسمي بهاء متحركة بالفتح ، أو ساكنة .

فرأيُ الخليل وسيبويه (٢) في المتحرك المذكور: أن يزاد حرفاً من جنس حركته ثم يضعف ، فإن كان ألفاً فتقلب همزة فتقول : باءٌ ، وبوٌّ ، وبيٌّ . وفرق الأخفش والمازني بين المقتطع فرداً (٣) حرفاً من حروف الكلمة المعيّنة ، وبين غير المقتطع فرداً حرفاً من جنس الحركة كمذهب الخليل ، ثم اختلفا ، فقال المازني : إن كان الحرفُ اللام ، أو الفاء ردّت العين ، أو العينُ ردّت الفاء .

وفرّق الأخفش بين ما يكون من اسم ، فكالمازني ، أو فعل فالرد ردّ

١١٧ س

غير الفاء إن / كانت التسمية باللام ، واللام ان كانت بالفاء . وان سُمّي بالعين فيردّ الفاء ، وغيرهم يردّ الكلمة بأسرها .

فاذا سمّيتَ بالهاء من ضرب فعلى رأي الخليل وسيبويه (٤) تقول : باءٌ ، وعلى رأي الأخفش ضبٌّ ، وعلى رأي المازني ربٌّ ، وعلى رأي غيرهم (٥) ضَرَبٌ .

واذا سميتَ بـ (فو) قلت : فمٌ ، أو بـ (ذو) قلت : ذويٌ على رأي سيبويه (٦) ، و (ذوٌّ) على رأي الخليل .

ويفعل فيه همزة الوصل قطعتها لا باسم شيء فيه ، أو بفعل محذوف الآخر فقط نحو (٧) يغزُ ، ويرمِ ، ويخشَ من لم يغزُ ، ولم يغزُ ، قلت : تام يغزو ، ويغزُ ، ومررت بيغزٍ ويغزٍ ، ورأيت يرميَ ، ويغزيَ . وتقدمت هذه المسألة وخلاف الكوفيين فيها .

---

(١) أ ، ب ، جـ أو غير متحرك .
(٢) ينظر هامش السيرافي على كتاب سيبويه ٢ / ٦٣
(٣) أ ، ب جـ (فزاد) .
(٤) ينظر الكتاب ٢ / ٦٢
(٥) وهو رأي المبرد ينظر هامش السيرافي على كتاب سيبويه ٢ / ٦٢ والمقتضب ١ / ٢٣٤ .
(٦) ينظر الكتاب ٢ / ، والمنصوف ص ٦٨
(٧) ينظر الكتاب ٢ /

أو محذوف ما قبل الاخر نحو : يبعْ ، ويقم ، ويخف من لم يبعْ ، ولم يقم ولم يخفْ ، قلت : قام يبيعُ ، ويقومُ ، ويخافُ ، ورأيت يبيعَ ، ويقومُ ويخافه ، ومررت بيبيع ، ويقوم ويخاف ، وكذا قياس ما كان على حرفين نحو : قلْ ، وبعْ وخفْ تقول : قولُ وبيعُ ، وخافُ ، وعلى قول سيبويه تقول (١) : قيلٌ (٢) . وخيّر بعضهم بين هذا وبين التضعيف فيقول : قمّ وبعّ ، وخفّ .

وفى البسيط : ان كان على أكثر من حرفين وكان فيه ما حذف لغير الجزم لم يرجع كاستمذ ، او بمحذوف الفاء واللام نحو : عِه تقول (٣) : قام وعٍ ورأيت وعيا ، ومررت بوعٍ أو به وفيه حرف المضارعة قلت : قام يقٍ ، ورأيت يقيا ، ومررت بيقٍ ولا ترد فاء الكلمة (٤) . او بمحذوف العين واللام نحو : ره ، فقيل : تقول (٥) إرٍ ، ترد المحذوف وتجتلب همزة الوصل ، وتصرفه ، وقيل : تقول (٦) " رأٍ " .

وفى البسيط : رأى كمصى ، او به وفيه حرف المضارعة نحو : ير) من قولك لم ير تقول : قام يرى ، ورأيت يرَى ، ومررت بيرى ، وترد لام الكلمة وتمنعه من الصرف .

---

(١) تكملة من ص ، ب .

(٢) فى كتاب سيبويه ٢ / ٦١ المثال " قول " .

(٣) قال سيبويه " اذا سميت رجلا " عه من قولت " عه كلاما " فتقول " هذا وعٍ قد جاء .. لان الياء كانت سقطت للامر ، والاسم لا يكون على حرفين احدهما ياء ، فلذلك رددت الواو فقلت هذا وعٍ . ينظر الكتاب ٢ / ٦١ .

(٤) أ ، ب الكلام وما اثبته من (ص ، م) .

(٥) قال سيبويه ، لو سميت رجلا بره لاعدت الهمزه والالف فقلت : هذا إراء قد جاء ، وتقديره : إدعٍ تلحقه بالاسماء بان تضم اليه ما هو منه كما تقول : وعيده ووشية ولا تقول : عدية ولا شيئة لانك لاتدع ما هو منه وتلحق به ما ليس منه الكتاب ٢/ ٦١

(٦) ينظر ما ينصرف ص ١١٧ .

أو بـ " إثم " (١) وفيه هاء السكت ، حذفتها وقطعت همزة الوصل ، فتقول قام إثم ، ورأيت إثماً ، ومررت بإثم .

أو بفكوك للجزم أو الوقف نحو : يردد ، واردد ، تدغم فتقول : جاء يردّ ، ورأيت يردّاً ، ومررت بيردٍّ ، ويمنع الصرف ، وتقول : جاءني : ردّ ورأيت ردّاً ، ومررت بردٍّ ، تحذف همزة الوصل ، وتصرف .

أو بما لزم طريقة في الاعلال ، وحذف منه ، ولا يكون في الاسماء رجع الى قياس اعتلال الاسماء ، فلو سميت بـ (قول) قلت : قيل على مذهب سيبويه ويصيد وبرد قلت : صادّ وصارّ وبـ " عاق " قلت : عاثر ، وباغضض قلت : إغضّ قاله سيبويه (١)

او بفكوك شذوذا لغير جازم ، كأن يسمى بـ " ألهب " من قوله (٢) بنات ألهبِ لم يندسر .

أو بحرف معنى على حرف واحد نحو : الباء من بزيد ، واللازم من لزيد فكالمسمّى به من الحروف التي لغير معنى ، فقول : قام " بيّ " ولِيّ .

وما كان ساكنا كلام التعريف (٤) تجلب لها ألفاً ، وقيل يبقى لها

---

(١) قال سيبويه " وتقول في رجل سميته بـ " ارمه " هذا ارم قد جاء وينون في قول الخليل وهو القياس " الكتاب ٢ / ٦٠

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٦١ .

(٣) لم اعرف قائله ، وتمامه : قد علمت ذاك بنات ألهبِ .
الكتاب ٢ / ٦١ ، المقتضب ١ / ١٧١ ، ٢ / ٩٩ ، والصحاح ١ / ٢١٦ وبنات الهب : عروق في القلب ويكون منها الرقة ، وقيل لاعرابية تعاقب ابنا لها ، ما لك لا تدعين عليه فقالت : تأبى له بنات ألهبي الصحاح .. ١ / ٢١٦ .

(٤) قال سيبويه " اذا سميت رجلا بـ (الالف واللام) من قولك الغلام ، فالالف واللام مفصولتان بمنزلة قد .. واذا سميت على مذهب سيبويه قلت ال قد جاء واذا كان قبلها كلام قلت جلس (ال) تثبت الف الوصل في الكتاب وتسقطها في اللفظ ينظر الكتاب ٢ / ٦٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص (١٢) .

ألفها المفتوحة ،أو تجلب لها مكسورة ،أو تجريها مجرى ساهر على حرفين كَبِدْ . فيه نظر قاله في البسيط . وعلى رأى الخليل (١) هي بمنزلة قَدْ .

أو على حرفين نحو: مُذْ فيمن جرّبها ، فلا يردّ ما حذف منه . وكذا " إن " الخفيفة ،و" عَنْ " و" هَلْ " و" أمْ " تقول : هذا أمّْ . وأجاز الفراء الحكاية تقول: قام مُذْ ،وهَل ،ورأيت مذ ،وهل ،ومررت بمذ وهل / 118 أ

وأطلق بعضهم الوجهين في كل مبنى سُمِّيَ به . وفي كتاب الخليل يضعف فتقول : قام منٌّ ،ورأيت منّاً ،ومررت بمنٍّ ،وأنكره الزبيدي ونسبه لليث . وقيل: الوجه في هذا كله التضعيف .

وان كان ثانيه معتلا زيد ثالثٌ من جنس الثاني الا ان كان الثالث محذوفاً فالقياس ردّه نحو التسمية بـ" سَوْ " فانه قيل محذوف من (سَوْف) .

وفي التسمية بـ" لا " يُضَعَّف بهمزة أو بـ" لوى " يُضعف . وقال سيبويه بعض العرب يهمز اذا كان المتحرك قبله مفتوحاً ،فتقول : لَوٌّ ، وفي " فِيْ " و" كَيْ " . فِيٌّ ، وكَيٌّ .

أو على أكثر من حرفين صحيحاً لعرب كالأسماء نحو: ليت ، وإنّ ،وثم ،فان كان ألفاً جَرَى مَجْرَى المقصور نحو" إلى " و" على " .

---

(١) قال سيبويه " وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد ،كقد وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الاخرى .. وقال الخليل : ومما يدل على أن " أل " مفصولة من الرجل ولم يُبْنَ عليها ،وأن الألف واللام فيها بمنزلة قد قول الشاعر:

دع ذا وعجّل ذا والحقنا بذل بالشحم إنا قد مللناه بَجَل

والشاهد فيه قوله بذل ،وأراد بذا الشحم لما احتاج اليه من اقامة القافية ثم أعادها في الشحم لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجر ينظر الكتاب ٢ / ٦٤ .

وماكان على وزنه ماهو مؤنث كفِعْلَى نحو " إلاّ " و " امّا " (١) — فالحكم على أن ألفه للتأنيث . وما قد يكون لغير تأنيث نحو " هلا " تجعلها للتأنيث ، أو لغير التأنيث ، لأنّ الحروف مؤنثة ألا ترى أنك تلحقها في ثُمَّتْ ، ورُبَّتْ ، إلا ان منع من كونها للتأنيث مانع ك(لولا) — و (حاشى) .

وماكان منها ليس على مثال الأسماء نحو " : كأنّ " و " لكنّ " . (٢) أجريت مجرى الأسماء الأعجمية (٣) . وهذه الحروف فيها التذكير والتأنيث على معنى الحرف والكلمة . وإذا سميت بها أنفسها لم تدخلها (أل) قال سيبويه : هي كالأعلام في الجنس .

فان أخبرت عنها فالحكاية نحو : " إنّ " تنصب الاسم ، وترفع الخبر و " أنْ " تنصب الأفعال .

وإذا سميت بهنت أو أخت مذكراً فهو مصروف عند سيبويه (٤) ، ممنوع الصرف عند قوم منهم الفراء . أو بهَنْتٍ ، فقيل (٥) : ترد الى هَنَةٍ ، وتمنع الصرف .

---

(١) قال المبرد : ان سميت رجلا (أمّا) من قولك : أمّا زيد فمنطلق كان اسما بحاله منها مقصورا بمنزلة ملقى ، ولا تصرف لأن الألف للتأنيث . المقتضب ٤ / ٣٤ ، والكتاب ٢ / ٦٧ .
وقال الزجاج : اذا سميت رجلا (إلاّ) التي للاستثناء لم تصرفه أيضا ، لأنها على تقدير (فعلى) فان شئت جعلت ألفها للتأنيث بمنزلة " دِفْلَى " فلم تصرفها في معرفة ولا نكرة وان شئت جعلتها بمنزلة معزى فصرفتها في النكرة . ينظر ما ينصرف ص ١٢٦ ، والكتاب ٢ / ٦٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٥٤ .
(٢) تكملة من (م ، ص) .
(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٦٧ ، والمقتضب ٤ / ٤٢ ، وما ينصرف ص ١٢٩ .
(٤) قال سيبويه " وان سميت رجلا بـ (أخت) أو (بنت) صرفته في المعرفة والنكرة ، لأنّ ماكان على ثلاثة أحرف لا هاء فيه للتأنيث فهو مصروف ، وتاء بنت ، وأخت دخلتا بمنزلة ما حذف من الكلمة . فهي مصروفة " ينظر الكتاب ١ / ١٣ ، وما ينصرف ص ٤١ .
(٥) اذا سميت رجلا بـ (هَنْت) لم تصرف وتحرك النون فتقول : جاءني هَنَةٌ ، وتصرفه في النكرة . ينظر الكتاب ٢ / ١٣ ، وما ينصرف ص ٤١ .

وقيل: إن سمّي به من حالة الوصل فهو كهنت، أو من حالة الوقف فهو كشّة. وعلى قول الفراء تنصبه الحرف في الحالين. ولا يغير كل واحد عن حاله اذا سمّي به.

والتصغير " ذُيّت " كيي " بينت " على الخلاف، وب " ذيّة " كيي به " قلّة " وكذا " كيّت ". لكنهم لم يتكلموا بهما مشددة الياء على الأصل.

واذا سمّي ب " الأولى " أو " الذي " أو " التي " أو " اللائي " أو " اللاتي " فعلى مذهب من يقول تعرّفت ب " أل " نزعت منه ونزعت الصلة إذ صار علماً فاغني عن تعريف " أل " وعلى مذهب من يقول تعرفت بالصلة و " أل " زائدة، فقيل: تحذف " أل " وقيل لا تحذف، بل تزال الصلة فقط لاغناء تعريف العلمية عنها.

قيل هذا إن لم يلحظ فيه معنى الوصف، فان لحظ لم يكن بد من " أل " والصلة. وتنون " أولى " فان جعل حرف الإعراب بها. الذي والتي، ونونت قبل التسمية، وقد نزعت " أل " جرى مجرى " عم " الا إن سمّي به مؤنث فيكون في النصب مُعاً دون تنوين. أو مشددة فكوالي " فيظهر الاعراب فيها. أو حذفت انتقل الاعراب الى ماقبل الياء، فتقول: قام لذّ، ولتّ، ورأيت لذّاً، ولتّاً، ومررت بلذّ، ولتّ. فان سمّي به مؤنث كان فيه الخلاف في " هند " مسمّى به.

وان ثبتت الياء في اللائي، واللاتي قبل التسمية كانا من باب " قاضٍ " أو حذفت قبل التسمية كان من باب نار.

وحروف الهجاء موقوفة كما جاء في القرآن، والكلام، سم. وما آخره الف مقصور نحو: " بَا، تا، فا ". فان دخل عليها عامل أعربت، ومد المقصور فتقول: كتبت الفاً، وباءً. وحكى الفراء فيها الحكاية كحالها قبل أن يدخل عليها عامل، فتقول: كتبتُ باً وتا.

والذي عليه كلام العرب الإعراب، فلو سميت به متمكناً فالاعرابُ ليس الا. ويقال: زايٌ، وزيٌّ. فاذا كتبت قلت: كتبتُ زاءً، وزيّاً، وتبدل

الياء في زاء) همزة وتثقل ياءٌ يّ . وكذا إذا سميت . وقد يقال هذا باً وكتبت باً . وهذا شاذ .

فاذا عطفت بعضها على بعض ظهر فيها شبه الاعراب . تقول : جيمٌ . وكافٌ وياءٌ كما ظهر في الاعداد اذا عدّوا وعطفوا . ولم يدخل عامل تقول : واحدٌ واثنان وثلاثة . واربعة .

وقد يحكى المفرد المبني نحو : صاد . وقاف . ونون . فسيبويه يحركه . ولا ينون بجعله اسماً للسورة مرفوعاً على تقدير : هذه قاف . او منصوباً على تقدير اقرأ ويجوز صرفها . ومن نون جعله اسماً للقول والكلام . ومن سكنه جعله صوتاً . اما على هذا المعنى . واما لا في موضع شيء بل مجرد صوت على انها حروف من كلم على التقطيع او على انها تنبيه على تأليف السورة منه .

فاما قوله (١) : أنا ابنُ جَلا .
فقيل : لما جعله اسماً لابيه . حكاه . وهو فعل غير مسند . وقيل هو مسند لضمير فحكى . وقيل في موضع الصفة لمحذوف اي : ابنُ رجلٍ جَلا .

وقال عيسى بن عمر يمنع بالفعل . وهو وزن مشترك . ومنعه الصرف (٢) .
وما جمع فيه حروف المعجم . وهو ابوجاد واخواته . فقد فصّل فيه سيبويه (٣)
فجعل أباجادٍ . وهوّازاً . وحُطّياً عربية . وباقيها اعجمياً (٤) .
واجاز المبرد ان يكنّ كلهنّ أعجميات . وعلى قوليهما تتخرج التسمية بشيء منها في الصرف ومنعه .

---

(١) هذا جزء من بيت قاله سُحيم بن وثيل بن عمرو والبيت بتمامه :
انا ابنُ جلا وطلّاعُ الثنايا   متى اضع العمامة تعرفوني
الكتاب ٧/٢ . شرح المفصل ٦١/١ . المخصص ١٤٣/١٣ . الدرر اللوامع ١٠/١

(٢) يرى عيسى بن عمر انه لا يصرف شيئاً من الفعل اذا سمي به وافق اسماء الاجناس او لم يوافق واحتج بهذا البيت . وقال سيبويه : ولا نراه على قول عيسى . ولكنه على الحكاية . ينظر الكتاب ٧/٢ . وشرح المفصل ٦١/١ .

(٣) ينظر الكتاب ٣٦/٢ وما ينصرف ٦٧/٦٨ .
(٤) قال الزجاج : فاما سَعفص . وقريسيات . وكلمن " فاعجمية غير مصروفة ينظر ما ينصرف ص ٦٨ .

باب النكرة والمعرفة

النكرة : الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه ان اتفق أن يوجد له جنس . وأنكر النكرات شيء ، ثم متحيز ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم ماش ، ثم ذو رجلين ، ثم انسان ، ثم رجل . فهذه تسعة لكل منها مقابله .

والنكرة هي الأولى ، والمعرفة طارئة عليها ، هذا مذهب سيبويه (١) .

وقال الكوفيون ، وابن الطراوة : من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات ، وما التعريف فيه قبل التنكير نحو : مررت بزيد وزيد آخر . وما التنكير فيه قبل التعريف . وهذا التقسيم عندهم يبطل مذهب سيبويه .

والمعرفة : الاسم الموضوع على أن يخص واحداً من جنسه .

وزعم ابن مالك (٢) أنه لا يمكن حد المعرفة ، قال : لأن منها (٣) ما هو معرفة معنى ، نكرة لفظاً ، نحو : كان ذلك عاماً أول . وعكسه نحو : أسامة .

وباقيه الوجهان : كواحد أمه ، وذو (أل) ورددنا ذلك عليه في الشرح .

ولا تركيب في النكرات إلا ما أخذ من قولهم : بيت بيته وكفة كفة (٥) .

أو كان التنكير فيه ناشئاً عن التسمية نحو : مررت بمعدي كرب ، ومعدي كرب آخر . ويوجد التركيب كثيراً في لغة العجم كلغة الترك .

---

(١) ينظر الكتاب ١ / ٦-٧ ، ٢٢/٢٦

(٢) ينظر شرح التسهيل ١ / ١٢٥-١٢٦

(٣) أي من الأسماء .

(٤) أي ومنها ما هو نكرة معنى معرفة لفظا .

(٥) كفة كفة : بمعنى متكافئين .

وتتفاوت المعرفة في المراتب خلافاً لأبي محمد بن حزم (١) إذ ذهب إلى أنها لا تتفاوت وكلها مستوية ، والتفريع على مذهب الجمهور فقيل : المضمر (٢) أعرف ، وهو مذهب سيبويه والجمهور . وبليه على قول هؤلاء العلم ، ثم (٣) المبهم ، ثم ذو " أل " .

والمضاف في رتبة ما أضيف إليه ان كانت الاضافة محضة إلا المضاف إلى المضمر ، فإنه في رتبة العلم . وهذا الذي تلقفناه من أنواء المشايخ خلافاً للمبرد ، إذ زعم ان المضاف إلى واحد منها هو دون ما أضيف إليه في التعريف .

وقيل (٤) : أعرفها العلم ونسب إلى سيبويه ، وإلى الكوفيين ، وهو قول الصيمري (٥) . وقيل : أعرفها اسم الاشارة ، ونسب إلى ابن السراج (٦) وقيل : أعرفها المعرف بـ " أل " .

---

(١) هو أبو محمد علي بن احمد بن حزم الاندلسي ، امام المذهب الظاهري ، كان فقيها وعالما بـ اللغة . من مصنفاته : الاحكام لأصول الاحكام ، وابطال القياس ، وطوق الحمامة ، وجمهرة انساب العرب ، توفي سنة ٤٥٦ هـ . ابن خلكان ٣/ ٣٢٥

(٢) أ ، ب : المضمرات (٣) ثم تكملة من (ص)

(٤) لم يحدد سيبويه أعرف المعارف ولكنه قدم الاعلام ، قال " فالمعرفة خمسة أشياء " الاسماء التي هي أعلام خاصة والمضاف إلى المعرفة .. والالف واللام ، والاشياء المبهمة ، والاضمار " الكتاب ١/ ٢١٩ .

وينظر الانصاف المسألة (١٠١) .

(٥) هو عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري ، وقد أكثر ابو حيان من النقل عنه . ينظر بغية الوعاة ص ٢٨٥ .

(٦) يرى ابن السراج أن المضمر أعرف المعارف ، ثم المبهم ، ثم العلم ، ثم ما فيه الالف واللام . وقد ذكر في الانصاف أن المبهم أعرفها عند ابن السراج ، ثم المضمر ، ثم العلم . وهذا يخالف ما صرح به في اصوله . ينظر الاصول لابن السراج ٢/ ٢٦٤ ، والانصاف المسألة رقم (١٠١) .

ولم يذهب أحد إلى أن المضاف أعرف المعارف. وقيل: أعرفُها العَلَمُ ثم المُضْمَرُ ثم ذو الأداة ثم اسم الإشارة. وذهب سيبويه أن العلم أعرفُ من المبهم. وذهب الفراء أن المبهم أعرفُ من العَلَم وبه قال جماعة منهم ابن السراج وابن كَيْسان. وهو مذهب المنطقيين.

والمعارفُ في المشهور خمسٌ. وزادَ بعضُهم المنادى والموصول. وهو اختيار ابن مالك (١).

فأما المنادى: فما كان نكرة غير مقبل عليه فلا خلاف أنه نكرة. وأما الخلاف ففي العلم والنكرة المقبل عليها (فقيل النداء يعرف النكرة المقبل عليها) (٢) والعلم بعد ازالة تعريف العلمية.

والذي صحح أصحابنا أن العلم في النداء باقٍ على تعريف العلمية. وأن النكرة المقبل عليها تعرفت بـ "أل" المحذوفة منها. والنائب حرف النداء منابها.

وأما الموصول فذهب الفارسي إلى أنه تعرف بالعهد الذي في الصلة. وذهب الأخفش أنه تُعَرَّف بـ "أل". وما ليس فيه "أل" فهو في معنى ما فيه "أل". وأما أيّهم فتعرفت بالاضافة.

و "من" و "ما" المستفهم بهما نكرتان. خلافا لابن كيسان (٣) إذْ ذَهَبَ إلى أنهما معرفتان. وضمير النكرة معرفة خلافاً لمن قال انه نكرة.

وأما ذو "أل" والموصول فقيل: هما في رتبة واحدة في التعريف. وقيل (٤): ذو أل أعرف من الموصول. وقيل: الموصول أعرف منه.

وقال أصحابنا: أعرفُ المضمَرات المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب.

وأعرفُ الأعلام أسماءُ الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس.

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١/١٢٥ (٢) ساقطة من أ، ب

(٣) ينظر شرح التسهيل ١/١٢٩.

(٤) نسب ابن [illegible] هذا القول الى ابن كيسان ينظر شرح التسهيل ١/١٢٩.

وأعرفُ المُشار به ما كان للقريب ، ثم للوسط .
وأعرفَ ذي أل ما كانت فيه للحضور ، ثم للعهد في شخص ، ثم للعهد في جنس.

وأسماء الاجناس لا يُعرف تعريفها من تنكيرها إلاّ بالاستقراء ، فما هو معرفة ابن أوى [١] ، وابن قِتْره ، [٢] وما هو نكره ابن لَبُون [٣] وابن مَخاض [٤] ، وما هو معرفة ونكرة ابن عِرْس [٥] ، وابن أوبر [٦] في مذهب سيبويه [٧] ، خلافاً للمبرد [٨] في ابن اوبر إذ زعم انه نكره فقط .

وقال ابن مالك في التسهيل [٩] : وأعرفُها ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام ، ثم المشار به ، والمنادى ، ثم الموصول وذو الأداة . ولانعلم أحداً فصّل في المضمر ، وجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلاّ ابن مالك ..

والذي أختاره أنّ المعارف خمس أعرفها العلم الشخصي ، ثم المضمر ، ثم المبهم ، ثم ذو أل ، وأنّ المضمر ، والمبهم ، وذا " أل " : كليات وضعاً

---

(١) ابن آوى: وهي دابة قريبة من الثعلب ، والجمع بنات آوى ينظر المفصل ٣٦/١ .
(٢) ابن قترة: ضرب من الحيات ، كانه سمى بذلك تشبيها بالسهم الذى لاحديدة فيه ، فيقال له قترة ، والجمع قتر كانه منقول منه . ينظر شرح المفصل ٣٦/١ .
(٣) ابن لبون : هو الفصيل الذى نتجت امه غيره فصارت لبونا اى ذات لبن . اللسان ٢٥٨/١٧ .
(٤) ابن مخاض: هو الذى حملت امه . اللسان ٩٦/٩ .
(٥) ابن عرس دابه دون السنور سوداء فى عنقها بياض ، والجمع بنات عرس شرح المفصل ٣٦/١ .
(٦) ابن أوبر: ضرب من الكمأة
(٧) ينظر الكتاب ٢٦٤/١ .
(٨) ينظر المقتضب ـ الهامش ـ ٤٨/٤
(٩) ينظر شرح التسهيل ١٢٧/١ .

جزئيات حالة الاستعمال . الا ترى أن كل متكلم يقول : أنا ، وكل مخاطب
يقال له : أنتَ ، وكل غائب يقال له : هو . وكذا أسماء الاشارة يشار
بهذا لكل قريب ، و " هذي " لكل قريبة ، وكذا الباقي .

باب المضمر

هذه تسمية البصريين، وسمّاه الكوفيون الكناية والمكنى (١) لا يحتاج إلى حدّ ولا رسم، لأنه محصور /

١١٦ ب

وهو ينقسم إلى: متكلم، ومخاطب، وغائب في موضع مرفوع، وموضع منصوب، وموضع مجرور. وقسموا المرفوع إلى مُستكن، وبارز. وأيضاً إلى مُتصل ومُنفصل، يجعلون المستكن من المتصل.

وقسّمه ابنُ مالك (٢) إلى واجب الخفاء، وهو ما لا يمكن أن يرفع ظاهراً، ولا مُضمراً بارزاً، وإلى جائز الخفاء، وهو ما يمكن أن يرفع ذلك. وهذا اصطلاح غريب لا تعرفه إلا منه.

فواجبُ الخَفَاء المرفوع بالمضارع ذي الهمزة نحو: أفعلُ، والنون نحو: نَفعلُ، وبفعل أمر المخاطب المذكر نحو: افعَلْ، ومضارعه نحو: تفعَلُ، واسم فعل الأمر مطلقاً نحو: صَهْ للمذكر والمفرد ومقابليهما، واسم الفعل الذي هو مضارع للمتكلم نحو: أوّه أي: أتوجع، وأفّ أي: أتضجر.

وفي النهاية: (٣) المضمرُ المستكن وجوباً في تسميته اسماً نظر، لأنّ الاسمَ والفعلَ والحرفَ يُطلق على الكلمة، وهذا ليس بكلمة انتهى.

وجائز الخَفَاء هو المرفوع بفعل الغائب نحو: زيد قامَ، والغائبة نحو: هندٌ قامت، أو معناه من اسم فعل نحو: زيد هَيْهات، وهند هَيْهات، واسم فاعل، واسم مفعول، نحو: زيد ضاربٌ ومضروبٌ، وهند ضاربةٌ ومضروبةٌ. وظرف نحو: زيدٌ عندك. ومجرور نحو: زيدٌ في الدار. فهذه لا يجوز أن ترفع الظاهرَ والمُضمرَ البارزَ، إلا ما كان من اسم الفعل للغائب والغائبة، فلا يرفع المضمر البارز، ولا يجوز: زيدٌ ما هَيْهات إلاّ هو.

---

(١) لا فرق عند الكوفيين بين المضمر والمكنى، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، ومعناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ، وأما البصريون فيقولون: المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكنى، وليس كل مكنى مضمراً. ينظر شرح المفصل ٣/ ٨٤، ومجالس ثعلب ص ٣٣٤.

(٢) ينظر شرح التسهيل ١/ ١٣١.

(٣) النهاية: كتاب في النحو لشمس الدين احمد بن الحسين، توفي بالموصل سنة ٦٣٩هـ بغية الوعاة ١/ ٣٠٤ ينظر نكت الهميان ٩٦.

ولاهند ماهُيهات إلاّ هي . ولا يرفعان المظهر المحصور ولا يجوز: ماهُيهاتَ الاّ زيدٌ ويجوز ذلك فيما تقدم مما ذكر أنه جائز الخفاء.

البارز: إنْ عُنِيَ به المُتَّكِلِّ بفصل فهو "نا" في موضع الرفع والنصب والجر نحو: قمنا وضربنا زيدٌ ومرّبنا بكرٌ.

فان كان في موضع رفع بفصل ماضٍ فتا" تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة نحو: ضربتُ وضربتَ وضربتِ وحكى : ضربتي (١) بياءٍ ساكنة بعد كسرة الحركة . قال الأخفش في كتابه الأوسط: هي لغة رديئة لربيعة تقول: ضربتيه ولعطيتيه للمرأة . وتقول للرجل : لعطيتكاه انتهى .

وانشد أبو الفتح (٢)

رميتِيه فاقصدت ... فما أخطات الرمية
بسهمين مليحين ... لعا رتكيهما الظبية

ولا يقع "أنا" موقع التاء ، لا يجوز فعل أنا ، قاله (٣) سيبويه ، وأجازه غيره ، فخصه الجرمي بالشعر وأجاز فيه : قام أنا وقام هو .

وجوزه المبرد في الشعر والكلام قال : وليس المعنى كمعنى التاء ، بل لا يقال ذلك إلاّ على معنى النفي والايجاب أي: ماقام إلا أنا .

وتقول للمخاطبين مطلقا : ضربتما ، وللمخاطبين : ضربتم بسكون الميم مطلقا ، أو بضمها موصولة بواو مطلقاً ، أو مع همزة القطع غير موصولة .

فان اتصل بالميم ضمير نصب فالأعرف وصلها بواو ، وكذلك "من" لعطيتكموه وأعطيتموه . ويجوز التسكين (٤) ، وليس تجويزه مختصاً بيونس كما زعم ابن مالك (٥) ، بل نصّ على جوازه سيبويه وذكر ان الوصل بالواو أكثر وأعرف .

---

(١) ضربتين .
(٢) لم أعرف قائله وفي الحجة لابي على الفارسي فاصبت به لا من "فاقصدت" الشاهد في قوله "رميتيه ولعا رتكيهما" بزيادة الياء من اشباع الكسرة . الحجة للفارسي ١/ ٥٤ وخزانة الادب ٢/ ٤٠١ ، وعبث الوليد للمعري ٢٢٥
(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٣٧٢ وذلك لانهم استغنوا بالتاء عن أنا .
(٤) من ذلك ماقاله يونس نقد رأيتمه" ينظر شرح التسهيل ١/ ١٣٣
(٥) شرح التسهيل ١/ ١٣٣ .

وللمخاطبات : ضربتن .

وان رفع البارز المتصل بفعل غير ماض فهو " نون " مفتوحة للمخاطبات نحو : اضربن تضربن ، والغائبات نحو : يضربن . و " الالف " لتثنية غير المتكلم نحو : اضربا ، وتضربان ، ويضربان (١) ، و (واو) للمخاطبين ، والغائبين نحو : اضربوا ، وتضربون ، ويضربون . و " ياء " للمخاطبة نحو : اضربي ، وتضربين .

١٢٠
أ

وللغائب ما للقائب مع الماضي ما له / مع المضارع ، تقول :

زيد ضرب ، هند ضربت ، الزيدان ضربا ، والفتحة في آخر " فعلا " من أجل الالف قاله الفراء .

وقال البصريون : هي فتحة الماضي التي كانت قبل لحوق (٢) الالف الهندان ضربتا ، الزيدون ضربوا ، الهندات ضربن ، كما تقول : زيد يضرب ، هند تضرب ، الزيدان يضربان ، الهندان تضربان ، الزيدون يضربون ، الهندات يضربن . وبناء على القصر الاجتزاء بالضمة عن الواو للجمع في الماضي والامر ، وهو معدود في الضرورات (٣) . وبعض النحاة

---

(١) تكملة من (س) .

(٢) أ : لحذف .

(٣) ومن الاستغناء بالضمة عن الواو قول الشاعر :

لو أن قومي حين أدعوهم حملْ ... على الجبال الصم لانهد الجبل

أراد حملوا ، فحذف الواو ، واكتفى بالضمة ، ثم وقف فسكن .

وربما فعل مثل هذا مع فعل الامر كقوله :

إن ابن الاحوص معروف فبلغه ... في ساعديه إذا رام العلا قصر

الاصل : فبلغوه

ينظر شرح التسهيل ١ / ١٣٤ ، وشرح المفصل ٩ / ٨٠ .

قال : من العرب من يقول في الجمع : الزيدون قام، فيستترى" بالضمة

وانشد (١) :

ولستُ لشقَّاح المدينة : أوجفُ

حذف الواو، وسكن للوقف ، فظهر انه يقال ذلك على قلة .

ومذهب الجمهور أن النون، والواو، والالف، والياء ضمائر كما

ذكرنا (٢) .

وذهب المازني الى انها علامات كالتاء في قامت، والضمير مستكن

كاستكانه في : زيد فَعَلَ ، وهند فَعَلَتْ (٣) . كما يقول الجمهور في

قاما أخواك، وقاموا أخوتك، وقمن الهندات .

---

(١) البيت لتميم بن مقبل، وصدره :
يُزِيَّتُ ابنَ أروى بالمدينة قرضه
ورواية الديوان : أوجفوا . الشاهد فيه حذف الواو من أوجفوا .
ومعنى أوجفوا : اعملوا رواحلكم على الوجيف وهو سير سريع . وقال
الاعلم : أراد بابن أروى عثمان ، رضي الله عنه، أو الوليد بن عقبة
وكان أخا عثمان لامه ؟
ينظر الديوان ص١٩٧ ، الكتاب ٢٠٢/١ ، والضرائر للالوسي ص٢٩٣

(٢) ينظر شرح المفصل ٦/٢

(٣) قال ابن مالك : وما زعمه غير صحيح ، وانما هي اسماء اسند الفعل اليها ، ودلت على مسمياتها ، كدلالة النون والالف من فعلنا ، والتاء من فعلت وفعلت وفعلت، ولأن المراد مفهوم بها ، والاصل عدم الزيادة . ولأنها لو كانت حروفا تدل على أحوال الفاعل المستكن كالتاء من : هي فعلت لجاز حذفها في نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا " شرح التصريح ١٣٤/١ .

ويرى سيبويه ان هذه الحروف لها حالتان حال تكون فيها أسماء دالة على التثنية والجمع . فاذا قلت الزيدان قاما فهذه الالف اسم . فهذه الالف حرف وليست اسما . أدخلت علامة مؤذنة بأن الفعل لفاعلين . وكذلك الواو في قاموا أخوتك حرف مؤذن بأن الفعل لفاعلين .

قال ابن يعيش : ورأي سيبويه هو الصحيح لانك اذا قلت : الزيدان قاما . فقد حلت هذه الالف محل غلاميهما ، اذا قلت : الزيدان قام غلاماهما ، فلما حلت محل مالا يكون الا اسما قضي بانها اسم .
ينظر الكتاب ٥/١ — ٢٦ وشرح المفصل ٦/٢ .

وذهب الاخفش الى أن الياء في تفعلين ونحوه حرف تأنيث ، والضمير مستكن (١) .

وفي النهاية : الياء في تفعلين عند المبرد علامة للضمير المستكن في فعل الواحد . وأبو الحسن يجري ضميري التثنية والجمع مجرى ضمير الواحد ، فكما أن ضمير الواحد يستكن ، فكذلك ضميرها اثنين . وذهب الجمهور وسيبويه وغيره الى أنها ضمير .

ويُسكّن آخر المسند الى " التاء " و" النون " و" نا " في ضربتُ ، وضربنَ ، وضربنا ، ويحذف ما قبل آخر المسند من معتل ، ويقتصر على ذلك في الامر والمضارع في نحو : خفن ، ولا تخفن ، وبعن ، ولا تبعن ، وقلن ، ولا تقلن .

وتنقل حركته إلى فاء الماضي الثلاثي نحو : طلته ، وخفتُ ، وان كانت الحركة التي للعين تقبل الانقلاب فتحة أبدلت حركة الفاء بمجانس المحذوف ضمة ان كان واواً نحو : قمتَ ، وكسرة ان كان ياء نحو : بعتُ ، وربما نقيل دون إسناد الى أحد الثلاثة ، وذلك في كادَ . قال سيبويه : وحدثنا أبو الخطاب (٢) أنّ ناساً من العرب يقولون كيد زيد يفعل كذا ، بمعنى في كادَ أخت (٣) عسى ، قال الاستاذ أبو علي وهذا شاذ .

وكذلك في زال أخت كانَ الناقصة تقول : مازيلَ زيدٌ فاضلاً .

---

(١) وقال ابن مالك : وهذا القول مردود أيضا بما رد قول المازني وشيء آخر وهو أن الاخفش جعل ياء (افعلي) كتاء فعلت ، فيقال له : لو كانت الياء كالتاء لساوتها في الاجتماع مع الف الاثنين ، فكان يقال : افعليا ، كما يقال : فعلتا ، لكنهم امتنعوا من ذلك ، فعلم أن مانعهم كون ذلك مستلزما اجتماع مرفوعين بفعل واحد ، وذلك لا يجوز شرح التسهيل ١ / ١٣٥

(٢) أبو الخطاب : أبو عبد الحميد بن عبد المجيد ، المعروف بالاخفش الاكبر ، أخذ عنه سيبويه والكسائي ، ويونس . بغية الوعاة ٢ / ٧٤ ، طبقات الزبيدي ص ٤٠

(٣) في قوله : في كاد أخت عسى — احتراز من زال بمعنى ذهب أو تحول ، ومن كاد بمعنى احتال وأراد ومكر .

فان مماثل حرف العلة الحركة قبلها ، او كان ألفا حذف نحو :
انتم تدعُون ، وانتِ ترمِين ، وانتم تَخشَوْن ، وانتِ تخشَيْن .

وان كان الضمير واواً والآخر ياء ، او بالعكس [1] نحو : أنتم تَرمُون ، وانت تَغزِين ، الاصل : ترمِيُون ، وتَغزُوِين ، حذفت الياء والواو [2] .
وهذا من علم الصرف استعجله ابن مالك فاتبعناه وليس محل ذكره .

وضميرُ الغُيَّب العاقلين إن عادَ على جمع سلامة فبالواو نحو :
الزيدون قاموا ، ويقومون . ولا يجوز قام ، ولا قامت وما استدل به ابن مالك
على الزيدون قام ، لا دليلَ فيه .

أو على جمع تكسير جاز بالواو ، وكالواحدة نحو : الرجال خرجوا ، وخرجتْ
الرجال ولعضادها ، او على اسم جمع جاز بالواو كضمير المفرد نحو : الرهط /

١٢٠ ب

خَرَجوا ، والركبُ سارَ .
وضميرُ الاثنين ، وضميرُ الاناث بعدَ افعل التفضيل كهو بعْدَ
غيره تقول : هذا أنبلُ الرجلين وأفضلُهما ، وهذه احسنُ النسوة وأجملُهن .

وادّعى ابن مالك [3] انه يأتي مفرداً مذكراً كثيراً مستتراً لأنّها
لا دليلَ فيه ، فأجاز زيدٌ أنبلُ الرجلين وأفضلُه ، وهندٌ أحسنُ النساء
وأجملُه .

وان عاد على جمع غير عاقل فالتاء والنون نحو قوله تعالى (وإذا
النُّجومُ انكَدَرَتْ) [4] " فأبَيْنَ أن يَحْمِلْنَها " [5] . والتاء بجمع [6]
الكثرة أولى من " النون " فالجذوعُ انكسرتْ أكثرُ من الجذوع انكسَرن . وقد
جاء كضمير المفرد " وإنّ لكُم في الأنعامِ لَعِبْرةً نُسقيكُم مما في بُطُونِه " [7] .

---

(١) أي ان كان الضمير المسند اليه واو الضمير وآخر الفعل المسند ياء ، او كان المسند اليه ياء الضمير وآخر الفعل المسند واو .
(٢) أ ، ب " والالف " ، وما أثبتناه من " ص " .
(٣) ينظر شرح التسهيل ١ / ١٠ (٤) سورة التكوير الآية ٢
(٥) سورة الاحزاب الآية ٧٢
(٦) ص " الجمع "
(٧) سورة النحل الآية ٦٦

والضميرُ غير المرفوع مثل الضمير المرفوع نحو : الجذوعُ كسرتُها وكسرتُهن . وان عاد على أقل جمع المؤنث غير العاقل ، او على العاقلات كان جمع صحة ، او جمع تكسير فالنون أولى نحو : الاجذاعُ انكسرْن ، والاجذاعُ كسرتُهن ، هو أولى من الاجذاع انكسرت ، والاجذاعَ كسرتها ، والهندات ، والزينبات خرجْنَ أولى من خرجَتْ قال تعالى " اذا طلقتم النساء فطلقوهنّ لعدّتهنّ " (١) . وقالوا : النساء وأعجازها . ويجوز التخالف نحو : النساء خرجْنَ ، وضربتُ زيداً .

وقال ابن مالك (٢) : وقد يقع " فعلنَ " موقع " فعلوا " طلباً للتشاكل وأورد الحديث (٣) وفيه " ورب الشياطين وما أضللن " اى اضلوا ، واضلت . فلا يتعين فيه الواو كما قال .

ومن الجائز المتصل في الجرّ والنصب يا " المتكلم نحو : ربّي أكرمَني " (٤) و كاف " مفتوحة للمخاطب ، مكسورة للمخاطبة نحو : اكرمتكَ واكرمتكِ .

فان اتصل بها هاء الاضمار ، فالاصحّ ان لا تشبع حركتها فتقول : أعطيتكه وأعطيتكه .

وحكى سيبويه (٥) الاشباع فى هذا عن ناس من العرب تقول : أعطيتكاهُ وأعطيتكيهِ - وحكى بعضهم ذلك وان لم يكن هاء اضمار فتقول : أعطيتكا ، وأعطيتكي

---

(١) سورة الطلاق الاية ١ .

(٢) شرح التسهيل ١/١٤٣

(٣) الحديث : " اللهم رب السموات وما اظللن ، ورب الارضين وما اقللن ، ورب الشياطين وما اضللن " قال ابن مالك : اراد : ومن اضلوا ، لكن ارادة التشاكل حملت على ايقاع النون موقع الواو .
شرح التسهيل ١/٤٣

(٤) سورة الفجر الاية ١٥ .

(٥) قال سيبويه : واعلم ان ناسا من العرب يلحقون الكاف التى هى علامة الاضمار اذا وقعت بعدها هاء الاضمار الفا فى التذكير ، وياء فى التأنيث ، لانه اشد توكيدا فى الفصل بين المذكر والمؤنث .. الكتاب ٢/٤٦ .

وناس من أسد (١) يبدلون كاف المؤنثة شيناً يقولون: إنَّش ذاهبة، وما لَش؟ يريدون: إنَّكِ، ومالَكِ. وتقدم هذا في باب البدل في التصريف.

وهاء للغائبة (٢) نحو: أكرمها، ومرّ بها.

ومجموعُ الهاء والألف هو الضمير، وقيل الألف زائدة تقوية لحركة الهاء. وأجاز قوم حذف هذه الالف، ومنه " والكرامة ذاتُ أكرمكم اللَّـــه بَـــهْ ." (٣) يريد: بها.

وهاء مضمومة للغائب نحو: ضربه، وهي وحدها الضمير، والواو تقوية للحركة خلافاً للزّجاج إذْ زعم انَّ الضمير مجموعهما.

وإنْ وليتْ هذه الهاء ياءً ساكنةً نحو: فيه، وعليه، أو كسرة نحو: بِهِ. فلغةُ الحجاز ضمّ الهاء مطلقاً في هذا وفي غيره فتحو: ضربتُهُ، وبِهُ، والِيهُ. ولغةُ غيرهم (٤) كسرُها بَعْدَ الكسرة، وبعدَ الياء.

وقال الفراء: قريشٌ وأهلُ الحجاز، ومن جاورهم من فصحاء اليمن يرفعون الهاءَ من " نُزِّلَ عليهُ الذِّكرُ " (٥)، وعليهُما، وعليهُم، وعليهُنَّ. ولا يجبُ فيهُ، ونزلت بهُ. وأهلُ نجدٍ من تميم، وقيس وأسد يكسرونها.

وفي البسيط: تكسرُ إذا كان قبلها كسرة، أو ياء مالم تتصل بضمير آخر نحو: يعطيهُوه، ولم يعطِهُوه انتهى.

---

(١) قال سيبويه: فأما ناس كثير من تميم، وناس من أسد فانهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين، وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف لانها ساكنة في الوقف، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل، لانهم اذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة. فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف، الكتاب ٢/١٩٥.

(٢) أ" الغائبة".

(٣) الاصل بها بكسر الباء وفتح الهاء، فلما حذفوا الالف أبقوا حركة الهاء، وهي الفتحة على الهاء، ثم وقفوا.

(٤) ينظر شرح التسهيل ١/ ١٤٤

(٥) سورة الحجر الآية ٦.

فإنْ وَلِيَتْ ساكناً غيرَ الياء ضمت نحو: مِنْهُ ، وعَنْهُ ، ومن لدُنْهُ ، ولم يَضْرِبْهُ . وكذلك في التثنية والجمع نحو: منهما ، ولم يضربهما ، ومنهم ، ولم يضربهم ، ومنهنّ ، ولم يضربهنّ .

وبنو تَغْلِب يقولون: مِنْهِم بكسر الهاء . ولا أدري هل يطردون ذلك في نحو : منه ، ومنهما ، ومنهن ؟ ولا /

١٢١ / أ

إذا كان ساكنا غير الياء . وقال الفراء: هي لغة مرفوضة .

وتشبع حركتها بعد متحرك نحو: لَهُ ، وبِهِ .

والاختلاسُ وتسكينُ الهاءِ عندَ سيبويه (١) ضرورة . وحكاهما الكسائي عن بني كلاب ، وبني عُقَيل لغة ، تقول: لَهُ ، وبِهِ ، ولَهْ ، وبِهْ .

وقرأ أبو جعفر " لهُ وبهِ " . ويعقوب " بيدهِ " بالاختلاس على هذه اللغة . فإن كان قبلَ الهاء حرفُ لين نحو: رأيتُ أباهُ ، وهذا أبوهُ ، ومررت بأبيه ، فحذفُ الياء والواو أحسنُ ، والإتمامُ عربي (٢) .

فإن كان ساكناً غير لين (٣) نحو: منه ، وأصابته ، فالإتمام أجودُ . قاله أبو عمرو سيبويه (٤) من العرب خلافاً للمبرد إذْ الاختلاسُ عندَه أجودُ من الإشباع ، وتبعه ابنُ مالك (٥) . وقرأ ابن ذكوان (٦) : أرْجِهِ . (٧)

---

(١) ينظر الكتاب ١/١١

(٢) قال سيبويه " فإذا كان قبل الهاء حرف لين ، فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن ، لأن الهاء من مخرج الألف ، والألف تشبه الياء والواو تشبههما في المد وهي أختهما ، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا ، وهو أحسن .. والإتمام عربي . الكتاب ٢/٢٩١ .

(٣) أ " مم " تحريف

(٤) الكتاب ٢/٢٩١

(٥) ذهب المبرد وابن مالك إلى أنه إذا وقعت الهاء بعد ساكن ، فالأفصح اختلاسها سواء كان صحيحا نحو: منه ، أو حرف علة نحو: فيه ينظر شرح التسهيل ١/٤٤ . وقد خص سيبويه ذلك بحرف العلة . ينظر الكتاب ٢/٢٩١ .

(٦) هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان ، شيخ الإقراء بالشام ، توفي سنة ٢٤٢ هـ . بغية الوعاة ٢/١٣٧ ، ومعجم الأدباء ٢٩/١٦٩ .

(٧) سورة الأعراف الآية ١١١ ينظر إتحاف فضلاء البشر ٢٢٧ .

بكسر الهاء من غير إشباع بعد كسرة مفصول بينهما وبين الهاء بساكن ، وظاهر كلام ابن مالك اقتياسه .

فإن تحرك قبل الهاء ما فصل بينهما بساكن حذف جزماً أو وقفاً نحو : " يرضه لكم " (١) و " يؤده إليك " (٢) و " فألقه إليهم " (٣) جاز الإشباع والاختلاس .

والإسكان وإشباع كسرة التأنيث في نحو : ضربته لغة ربيعة . وتقول : ضربكما غلامكما ، وضربكم غلامكم ، وضربكن غلامكن ، بضم الكاف . وضربهما غلامهما ، وضربهم غلامهم ، وضربهن غلامهن ، بضم الهاء .

ومن كسر في " به " و " فيه " ، كسر في بهما ، وفيهما ، وفيهم ، وفيهن .

ومن لم يكسر ضم فقال : بهما ، وفيهما ، وفيهم ، وفيهن ، والأكثر الكسر .

وقال أبو عمرو : الضم مع الياء أكثر منه مع الكسر ، قال : وأناس من العرب في " هم " إذا كسروا ألحقوا الياء ، وهم تميم ، وعامة قيس ، وأناس يسكنون الميم ، وهم قوم من بني أسد ، وكنانة قيس .

---

(١) سورة الزمر الآية ٧

(٢) سورة آل عمران الآية ٦٨ ، قال ابن خالويه (يقرأ بإشباع كسرة الهاء ولفظ ياء بعدها ، وباختلاس الحركة من غير ياء ، وبإسكان الهاء من غير حركة . فالحجة لمن أشبع وأتى بالياء : أنه لما سقطت الياء للجزم أفضى الكلام إلى هاء قبلها كسرة فأشبع حركتها فرد ما كان يجب في الأصل لها . والحجة لمن اختلس الحركة أن الأصل عنده (يؤديه إليك) فزالت الياء للجزم وبقيت الحركة مختلسة على أصل ما كانت عليه " الحجة لابن خالويه ص ٨٦ .

(٣) سورة النمل الآية ٢٨ . قرأ قالون وابن ذكوان ويعقوب بكسر الهاء وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة بإسكان الهاء . ينظر إتحاف فضلاء البشر ص ٣٣٦

وكسْر الكاف بعد الهاء في الجمع حكاها الفراء لغة للنمر قال : يقولون : السلامُ عليكِم قال : ولا نعلم أحداً من العرب قالها غيرهم وحكى سيبويه عن ناس من بكر بن وائل قال (١) : من أحلامِكِمْ وبكِمْ بكسر الكاف قال : وهي رديئة جداً .

وانتظام من نقل الفراء وسيبويه أنه اذا كان في الجمع في المذكر قبل الكاف ساكن نحو الهاء أو كسرة تكسر الكاف . وهل يكون ذلك في التثنية أو في الجمع المؤنث ؟ نحو : بكِما وفيكِما وبكِن وفيكِنّ كما ذكره ابن مالك يحتاج إلى نقل .

فإن كان قبل الكاف ساكنٌ غير الهاء فالضم نحو : لم أضربكُم . وتسكين ميم الجمع أعرف من الاشباع والاختلاس .

فان وليها ضميرٌ متصلٌ نحو : رأيتموه فتقدم الكلام فيه .

وكسْر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو : " بهمُ الأسباب " (٢) " يريهمُ الله " (٣) . وباشباع دون الساكن أقيس نحو " ومن يولِّهِمْ يومئذٍ " (٤) " تشاقون فيهِمْ " (٥) . قال : ويجوز السكون . نحو : " ومن يولِّهم " (٦) ، أشهر . فان كانت الهاء مضمومةً نحو " تتوفاهم الملائكةُ " (٧) ، ويضربهم الرجلُ فلا تكسر الميم وان كانت الهاء مختلفاً فيها نحو " ها " عليهم فمن ضمَّ ضمَّ " الميم " نحو " عليهم الملائكة " (٨) ومن كسر كسَرَ " الميم " اذا لقيها ساكنٌ نحو : " عليهم الذلة " (٩) ويخرجني أسد بكسر الهاء وبضم " الميم " نحو : " عليهم الذلة " .

---

(١) ينظر الكتاب ٢ / ٢٩٤
(٢) سورة البقرة الآية ١٦٦
(٣) سورة النور الآية ٢٥
(٤) سورة الأنفال الآية ١٦
(٥) سورة النحل الآية ٢٧
(٦) سورة الأنفال الآية ١٦
(٧) سورة النحل الآية ٢٨
(٨) سورة الانعام ١١١
(٩) سورة البقرة الآية ٦١ ، وآل عمران الآية ١١٢

قال الفراء: لغة قريش وبني سعد الحذف بمعنى في ميم الجمع اذا لم تلق ساكناً.

وفي البسيط: وأما ميم الجمع فاللغة الفصحى الحذف فان كان قبل الهاء ضمة او فتحة او واو نحو: يضربهم ولن يضربهم واصدقاؤهم. مغزوهم ضمت الهاء او كسرت او ياء ساكنة نحو: بهم وعليهم فكسر الهاء افصح.

وقال الفراء: ضمها لغة قريش والحجاز ومن حولهم من فصحاء اليمن فيصح في عليهم عليهمو وعليهمي وعليهم وعليهموا ويشبع عليهمي.

واذا حذفت حرف المد وجب إسكان الميم ولا تحرك إلا لالتقاء الساكنين او بحركة الأصل. قال ابو حاتم: وهي لغة فاشية بالحرمين. وقال الفراء: هي لغة بني أسد والكسر لغة سليم.

وقد تكسر الميم قبل ساكن وان لم تكن الهاء مكسورة نحو قوله (١)
وهم القضاةُ ومنهم الحكامُ.

قال الفراء: العرب جميعا يقولون: هم القضاة فيرفعون الميم من "هم" عند الالف واللام إلا سليماً فسمعت بعضهم يكسر الميم.

وفي النهاية: فيهم، فيهمي، فيهم، فيهمو، فيهمُ، فيهمو، فيهمْ، فيهمي، فيهِمُ، فيهمْ، عشر لغات. في كل هاء ضمير بعدها ميم وقعت بعد كسرة نحو: بهم او ياء نحو: فيهم. وكذلك اذا كانت مضمومة بعضهم ولا مه ياء نحو: يعطيهم.

فان اتصل بها ما ذكر قلت: يعطيهمُوه، ويعطيهموه ولا يبعد من اجاز بكم ان يجيز يعطيكم بكسر الكاف لأن قبلها الهاء.

---

(١) لم أعرف قائله وصدره: فهمُ بطانتهم وهم وزراؤهم.

وهو في شرح التسهيل ١/١٤٧، وشرح المفصل ٣/١٣٢، المحتسب ١/٤٥، الخصائص ٣/١٣٢، والدرر اللوامع ١/٣٤.

واصل ياء المتكلم الحركة، ويجوز إسكانها . واذا كانت في موضع نصب بفعل ماض، او مضارع، او امر، او اسم فعل كان قبلها نون مكسورة تسمى نون الوقاية (١) نحو: يضربني، وضربني، واضربني، وعليكني، ورويدني .

وسمع الفراء بعض بني سليم يقول: مكانني أي: انتظرني في مكانك .

فأما اذا كان منصوباً بالصفة نحو: الضاربي إذا قلنا أن الضمير منصوب، فلا تلحق النون . وتلحق الفعل الذي لا يتصرف، نحو: حسبني، وتعلم، وهب، بمعنى جعل، وعسى فتقول: هبني شجاعاً، وتعلمني محسناً، وعبني الله فداك، وعساني أن أخرج . وقد ذهب البصريون وجوب لحاقها (٢) افعل في التعجب تقول: ما أظرفني . وقد ذهب الكوفيون الجواز يقولون: ما أجملني، وما أجملي .

وتقول في ليس: ليسي، وجاء ليس في الشعر (٣)، وجوزه بعض اصحابنا في الكلام. وان كانت اسماً لان واخواتها جاز حذفها في " إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ " فصيحاً، فتقول: إنّي، وأنّي، وكأنّي، ولكنّي . وهي المحذوفة في قول الاكثرين من البصريين والكوفيين خلافاً لمن زعم أن المحذوفة هي النون الاولى الساكنة، ولمن زعم أن المحذوفة هي الثانية . ونون الوقاية في هذين القولين ثابتة لم تحذف .

والكثير " لعلّي " وقل " لعلّني " وحذفها من " ليت " عند سيبويه ضرورة تقول (٤): ليتي . وقال الفراء: يجوز: ليتي، وليتني .

---

(١) ص " القافية " تحريف. (٢) ب، ب " الحاقها "

(٣) من ذلك قول رؤبة بن العجاج :

عددت قومي كعديد الطيس ... إذ ذهب القوم الكرام ليسي

الطيس التراب أو الرمل الكثير. ينظر شرح التصريح ١/١٤٦ وشرح الاشموني ١/١٠٤ .

(٤) قال سيبويه: وقد قالت الشعراء ليتي اذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربي، والمضمر منصوب، قال زيد الخيل :

كمنية جابر اذ قال ليتي ... أصادفه وأتلف بعض مالي

ينظر الكتاب ١/٣٨٦ .

وإذا (١) كانت ياء المتكلم في موضع جر بـ " من " (٢) و " عن " فنص (٣) أصحابنا على أن حذفها منها لا يجوز إلا ضرورة، وظاهر كلام ابن موسى (٤)، وابن مالك أنه يجوز في الكلام، فتقول : مِني، وعَني.

وإنْ اتصلت بـ " لدن " فالتخيير تقول : لدني، ولدُني. وقال ابن مالك (٥) : " وزعم سيبويه أن عدمَ لحاقها من الضرورات، قال وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح " / وكثر في الرد على سيبويه. وقد رددنا عليه في الشرح. وأن سيبويه (٦) لم يقل ذلك إلا في " قد ".

١٢٢ ب

وإنْ حذفت ... ن فقيل : لدُ، فلا تلحق نون الوقاية، بل تقول : لدى نص على ... ه سيبويه (٧).

وأما " قدْ " و " قطْ " فمذهبُ الخليل وسيبويه (٨) أنهما بمعنى حَسْب (٩)، فإذا قلت : قَدِي، وقَطِي، فالياء في موضع جر، والأعرفُ نون الوقاية فيهما (١٠) تقول : قَدْني، وقَطْني. ونقل الكوفيون فيهما وجهين :

أحدهما : أن يكونا بمعنى حَسْبي، ويُعربان فتقول : قدُ عبدِ الله درهمٌ، وقدُ زيدٍ درهمٌ، وما بعدهما مخفوضٌ بالإضافة، ولا تلحق فيهما نون الوقاية.

---

(١) ص، م " وان ".   (٢) أ، ب " بل ".

(٣) أ، ب، " وعن ".   (٤) وهو أبو موسى الحامض وقد سبقت ترجمته

(٥) ينظر شرح التسهيل ١/١٤٦.

(٦) ينظر الكتاب ١/٣٨٧

(٧) ينظر الكتاب ١/٣٨٧، وشرح التسهيل ١/١٥٠

(٨) ينظر الكتاب ١/٣٨٧.

(٩) أ، ج (حسبي ".

(١٠) قال سيبويه : وقد يقولون في الشعر قطي وقدي، فأما الكلام فلا بد فيه من النون " الكتاب ١/٣٨٧.
وينظر المغني ص ٢٢٦، ٢٢٣، والجنى الداني ص ٢٥٣.

والوجه الثاني : أن يكونا اسمي فعل مبنيين على السكون ، وتنصب بهما فتقول قط زيداً درهم ، وقد زيداً درهم . فاذا اتصل بهما ياء المتكلم لحقتهما نون الوقاية ، لانهما في موضع نصب كما تلحق سائر أسماء الافعال .

وحكى الكسائي عن العرب : قطنَ عبدَ الله درهمٌ بخفض عبد الله ونصبه على أن النون من سنخ (١) الكلمة . فاذا انجر ما بعدها فهو مبني على الفتح لشبهه بقطنَ الذي هو اسم فعل .

وقال هشام : من نصب عبد الله مع النون لزمه أن يقول مع ياء المتكلم قطنني ، بنونين ، ولم يسمع فيحتمل أن يكون الاصل قطنني فحذفت النون ، كما حذفت من انني على ما حكى الكسائي .

اجاز هشام : أن قطني درهم ، وان قدني درهم على أن الياء مخفوضة بالاضافة ، والنون من سنخ (٢) الكلمة .

وأما بجل : فقد ذكروا انها تكون اسم فعل ، والياء في موضع نصب بمعنى كفاني ، أو يكفيني . واذا لم تلحق فهي بمعنى : حسبي (٣) .

وأما لحاق النون اسم الفاعل في نحو (٤) : أمسلمني ، فقيل : هي نون الوقاية ، والبه ذهب ابن مالك . وقال فيه : أنه قد تلحقه . وذهب غيره الى أنه تنوين ، وهذا مذهب هشام . واجاز : هذا ضاربنك (٥) ، وضاربني ، بالتنوين ، والكاف والياء في موضع نصب .

(١) السنخ : الاصل من كل شيء ، وسنخ كل شيء أصله ، وسنخ الكلمة أصل بنائها . اللسان ٣ / ٥٠٤ وفي ج : " نسج " .

(٢) ب " نسج " .

(٣) وتكون حينئذ اسما ، وتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ، ولا تلحقها نون الوقاية ، وذكروا أنها قد تلحقها نون الوقاية قليلا . ينظر رصف المباني للمالقي ص ١٧٠ .

(٤) هذا جزء من بيت قاله : يزيد بن محمد الحارثي ، والبيت بتمامه :

وما أدري وظني كل ظن أمسلمني الى قومي شراحي

وكان القياس أن يقول : أمسلمي بالتخفيف ، وشراحي : مرخم شراحيل دون نداء . ينظر شرح التسهيل ١ / ١٥١ ، والدرر ١ / ٤٣ ، والنكت الحسان ٤٢ ب .



(٥) ب . ضاربانيك " ضاربا بني " تحريف .

وقال ابن مالك (١) : وقد تلحق أفعل التفضيل نون الوقاية .
واستدلّ بما روي في الحديث (٢) : " غيرُ الدّجال أخوفني عليكم " . على عادته في إثبات القواعد الكلية بما روي في الحديث .

وأما قوله (٣) : فليتي ، يريد : فليتني . فذكر ابن مالك (٤) أن مذهب سيبويه أن المحذوفة هي نونُ الإناث ، والباقية هي نونُ الوقاية واختاره ابن مالك . وذهب المبرّد إلى أنّ المحذوفة هي نونُ الوقاية .

وفي البسيط : لا خلاف أن المحذوفة هي نونُ الوقاية ، وفليتي جاء في الشعر فلا يقاس عليه انتهى .

وأما قول الشاعر (٥)

فما بالي أشكو الظلامَ من الدّهرِ ... وشمسُك في شرقٍ وغربٍ منيرة

فخطأ والصواب : فما بالي بغير نون .
والضميرُ المنفصلُ المرفوع للمتكلم " أنا " والهمزة والنون هو الضمير والألف زائدة . ومذهبُ الكوفيين (٦) أنه كلّه الاسم ، وفيه لغات تميم وبعض قيس ، وربيعة تثبت الألف وَصْلاً ووَقْفاً ، والحجاز تُثبتها وقفاً ، وتحذفُها وَصْلاً . ولغةُ قضاعة آن (٧) على وزن " عان " ، وجعله ابن مالك (٨) من المقلوب . وأنْ حكاها قُطْرُب /

١٦٦
ب

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١/١٥٣ .
(٢) أخرجه مسلم في ذكر الدجال ينظر الجزء الثامن منه ص ٦٣
(٣) هذا جزء من بيت قاله عمرو بن معدي كرب ، والبيت بتمامه :
تراه كالثغام يُعَلّ مسكاً ... يسوءُ الفاليات إذا فَلَيْنَي
الكتاب ٢/١٥٤ وينظر شرح التسهيل ١/١٥٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٩٠ .
(٤) شرح التسهيل ١/١٥٤
(٥) لم أعرف قائله
(٦) ينظر شرح الأشموني ١/٩٠
(٧) حكاها الفراء ، وفيها قلبت الألف إلى موضع الهمزة . قال ابن يعيش : فإن صحت هذه الرواية ، كان فيها تقوية لمذهبهم - أي الكوفيين . شرح المفصل ٣/٩٤ .
(٨) قال ابن مالك : ومن قال : آن فعلت بالمد ، فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب في رأى راء . شرح التسهيل ١/١٥٧ ، وينظر اللسان مادة " رأى " ١/١٧٦ .

فَلَيْنِي

وتلي " إن " في الخطاب " تاء " فتقول : أنتَ، أنتِ، أنتما ، أنتم، أنتن . والتاء وما بعدها حرف خطاب عند البصريين . و " أنت " عندهم مركب من اسم وهو " أن " وحرف وهو " التاء " فلو سمي به حكوه .

وذهب الفراء إلى أنه بكماله هو الاسم . وذهب ابن كيسان إلى أن التاء وما بعدها هي الاسم ، وهي التاء التي في " فعلت " وكثرت بـ " أن " وهذا الذي أختاره .

ومن أضعف الأقوال ما ذهب إليه بعض المتقدمين من أن " أنت " مركب من " ألف " أقوم ، و " نون " نقوم ، و " تاء " تقوم . وأن " أنا " مركب من " ألف " أقوم ، و " نون " نقوم .

و " نَحْنُ " للمتكلمين فأكثر مبني على الضم ، وهو موضوع هكذا ، وليس أصله " نحن " بضم الحاء ، وسكون النون خلافاً لهشام .

و " هو " للغائب المذكر ، و " هي " للغائبة المؤنثة ، وهما بجملتيهما الاسم .

وذهب الكوفيون (١) والزجاج وابن كيسان إلى أن الهاء من (هو) والهاء من (هي) الاسم ، والواو ، والياء مزيدتان للتكثير . وتأوله ابن كيسان على سيبويه .

وأشهر اللغات فيهما إثبات الواو والياء مفتوحتين مخففتين ، ويسكنهما قيس وأسد يقولون (٢) : هُوْ ، وهِيْ . وحكى الكوفيون تشديدهما : هوّ ، وهيّ . وقال ابن مالك (٣) : وتشديدهما همدان . ويجوز في اللغة الأولى ، تسكين الهاء فيهما بعد الواو ، والفاء ، وثم ، واللام . وهي لغة نجد ، والتحريك بعدهن (٤) لغة الحجاز .

وقد تسكن الهاء بعد همزة الاستفهام ، وكاف الجر ، قال ابن مالك : ولم يجئ إلا في الشعر انتهى .

---

(١) ينظر الانصاف المسألة رقم (٩٦)

(٢) حكى الكسائي عن بني أسد وتميم وقيس هُوْ فعل ذلك بإسكان الواو اللسان ٣٦٦/٢٠ .

(٣) شرح التسهيل ١٥٧/١ (٤) ب " هي " تحريف .

وقرئ شاذاً " لكنا هو الله ربي " (١) " أن يمل هو " (٢) بسكون الهاء . وحذف الواو والياء (٣) من الضرورات فتقول (٤) " هُ " و " هِ " . وللغائبين " هما " وللغائبين (٥) " هم " وللغائبات " هن " ، وهذه الفاظ مرتجلة وهي الضمير بجملتها قاله أبو علي . وقيل : الأصل هو : هوما ، وهومو ، وهون . وهذه زوائد (٦) على أصل الضمير الذي هو " هو " .

الضمير المنفصل المنصوب للمتكلم : إياي ، إيانا ، وللمخاطب : إياك ، إياكِ ، إياكما ، إياكم ، إياكن . وللغائب : إياه ، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن .

وذهب سيبويه أن الضمير هو " إيا " وحده ، وما اتصل به من حروف تبين أحوال الضمير من تكلم وخطاب وغيبة ، وعزي إلى الأخفش ، واختاره الفارسي .

وذهب الفراء إلى أن هذه اللواحق هي الضمائر ، و " إيا " دعامة زائدة تعتمد عليها الضمائر وذهب الكوفيون - غير الفراء - الى أنه بجملته هو الضمير ، يعني " إيا " ولواحقه . وفي النهاية : " إيا " دعامة ، واللواحق هي الضمائر ، قاله الكوفيون وابن كيسان انتهى .

---

(١) سورة الكهف الآية ٣٨ ، وينظر المحتسب ٢ / ٢٩

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٨٢ ، وهي قراءة قالون وأبي جعفر ، ينظر اتحاف فضلاء البشر ص ١٦٦ .

(٣) " والياء " تكملة من " ب " .

(٤) مثال حذف الواو من " هو " قول الشاعر :

بيناه في دار صدق قد أقام بها حيناً يعللنا وما نعلله

ومثال حذف الياء من هي ، قول الشاعر :

هل تعرف الدار على تبراكا دار لسعدى إذه من هواكا

ينظر الكتاب ١ / ١٢ ، ٩ .

(٥) تكملة من (ص) .

(٦) جـ ، ص ، م " رواية "

وذهب الخليل والأخفش والمازني فيما نقل ابن مالك (١) واختاره الى أن " إيا " ضمير، وأن اللواحق ضمائر أضيف اليها " إيا ".

وذهب الخليل فيما ذكر ابن عصفور الى أن " إيا " اسم ظاهر، واللواحق ضمائر أضيف اليها " إيا " فهن في موضع خفض بالإضافة.

و" إيا " على اختلاف المذاهب ليست مشتقة من شيء. وذهب أبو عبيدة (٢) الى أنها مشتقة إما من " أو " من قوله (٣):

فأوّ لذكراها إذا ما ذكرتها

فتكون من باب قوة، أمن الآية، وعينها ياء، قولان. فوزنه: إفعل أصله: إأوو (٤) — أو إأوى (٥). وقيل: إفعو — أو — إفعى. وقيل: فعول، والأصل: إأوو — أو — إأوى (٦). وقيل: فعلى، والأصل: إويا (٧) — أو — إووى.

وليس في الاختلاف في " إيا " ولا في وزنه كبير فائدة.

واللغة المشهورة كسر الهمزة، وتشديد الياء، وبه قرأ الجمهور، وتُرئ بفتحها وشد الياء، وبكسرها والتخفيف، وبإبدال الهمزة هاء (٨) مفتوحة، والتخفيف، وبكسرها والتخفيف (٩) وذكر ابن مالك (١٠) أنه

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١ / ٦٠
(٢) هو معمر بن المثنى من نحاة البصرة، من مصنفاته مجاز القرآن توفى سنة ٢١٠هـ
(٣) لم أعرف قائله، وعجزه: ومن بُعد أرض بيننا وسماء.
ينظر الخصائص ٢ / ٨٩، المنصف ٣ / ١٢٦، شرح المفصل ٤ / ٣٨، البحر المحيط ١ / ٢٣، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣
(٤) أ، ب " إأوو " تحريف (٥) أ، ب " إأيّ " تحريف
(٦) أ، ب " أويّ " تحريف (٧) أ، ب " إيها " تحريف
(٨) أ، ب " الياء همزة " والوجه ما أثبتناه من " م "
(٩) لقد ذكر أبو حيان في البحر ١ / ٢٣ هذه القراءات، فقال " أما لغاته، فبكسر الهمزة، وتشديد الياء، وبها قرأ الجمهور، وبفتح الهمزة وتشديد الياء، وبها قراءة الفضل الرقاشي، وبكسر الهمزة، وتخفيف الياء، وبها قرأ عمرو بن فائد عن أبي، وبإبدال الهمزة المكسورة هاء، وبإبدال الهمزة المفتوحة هاء، وبذلك قرأ أبو السوار الغنوي ".
(١٠) ينظر شرح التسهيل ١ / ١٥٩.

يقال بكسر الهاء وتشديد الياء . وتمرين انفصال الضمير إن رفع بمصدر مضاف الى المنصوب ، معنى نحو : عجبت من ضرب زيد أنت ، وزيد عجبت من ضربك هو .

أو بصفة جرت على غير صاحبها ، وهذا فيه تفصيل ، فحيث ألبس برز الضمير وجوبا ، نحو : هند ضاربها أنت ، أو ضاربها أنت ، أو ضاربهما أنتم ، أو نحن . ثم حمل ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس فابرز الضمير نحو : زيد هند ضاربها هو وأجاز الكوفيون أن لا يبرز هنا ، وكذا اذا تكررت الصفة نحو : زيد حسبته أمه عاقلة . فيجيزون : عاقلة هي . وعاقلة دون الضمير . ويأتي الكلام على هذه المسألة في باب المبتدأ إن شاء الله تعالى . أو أضمر العامل نحو (١) : وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها . أو أخر نحو : " إياك نعبد " (٢) أو كان حرفا نحو " ما هن أمهاتهم " (٣) .

أو فصله متبوع نحو : قام زيد وأنا . وقول من خص هذا بالشعر فاسد . أو ولي واو المصاحبة نحو (٤) : فكان وإياها كحران .

أو " إلا " " أمر ألا تعبدوا إلا إياه " (٥)

ما تطر الفارس إلا أنا (٦)

---

(١) البيت للسموأل بن عاديا ، وعجزه :
فليس الى حسن الثناء سبيل .
ينظر ديوانه ص ٩٠

(٢) سورة الفاتحة الآية ٥ (٣) سورة المجادلة الآية ٢

(٤) البيت لكعب بن جعيل ، وهو بتمامه :
فكان وإياها كحران لم يفق عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا
وفي الكتاب : وكان بدلا من فكان . الكتاب ١ / ١٥٠

(٥) سورة يوسف الآية ٤٠

(٦) البيت لعمرو بن معدي كرب : وصدره :
قد علمت سلمى وجاراتها
وينسب البيت للفرزدق ، وليس في ديوانه .
الكتاب ١ / ٣٧٩ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠٣ ، المغني ص ٤٠٧

واتصاله مضمرًا بعد " إلّا " ضرورة نحو (١)

ألّا يجاورنا إلّاكِ دَيّـــــــارُ

خلافًا لابن الأنباري ، فإنه أجاز ذلك في الكــلام ،

أو " إمّا " نحو: قام إمّا أنا وإمّا أنـــتَ .

أو اللامَ الفارقةَ نحو: إنْ ظننتُ (٢) زيداً لإيّاكَ . وأجــــازَ الأخفش إنْ قعدَ لأنــا ، وإنْ قامَ لَنحنُ ، وهو قول الكوفيين (٣) جعلـــوا " إنْ " نافية ، وعلى مذهب البصريين لا يجوز إلّا مع الناسخ من الأفعال .

و" إنْ " هي المخففة من الثقيلة ، لا نافيـــة (٤) .

أو نصبه (٥) عاملٌ في مضمَرٍ قبله غير مرفوع ، إن اتفقا رتبة ، مثالـــه : مَلّكتني إيّايَ ، وعلّمتكَ إيّاكَ ، وزيدٌ علّمتُه إيّاه ، ومالُ زيدٍ أعطيتُه إيّـــاه . فإن كان الضمير مرفوعاً نحو: ظننتُني قائماً ، وزيدٌ ظنّه قائماً فلا يجوز فصله .

وإن كان بعد المرفوع ضميران ، واتفقا في التكلّم ، فالانفصالُ في الثاني نحو: منحتني إيّايَ ، ويقبح الاتصال نحو (٦) : منحتنيني . أو في الخطاب ، أو في الغيبة ، واتحدا رتبةً فالاختيارُ الانفصال نحو: أعطيتكمـــا إيّاكما ، وأعطيتهُ إيّاه ، وفاقاً للكسائي . ويجوز الاتصال ، فتقول : أعطيتكمــاكما وأعطيتهمـــوه .

---

(١) لم أعرف قائله : وصدره :

وما نُبالي - إذا ما كنتِ جارتَنا

الشاهد فيه : قوله (إلاك) حيث وقع الضمير المتصل بعد الا ضرورة

قال الخضري : جملة " ألّا يجاورنا " مفعول نبالي ، وديّـــار : بمعنى أحد من الفاظ العموم الملازمة للنفي .

وإذا تأملت في معنى البيت وجدت الا بمعنى غير الاستثنائيـــة فيكون في محل نصب على الحال ، والكاف في محل جر بالاضافـــة لا مستثنى ، كما قاله أرباب الحواشي . ينظر حاشية الخضري ١/ ٥٤ ينظر المقاصد ١/ ٢٠٧ ، وشرح التسهيل ١/ ١٦٨ ، والخزانة ٢/ ٤٠٥ والدرر اللوامع ١/ ٣٢ وشرح ابن عقيل ١/ ٥٠

(٢) أ ، ب " ظلمت " .   (٣) ينظر المغني ص٥ ٣٠ ، والجنى الداني ١٣٣

(٤) جـ ١ " النائبة " تحريف

(٥) أ ، ب " فصله "

(٦) ينظر الكتاب ١/ ٣٨٤ .

وان اختلف ضميرُ الغَيْبة في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيث ، فالفصلُ هو الكثير نحو: هندٌ الدرهمَ أعطيتُها إيّاهُ ، وأعطيتُه إيّاها .

ويجوز الاتصال فتقول: أعطيتُهاهُ ، وأعطيتُهوها .

وان اختلف الضميران بالنسبة الى التكلّم ، والخطاب ، والغيبة بأن كان احدُهما ضميرَ متكلم ، والآخر مخاطب ، أو غائب ، أو احدُهما ضميرَ مخاطب ، والآخر ضمير غائب ، فالذي يلي الفصل لايكون إلاّ متصلاً ، فإن كان اقرب جازَ في الثاني الاتصال والانفصال نحو: الدرهم أعطيتَنيه إيّاهُ ، وأعطيتَنيه ، والدرهم أعطيتُكَ إيّاهُ ، وأعطيتُكَهُ ، ولم يذكر سيبويه في هذا الاتصال (١) /

١٢٢
ب

وحكى غيرُه الانفصالَ فقال السيرافي: لا يجوزُ سيبويه فيه إلاّ الانفصال ، وقال أبوعلي: الانفصالُ أفصحُ ، وتأول كلامَ سيبويه .

فإن كان من باب ظننتُ فنصَّ سيبويه (٢) على ان الانفصال الوجه نحو: حَسِبْتَني إيّاهُ ، وحَسِبْتُكَ إيّاهُ . والاتصالُ قليل .

ولا يجوزُ مع الاتصال إلاّ تقديم الأخص نحو: ياغلامُ أعطانيكَ زيدٌ ، ولا يجوز أعطاكَني زيدٌ . فأمّا ماروُي من قولِ عثمان رضي الله عنه " أَرَاهُمْنِي الباطلُ شيطاناً " فقال ابن مالك (٣) كان قياسه أرانيهُم ، وليس كما قال (٤) بل قياسه أراهم إيايَ .

وان كان الذي يلي الفصل أخصّ ففيه مذاهبٌ :
احدها : مذهب سيبويه وجوب الانفصال نحو: زيدٌ ظننتُه إيّاكَ ، والدرهمُ أعطيتُه إيّاكَ .

---

(١) ينظر الكتاب ١/٣٨٤-٣٨٥ (٢) ينظر الكتاب ١/٣٨٤

(٣) شرح التسهيل ١/١٦٨

(٤) ب " ذكر "

والثاني : مذهبُ طائفةٍ من القدماء - ومنهم المبرِّد - جواز الاتصال والانفصال والاتصال أحسن .

والثالث : مذهبُ الفراءِ وجوب الانفصال إلاّ أن يكون ضمير متكلم ، أو ضمير مذكور فيجوزان ، والانفصال أحسن نحو : الدرهمان أعطيتكهماك ، والغلامان أعطيتهموك ، والزيدان ظننتهماكما ، والزيدون ظننتموهوكم .

والرابع : مذهب الكسائي كمذهب الفراء ، إلاّ أنه يجوز الاتصال إذا كان الأولُ ضميرَ جماعة المؤنث نحو : الدراهم أعطيتهنّكن (١) .

والذي ورد به السماع مذهب سيبويه .

وإذا كان الضميرُ منصوباً بمصدر مضاف إلى مُضمر قبله هو فاعل أو مفعول أول ، أو اسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول ، نحو : عجبت من ضَرْبِكَه ، أو من ضربكه ، والدرهم عجبتُ من إعطائكه زيدٌ ، والدرهم معطيكَه زيدٌ ، فاتصاله عربي ، والانفصال هو الكثير .

وإن تساويا (٢) في القُرب ، أو الغَيْبة فالانفصال نحو : هند زيدٍ عجبتُ من ضَرْبِه إياها ، ولا يجوز من ضَرْبِهِهَا إلاّ ضرورة نحو (٣) : لضَغْمِهِمَاهَا

---

(١) أ م ص " لعطيتهن كنّ " والصواب من " ب " ، لأنّ الكلام يقتضي الوصل .

(٢) ب " تساويا " تحريف .

(٣) هذا جزء من بيت قاله : مغلس بن لقيط ، والبيت بتمامه :

وقد جَعَلَتْ نفسي تطيبُ لضَغْمةٍ ... لضَغْمِهِمَاهَا يقرعُ العظمَ نابُها

الشاهد في : لضغمهماها ، كان القياس أن يقول : لضغمهما إياها ، لأنّ المصدر لم يستحكم في العمل والإضمار استحكام الفعل . والضغمة : العضة وأراد بها الشدة والمصيبة .

الكتاب : ٢ / ٣٨٤ وشرح التسهيل ١ / ١٦٧ ، وشرح الأشموني ١ / ١٠٦

أو في نادرٍ، وانضرُهموها (١)

وإن لم يكن فاعلاً ولا مفعولاً أول، والضمير ضمير رفع انفصل نحو:

زيدٌ عجبتُ من ضربِكَ هو.

وقد عقد بعضُ شيوخنا عقداً في المضمرات بحسب اتصالها وانفصالها، فقال: المضمرُ المرفوعُ إن عمل فيه معنى انفصل، وذلك المبتدأ نحو: أنا زيدٌ (٢)، أو لفظ هو المبتدأ انفصل نحو: الفاضلُ أنتَ، أو غيرهما فعلاً اتصل نحو: ضربتُ، أو فُصل بـ "إلا" انفصل نحو (٣): ما قام إلا أنتَ، أو كان في معناها انفصل في الشعر نحو (٤):

إنَّما يُدافعُ عن أحسابِهم أنا أو مِثْلي

وإذا اتصل بالفعل ماضٍ برزَ، إلا المفرد الغائب مذكراً أو مؤنثاً نحو: زيدٌ ضربَ، هندٌ ضربتْ.

أو أمرٍ برز في غير مفرد مذكر: اضربي، اضْربا، اضربُوا، اضربْنَ.

أو مضارع لمتكلم استتر نحو (٥): أقومُ، نضربُ. أو لمخاطب، وكذا المفرد مذكر تضربُ.

أو صفة لمن هي له استتر: هندٌ زيدٌ ضاربُها، أو لغيره برز في الأعرف:

---

(١) روى الكسائي من قول العرب: هم أحسنُ الناس وجوهاً وأنضرُهموها
ينظر شرح التسهيل ١/١٦٧، وشرح الأشموني ١/١٠١
(٢) أ، ب "أيا" تحريف (٣) تكملة من ب
(٤) البيت للفرزدق، وهو بتمامه:
أنا الذائدُ الحامي الذِّمارَ وإنَّما يُدافعُ عن أحسابِهم أنا أو مِثْلي
والشاهد فيه أنه أتى بالضمير المنفصل "أنا" لكونه واقعاً لـ "إلا" في المعنى، لأن قوله: إنما يدافع أنا، كقولنا: ما يدافع إلا أنا
ورواية الديوان: أنا الضّامنُ الراعي عليهم ....
ينظر ديوانه: ٢/١٥٣، وشرح التسهيل ١/١٦٣، وشرح الأشموني ١/١٠٣، والخزانة ١/٢٧٧، والمغني ص ٤٠٧

(٥) نحو: تكملة من (ب).

هند زيدٌ ضاربته هي .

او اسم فعل استتر نحو: نَزَالِ ، أو مصدر نائب مناب الفعل استتر نحو: ضرباً زيداً ، أو مُناب أن والفعل انفصل نحو: زيدٌ عجبتُ من ضربه أنتَ ، والوجه حذفه : زيدٌ عجبتُ من ضربك إياه . أو حرف انفصل : ما انتَ منطلقاً . والمنصوب إن نصب بفعل وهو " كان " ، فالمختار الانفصال ، أو " ظن " وهو الأول اتصل ، والثاني كمنصوب كان أو غيرهما متعدياً الى واحد اتصل ، أو الى اثنين وهو أول فكذلك . أو ثان والأول محذوف فكذلك .

١٢٤ أ

او مذكور واجتمعا وقدمتَ ماله الرتبة اتصل / لا غير نحو : أعطيتكهُ ، او ما رتبتهُ التأخير انفصل لا غير نحو: أعطيتهُ إياكَ ، فإن كانا في درجة واحدة فالاختيار انفصال الثاني نحو قوله تعالى " وَعَدَها إياه "(١) ويجوزُ أعطاهُوَهَا ، وهو عربي (٢) ، وليس وجه الكلام .

او اسم فاعل تعدى الى اثنين جَرى مجرى الفعل ، أو لواحد نحو: الضاربكَ ، والضاربوك ، ففيه الخلاف . ويجري مجرى حسنُ الوجه جميلُه ، والحسنُ الوجه الجميلة .

او مصدرا على من قال : ضرباً زيداً اتصل مفتول : ضربُه ، ويسقط التنوين لمكان المتصل كما في ضاربكَ . ويظهر لي أن خلاف الأخفش في الموضعين واحد ، فالهاء في موضع نصب كما قال في الضاربة . وسيبويه يقول في موضع خفض (٣) .

او اسم فعل : اتصل : عليكهُ ، ورويدهُ ، وعليكني .

ومن العرب من يقول : عليكَ بي (٤) ، وعليكَ إياي قاله سيبويه (٥)

---

(١) سورة التوبة الآية ١١٤ (٢) ينظر الكتاب ١ / ٣٨٤

(٣) أ ، ب " خفض " تحريف .

(٤) أ ، ب " عليكي " وما أثبته من " ص " " .

(٥) ينظر الكتاب ١ / ٣٨٦ .

أو حرف وهو " ان " اتصل نحو: إنك فاضل .

أو " ما " انفصل نحو: ما زيد إياك .

وما كان واجب الاتصال نحو: أكرمك ، أو جائزه نحو: ظننتك إياه ،
اذا تقدم وجب انفصاله نحو: اياك أكرم ، وزيد إلا ... .

وعقد بعض أصحابنا ايضاً عقداً في ذلك ... ل: اذا تقدم العامل
أو فصل بينهما بحرف عطف ، أو " إلا " وما في معناها على الخلاف انفصل .
فان كان غير ما ذكره والعامل حرف لم يتصل إلا في إنّ وأخواتها .

أو اسم صفة رفعت ، أو غير منون مضاف لظاهر ، أو لمضمر شلـــه
انفصل ، وقد يتصل .

والمضمر الغائب ان اختلفا ، أو أقرب منه ، انفصل . أو أبعد جاز
الاتصال ، والانفصال احسن ، وأفصح . واسم الفاعل واسم المفعول كذلك .

أو اسم فعل نحو: رويد فالاتصال عند سيبويه لا غير ، وأجاز
غيره الانفصال .

أو ظرف ، أو مجرور بهما ، أو فعل متعد الى واحد اتصل ، أو الى
اثنين من باب أعطى ، وهما غائبان من جنس واحد ، فالانفصال احسن
وأنكر الكوفيون الاتصال وزعموا أن البصريين قاسوه نحو: أعطيتهوه . وهو
مسموع عن العرب . أو متكلمان أو مخاطبان انفصل المتأخر منهما .
أو مختلفان ، وتقدم الأقرب فسيبويه لم يذكر إلا الاتصال ، وذكر غيره
الانفصال ، أو الأبعد فالانفصال ، ولا يجيز سيبويه أعطيتهوك .

وحكى سيبويه عن طائفة جوازه وزعم المبرد أن الصواب مذهبهم .
وأجازه الكوفيون في التثنية والجمع ، فقالوا : أعطيتهماكما ، وأعطيتهموكم .

وأجاز الكسائي : أعطيتهن كن ، ومنع الفراء الاتصال .

فان كان ناسخاً نحو: كان فالانفصال احسن خلافاً لابن الطراوة
أو " ظننت " فكأعطيت . إلا ان اختلف وتقدم الأقرب فمختار فيه
الانفصال . أو " أعلم " والكل ضمائر فحكم الأول والثاني حكم باب أعطيته

او بعض مضمر وبعض ظاهر، والمضمر واحد وصلته، او اثنان أول وثان، او ثالث فكلغطيتَ، او ثان وثالث فكلعطيت انتهى ماذكره في هذا المقصد .

واما ثاني مفعولي أعطيت في باب الإخبار اذا اخبرت به فالانفصال خلافاً للمازني إذ يختار الاتصال فيقول / على رأيه الذي أعطيته زيداً الدرهم . وعلى الانفصال الذي أعطيت زيداً إياه الدرهم .

١٢٤ ب

واذا حصر الضمير بـ " إنما " نحو: إنما قام انا ، فانفصاله عند سيبويه ضرورة ، وعند الزجاج ليس بضرورة .

وقال ابن مالك(١) : يتعين انفصاله، وزعم ابن مالك(٢) أنّ اتصال الضمير اذا وقع خبراً لكان وأخواتها نحو: الصديق كنته، اوكنته هو الكثير. وهو خلاف مانص عليه سيبويه عن العرب ان الاتصال قليل، وأن انفصاله هو الكثير . فتقول : الصديق كنت إياه، وظاهر اطلاقهم أنّ ذلك جاز في أخواتها فتقول . الصديق اصبحت إياه، او أصبحته .

وقال محمد بن مسعود الغزني(٣) : خبر كان خاصة اذا كان ضميرا كاسمه جاز اتصاله نحو(٤) :

فإنْ لا يَكُنْها او تَكُنْه

وذلك لأن كان أكثر استعمالا من أخواتها انتهى .

فعلى هذا يجوز كنته، ولا يجوز أصبحته، ولا أمسيته .

---

(١) شرح التسهيل ١/١٦٣ (٢) شرح التسهيل ١/١٧١

(٣) صاحب كتاب البديع، أكثر ابوحيان من النقل عنه . بغية الوعاة ص ١٠٥

(٤) البيت لأبي الاسود الدؤلي، والبيت بتمامه :

فإنْ لا يكُنْها او تكُنْه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها

ورواية الديوان ص ١٨٩

فان لا يكنها او تكنه فانه أخ أرضعته أمه بلبانها

الكتاب ١/٢١، وشرح الأشموني ١/٩٧، والخزانة ٢/٤٤٦

وقال صاحب المستوفي وهو ابو سعيد الفرخان (١) : خبر كان عديد الشبه بالحال، الا انه قد يجيء معرفة في نحو قوله :

فإن لا يكنها او تكنه

وليس يشركها في هذا الحكم غيرها من اخواتها انتهى .

ويمتنع أن يكون ضميرا متصلا .

فصل : ضمير المتكلم وضمير المخاطب تفسرهما المشاهدة .

وضمير الغائب يحتاج إلى مفسر، والاصل في مفسره ان يكون متقدما عليه ، فاذا تقدم اسمان مستويان في الإسناد كان الضمير عائدا على الأقرب الا أن يدل دليل على أنه لغير الاقرب مثاله : جاءني زيد وعمرو وأكرمته . فالضمير لعمرو . واشتريت جوادا (٢) وغلاما فكركبته ، فالضمير للجواد .

فإن لم يستويا في الإسناد ، وكان الثاني في ضمن الاول عاد على المتقدم خلافا لابي محمد بن حزم في زعمه ان الضمير في قوله تعالى " فإنه رجس " (٣) عائد على الخنزير لا على اللحم ، لكونه اقرب مذكور (٤) .

ثم المفسر ، اما مصرح بلفظه نحو : زيد لقيته ، او مستغنى عنه بحضور مدلوله حسا مثل أن يخطر بذهنك أن تخاطبك سائلك عن حال

---

(١) وهو علي بن مسعود الفرخان صاحب المستوفي في النحو اكثر ابو حيان من النقل عنه . ينظر بغية الوعاة ص ٣٥٥

(٢) ا ، ب " او "

(٣) سورة الانعام الاية ١٤٥

(٤) قال ابو حيان في البحر ايضا : " وعورض بان المحدث عنه إنما هو اللحم ، وجاء ذكر الخنزير على سبيل الاضافة ، لا انه هو المحدث عنه المعطوف . ويمكن أن يقال : ذكر اللحم تنبيها على انه اعظم ما ينتفع به من الخنزير ، وان كان سائره مشاركا له في التحريم بالتنصيص على العلة من كونه رجسا ، او لاطلاق الاكثر على كله ، او الاصل على التابع ، لان الشحم وغيره تابع للحم "

البحر المحيط ٢٤١/٤ .

شخص فتقول : هو مُسافرٌ • وتمثل ابن مالك هذا بقوله (١) • هي راودَتْني عن نفسي • (٢) • يا أبتِ استأجِرْهُ • (٣) ليس بصحيح • بل هذان مما تقدم مفسّره مُصرحاً به لفظاً •

قال ابن مالك : أو مُستغنىً عنه بحضوره لوله عِلماً نحو قوله " إنّا أنزلناهُ في ليلة القدْرِ • (٤) • ويقول في هذا إنه عائدٌ على ما دلّ عليه قوله " إقرأ باسم ربّك " (٥) • وقوله : " علّم الانسانَ مالمْ يَعلَم " (٦) •

قال ابن مالك : أو بذكر ماهو جزء كقوله (٧) :

اذا حَشْرجَتْ يوماً

قال : فالضميرُ عائدٌ على النفس والفتى في قوله : لعمرك مايغني الثراء عن الفتى " مُغنٍ عن ذكر النفس • لانها جزء منه •

وقال ابنُ هشام : الضمير يعود على النفس • ولم يتقدم لها ذكر لكن الحشرجة • وضيق الصدر دلاّ عليها من ذلك " من كذب كان شرّاً له " و " اعدِلوا هو أقرَبُ للتقوى " (٨) • ونحوهما الضمير يعود على المصدر الدال عليه كذب • والدال عليه " اعدلوا " لانه احد جزأي الفعل •

---

(١) شرح التسهيل ١٧٤/١

(٢) سورة يوسف الاية ٢٦

(٣) سورة القصص الاية ٢٦

(٤) سورة القدر الاية ١

(٥) سورة العلق الاية ١

(٦) سورة العلق الاية ٥

(٧) هذا جزء من بيت لحاتم الطائي • من قصيدة له يخاطب بها امرأته ماوية • وكانت تعذله على كثرة العطاء • والبيت بتمامه :

أماويّ مايُغني الثّراءُ عن الفتى اذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصّدْرُ

استشهد على حذف مفسر الضمير للعلم به • لانّ ذكر الفتى مُغنٍ عن ذكر النفس لانها جزؤه • الحشرجة : الغرغرة عند الموت • وتردد النفس وفي اللسان : لعمرك مايغني الثراء ولا الغنى ٦١/٣ • ورواية الديوان : اذا حشرجت نفسٌ • ينظر ديوانه ص ٥٠ • وشرح التسهيل ١٧٤/١ • والدرر اللوامع ٤٤/١

(٨) سورة المائدة الاية ٨

قال ابن مالك : أو كلّ (١) نحو : " ولا ينفقونها " (٢) فالذهب والفضة بعض المكنوزات ، فأغنى ذكرها عن ذكر الجميع . فكأنه قال : أصناف ما يكنز . ويمكن النزاع في هذا .

قال ابن مالك : أو نظيرا (٣) ، مثاله : عندي درهم ونصفه ، أي : ونصف درهم آخر .

وأصحابنا يعبّرون عن مثل هذا بأنه يعود على الظاهر لفظا لا معنى/ ١٢٥ أ

ومنه : ظننت وظننته زيداً قائماً . ومنع ابن الطراوة هذه المسألة ، وتأتي في باب الإعمال إن شاء الله تعالى .

وقال ابن مالك : أو صاحب بوجه (٤) ما ، كقوله تعالى " وأداء إليه بإحسان " (٥) أي : إلى العافي الدال عليه " فمن عُفي " (٦) . وقد كثر ابن مالك أمثلته مما يفسره ما يفهم من سياق الكلام ، ولم يتقدم مفسره ولا تأخر .

---

(١) أي : ويستغنى أيضا عن ذكر صاحب الضمير بكونه كلا ، وكون المذكور جزءاً ، فإن الجزء يدل على الكل ، كما يدل الكل على الجزء . ينظر شرح التسهيل ١/١٧٥

(٢) سورة التوبة ، الآية ٣٤

(٣) قال ابن مالك : وقد يعاد الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور ، وعدم صلاحيته له ، كقوله تعالى " وما يعمّر من معمّر ولا ينقص من عمره " أي من عمر غير المعمّر ، فأعيد الضمير على غير المعمّر ، لأن ذكر المعمّر مذكّر به لتقابلهما ، فكان صاحبه في الاستحضار الذهني . شرح التسهيل ١/١٧٧

(٤) قال ابن مالك : وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما صاحبه بوجه ما كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم . شرح التسهيل ١/٧٦

(٥) سورة البقرة الآية ١٧٨

(٦) أي أن الضمير في " إليه " عائد الى العافي الذي استلزمه (عُفي) .

وأصحابنا قسّموا ضمير الغائب الى ما يتقدم مفسّره لفظاً ورتبةً نحو: ضربَ غلامَه زيدٌ. أو لفظاً دون رتبة نحو: ضربَ زيداً غلامُه. أو رتبة دون لفظ نحو: ضربَ غلامَه زيداً. والى ما يفسره مايُفهَم من سياق الكلام، وهو ماعام المُراد به. ولم يتقدم مفسّره، ولا تأخر ضربه بوجه من الوجوه الثلاثة. ومثل ضربَ غلامُه زيداً، غلامَه ضربَ زيدٌ، وضربَ غلامُ أخيه زيداً.

واسم الفاعل[1] يجري مجرى الفعل في نحو هذا: نحو: هندٌ ضاربٌ غلامَه زيدٌ من أجلها، ومررت بامرأة ضاربٍ غلامُه أخوها.

وأمّا إنْ تأخر المفسّر نحو: ضربَ غلامُه عمراً، فأجازه ابن جني وقبله أبوعبد الله الطوال[2] من أهل الكوفة، والأخفش من أهل البصرة ذكره عنه في الغرة قال: ورووا: ضربتْ جاريةٌ يُحبُّها زيداً. واختاره ابن مالك[3].

وقد جاء في الشعر ماظاهره جواز ذلك، وقصره على الشعر دون الكلام أحمد بن جعفر[4]. وشرط ابن مالك في إجازة ما اختاره أن يكون صاحبُ الضمير قد يشارك في العامل نحو: ضربَ غلامُها هنداً. فالناصب لصاحب الضمير الذي هو هند، هو الرافع لغلامها الذي هو الفاعل. فلو لم[5] يشارك، فقلت: ضربَ غلامُها جارَ هند. لم يجُزْ، لأنّ الضمير الذي هو لـ "هند" لم يشارك الفاعل الذي هو غلامها في العامل الذي هو ضربَ، لأنّ هنداً مخفوض بالاضافة، وغلامها مرفوعٌ بضرب.

ونقل ابن مالك[6] عن الكوفيين أنهم لايجيزون مثل: ضربَ غلامَه زيدٌ، ولا غلامَه ضربَ زيدٌ، ولا في[7] بيته يُؤتى الحكمُ[8]، ومثل تؤوبُ الحَلَبَةَ[9]، وان سماع ذلك صحيح عن العرب تخلطه في النقل،

---

(1) أ، ب " فاعل "
(2) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال، من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي توفي سنة ٢٤٣هـ، أنباه الرواه ٢/٢٩
(3) ينظر شرح التسهيل ١/١٧٩ (4) شرح التسهيل ١/١٨٠
(5) لم: تكملة من (جـ) (6) ينظر شرح التسهيل ١/١٨٧
(7) تكملة من ب.
(8) ينظر مجمع الامثال ٢/٧٢
(9) ينظر مجمع الامثال ١/٣٥٨

لأن الكوفيين فصلوا في الضمير اذا تأخر العامل عن المفعول ، والفاعل بين أن يكون متصلاً بالمفعول مجروراً ، أو بما أُضيفَ إليه المفعول نحو : إرادتَه أخذَ زيدٌ ، وغلامَ أبيه ضربَ زيدٌ ، فهذا جائزٌ عندَهم أو متصلاً به في موضع نَصْب ، فلا يجوز عندهم نحو : ضاربه ضربَ زيدٌ ، أو في موضع جر جاز نحو : غلامَه ضربَ زيدٌ ، وإن كان منفصلاً مما تقدم ، فلا يجوز عندهم تقديم المفعول ، ومثلوا ذلك بمُثُلٍ كثيرةٍ منها : ما أراد أحبَّ زيدٌ ، ويوم يقومُ يتخلص زيد ، ويوم يقوم يجئ خالدٌ ، وإذا قام سرّكَ زيدٌ ، وما يحبه يتبع أخوك . فهذه كلها منعها الكسائي والفراء ، وأجازها البصريون . فإن كان العاملُ متقدماً جازت المسائل عند الكسائي ، والفراء فتقول : أخذَ ما أرادُ زيدٌ ، وأجازَ الكسائي وأصحابُه : ما أراد زيدٌ أخذ و " ما " في موضع نصب بأخذ . وثوبَا أخويك يلبسان . وقد تكرر لابن مالك هذا التخليط في آخر الفصل الثالث في باب تعدي الفعل ولزومه . ونتكلم عنه إن شاء الله تعالى .

وفي الغُرّة : أجازوا أخذ ما أراد زيدٌ ، ومنع الكوفي : ما أرادَ أخذَ زيدٌ . وأجاز البصري وهشام : زيداً غلامَه ضَرَبَ في كل تصرف الفعل ، ومنعها الفراء جميعها ، وأجازها الكسائي في اسم الفاعل انتهى /

١٢٥ ب

وأمّا ما يتقدم الضميرُ ويتأخر عنه مفسرُه وجوباً ، فمنه المجرور بـ " ربَّ " نحو : رُبَّهُ رجلاً صَحِبْتُ . والمرفوع بـ " نِعْمَ " و " بِئْسَ " وما جرى مجراهما نحو (٢) :

نِعْمَ امرأً هَرِمٌ

---

(١) الغرة : كتاب في النحو لابن الدهان المتوفى (٥٦٩هـ) ينظر ابن خلكان ٢/٣٨٢

(٢) هذا جزء من بيت ، لم أعرف قائله ، والبيت بتمامه :

نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ ... إلاّ وكان لمُرتاعٍ بها وزرا

الشاهد فيه : قوله " نعم امرأ " حيث رفعت " نعم " ضميرا مستترا مبهما ثم جئ بتمييز بعده يفسره وهو (امرأ) ، فمفسر الضمير متأخر عنه رتبة .

ينسب هذا البيت الى زهير بن أبي سلمى ، ولم أجده في ديوانه .

ينظر شرح التسهيل ١/١٨١ ، وشرح الأشموني ٤/١١٢ ، وشرح التصريح ١/٢٦٢ .

وظرف رجلاً زيد. ففي "نعم" ضمير فاعل يفسره التمييز بعده، وهذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون الى أنه ليس فيه ضمير، بل الاسم المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل بـ "نعم" و "بئس". وسيأتي الكلام على ذلك في باب نعم وبئس إن شاء الله تعالى.

والمرفوع بأول المتنازعين نحو (١):

جفوني ولم أجف الأخلاء

وهذا لا يجوز عند الكسائي والفراء، وسيأتي في باب الإعمال إن شاء الله تعالى.

والضمير الذي أبدل منه المفسر نحو: ماحكى الكسائي "اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم" وهذه المسألة لا يجيزها الأخفش، ومنعها غيره.

والضمير الذي يفسره الخبر نحو قوله تعالى: "إن هي إلا حياتنا الدنيا" (٢) قاله الزمخشري، واختاره ابن مالك، وهو عند أصحابنا مما يفسره سياق الكلام.

وضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى "قل هو الله أحد" (٣) "فإنها لا تعمى الابصار" (٤).

---

(١) لم أعرف قائله، والبيت بتمامه:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل

الشاهد فيه: جفوني ولم أجف الأخلاء، حيث أعمل الثاني وهو لم أجف في المعمول المتأخر وهو جفوني في ضميره وهو "واو الجماعة) فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر.

ينظر شرح التسهيل ١/ ١٨١، والمغني ص ٦٣٥، شرح الاشموني ٢/ ٢٠٢، والاشباه والنظائر ٣/ ١٦١

(٢) سورة المؤمنون الاية ٣٧

(٣) سورة الاخلاص الاية ١

(٤) سورة الحج الاية ٤٦

وذكر الفراء (١) ضمائر يفسرها ما بعدها فهو هذه، فمن ذلك وهو محرم عليكم إخراجهم (٢). وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر (٣). وقول العرب: كان ذلك مرة وهو ينفع الناس أحسابهم.

وقول الشاعر (٤)

فهل هو مرفوع بما ها هنا راس

فأما ضمير الشأن فمذكر، وضمير القصة مؤنث، وهذا اصطلاح البصريين. ولا يعطف على هذا الضمير، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يتقدم خبره عليه، ولا جزء من خبره خلافاً ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، فإنه أجاز في قوله (٥):

أسكران كان ابن المراغة

أن يكون في كان ضمير الشأن، وابن المراغة وسكران: مبتدأ وخبر يفسره ضمير الشأن.

ولا يفسر بمفرد، ويسميه الكوفيون مجهولاً (٦)، وهو اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل. وزعم ابن الطراوة أنه حرف (٧).

فمثل: كان زيد قائم، وليس زيد قائم، فإلغاء لكان، وليس وأخواتها.

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٢١٢ (٢) سورة البقرة الآية ٨٥

(٣) سورة البقرة الآية ٩٦

(٤) لم أعرف قائله، وصدره:

يشوب ويبنا وشاة وده ركم

ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٢١٢، وشرح التصريح ٢/٧٦

(٥) هذا جزء من بيت قاله الفرزدق من قصيدة يهجو فيها جريرا، والبيت بتمامه:

أسكرانُ كان ابنُ المراغةِ إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكرُ

ورواية سيبويه بجوف بدلا من " بطن ".

ديوانه ١/٤٨١، والكتاب ١/٢٣، والمقتضب ٤/٩٣، والخصائص ٢/٣٧٥ والخزانة ٤/٦٥.

والمراغة: الأتان التي لا تمتنع من الفحول، والمقصود بذلك جرير.

(٦) لأنه لا يدري عندهم ما يعود عليه.

(٧) فإنه إذا دخل على (إن) كفها عن العمل، كما يكفها (ما) وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كفها، وتلغى كما يلغى باب ظن. ومال أبو حيان إلى موافقته ينظر الهمع ١/٦٧.

وأما " إنه أمة الله ذاهبة " فحرف كفّ إنّ عن العمل .

وفي (١) :

إنّ من يدخل الكنيسة يوماً
يلقَ فيها جآذراً وظباءً ... (see footnote)

إن ملفاة .

وأما " قلْ هو اللهُ أحدٌ " (٢) فهو هنا فسّره المفسّر أي :

المعبود الله أحد . والتفسير على مذهب الجمهور .

ولا يفسّر إلا بجملة خبرية مصرّح بخبريتها .

وأجاز الكوفيون وأبو الحسن نحو : ظننته قائماً زيدٌ ، ولا يجيزه

البصريون ، ولو سمع هذا التركيب ، كان " زيد " : مبتدأ ، والجملة قبله

خبر عنه .

ولا يجيز البصريون : ماهو بقائم زيدٌ ، ولا ماهو قائماً زيدٌ ، ولا كان

قائماً زيدٌ ، على اضمار الاسم في كان .

وأجاز الكوفيون : كان قائماً زيدٌ . ففي كان عندهم ضمير المجهول ،

وقائماً : خبر كان و " زيدٌ " مرفوع بقائم . ولا يثنى " قائماً " ولا يجمع لرفعه

الظاهر ، هذا مذهب الكسائي .

وذهب الفراء الى جواز : كان قائماً زيدٌ ، على أن يكون قائماً خبر

كان ، وزيدٌ مرفوع بكان وقائماً معاً . ولا يثنى قائماً لرفعه الظاهر .

وللكوفيين تفاريع من هذا النوع ستذكر في باب كان إن شاء الله تعالى .

وأجاز الكوفيون : إنه ضُربَ ، وإنه قامَ ، على حذف المسند اليه

الضرب ، والقيام . فيبقى مفرداً . وافرادُ هذا الضمير / ١٢٦ أ

لا تم فتقول : انه أخوالك قائمان ، وانه اخوتك ذاهبون . وذكر أصحابنا

---

(١) البيت للأخطل ، ولم يرد في أصل ديوانه ، بل فيما ينسب اليه .

وعجزه : يلقَ فيها جآذراً وظباءً .

ينظر ديوانه ص ٣٧٦ ، والمغني ص ٥٦ ، والخزانة ١/ ٤٥٧ ، ٢/ ٤٦٢

وشرح المفصل ٣/ ١١٥ .

(٢) سورة الاخلاص الآية ١ .

أن هذا الضمير يكون مذكراً، أو مؤنثاً، سواء أكان بعده مذكر أم مؤنث نحو: هو(١) زيدٌ قائمٌ، وهو هندٌ قائمةٌ، وهي زيدٌ قائمٌ، وهي هندٌ ذاهبةٌ. وإن كان من المستحسن التذكير مع التذكير، والتأنيث مع التأنيث. هذا مذهب أهل البصرة.

وذهب الكوفيون الى أن المُخْبَر عنه إن كان مذكراً، فالضمير مذكر، وإن كان مؤنثاً، فالضمير مؤنث، فتقول: كان زيدٌ قائمٌ، وكانتْ هندٌ قائمةٌ، للمشاكلة ولا يجوز عندهم كانتْ زيدٌ قائمٌ، ولا كانَ هندُ قائمةٌ.

وقال الفراء: العرب تُدخل الهاء مع إن دلالةً على الفعل بعدها، فإذا قالوا: إنه قام زيدٌ، دلّوا بالهاء على أن الفعل بعدها لمذكر. وإذا قالوا: إنها قامتْ هندٌ دلّوا على أنه لمؤنث. فإذا كان بعدها فعلٌ مذكرٌ لم يجز إلاّ التذكير، وإذا كان فعلٌ مؤنثٌ جازَ التذكيرُ والتأنيثُ نحو: إنّهُ قامتْ هند، وإنها قامتْ هند، وإذا كان بعدَها فعلٌ مذكرٌ لم يجز فيه التأنيث نحو: إنه قام الهنداتُ، وإنهُ جلس جواريك، ولا يجوز إنها.

وقال البصريون والكسائي: اذا ذُكِّرت(٢) الهاء فهي(٣) كناية عن الأمر والشأن. اذا أنثت الهاء فكناية عن القصة. قيل: فالزمهم الفراء أن يقولوا: إنها قام زيدٌ، وهذا معدومٌ في كلام العرب.

ولابن مالك مخالفة الفريقين وترجيحات قال: وتذكيره لازم مالم يله مؤنث نحو: إنّها جاريتاكَ ذاهبتان، وإنّها نساؤكَ ذاهبات، أو مذكر شبه به مؤنث نحو: إنها قمرٌ جاريتك"(٤).

أو فعل بعلامة تأنيث بمعنى انه يكون مسندا الى مؤنث نحو: ﴿فإنها لاتعمى الأبصار﴾(٥).

---

(١) أ، ب "هذا" (٢) أ، جـ "ذكر"

(٣) أ، جـ "فهو"

(٤) ينظر شرح التسهيل ١٨٣/١

(٥) سورة الحج الآية ٤٦.

وقولـــه (١)

عَلَى أنَّها تعفـــو الكُلـــوم

فالتأنيثُ في هذه المسائل عنده أجودُ من التذكير، والتذكير مع ذلك جائز، فإن كان المؤنث الذي في الجملة بعده مذكر لم يشبه به مؤنث فحكمُه التذكير نحو" إنه من يأتِ ربَّه مُجرماً فإنَّ له جهنم" (٢).

أو ما وليَ الضمير من مؤنث يشبَّه به مذكر نحو" إنه شمسٌ وجهك"

أو كان الفعل الذي وليَ الضمير بالعلامة تأنيث نحو" إنه قــام جاريتُك" لم يكترث بالتأنيث في هذه الصورة، والحكم فيها التذكير.

وثبتَ في نُسْخة من التسهيل . فإن كان فيها مؤنث ليس فضلـــةً ، ولا كفضلـــةٍ اختير التأنيث باعتبار القصة نحو" فإذا هي شاخصةٌ أبصـــارُ الذين كفروا" (٣) و" فإنَّها لا تَعْمَى الأبصار" (٤) .

واحترزَ بقوله ليس فضلة من قوله (٥) :

ألا إنَّه لم يُلْفَ عاقبةَ الهــوى .

وبقوله " ولا كفضله " من قوله تعالى " إنه مَنْ يأتِ ربَّه مُجرماً فـإنَّ له جهنم" (٦)، اذ المعنى نُجْزه جهنَّم انتهى .

وهذا الضمير يبرزُ مبتدأ عند الجمهور، خلافاً لأبي الحسن والفراء فإنهما منعا ذلك، ولا يجيزانه إلا إن كان معمولاً لكان، وإنَّ وأخواتهما .

---

(١) البيت لأبي خراش الهذلي خويلد بن مرة، والبيت بتمامه :

على أنَّها تَعْفو الكُلومُ ، وإنما تُوكَّلُ بالأدنى وإن جَلَّ ما يمضي

يُنظر شرح المفصل ٢/١١٧، وديوان الهذليين ص ١٥٨ ،
والخصائص ٢/ ١٧٠، وشرح التسهيل ١/ ١٨٣، والمغني ص٦٦٣
والخزانة ٢/ ٤٥٨ .

(٢) سورة طه، الآية ٧٤ (٣) سورة الأنبياء الآية ٩٧ (٤) سورة الحج الآية ٤٦

(٥) لم أعرف قائله : وعجزه :

مطيع د ولعبه يؤ ببـــوان

يُنظر شرح التسهيل ١/ ١٨٤

(٦) سورة طـه الآيـة ٧٤

ويبرز أيضاً في (ما) نحو (ماهو زيدٌ قائمٌ) ، فـ (هو) اسم (ما) والجملة في موضع نصب على أنه خبرها ، وقيل : لا تجوز . ومن أجاز قال يجوز دخول " إلا " على الجملة الواقعة خبراً . ويبرز منصوباً في باب " إنّ " ، و " ظنّ " نحو قوله تعالى (وأنّه لمّا قام عبدُ الله يدعُوهُ) (١) وهو مسموعٌ في " إنّ ، وأنّ " ويحتاجُ في دخولها في أخواتها السماع .

ويبرزُ أيضاً في باب " ظنّ " نحو (٢)

عَلِمتُهُ الحقّ لا يخْفَى على أحدٍ /

١٢٦
ب

ويستكنّ في باب كان نحو : كان زيدٌ قائمٌ . واختلفوا في هذا التركيب ، فأجازه الجمهور ، وأنكر الفراء سماعه ، وهو محجوجٌ بوجوده في كلامهم .

وفي باب كاد خلاف جوّزه سيبويه فيه نحو قراءة من قرأ " بعد ما كاد يزيغُ قلوبُ فريقٍ منهُم " (٣) بياء الغيبة في " يزيغُ " (٤) ، ومنعه بعضهم . وتقدّم مذهبُ ابن الطراوة في لحاق هذا الضمير .

والضمائرُ كلّها مبنيّةٌ ، وإذا اجتمع ضميرُ متكلّمٍ ومخاطبٍ ، أو غائبٍ في إسناد ، كان الحكمُ للمتكلم نحو : أنا وأنت قمنا ، وزيدٌ أنا وهو قمنا ، وأنا وزيدٌ قمنا . أو مخاطب وغائب فالحكم للمخاطب نحو : زيدٌ أنتَ وهو قمتُما ، وأنتَ وزيدٌ قمتُما . وسواءٌ أتقدّمَ الغائبُ أمْ المخاطبُ ، وكذا لو تقدّم المخاطبُ ، أو الغائبُ على المتكلم .

---

(١) سورة الجن الآية ١٩

(٢) لم أعرف قائله ، وعجزه :

فكنْ مُحقّاً تنلْ ما شئتَ من ظفرِ

يُنظر شرح التسهيل ١ / ١٨٤

(٣) سورة التوبة الآية ١١٧ ، وهي قراءة حمزة وحفص ، والأعمش .

ينظر اتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٥ .

(٤) أ ، ب " يكاد " تحريف .

والفَصْلُ : هو صيغة ضمير منفصل، ويُسَمِّيه الفراءُ وأكثرُ الكوفيين "عماداً" وبعض الكوفيين يُسَمِّيه "دعامةً" (١)، ويسمِّيه المدنيون صفةً (٢)، وأكثرُ النحاة يذهب الى أنه حرف (٣)، وصححه ابن عُصفور. وذهبَ الخليل (٤) إلى أنه ضميرٌ باقٍ على اسميته، ومحل هذا الفصل المبتدأ والخبر ونواسخه. واختلفوا في وقوعه بينَ الحال وصاحبها، فمنعَهُ الجُمهور، وحكى الأخفش في الأوسط مجيءَ ذلك عن العرب.

ومن قرأَ "هؤلاءِ بناتي هُنَّ أطهرُ لكم" (٥) بنصب أطهرَ (٦) لاتهنَّ عند أبي عمرو. وقال الخليل (٧): والله إنهُ لعظيمٌ جَعْلُ أهل المدينة هذا فَصْلاً.

---

(١) ينظر شرح المفصل ٣/ ١١٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٥١، ٢/ ٢١٢، ٣٥٢، والانصاف في مسائل الخلاف المسألة رقم (١٠٠).

(٢) قال أبو حيان: ويعنى به التأكيد: الهمع ١/ ٦٨.

(٣) وذلك لانها جاءت لمعنى في غيرها، وهو الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع. ينظر الجنى الداني ص ٣٥١

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٩٤-٣٩٥   (٥) سورة هود الآية ٧٨

(٦) وهي قراءة: سعيد بن جبير، ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي، وابن أبي اسحاق. قال ابن جني: ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها وقال فيها: احتبى ابن مروان في لحنه، وانما قبح ذلك عنده، لانه ذهب الى أن جعل "هُنَّ" فصلاً، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر، ونحو ذلك كقولك: ظننت زيداً هو خيراً منك. وكان زيد هو القائم. وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً وهو أن تجعل "هُنَّ" أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبراً "بناتي" كقولك: زيد أخوك هو. وتجعل "أطهر" حالاً من "هن" أو من "بناتي" والعامل فيه معنى الاشارة كقولك: هذا زيد هو قائماً أو جالساً، أو نحو ذلك. فعلى هذا مجازه، فأما ما ذهب اليه سيبويه ففاسد.

المحتسب ١/ ٣٣٦، وينظر الكتاب ١/ ٣٩٧، والمقتضب ٤/ ١٠٥

وقال أبو حيان: وخرجت هذه القراءة على أن نصب أطهر على الحال فقيل: هؤلاء مبتدأ، وبناتي هن: مبتدأ وخبر في موضع خبر هؤلاء - وروي هذا عن المبرد. وقيل: هؤلاء بناتي: مبتدأ وخبر، وهن مبتدأ ولكم خبره. وقيل: هؤلاء بناتي مبتدأ وخبر، وهُنَّ: فصل، وأطهر: حال ينظر البحر المحيط ٥/ ٢٤٧، والمغني ص ٦٤١

(٧) الكتاب ١/ ٣٩٧.

وشرط الفصل أن يتقدمه معرفة نحو: زيد هو الفاضل ، فلو قلت: ما ظننت أحداً هو القائم ، وإن كان أحد لهو القائم ، وكان رجل هو القائم ، أجاز ذلك الفراء وهشام فنصبا القائم ، وجعلا " هو " فصلاً ، ومنع ذلك سيبويه (١) والبصريون .

والمعروف من قول الكوفيين أجازة مثل (٢) :

ولا يك موقف منك الوداعا

فعلى هذا يجوز فيه الفصل كما ذهب اليه هشام والفراء .

ومن شرطه عند البصريين أن يتوسط بين الأول وخبره .

وأجاز الفراء تقديمه أول الكلام ، ومنه عنده " وهو محرم عليكم إخراجهم " (٣) وقال أيضاً : إذا ابتدأت بالاسم فأنت مخير في نحو : جاء زيد وأبوه قائم ، أن تقول : وهو أبوه قائم ، وهو الأحسن . وكذا هل هو زيد ذاهب ، فإن كان فيه الفصل ، أو معناه نحو: أتيت زيداً وقائم أبوه ، أو تقدم أبوه قبح ، ويزول القبح اذا أتيت بالعماد نحو: أتيت زيداً وهو قائم أبوه ، قال : وسمعت بعض العرب يقول: كان مرة وهو ينفع الناس أحسابهم .

وإن كان الموضع صالحاً للاسم والفصل صح أيضاً العماد نحو: هل هو (٤) مضروب زيد ، قال تعالى " وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر " (٥) وقولك : أما هو فذاهب زيد فقبيح ، أما فذاهب زيد ، لأنه للاسم انتهى ما الخبر عن الفراء . وتقديمه جار على مذهبهم لأنهم لم يجيئوا بالعماد لأن يدخل بين المبتدأ والخبر إنما وضع عنده في كل موضع يبدأ فيه بالاسم قبل الفعل .

---

(١) الكتاب ١/٣٩٥-٣٩٦

(٢) البيت للقطامي عمير بن شييم ، وصدره :

قفي قبل التفرق ياضباعا

وضباعة : بنت الحارث الكلابي .

ينظر ديوانه ٣١ ، والكتاب ١/٢٣١ ، والمقتضب ٤/٩٤ وشرح المفصل ٧/٩١ ، والمغني ص ٥٩١ .

(٣) سورة البقرة الآية ٨٥ (٤) تكملة من " ب "

(٥) سورة البقرة الآية ٩٦ .

وشرطُ الخبرِ أن يكونَ معرفةً أو قريباً من المعرفةِ، فأمّا المعرفةُ فلا شرطَ (١) فيها عند البصريين ·

وذهبَ الفراءُ: الى أنه ان كان معرفة بغير " أل " وجبَ الرفعُ نحو: كان زيدٌ هو أخوكَ، وكان زيدٌ هو صاحبُ الحمارِ /

١٢٧
أ

وقال الفراءُ: أجيزُ كان عبدُ الله هو أخاكَ، بمعنى هو الأخُ لكَ، ولا أجيز ذلك في زيدٍ وعمروٍ ·

وانْ كانَ بألْ في باب " ما " فلا يجوز أن يكون فصلاً عند الفراء نحو: ما زيدٌ هو القائمُ ·

او في " ليس " فالرفعُ الوجهُ عند الفراء (٢) نحو: ليس زيدٌ هو القائمُ · ويجوز النصب وهو الوجه عند البصريين ·

فانْ دخلتْ على الخبرِ لامُ الفرقِ نحو: انْ كان زيدٌ لهو (٣) القائمُ فلا يجوز أن يكون فصلاً، وتنصبُ القائم عند الفراء · وأجاز أبو العباس (٤) فيه النصبَ ·

واذا دخلتْ على الخبرِ فاءُ الجزاءِ نحو: أمّا زيدٌ هو فالقائمُ · فمذهبُ سيبويه والفراء أنه لا يجوزُ الفصْلُ (٥)، وعلى قَوْلِ أبي العباس يجوز ·

وان دخلت " لا " النافية على صيغة المضمر نحو: كان زيد لا هو القائم، ولا هو المقارب، فمذهب البصريين جواز النصب والفصل (٦) وذهب الفراء الى أنه لا يجوز الا الرفع فيهما معا ·

---

(١) أ، ب " يشترط " (٢) على أنه مبتدأ

(٣) أ، جـ هي " هو " (٤) ينظر المقتضب ١٠٣/٤

(٥) يتعين فلا ابتدائية، لأن الفاء تدل على أنه ليس بنعت وجوزه المبرد الهمع ٦٩/١ ·

(٦) لأنّ " لا " لا تصلح فارقة بين النعت والمنعوت · الهمع ٦٩/١ ·

وانْ دخلتْ " إلاّ " على صيغة الضمير نحو: ماكان زيدٌ إلاّ هو الكريم ، فذهب البصريون والفراء الى أنه لا يجوز النصب ، ولا الفصل . وذهب الكسائي الى جواز ذلك .

وان كان الكلام في معنى ما دخلت إلاّ ، نحو: إنما كان زيدٌ هو القائمَ ، فهي عند الفراء كمسألة " إلاّ " (١) والصحيح الجواز .

وانْ لم يدخل على الخبر ولا على صيغة الضمير شيءٌ مما ذكره فان كان الخبر جامداً جاز دخول الفصل نحو قوله تعالى " إنْ كانَ هذا هُوَ الحقَّ " (٢) . وان كان مشتقاً رافعاً ضمير الاول وتقدم ما ظاهره التعلق به من حيث المعنى ، نحو: كان زيدٌ هو بالجارية الكفيل . فان أردتَ أن يكون بالجارية في صلة الكفيل لم تجزْ المسألةُ باجماع رفعتَ الكفيلَ او نصبتَ . فان أردتَ أن لا يكون في صلة الكفيل ، فمن النحاة مَنْ يجعل ذلك تبييناً ، ومنهم من يقدّره هو كفيل بالجارية الكفيل . ومنهم مَنْ يجعل الكفيلَ بمنزلة الرجل . والرفع في الكفيل هو الحسن . فان نصبتَ الكفيلَ لم تجزْ المسألة عند الفراء بوجه ، وعلى أصول البصريين اذا جعلتَ بالجارية تبييناً جازَ النصب في هذا الوجه خاصةً .

وانْ لم يتقدم جازَ الفصلُ نحو: كان زيدٌ هو الكفيل بالجارية ، وظننتَ زيداً هو القائم ، وكان زيد هو الحسنُ الوجه .

وان كان رافعاً السببي ، والضميرُ مطابقٌ للاسم نحو: ظننتُ زيداً هو القائم أبوهُ ، وهو القائمُ جاريتُهُ ، فلا يجوز فيه عند البصريين الفصل بل يجب الرفع . وأجاز الكسائي الفصل والنصب .

وفصّل الفراء بين أن يكون خلفاً فيوافق الكسائي ، أو غير خلف فيوافق البصريين . وحكى علي بن سليمان (٣) عن البصريين إنكارَ الخَلَف .

---

(١) أي : يتعين للابتدائية (٢) سورة الانفال ٣٢

(٣) وهو الاخفش الصغير: علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن الاخفش الصغير توفي سنة (٣١٥ هـ) . انباه الرواة ٢/٢٧٦ .

وان كان مخالفاً نحو: كان زيدٌ هي القائمة جاريتهُ، فأجاز الكسائي الفصلَ والنصبَ ، ومنع الفراءُ والبصريون هذه المسألةَ، فلا يجوز لا برفع ولا بنصب . واذا عطفت بالواو، فان لم تذكر الضمير بعدهما . واختلف الخبران نحو: كان زيد هو القائمُ وهو الآمرُ، فلا يجوز في الآمر عند البصريين والفراء الا الرفع ، وأجاز هشام فيه النصب .

وان اتفقا نحو: كان زيد هو المقبلُ، وهو المدبرُ، فالرفع في المقبل والمدبر عند البصريين فقط . وأجاز النصب الفراء وهشام .

واذا عطفت بـ " لا " وذكرت الضمير بعدها نحو: كان زيدٌ هو القائم لا هو القاعد ، رفعت على قول البصريين ، ونصبت على قول هشام .

وانْ لم تذكر الضمير نحو: كان زيدٌ هو القائمُ لا القاعد جاز رفعهما ونصبهما بلا خلاف .

واذا عطفت بـ " لكن " نحو: ماكان زيدٌ هو القائم . لكن هو القاعد / رفعتَ القاعدَ في قول البصريين . وأجاز هشام النصبَ .

١٢٧ ب

وان كان الثاني كمعرفة في امتناع دخول " أل " عليه جاز الفصل معه نحو: كان زيدٌ هو أفضل منك . وكأنّ هذا مجمعٌ عليه . فلو قلت كان زيدٌ هو منطلقاً كان قبيحاً قاله (١) سيبويه .

فانْ كان بعد الضمير مضارع نحو: كان زيدٌ هو يقومُ ، فقد أجاز بعضهم أن يكون فصلاً ، والصحيح المنع .

فإن كانا نكرتين قريبتين من المعرفة نحو: ما اظن احداً هو خيراً منك ، فقد اجازه أهلُ المدينة . ووافقهم ابو موسى الجزولي (٢) .

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٩٥ .

(٢) هو عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، برع في النحو ، أخذ عنه الشلوبين ، وابن معط ، رحل الى مصر ، وأخذ عن ابن بري ، وقرأ عليه " جمل الزجاجي " ثم كتب تعليقات عليه ضمنها حصيلة المناقشات التي أثارها " الجمل " فعرفت بالقانون ، أو المقدمة الجزولية . توفي سنة ٦٠٧ هـ بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦ - ٢٣٧ .

وحكى ابنُ الباذش (١) أنّ قوماً من الكوفيين أجازوا الفصلَ في النكرات كما تكون في المعارف، قالوا: ومنه قوله تعالى " أن تكون أمّةٌ هي أربى من أمّةٍ " (٢) فأربى في موضع نصب - وفي كتاب الصّفار (٣) تلميذ الاستاذ أبي علي: وأجازوا الفصل بين الاسم الذى وليَ " لا " (٤) وبين خبره.

وان لم يكن معرفةً قالوا: لا رجلَ هو منطلقٌ، وقال يونس: ان أبا عمرو كان يرى (٥) وقوعه بين نكرتين لحناً. وأجاز عيسى الفصل بعد تمام الكلام نحو: هذا زيد هو خيراً منك، ومنعه الجمهور.

وأجازَ الكوفيون النصبَ والفصلَ في نحو (٦): ما بالُ زيد هو القائمَ، وما شأنُ عمرو هو الجالسَ. ولا يجيز البصريون في هذا إلاّ الرفع.

وأجاز الكسائي والفراء: مررت بعبد الله هو السيّد الشريف، وليس لحقته لتلحقنّه هو الجوادُ الكريم، وغ رجتُ فإذا (٧) بعبد الله هو القائمُ والقائم، وإذا قلتَ كان هو القائم زيد، وجعلت في كان ضميراً مجهولاً، و" زيدٌ " فاعل بالقائم، فقال الفراء: ليس بجائز. قال: وهو في قياس قولِ الكسائي جائز. ولا يجيز البصريون ذلك.

وإذا قدّمتَ مفعولَي ظننت عليها جاز أن تأتي بالفصل بينهما نحو: زيداً هو القائم ظننتُ، فان تقدم الأولُ وتوسطت ظننت، وتأخر الثاني نحو: زيداً ظننت هو القائم ففي جواز ذلك نظر. والفصلُ

---

(١) علي بن أحمد بن خلف، أبو الحسن بن الباذش، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه وشرح أصول ابن السراج توفي ٥٢٨ هـ البغية ص ٣٢٧.

(٢) سورة النحل الآية ٩٢

(٣) الصفار: هو القاسم بن علي البطليوسي، من نحاة الأندلس، صحب الشلوبين، وابن عصفور وشرح كتاب سيبويه توفي بعد ٦٣٠ هـ. بغية الوعاة ٢/٢٥٦.

(٤) أ، ب " الا " تحريف

(٥) أ، ب " يروى " تحريف.

(٦) ذهب الكوفيون الى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ.

(٧) فاذا ، ساقطة من أ، ب.

لا يكون إلا (١) مطابقاً لما قبله افراداً وتذكيراً وتكلماً، ومقابلاتها، وتقدم الخلاف في كان زيدٌ هي القائم جاريته. والصحيح المنع. فأما قوله (٢)

ترانسي لو أصبتُ هو المُصابا

فقد تأولوه على وجوه (٣).

ومن أحكام الفَصْل أنه لا يتقدم مع الخبر على المخبر عنه، لا يجوز: هو القائمُ كان زيدٌ، ولا هو القائم زيدٌ، ولا هو القائم ظننتُ زيداً. ونقل ابن مالك عن الكسائي جواز ذلك. والنقلُ عن الكسائي مُختلفٌ فيه، فنقلُ هشام عنه المنع، ونقل الفراءُ وغيرُه عنه الجواز. ومذهبُ البصريين والفراء المنع.

فان توسطَ بين كان واسمها نحو: كان هو القائم زيدٌ، فحكى اجازةَ ذلك عن الكسائي، ومذهب الجمهور المنع من التقدم على المبتدأ، وعلى "كان" و"ظننت"، ومن التوسط بين كان واسمها، ومن "ظننت" ومعمولها الأول.

والقائلون باسمية الفَصْل اختلفوا (٤)، فمذهبُ البصريين القائلون باسميته، ومنهم الخليل الى أنه لا موضعَ له من الإعراب، وذهبَ الكسائي الى أن موضعَهُ كموضع الاسم وذهب الفراء الى أن موضعَه كموضع الخبر. فاذا قلت: زيدٌ هو القائم فهو في موضع رفعٍ على قولهما، واذا قلت: ظننت زيداً / هو القائم، ففي مَوْضع نَصْبٍ على قولهما.

١٢٨
أ

---

(١) الا: ساقطة من أ

(٢) البيت لجرير، من قصيدة يمدح بها الحجاج بن يوسف، وصدره:

وكائنْ بالأباطح من صديقٍ

يستشهد به على أن ضمير الفَصْل قد يقع بلفظ الغيبة بعد حاضر. وتقديره عند أكثرهم: يرى مصابي إن أصبتُ هو المصاب، فحذف المضاف الى الياء، وأقامه في اللفظ مقامه، وطابق الفصل المحذوف لا الثابت. ويجوز أن يكون هو توكيداً لضمير الفاعل.

ديوانه ص١٧، شرح المفصل ٣/١١٠، شرح التسهيل ١/١٨٧، النكت الحسان ٦٧ ب، المقرب ١/١١٩، أمالي ابن الشجري ١/١٠٦، موالد رر اللوامع ١/٠٤٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١/١٨٧

(٤) ينظر الكتاب ١/٣٩٤، وشرح المفصل ٣/١١٤، ومعاني القرآن للفراء ١/٩،٤٠، ٢/٢١٢، ٢٨٧.

وإذا قلت: كان زيدٌ هو القائم، فهو في موضع رفع على قول الكسائي وفي موضع نصب على قول الفراء، وفي: إنّ زيداً هو القائم في موضع نصب على قول الكسائي، وفي موضع رفع على قول الفراء، وإذا وقع بعد المبتدأ وهو ظاهرٌ جاز أن يكون بدلاً، ومبتدأ ثانياً. أو ضمير جاز مع هذه أن يكون توكيداً. أو في باب كان والاسمُ ظاهرٌ أو مضمرٌ وما بعده الضمير مرفوع تعيّن أن يكون مبتدأ.

أو منصوب والاسمُ ظاهر نحو: كان زيدٌ هو الفاضل فالبدل. أو مضمر نحو: كنتَ أنتَ الفاضل فيها والتوكيد (١).

فإن دخلت عليه لامُ الفرْق تعيّن الفصل نحو: ان كان زيدٌ لهو الفاضل. أو في باب "إنّ" والاسمُ ظاهرٌ نحو: إن زيداً هو القائم. فالابتداء والفصل. أو مضمر نحو: إنكَ أنتَ الفاضل، فيهما (٢) والتأكيد أو بعدَ المفعول الأول لظننت، وما بعده مرفوع تعيّن الابتداء نحو: ظننت زيداً هو الفاضل، وظننتُكَ أنتَ الفاضل.

أو منصوب والمفعولُ الأولُ ظاهرٌ نحو: ظننتُ زيداً هو القائمَ. تعيّن الفَصْل. أو مضمر نحو: ظننتُكَ أنتَ القائمَ، فالفَصْل، والتوكيد.

وحُكمُ الثاني والثالث في باب "أعلم" حكمُ الأوّل والثاني في باب "علم".

ويجوزُ عند كثير من العرب أن يكون هذا الضميرُ مبتدأ، ويرتفع ما بعدَه على الخبر، وحكى الجَرْمي أنها لغةُ تميم.

وحكى عن أبي زيدٍ أنه سمعهم يقرؤن "تجدُوه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً" (٣) بالرفع.

---

(١) أي: الفصل والابتداء.

(٢) أي الابتداء والفصل

(٣) سورة المزمل، الآية: ٢٠

وفائدة الفصل عند الجمهور: التأكيد . وقال السهيلي: والاختصاص فإذا قلت: كان زيد هو القائم، أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره.

ولو اجتمع الضميران مع الفصل، ولم يفصل بينهما، نحو: زيد ظننته هو إياه القائم . فمذهب سيبويه أنه لا يجوز ذلك .

وإن فصلت وأخرت البدل جاز، نحو: ظننته هو القائم إياه . وسواء أكان الفصل بينهما بالمفعول الثاني - كما مثلنا - أم بظرف معمول الخبر نحو: ظننته هو يوم الجمعة إياه القائم، إذا جوزنا معمول ذي أل أن يتقدم عليها .

فإن كان أحدهما " إضمارا والآخر ظاهرا جاز اتفاقا نحو : ظننته هو نفسه القائم .

ولا يقع الفصل بين خبرين، لا تقول (١): ظننت هذا الحلو هو الحامض . وقيل يجوز دخوله بينهما .

--

---

(١) لأن الثاني ليس بالمعول عليه وحده.

" باب العلم "

هو الذي عُلِّق في أول أحواله على شيء بعينه في جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم. قاله (١) ابن عصفور.

وقال ابن مالك (٢) : هو المخصوص مطلقاً غلبة أو تعليقاً بمسمى غير مقدر الشياع، أو الشائع الجاري مجراه.

فالمخصوص: جنس يشمل المعارف، ومطلقاً : فصل يخرج المضمر نحو: أنا واسم الاشارة نحو: هذه ، فانه مخصوص باعتبار من تكلم او أشار، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل متكلم ، أو مشار إليه.

وغلبة أو تعليقاً، تقسيم لصنفي العلم، ولو حذف ما احتيج اليه.

والتعليق: تخصيص الشيء بالاسم قصداً للتسمية : كزينب وسعاد.

والغلبة : تخصيص أحد المشتركين، أو المشتركات بشائع اتفاقاً كتخصيص عبد الله بابن عمر، والكعبة بالبيت، ومصنف سيبويه بالكتاب.

ويأتي الخلاف في " بالغلبة " . أهو من الأعلام أم لا إن شاء الله تعالى /

١٢٨ ب

وقوله: أو الشائع هذا قسيم (٣) المخصوص، والمراد به العلم الجنسي (٤) كأسامة للأسد، وذؤالة للذئب، وشبوة للعقرب، وثعالة للثعلب، وكيسان للغدر، وهي أعلام في اللفظ نكرات في المعنى.

وقسم الاكثرون العلم الى منقول، ومرتجل. وزعم بعض النحاة أن الأعلام كلها منقولة، وهو ظاهر قول سيبويه (٥) . وزعم الزجاج (٦) أنها كلها مرتجلة..

---

(١) ينظر المقرب ١ / ٢٢٢ (٢) ينظر شرح التسهيل ١ / ٨٦

(٣) أ ، ب " قسم "

(٤) العلم الجنسي : وهو ما وضع للماهية من حيث هي ، أي من غير تعيين في الخارج أو الذهن ، كأسد : اسم للسبع ، أي لماهيته الهمع ١ / ٧٠ .

(٥) ينظر الكتاب ١ / ٢٦٣ - ٢٦٤ (٦) ينظر شرح الاشموني ١ / ١٢٤ .

وعلى تقسيم الأكثرين : فالمنقول ما حفظ له أصل في النكرات، وقيل : ما سبق له وضع في النكرات، والنقل من مصدر كفضل وسعد ، ومن عين كأسد ، ومن اسم فاعل : كحارث ، ومن اسم مفعول : كمنصور ، ومن صفة مشبهة : كحسن ، ومن فعل ماض : كشمّر ، ومن مضارع : كتغلب ، ومن فعل وفاعل مستكن : كتأبط شراً ، وبني يزيد (١) ، ومن فعل وفاعل ظاهر : كبرق نحره ، ومن فعل وفاعل ظاهر (٢) نحو (٣) : اطرقا .

وزعم بعض النحاة أنه قد يكون منقولاً من فعل أمر دون إسناده ، وجعل من ذلك اصمت (٤) اسماً للفلاة الخالية ، وردّه ابن مالك (٥) في الشرح ، وزعم أن اصمت مرتجل ، ورددنا عليه الرد .

---

(١) قال رؤبة بن العجاج :
نُبِّئتُ أخوالي بني يزيدُ ... ظلماً علينا لهم فديد

(٢) قاله « ب » بارز .

(٣) قال أبو ذؤيب الهذلي :
على أطرقا باليات الخيا ... م إلا الثمام وإلا العصيّ
واطرقا : اسم بلد قال الأصمعي : سمي بقوله أطرق أي اسكت ، كأن ثلاثة قال أحدهم لصاحبه أطرقا أي : اسكتا لنسمع فسمي المكان أطرقا . يُنظر شرح المفصل ١/ ٣١ ، وشرح التسهيل ١/ ١٩١

(٤) قال الراعي : أشلى سلوقية باتت وبات بها
بوحش إصمت في أصلابها أود
قال ابن يعيش : إصمت فلاة بعينها كأنه في الأصل فعل أمر من صمت يصمت إذا سكت ، كأن إنساناً قال لصاحبه اصمت يسكته ليسمع حساً أو يكون في فلاة يسكت المرء فيها صاحبه خوفاً فسمي المكان بالفعل خالياً من الضمير ، ولذلك أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث شرح المفصل ١/ ٢٩ ، ٣٠

(٥) قال ابن مالك : فان من العلماء من زعم أنه منقول عن الأمر بالصمت وذلك عندي غير صحيح لوجهين : أحدهما : أن الأمر بالصمت إما أن يكون من : أَصمَت ، وإما أن يكون من : صمت ، فالذي من أصمت مفتوح الهمزة ، والذي من صمت مضمومها ومضموم الميم ، وإصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير . والثاني : أنه قد قيل : إصمته ، بهاء التأنيث ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث . وإذا انتفى كونه منقولاً من فعل أمر ، ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلاً . شرح التسهيل ١/ ١٩١ .
وفي اللسان مادة (صمت) تقال بهمزة الوصل ، وبهمزة قطع مكسورة أيضاً .

وزعم بعض النحاة أنه قد ينقل من صوت نحو (١) : ببه ، لقب لبعض بني هاشم . وزعم ابن خالويه أن " ببّه " هو الغلام السمين . فيكون منقولاً من الصفة .

وتقسيم الاكثرين العَلَم إلى منقول ومرتجل هو بالنسبة الى الأكثر الاغلب ، والاّ فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل بالنسبة الى الاكثر كالثريا ، والدبران (٢) ، وابن عمرو ، ويأتي الكلام فيه .

وهو (٣) : إمّا مقيس : وهو الذي يسلك به سبيل نظيره من النكرات .

وامّا شاذ (٤) : وهو ما يقابله ، وذلك بفك ما يدغم نحو : مَحْبَب (٥) ونظيره مَرّد . أو فتح ما يكسر نحو : مَوْهَب ، والقياس : مَوْهِب كمَوْعِد . أو كسر ما يفتح نحو : مَعْدِي من قولهم : مَعْدِي كرب . والقياس : معدى كمَغْزَى .

وحكى قطرب : صيقل بكسر القاف اسم امرأة ، والقياس الفتح كضيغم .

---

(١) من ذلك تسمية عبد الله بن الحارث بـ " ببّة " . فببّة صوت كانت امه ترقصه به ، وهو صبي ، وتقول :

لَأُنكحنّ ببّهْ	جاريةً خدبّهْ
مُكرمةً مُحبّةْ	تُحبّ أهلَ الكعبةْ

ينظر شرح المفصل ٣٢/١
وقال ابن مالك : والصحيح أن ببّه منقول من قولهم للصبي السمين ببّه ، وقد تبّبي ، فهو ببّ وببّه اذا سمن . شرح التسهيل ١٩١/١

(٢) الدبران : نجم يلي الثريا اذا طلع علم أن الثريا قد طلعت

(٣) أي المنقول

(٤) اما : تكملة من " ب " .

(٥) اسم رجل والقياس فيه محبّ بالادغام .. لانه مفعل من المحبة والميم زائدة . ينظر شرح المفصل ٣٣/١

وتصحيح ما يعل: كمَدْيَن، والقياس(١): مدان كمَنال. هذا على مذهب من جعل . الصحة شذوذاً. أو إعلال ما يصحح نحو: داران(٢) وماهان(٣) . وقياسهما التصحيح، ونظيره: الطوفان، والدوران.

ومن العلم ذو الاضافة، وهو كنية، كأبي بكر، وأم بكر، وغير كنية نحو عبد الله . وذو المزج(٤) إن ختم بـ "وَيْه" بُني على الكسر، ولم يذكر فيه سيبويه(٥) إلا البناء، نحو: عمرويه، وسيبويه، وأجاز الجرمي فيه إعرابه إعراب ما لا ينصرف، تقول: قام سيبويهُ، ورأيت سيبويهَ، ومررت بسيبويهَ.

وإن خُتم بغير "وَيْه" كبعلبك، وحضرموت، ومعدي كرب، فإعراب ما لا ينصرف في آخره(٦). والاضافة بالاعراب في الاول، وخفض الثاني على ما يقتضيه الحكم من صرف وغيره، والبناء على الفتح(٧). وقد تقدم ذلك في باب ما لا ينصرف .

وربما أُضيف صدر ذي الإسناد الى عجزه إن كان ظاهراً .

---

(١) إن القياس يقتضي إعلالها بقلب الياء ألفاً كما فعل بنظيرتها منال ينظر شرح التسهيل ١٩٢/١ .

(٢) داران: موضع: قال سيبويه: وانما اعتلت الواو فيه لأنهم جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة ما في آخره الهاء، وجعلوه معتلا كاعتلاله ولا زيادة فيه، وإلا فقد كان حكمه أن يصح كما صح الجولان . اللسان مادة (دور) وشرح التسهيل ١٩٢/١ .

(٣) قال ابن جني: لو كان ماهان عربيا فكان من لفظ: هَوِم، أو هيم لكان لفعان ولو كان من لفظ الوهم لكان: لفعان، ولو كان من لفظ (هما) لكان فعلان .
اللسان مادة (موه) وشرح التسهيل ١٩٢/١ .

(٤) ذو المزج، وهو كل اسمين نُزّل ثانيهما منزلة هاء التأنيث ينظر شرح المفصل ٦٥/١ .

(٥) ينظر الكتاب ٥٣/٢

(٦) وذلك بإعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، ويفتح آخر الاول للتركيب ما لم يكن ياء كمعدي كرب فيسكن، أو منونا .

(٧) أي بناء الجزأين على الفتح ما لم يعل الاول فيسكن كخمسة عشر .

قال ابن مالك(١): من العرب من يقول: برقَ نحرُه فيضيف. وأقول: لا يقاسُ عليه.

ونص النحاةُ على أن كلَّ ما سُمِّيَ به مما يتضمن إسناداً، فليس فيه إلا الحكاية، فلو سميتَ بزيدٍ قائمٌ، لم يَجُزْ أن تُضيفَ، فتقول: زيدٌ قائمٌ. وكذا لو سميتَ بقامَ زيدٌ، حكيت، ولا يجوز قامُ زيدٍ بالإضافة /

١٢٦
أ

وتقييدُ ابنِ مالك بقوله: "إن كان ظاهراً" يدلُّ على أنه ينقاسُ عنده. وقد ذكرنا أنه لا ينقاس، وذلك إن صحَّ نقل برقُ نحرِه بالإضافة.

واحترز بقوله "إن كان ظاهراً" من نحو: خرجتُ.

ومن العلم اللقبُ، وينطقُ به مفرداً أو مع الاسم، فإذا كان مع الاسم فالغالبُ أن يتأخرَ(٢)، وقلَّ تقدمه كقوله(٣):

بأنَّ ذا الكلبِ عمراً خيرَهم حسباً ... ببطنِ شريانَ يعوي حوله الذيبُ

وقوله(٤):

أنا ابن مزيقيا عمرٍو، وجدّي ... أبوه منذرٌ ماءُ السماءِ

---

(١) شرح التسهيل ١/١٦٣

(٢) وعلل ذلك ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير انسان، كبطة، وقفه وكرز، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره، فلم يعدل عنه إلا فيما ندر" شرح التسهيل ١/١٦٤

(٣) البيت لجنوب بنت العجلان من قصيدة قالتها في رثاء أخيها.

والشاهد فيه: تقديم اللقب "ذا الكلب" على الاسم "عمرا". والقياس أن يقول "بأن عمراً ذا الكلب".

ينظر شرح التسهيل ١/١٦٤، وشرح الأشموني ١/١١٩، وشرح ابن عقيل ١/١٢٠.

(٤) البيت لأوس بن الصامت بن قيس بن أصرم
والشاهد فيه تقديم اللقب (مزيقيا) على الاسم (عمرو).
وقال صاحب التصريح: وسبب جريان هذا اللقب على عمرو أنه كان من ملوك اليمن، وكان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانية، وأن يلبسهما غيره، ومنذر أحد أجداده لأمه، وهو منذر بن امرئ القيس. ينظر شرح الأشموني ١/١١٨، وشرح التصريح ١/١٢١، واللسان مادة (مزق) ١٢/٢١٩.

و" ذو الكلب" لقب لعمرو و" مزيقيا" لقب لعمرو. ثم هما إن كانا مفردين، والاسم ليس فيه " ألْ" فمذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز فيهما الا اضافة الاسم الى اللقب، فتقول: جاءني سعيدُ كُرْزٍ، بالاضافة.

وذهب الكوفيون، وبعض البصريين الى جواز الاضافة، والى جواز إتباع اللقب للاسم في الإعراب. ومثال الإتباع: جاء سعيدٌ كُرْزٌ، ورأيتُ سعيداً كُرْزاً، ومررتُ بسعيدٍ كُرْزٍ.

وذكر ابن مالك(١) فيه جواز القطع على إضمار أعني، والى الرفع على اضمار هو.

فان كان في الاسم (ألْ)، أو كان مضافاً امتنعت الإضافة، وجاز الاتباع والقَطْعُ.

وأما " ذو الغَلَبة" وهو الاسم الذي اشتهر به بعض ماله معناه اشتهاراً تاماً، بحيث من الشركة في ذلك المعنى إذا ذُكِرَ، فاختلف فيه. فقيل: هو عَلَمٌ، وهو اختيار أبي موسى(٢)، وابن مالك(٣). وقيل: ليس بعَلَم، بل أُجْرِيَ مجرى العَلَم، وهو اختيار ابن عصفور.

ثم هو على ضَرْبين: مضاف كابن عمر، وابن " رألان"(٤).

وذو أداة: كالأعشى والنابغة.

---

(١) قال ابن مالك: اذا كان للشخص اسم ولقب، وجمع بينهما دون اسناد أحدهما الى الآخر، قدم الاسم، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلاً، أو قطع بنصب على اضمار أعني، أو برفع على اضمار مبتدأ" شرح التسهيل ١/١٦٣

(٢) وهو أبو موسى الحامض، وقد سبقت ترجمته.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١/١٦٤

(٤) وهو جابر بن رألان الشاعر، من طيء. ينظر اللسان مادة (رأل) ١٣/٢٧٨.

وقال ابوموسى : وقد يكون العلمُ بالغلبة فيلزمه أحدُ أمرين : اما الالف واللام كالثّريا ، والدّبران . واما الاضافة كابن عمر . وما ذهب اليه من لزوم " أل " هو غالبٌ فيه ، ويجوزُ حذفها ، قالوا : هذا العيّوقُ (١) طالعاً ، وهذا عيّوق طالعاً وقالوا :

الدُّبران ، ودَبران . وقالوا (٢) إنّ لنا العُزّى ولا عزّى لكم

واذا قُدّر زوال الاختصاص بالاضافة او بـ " أل " جاز أن يتكسر نحو : قولك : ما من ابن عمر افضلُ من ابن الفاروق ، وهذا نابغة بني ذبيان ، واعشى قيس وحكى سيبويه : هذا يوم اثنين مباركاً فيه .

و " ألْ " في أسماءِ الايام ليست للتعريف ، بل اسماءَ الأيام في مذهب الجمهور أعلامٌ توهمت فيها الصفة ، فدخلت عليها " ألْ " وذهب ابوالعباس (٣) إلى انّ " ألْ " هي المعرفة . فاذا زالت صارت نكرات .

وقد تقارن " أل " النقل كما في : النّضر والنّعمان ، او الارتجال : كما في اليسع . والسموأل ، وهي في الحكم كالاعشى . ويجوز نزع " أل " منها بتقدير زوال الاختصاص ، فتقول : يانضرُ ويايسعُ ، ونضرُ بني فلان ويسعُ بني فلان ، كما تقول : يا أعشى ، وأعشى قيس .

والمنقولُ من فِعْل كيزيد ، ويَشكُر ، لا تدخله " أل " إلاّ في ضرورة . والمنقولُ من صِفةٍ : كحسَن وعبّاس ، او مَصْدرٍ : كفَضْل او اسم عين : كليثٍ وخِرْنق (٤) ، إن لمحتَ فيه الاصل دخلت عليه " ألْ " أو لم تلمح استدمت تجريده منها .

---

(١) العيّوق : كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا في ناحية الشمال ، ويطلع قبل الجوزاء سمي بذلك لانه يعوق الدبران عن لقاء الثريا .

(٢) القائل : أبوسفيان بن حرب والالف والام في " العُزى " زائدة عند وضع العلمية . ينظر الخزانة ٣ / ٢٤٠ .

(٣) ينظر المقتضب ٢ / ٢٧٦ ، ٣ / ٣٨٢ .

(٤) الخِرْنق : اسم أخت طرفه بن العبد . وقيل : هي امرأة شاعرة وهي خِرْنق بنت هفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الاعشى اللسان ١١ / ٣٦٥ .

وفي النهاية : ومما هو علم بالغلبة ما أوله " ابن " ، كابن عمرو بن الصَّعِق ، وابن كراع ، ومنه (١) ما فيه " ألْ " ، وهي على قسمين : لازمة كالنجم ، والدَّبَران ، والعَيُّوق ، والسماك (٢) . وكل ما لزمته " أول " و " الاضافة " ، فلا يجوز طرح واحد منهما عنه ، لأنه صار كالجزء منه . وغير لازمة وتكون في الصفات والمصادر كالحارث ، والحسن ، والعباس ، والاغر ، والمظفر ، والفضل ، والعُلا . فهذه استعمالها بـ " ألْ " وبغير " ألْ " ، والفرق بينهما أن الحارث فيه معنى الصفة باق ، وفيه ضمير يعود على " ألْ " ، ولو كسرته لكان القياس فيه : الحَرَث ، والحُرّاث ، كما تقول : الصُّوَّم ، والصُّوّام ، كذلك ذكره أبو الفتح في قول الشاعر : (٣)

كأني والمَدَاء ام تسر ليلةً ولم تَثْنِ أنْسَاءُ لهن ذَمِيلُ

واذا نزعتَ " ألْ " فتقول : حارث فهو حال من الضمير ، وقياس تكسيره : حوارث . ولم يذكر سيبويه المصادر نحو : الفَضْل والعلا ، وحكمها حكم الصفات انتهى .

وقد يُنكر العلمُ تحقيقاً نحو : رأيت زيداً من الزيدين ، أو تقديراً نحو " لا قُرَيْشَ بعدَ اليوم " ، فيُجْرى مُجْرى نكرة ، ويُسْلَب التعريف بالتثنية والجمع ، فيجيز اذا أريد التعريف بـ " أل " نحو : قام الزيدان ، أو الزيدون لمن سُمِّي بـ " زيد " . قال الشاعر : (٤)

فَقَبْلِي مَاتَ الخالدان كلاهُما

---

(١) أ : ومنها .

(٢) السماك : في اللسان : السماكان : نجمان نيران أحدهما : السماك الاعزل والآخر السماك الرامح . والرامح لا نوء له وهو الى جهة الشمال . والاعزل من كواكب الانواء وهو الى جهة الجنوب . اللسان مادة "سمك" ٣٢٨/١٢

(٣) لم نعرف قائله .

(٤) البيت للأسود بن يعفر ، وعجزه :

عميدُ بني جَحْوان وابنُ المضلل

يستشهد به على أنه اذا قصد تعريف العلم بعد تثنيته أو جمعه عرف بالأداة . ورواية شرح التسهيل : وقبلي .

قال ابن بري صواب انشاده (فقبلي " بالفاء " لأنها جواب الشرط في البيت الذي قبله وهو : فإن يك يومي قد دنا وإخاله كواردة يوماً الى ظِمْءِ منهل

بغدا وشرح التسهيل ٢٦٩/١ وشرح [illegible] المفصل ٤٦/١ واللسان مادة (خلد) ١٤٤/٤

وقال زيدُ بن ثابت لعمر رضي الله عنهما ، وقد جاءت عُمَرَ حُلَلٌ من اليمن : هؤلاء المحمدون بالباب يستكسونك ، وكان بالباب محمد بن أبي بكر ، ومحمد بن طلحة ، ومحمد بن حاطب ، ومحمد بن مسلمة .

ولا يُبطل التصغيرُ العَلَمِيَّةَ نحو : زُيَيد ، وعُمَيْر ، وذكر أبو الفتح أن من الناس مَن ذهب إلى أنه تصغيرُ الترخيم يُبْطل العلمية ، وأبطله بقول الأعشى : (١)

أتيتُ حُرَيثاً زائراً عن جَنابةٍ وكان حُرَيثٌ في عطائي جامداً

وإنما يريد الحارث بن وَعْلة الذهلي . ولو كان مُنكراً لا دُخل عليه " أل " .

وقد جمعوا الأعلام الجنسية كما جمعوا الأعلام الشخصية ، فقالوا : الاسامتان والاسامات ، وينبغي أن يكون ذلك بالنظر الى الشخص الخارجي لا إلى الكليّ الذهني لاستحالة ذلك فيه .

ولا يَسْلُبُ العلميةَ التثنية في نحو : جُمادَيَيْن اسمي الشهرين ، وعمايتين ، ورامتين ، وأبانَيْن اسمي جبلين (٢) . ولا الجمع في مثل عَرَفات ، وأذْرِعاتٍ (٣) ، وقد أفرد بعضها ، فقالوا : أبان ، وعماية ، وعَرَفة .

---

(١) البيت من قصيدة للأعشى يمدح فيها هوذة بن علي الحنفي ، ويذم الحارث بن وَعْلة بن مجالد الرقاشيّ . يستشهد به على أن العلم اذا صُغّر تبقى علميته . والجنابة : البعد . ورواية الديوان وابن الشجري عن عطائي . الديوان ص ٦٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢٦٢/١ ، والدرر اللوامع ٤٨/١

(٢) جاء في شرح المفصل : أبانان : جبلان متقابلان متصل أحدهما بالآخر ، فلما كانا متصلين لا يفارق واحد منهما صاحبه ، وحال كل واحد منهما في الخصب والقحط واحد ، لا يشار الى واحد منهما بتعريف دون الآخر جريا مجرى الشيء الواحد نحو : يثرب ويذبل شخصاً باسم علم كما خص يثرب ويذبل بذلك . قال الشاعر :

لو بأبانَيْن جاء يخطبها رُمِّلَ ما أنفُ خاطبٍ بدم

رُمِّل : لطّخ .

وحال عمايتين ، وهما جبلان متناوحان ، حال أبانين قال الشاعر

لو انّ عُصْمَ عمايتين ويذبلٍ سمعا حديثك أنزلا الأوعالا

شرح المفصل ٤٦/١ ، وينظر شرح التسهيل ٢٠٢/١

(٣) أذرعات بلد في أطراف الشام . معجم البلدان ١٣٠/١

(٤) أ " بعدها " تحريف والوجه ما أثبتناه من " ب ، جـ ، ص "

ومسمّيات الأعلام ذوو العلم من ملك وإنسان ، وجنّ ، وقبيلة نحو : جبريل ، وزيد ، وإبليس ، وفزارة . ومن غير أولي العلم من سورة (١) ، وكتاب ، وكوكب ، ومكان نحو : البقرة ، والكامل (٢) ، وزحل ، ومكة . ومن حيوان ما لا يعقل متشخص لا نوعه الملحوظ من فرس ، وبغل ، وحمار ، وبقرة ، وشاة ، وكلب نحو : سَكاب (٣) ، ودُلْدُل (٤) ، ويعفور (٥) ، وشدقم (٦) ، وحلّة ، وواشق (٧) وغير متشخص كأبي الحارث وأسامة للأسد ، وأبي جعدة للذئب ، ولمن له وصف كأبي الدغفاء للأحمق ، وهيّان بن بيّان للمجهول الشخص والنسب (٨) . وابن بُهلُل ، وشَهلل ، وهُزلل للضال . وقنّور بن قنّور لنوع العبيد (٩) . وأقمدي (١٠) وقوس لنوع الأمة ، وأبي المضاء لنوع الفرس .

ومعانٍ : بَرّة للمبرّة ، وفجارِ للفجرة ، وخَيَاب بن هَيَاب للخسران ، ووادي تُخُيّب للباطل (١١) /

١٣٠
أ

---

(١) أ ، ب " صورة " تصحيف والصواب من " م ... " .

(٢) ومنه كتاب : " الكامل " للمبرد ، ولابن الأثير .

(٣) سَكاب : اسم فرس عبيدة بن ربيعة وغيره : اللسان ١ / ٤٥٤

(٤) الدُلْدُل : عظيم القنافذ اللسان ٣ / ٢٦٥

(٥) اليعفور : الظبي الذي لونه كلون العفر وهو التراب ، وقيل ولد البقرة الوحشية اللسان ٦/٢٦٢ .

(٦) شدقم : اسم فحل اللسان ٢ / ٣٩

(٧) واشق : اسم كلب اللسان ٢ ، / ٢٦٢

(٨) ومثله : صلمعة بن قلمعة ، وضل بن ضل ، ينظر شرح التصريح ١ / ١٦٥

(٩) وجاء في اللسان :

أضحت حلائل قنّور مجدّعة ... لمصرع قنّور بن قنّور

وقال أحمد بن يحيى في باب فعّول : القَنّور : الطويل ، والقِنَّور : العبد . ينظر مادة (قنر) ٦ / ٤٣٣

(١٠) أ " وابمدى "

(١١) وفي اللسان ١ / ٣٥٥ " وقع في وادي تُخُيِّب على تُفُعِّل بضم التاء والفاء وكسر العين غير مصروف وهو الباطل " .

ومنها ماجاء معرفة ونكرة ، وذلك فينة ، وغدوة ، وبكرة ، وعشية تقول :
أتانا فينة بلا تنوين ، إذا أردت الحين بعد الحين ، وفينة بالتنوين اي حينا
بعد حين . وكذلك بكرة ، اذا أردت الوقت المعبر عنه بهذا الاسم ، وبكسرة
تريد بكرة من البكر .

ومن الاعلام الامثلة الموزون بها ، فما كان منها بتاء تأنيث كفعلة (١)
أوعلى وزن الفعل به أولى كافعل ، أو مزيداً في آخره ألف ونون كفعلان .
أو ألف الإلحاق (٢) المقصورة ، كفعللى وزن : حبنطى معنى به ، لم
تنصرف مادامت معارف ، وتنصرف إن وقعت موقع مايوجب تنكيرها ، مثل ذلك :
كل فعلة صحيح العين تجمعه : فعلات إن كان اسماً . وكل فعلان ذي مؤنث
على فعلى لا ينصرف . وكل افعل غير علم ، ولا صفة ينصرف .

وماكان على وزن منتهى التكسير ، أو ذا ألف تأنيث لم ينصرف مطلقاً .
كفاعل ومفاعيل ، وفعلاء ، وفعلى نكرة أو عرف .

فإن صلحت الالف لتأنيث وإلحاق كفعلى وزن أرطى ، إن حكم
بان الالف (٣) للتأنيث امتنع الصرف مطلقاً . أو حكم بأنها للإلحاق امتنع
معرفة ، وانصرف نكرة .

وماكان وزن منصرف معرفة ونكرة كفاعل وزن ضارب انصرف معرفة ونكرة .
واذا أردت حكاية موزون مذكور مع الوزن ففيه خلاف ، نحو قولك : ضاربة
وزنها فاعلة ، فمنهم من لم يصرف " فاعلة " هذا ، ومنهم من قال : يحكى به
حالة موزونه ، وهو الاكثر فيصرف هنا فاعله . واذا قلنا : عائشة ، وزنها
فاعلة منع الصرف .

واتفق أصحابنا في أمثلة الاوزان التي للافعال على أنها تحكى .
نحو : ضرب وزنه فعل ، وانطلق وزنه : انفعل .

---

(١) أ : " فعله "

(٢) أ ، ب " للالحاق "

(٣) أ : " حكم ان حكم " وما أثبتناه من " م " .

وإذا قُصِدَ مثالٌ بما يُنزِّله منزلةَ الموزون فحكمه حكم (ما نُزِّل منزلته من الصفات)(١) مثالَه: هذا رجلٌ أفعل، حكمه حكم أسود، جملته صفة كأسود فتمنعه الصرف . هذا مذهب سيبويه . وخالف المازني وقال : يجب صرفه ، وتبعه السيرافي .

وفي النهاية: والمثال والمُثل على أربعة أقسام : منصرفان نحو: ضارب مثاله : فاعِل . وغير منصرفين مقابله: حُبلى مثاله: فَعْلى . ومثل غير منصرف ومثاله منصرف نحو: زَيْنَب مثالها فَعْلل ، ومقابله يَرْبع مثاله: يَفْعل . وعلة هذا أن كلاً من المثل والمثال اسم مخالف للآخر، فيُعطى كلُّ واحدٍ منهما حقه . وما أدخلت عليه كلاً من المثل بها التي لو عُرِّي منها كل لكان ممنوع الصرف ، تقول: أفعل إذا كان اسماً يجمع على أفاعل فلا يصرف أفعل ، ولو قلت: كلُّ أفعل صرفته ، لأن إضافة كلّ دعت إلى تنكيره انتهى .

ومن العلم أسماء العدد التي لم تُقيِّد بمعدود مذكور ولا محذوف . فإذا انضاف إلى العلمية ما يتم به منع الصرف امتنع الصرف، ومثال ذلك أن تقول: ستةٌ ضِعْفُ ثلاثة ، وأربعةٌ نصفُ ثمانية امتنع الصرف للعلمية والتأنيث . وقال بعض الشيوخ : هي مصروفة .

وفي النهاية: ومن الأعداد ما مأخذه من جهة موقعه أن تعين في نفسه لا يختلط بغيره ، فتقول : ستةٌ ضِعْفُ ثلاثة ، لا تصرفهما للعلمية والتأنيث . وكذا ما أشبهه مما فيه العلتان ، نحو: مائة ضعف خمسين ، وتقول : ألف ضِعْفُ خمسمائة فتصرف . وتقول : ستّ ضعفُ ثلاث، لا تصرفه " ثلاث " لأنه مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف / كسُعاد . وأنت مخيّر في صرف ستّ ، لأنه كهند ، وكذلك خمس وسبع وتسع وعشر . وتقول : أربعُ نصفُ ثمان لا تصرف أربع للعلمية ووزن الفعل كأحمد ، وثمان معلم مؤنث ، حكمه عند سيبويه كجوارٍ مسمىً به ، وعند يونس تقول : بجواري .

١٣٠
ب

وفلانٌ كناية عن كل علمٍ يُذكر من أولي العقل ، وفلانة كناية عن كل علمٍ مؤنث من ذوات العقل ، وكذا أبو فلان ، وأمّ فلانة كناية عن أبي بكر، وأم بكر ونحوهما .

---

(١) تكملة شرح التسهيل ٦٠/٦

والفُلانُ والفُلانةُ كناية عن أعلام البهائم نحو: لاحِق وسُكاب .

وفُلانُ وفُلانةُ عَلَمانِ لا يُثنّيان ولا يُجْمَعان ، وأمرهما غريبٌ في لحاق التاء للمؤنث وهو علم إذ ذاك ، وإنما تلحق للفَرْق بين الصفات كضارب وضاربة ، لجريانهما على الفعل ولحاقها في امرئ وامرأة ، وغيرهما بعيد ويجوزهما كونهما نكرتين .

والدليل على أن فلان علم ممنوع مؤنثه من الصرف . قال : (١)

ألا لعنَ اللهُ الوشاةَ وقولَهُمْ فلانةُ أضحتْ خُلّةً لفُلانِ

وهَنٌ كناية عن مذكر اسم جنس غير علم . و (هَنَه) و (هَنْت) كناية عن مؤنث اسم جنس غير علم . وقال ابن خروف : وهَنٌ بن هَنٍ بمنزلة : فلان ابن فلان . ونص سيبويه على أن الهَن والهَنَه للمعرفة ، وليس كذلك بغير لام .

وقال الأستاذ أبوعلي : الهَن والهَنه كنايتان عن النكرات . وقال ابن بقي (٢) : ويقال في الآدميين أيضا : " هَنَت " وصلا ، و" هَنَه " وقفاً . وفي غيرهم : " هَنَهْ " وصلاً ووقْفاً .

وفي النهاية : هَنٌ وهَنَةٌ : كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل . يصغران ويثنيان ، ويجمعان . تقول : عندي هُنَيَّة أي جُوَيْرِيَة ، واشتريت هُنَيًّا أي غُلَيِّماً انتهى (٣) .

وقال أبوالعباس : وأما طامر بن (٤) طامر ، وهَنُ بن هَنٍ ، فإنه معرفة ، كما كان ابن عرس معرفة . وهَنْت بنت هَنْت ، كفُلان بن فُلان ، وهو معرفة .

---

(١) البيت لعُروة بن حزام ، ورواية الديوان أمْسَتْ بدلا من (أضْحَتْ) .
الديوان ص ١٧ والمقتضب ١٨٢/١

(٢) هو أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد أبوالقاسم بن أبي الفضل ، يعرف بابن بقي ، توفي بقرطبة (٦٢٥ هـ) وفي " أ " ابن تقي : تحريف
بغية الوعاة ص ١٧٤

(٣) تكملة من (ج) .

(٤) قالوا : هو طامر بن طامر للبعيد ، وقيل : هو الذي لا يُعرَف ولا يُعْرَف أبوه ، ويقال للبرغوث طامر بن طامر معرفة عند الأخفش اللسان ١٧٣/٦

لانه أُبِيدَ به زيدَ بن زيد . قال الأستاذ أبوبكر بن طاهر (١) : وهذا نصٌّ بأن هَنْتاً كناية عن علم . وقال ابن هشام : هَنٌ كناية عن النكرة . يقال : فيه هَنٌ لا يصلح ، وهذه هَنَوات وهَنَّات ، والانثى هَنَه ، فاذا وقفت قلت : هَنْت بسكون النون ، وفتحها . وقيل : يحكى به العلم . قال الشاعر (٢)

الله أعطاك فَضْلاً من عطيته ... على هَنٍ وهَنٍ فيما مضى وهَن

يخاطب : حسن بن زيد ، وكنّى عن أولاده : عبد الله ، وحسن ، وإبراهيم انتهى .

وقال الأستاذ أبوعلي : طاهر : اسم علي كأسامة .

--

---

(١) هو أبوبكر محمد بن احمد بن طاهر الاشبيلي ، أخذ النحو عن ابن خروف ، توفي " ٥٨٠ هـ " . بغية الوعاة ٢٨/١

(٢) البيت لابن هرمة القرشي ، المتوفى سنة (١٧٦) هـ وهو آخر من يحتج بشعره من الشعراء .

وقد ذكر في الدرر المناسبة التي قيل فيها هذا البيت

ديوانه : ص ٢٢٣ ، والدرر اللوامع : ٤٨/١ .

" باب اسم الإشارة "

هو محصور فلا يحتاج إلى حدّ ولا رسْم، وهو لمفرد قريب مذكر " ذا " والفه منقلبة عن أصل عند البصريين. وقال بعضهم: عن ياء، فالمحذوف ياء، فالعين واللام ياءان. وقال بعضهم: من واو، فالمحذوف ياء، وهو من باب: طويْتُ. وقيل: المحذوف اللام، وقيل: المحذوف العين. وهذه الألف هي اللام. ووزنه في الأصل: فَعَل بتحريك العين، وهو قول ابن الأخضر (١)، وابن أبي العافية (٢). وقيل: فَعْل بسكون العين وهو قول ابن مهلب. والثلاثة من نحاة الأندلس.

وزعم الكوفيون أن ألف " ذا " زائدة، ووافقهم السهيلي. وذهب قوم منهم السيرافي إلى أن " ذا " ثنائي الوضع كـ " ما "، فالألف أصل ليست منقلبة عن شيء. ويقال: ذائِه وذاً بهمزة مكسورة، وذائه بهمزة بعدها هاء مكسورة وفي كتاب أبي الحسن الهيثم " الهاء " ساكنة. وهذاه، قال (٣):

هَذاه الدفتر خير دفتر   في يد قرم ماجد مُصَوَّر

ولوسَط: ذاكَ، ولبعيد: ذلك، ولمثنّاه لقريب: ذان. وقرأ بعضهم: هاذَ انِّ وهاللذانّ بالهمز وتشديد النون فراراً من التقاء الساكنين. ولوسط: ذانك، ولبعيد ذانّك بنون مشددة. وذانيك بياء ساكنة بعد النون المكسورة. ولمؤنث قريب: تِيْ، وتا، وتِه، وذي، وذِهْ، وتِهْ، وتِهِيْ، وذِه، وذِهِي، وذاتُ. ولوسط: تِيْك، وتَيْك، وذِيك. وقال ثعلب: لا يُقال: ذِيْك. ولبعيد: تِلك و" تَلْك " (٤) و" تَالِكَ ".

---

(١) ابن الأخضر: هو علي بن عبد الرحمن الاشبيلي، من مصنفاته: شرح الحماسة، وديوان أبي تمام. توفي سنة ٥١٤ هـ بغية الوعاة ٢ / ١٧٤

(٢) ابن أبي العافية: هو أبوبكر محمد بن عبد الرحمن من نحاة الأندلس توفي سنة " ٥٨٣ هـ " بغية الوعاة ١ / ١٥٤

(٣) لم أعرف قائله.

رواية الهمع: هذائه بدلا من " هذاه ". وفي التصريح: في كف بدلا من " في يد " شرح التصريح ١٢٦/٨، والدرر اللوامع ١/ ٤٦

(٤) تكملة من " ج ".

و" تالك " . وللمثنى : تان لقريب ، وتانك لوسط ، وتانيك (١) لبعيد . ويستوي في الجمع المذكر والمؤنث ، فتقول في القريب : ألاء ، وأولا ، وهؤلاء ، وأولاء ، ووزن أولاء : فُعَال . ووزن أولا المقصور : فُعَل . وعند أبي اسحاق وزنهما معاً : فُعَل .

ومذهب سيبويه أن الالف منقلبة عن ياء ، لانها مثالة ، واختار المبرد أن تكون الالف أصلاً ، لا منقلبة لان هذه عنده بمثابة الحروف بزوالها عن التمكن . وذكر الفراء أن " أولاء وأولئك " لغة تميم ، ومدهما لغة الحجاز .

وذكر قطرب إشباع ضمة الهمزة في " أولاء " و " أولئك " .

وللوسط : أولاك ، وأولئك ، وللبعيد أولئك ، وألاّك .

وهذا التقسيم بالنسبة إلى مشهور قول النحاة .

وبعضهم يرى أن لهذه الاسماء رتبتين : قربى ، وبعدى ، فيجعل المجرد من حرف الخطاب للقرب ، والذي لا تلحقه للبعد . ولا يرى رتبة وسطى .

وفي تشديد النون في المثنى حالة كونه بالياء ، خلاف ، منعه البصريون ، وأجازه الكوفيون (٤) .

والخلاف في " ألاّك " و " أولئك " أهما للوسطى أو البعدى ؟ وقال الكسائي : مَنْ قال " ألاّك " فواحدهم " ذاك " ، ومن قال : " أولئك " فواحدهم ذلك . وقال ابن السيد (٣) : ألاّك ، وأولئك كل منهما يصلح (٢) أن يكون واحده " ذاك ، وذلك " ، فان كانا للمؤنث فواحدهما تلك انتهى .

---

(١) [illegible]   (٤) ينظر شرح ابن عقيل ٨١/١

(٣) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، برع باللغة والادب . توفي سنة ٥٢١ هـ بغية ص ٢٨٨

(٢) أ " يعلم " تحريف .

وتصحبُ هاءُ التنبيه اسمَ الإشارة المجرّد من كاف الخطاب كثيراً نحو : هذا ، وهذان ، وهذه ، وهاتِه ، وهاتي ، وهاتا ، وهاتان ، وهؤلاء .

والمقرون بالكاف قليلاً نحو : هذاك وهاتيك .

وزعم ابنُ هشام (١) أنّ " تي " في المؤنث لا تُستعمل الا بهاء في أولها وبكاف في آخرها . وليس بصحيح .

وأمّا لحاقُ الهاء في المثنى والمجموع اذا كان بالكاف فزعم ابن مالك ، أنه لا تلحقه الهاء ، لا يقال : " هذانك " ولا " هاتانك " ولا " هؤلائك " والصحيح جوازه . فان كان اسم الاشارة باللام ، أو بما يقوم مقامها مما يُستعمل في الرتبة القصوى فلا تدخل عليه هاءُ التنبيه / لا يقال : هذالك ، ولا هاتالك ، ولا هاتلك ، ولا هاتيلك ، ولا هاذانيك ، ولا هاتانيك ، ولا هؤلالك . وملخصه أن هاء التنبيه لا تكون فيما استعمل للرتبة القصوى ، وتجامع ما كان للقربى ، والرتبة الوسطى .

١٣١ ب

وقال بعض أصحابنا : لم يجعل سيبويه للمشار ثلاث مراتب ، بل مرتبتين : دنيا ، وتراخ .

وقال الفراء : أهلُ الحجاز يقولون ذلك وبه جاء القرآن ، وأهل نجد من تميم وأسد ، وقيس وربيعة بغير لام .

وفصلُ هاء التنبيه من اسم الإشارة المتقدّم الذكر المجرّد من حرف الخطاب بـ " أنا " وأخواته من الضمائر المرفوعة الموضع المنفصلة نحو : ها أنا ذا ، وها أنا ذي ، وها نحن أولاء ، وها أنتَ ذا (٢) ، وها أنت ذي .

---

(١) هو يوسف بن يحيى من نحاة الاندلس ، من مصنفاته ، المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الايضاح توفي بسنة (٥٤٠ هـ) البغية ص ٤٢٥ .

(٢) قال سيبويه : وقد تكون " ها " في : ها أنت ذا غير مقدّمة ، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في هذا يدلك على ذلك قوله عزّ وجلّ " ها أنتم هؤلاء " فلوكانت " ها " ههنا هي التي تكون أولا اذا قلت هؤلاء لم تعد ها ههنا بعد أنتم ، الكتاب ١/٣٧٩ .

وها أنتما ذان، وها أنتما تان، وها أنتم الأولاء، وها هو ذا، وها هي تا.
وها هما ذان، وها هما تان، وها هم الأولاء، وها هن أولاء. فيكون
الضمير مبتدأ، واسم الاشارة خبر عنه.

وقال الزجاج: لو قال قائل: هأنذا جاز بلا خلاف. يعني
انه يفصل بينهما بضمير الضمير نحو ما مثل.

فإن لم يخبر عن المضمر باسم الإشارة فلا يكون إلا شاذاً نحو قوله(١):

أبا حكم ها أنت نجم مجالد

وقال الفراء: إن وصلت المكنى بمبهم، وجعلت الخبر عنه بالفصل.
فالعرب في ذلك تدخل حرف التنبيه على المكنى دون المبهم نحو: ها
أنا ذا أقوم. ولا يكادون يقولون: أنا(٢). وقد يقولون: ها أنا هذا.
فاذا كان الكلام على غير ترتيب، وهو أن ينهى أحدهما على الآخر لم تدخل
"ها" فتقول: أنا هذا، وهذا هو انتهى.

ويعني - والله أعلم بقوله - اذا كان الكلام على غير ترتيب أنه
يجعل الفصل خبراً، أو كأن اسم الإشارة يكون توكيداً للمضمر، ولذلك أتى
بالفصل فيه ضمير يعود على المكنى لا على اسم الإشارة.

وقال تعالى "ها أنتم أولاء"(٣). وفي الحديث "ها أنا ذا
يا رسول الله"(٤) وقال ابن مالك(٥): وقد تعاد مع الفصل توكيداً.
وقال تعالى "ها أنتم هؤلاء"(٦). وهو مخالف لظاهر كلام سيبويه(٧).

---

(١) لم أعرف قائله وعجزه:
وسيد أهل الأبطح المتناجر
ورواية اللسان: أبا حكم هل أنت عم مجالد. ورواية الزمخشري "عم" بدلا من "نجم". اللسان مادة "نجر" ٧/٤٨، وأساس البلاغة مادة "نجر" ص ٩٤١. (٢) أي: أنا هذا
(٣) سورة آل عمران الآية ١١٩
(٤) أخرجه البخاري - كتاب العلم - باب من سئل علماً وهو مشتغل في حديثه، فأتم الحديث ثم أجاب السائل. صحيح البخاري ١/١٧
(٥) ينظر شرح التسهيل ١/٢٧٦
(٦) سورة آل عمران الآية ٦٦.
(٧) ينظر الكتاب ١/٣٧٩

والكافُ اللاحقة لاسم الإشارة حرفٌ يُبيّن أحوالَ المخاطب ، وهي كالضمير صورةً ، تقول : ذاكَ ، ذاكِ ، ذاكُما ، ذاكُم ، ذاكُنّ ، وكذا اللواحق .

وزعم ابنُ مالك(١) : أنّه ربّما استغني عن الميم بإشباع ضمّة الكاف .

وقال(٢) : أنشد بعضُ الكوفيين :

وإنّما الهالكُ ثم التالكُ ... ذو حَيرةٍ ضاقَتْ به المسالكُ

كيفَ يكونُ النَّوكُ إلّا ذلكُ

(التالك)

قال : يريدُ ذلكُم .

وأقولُ : إن هذا الشعر يحتملُ أن يكون بسكون الكاف وهو موزون رآه مضبوطاً بخطّ الناسخ بضمّة فبنى عليه مُدّعاه . وإن صحّ أنه مسموعٌ من العرب بضمّ الكاف ، فيكون من تغيير الحركة لموافقة الكاف قبله ، وتغيير حركة أسهل من حذف حرفٍ لم يُعْهَدْ حذفُه .

ومن العرب من يكتفي في خطاب المثنى والمجموع والمفرد ، بالكاف التي هي للمفرد والمذكر ، إذا كان من اسم الإشارة .

وقد عقدَ النحاةُ باباً للمخاطبة ، نلخّصه هنا فنقول : المخاطبةُ : جعل حرف الخطاب على حَسَب المسئول / واسم الإشارة على حَسَب المسئول عنه . فتكون المسائل ستاً وثلاثين ، وذلك أن المسئول مفرد ومثنى ومجموع . وكلّ واحد منها مذكّر ومؤنّث فذلك ستّةُ أنواع ، والمسئولُ عنه كذلك . وستّة مضروبة في ستّةٍ بستٍّ وثلاثين ، تمثيلُ ذلك ، كيفَ ذاكَ الرجلُ يا رجلُ ، كيفَ تيكِ المرأةُ يا امرأةُ ، كيفَ ذاكُما الرجلُ يا رجلان ، كيفَ تيكُما المرأةُ يا امرأتان ، كيفَ ذاكُمُ الرجلُ يا رجالُ ، كيف ذاكُنّ الرجلُ يا نسوةُ ، كيفَ تيكُنّ المرأةُ يا نساءُ . كيفَ ذانِكَ الرجلان يا رجلُ ، كيف تانِكَ المرأتان يا امرأةُ ، كيفَ ذانِكُما الرجلان يا رجلان ، كيف تانِكُما المرأتان يا امرأتان ، كيف ذانِكُمُ الرجلان يا رجالُ .

٣٢ أ

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١/٢٧٦

(٢) لم أعرف قائله : وفي تاج العروس قال الزبيدي : ومما يستدرك عليه تالك وهو اتباع لهالك ، هكذا أورده شراح التسهيل في شرح قول الشاعر :

وإنما الهالك ثم التالك

تاج العروس مادة (تلك) ٧/١١٦ ، والدرر اللوامع ١/٥١ ، وشرح التسهيل ١/٢٧٦ .

كيف تانِكُنَّ المرأتان يانساءُ ، كيف أولئكَ الرجالُ يا رجلُ ، كيف أولئكِ النسوةُ يا امرأةُ ، كيف أولئكُما الرجالُ يا رجلان ، كيف أولئكُما النسوةُ يا امرأتان ، كيف أولئكم الرجالُ يا رجالُ ، كيف أولئكُنَّ النسوةُ يانساءُ ، كيف ذاكَ الرجلُ يا امرأةُ ، كيف ذانِكَ الرجلان يا امرأةُ ، كيف ذانِكُما الرجلان يا امرأتان ، كيف ذانِكُنَّ الرجلان يانساءُ ، كيف أولئكَ الرجالُ يا امرأة ، كيف أولئكُما الرجالُ يا امرأتان ، كيف أولئكُنَّ الرجال يانسوةُ ، كيف تِيكَ المرأةُ يا رجلُ ، كيف تانِكَ المرأتان يا رجلُ ، كيف تِيكُما المرأةُ يا رجلان ، كيف تيكم المرأةُ يا رجالُ ، كيف تانِكِ المرأتان يا رجلُ ، كيف تانِكُما المرأتان يا رجلان ، كيف تانِكُم المرأتان يا رجلُ ، كيف أولئكَ النساءُ يا رجلُ ، كيف أولئكُما النساءُ يا رجلان ، كيف أولئكم(١) النساءُ يا رجالُ .

وهذا الذي ذكرناه هو من استعمال العرب اسم الإشارة ، وحرف الخطاب على اللغة الفُصحى .

وأمّا اذا كان اسمُ الإشارة على كل حال من تثنية وجمع وتأنيث ، كما يكون للواحد المذكر وحرف الخطاب على كل حال من خطاب تثنية وجمع وتأنيث ، كما يكون للواحد المذكر مفتوح الكاف مطلقا ، أو مكسورة مع المؤنث فلا يجيء ، فيها هذا المدّ بل تكون كلها على لفظ واحد ، أو على لفظين في لغة من فتح الكاف للمذكر وكسرها للمؤنث .

ومن غريب النقل ماحكى ابوحاتم عن أبي زيد : أنّه سمع من الأعراب من يقول ، إذا قيل له : أين فلانة ، وهي قريبة ، هاهو ذه ، وقال : قد سمعتُ من يفتح الذال فيقول : هاهو ذا ، محمل مرة على الشخص ، ومرة على المرأة ، وانما المعروف : ها هي ذه ، والمذكر : هاهو ذا .

وقال ابن مالك(٢) : وقد يَنُوبُ ذو البُعْد عن ذي القُرْب ، لِعظمة المشير ، كقوله تعالى : " وما تلك بيمينك ياموسى "(٣) ، أو لِعظمة المشار إليه نحو : " ذلكم اللهُ ربّي "(٤) ، وذو القُرب عن ذي البُعد لحكاية(٥) الحال نحو : " فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه "(٦) .

---

(١) أ ، ب " أولئكما "
(٢) ينظر شرح التسهيل ١/٢٢٦
(٣) سورة طه الآية ١٧
(٤) سورة الشورى الآية ١٠
(٥) ب ، ص " كحكاية "
(٦) سورة القصص الآية ١٥

وقد يتماثلان مشاراً بهما إلى ما وليان نحو: " ذلك نتلوه عليك " (١) ، ثم قال : " إنّ هذا لهو القصص الحق " (٢) ، " إنّ في ذلك لذكرى " (٣) ، " إنّ في هذا لبلاغاً " (٤) . انتهى ملخصا .

وما ذهب إليه ابن مالك من أنهما يتماثلان ، فيكون " ذلك " بمعنى " هذا " ، هو مذهب الجرجاني ، وطائفة ، وخالفهم السهيلي وأبطل ما احتجوا به .

واذا قلت : أرأيتك ، فالهمزة دخلت على " رأيت " ، فإمّا أن يكون بمعنى : أعلمت أو بمعنى : أخبرني ، فإن كانت باقية على موضعها الأصلي من العلم كانت الكاف ضميراً منصوباً ، ويطابق الضمير المرفوع في إفراده وتثنية وجمع ، وتذكير وتأنيث ، مفعولاً أول ، وما بعده مفعول ثان ، وتعدى الفعل المسند إلى الضمير المرفوع المتصل إلى ضميره المنصوب المتصل . فتقول : أرأيتك منطلقاً ، كما تقول : أعلمتك منطلقاً أي : أعلمت نفسك ، وأرأيتك ذاهبة ، وأرأيتما (٥) كما ذاهبين ، وأرأيتموكم ذاهبين ، وأرأيتنّ كنّ (٦) ذاهبات .

وإن كانت بمعنى : أخبرني صارت لا تدل على استفهام ، ولا تقتضي جواباً ، فيجوز أن تتصل بها الكاف ، وفيها إذ ذاك ثلاثة مذاهب :

أحدها : مذهب البصريين ، وهو أن الفاعل هو التاء ، وتبقى مفردة دائما مفتوحة ، والكاف حرف خطاب ، وتظهر علامة الفروع في الكاف فتقول : أرأيتك ، أرأيتكِ ، أرأيتكما ، أرأيتكم ، أرأيتكنّ .

١٣٦ ب

---

(١) سورة آل عمران الآية ٥٨ (٢) سورة آل عمران الآية ٦٢

(٣) سورة الزمر الآية ٢١ (٤) سورة الأنبياء الآية ١٠٦

(٥) أ ، ب ، ص " أرأيتكما " والصواب من " ج " ومن اللسان ٦/١٩

(٦) في كافة النسخ " أرأيتكن " والوجه ما أثبتناه من اللسان .
ينظر اللسان : مادة " رأى " ٦/١٩ .

المذهبُ الثاني : مذهب الفراء ، وهو أنّ التاءَ حرفُ خطابٍ لا ضمير ، والكافُ وما زيدَ عليها هي الفاعل (١)

المذهبُ الثالث : أن الفاعل هو التاءُ ، والكافُ في موضعِ نصبٍ ، وفي محفوظي أنه مذهبُ الكسائي .

ولا رأيتَ بمعنى : أخبرني أحكامٌ تذكرُ في باب ظننت ، إن شاء الله تعالى .

وتتصل كافُ الخطابِ أيضاً بـحيّهل ، والنّجاءَ ، ورويدَ ، أسماء أفعال ، تقول : حَيّهلكَ بمعنى : ائتِ ، والنّجاءكَ ، بمعنى : أسرعْ ، ورويدكَ ، بمعنى أمهلْ .

وقلّ اتصالها بـ " بلى " و " كلاّ " و " أبصر " و " ليس " و " نعم " و " بئس " و " حسبتُ " ، تقول : بلاكَ ، وكلاّكَ ، وأبصرْكَ زيداً ، بمعنى : أبصرْ زيداً ، وليسكَ زيدٌ قائماً ، ونِعمَكَ الرجلُ زيدٌ ، وبئسكَ الرجلُ بكرٌ ، وحسبتُكَ عمراً منطلقاً . ومن أسماءِ الإشارة " هُنا " وهو ظرفُ مكانٍ لا يتصرف إلاّ أنه قد يجر بـ " من " ، أو بـ " إلى " ، فتقول : منْ هنا ، وإلى هُنا ، وهو لِلداني المكان ، وهناكَ لأوسطه . وتدخل عليها " هاءُ " التنبيه ، فتقول : هاهُنا ، وهاهُناكَ . ولبعيده (٢) : هنالك . ولا تدخل عليه " هاءُ التنبيه " .

وقد تبدلُ ألفُ " هنا " هاءً في الوقف ، فتقول : هُنهْ . وذكروا أنها قد يُشارُ بها إلى الزمان ، وقد يُتأولُ ما استدلوا به .

---

(١) قال المرادي : وهو ضعيف لوجهين : أحدهما أن التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع ، والكافُ بخلاف ذلك . والثاني : أن التاء لا يستغنى عنها بخلاف الكاف ، فإنه يجوز ألاّ تذكر . وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية " ينظر الجنى الداني ص ٩٣ .

(٢) أ ، ب " ولبعيده " .

ومن خط أبي جعفر بن أبي رقيقة، وكان نحوياً بتونس مانصه : المفضل يعني الضبي (١) : هناك في المكان، وهنالك في الزمان انتهى .

والكاف اللاحقة في " هناك ، وهنالك " للخطاب، لا يثنى، ولا يجمع ، ولا يؤنث، بخلاف أسماء الإشارة التي تقدم ذكرها .

و" ثم " : ظرف مكان للمبهم، والتزم فيها الظرفية، إلا أنها قـد تجره " من " و " إلى " ، فتقول : من ثم، وإلى ثم . ومن أعربها مفعولاً به في قوله تعالى : " وإذا رأيت ثم رأيت " (٢) فليس إعرابه بصحيح .

ومن الظروف المشار بها للمكان المبهم " هنا " مشددة النـون ، مكسورة الهاء، أو مفتوحتها ، وقال أبو حاتم : إن أمرته أن يتنحى عنـك ، قلت: تنح هنا ، وهنا ، وإن شئت أدخلت حرف التنبيه ، فقلت: تنـح هاهنا . وهي في هذا كله ظرف مكان بمنزلة ثم . قال صاحب الترشيح (٣) وهي في كل حال من أمر أو نهي ، أو خبر مشددة . قال ذو الرمة (٤) :

هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والأيمان هينوم

جاء بها مشددة في الخبر انتهى .

وفي النهاية : هنا أصلها أن تكون للمكان ثم استعيرت للزمـان . وحقها أن تضاف إلى المفرد . وقال الأعشى (٥)

لات هنا ذكرى جبيـرة

---

(١) هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبي من أكابر الكوفيين ، أخذ عنـه أبو زيد الأنصاري ، جمع الأشعار المسماة المفضليات ، ومن مصنفاتـه الأمثال . توفي سنة (١٦٨ هـ) ينظر لسان الميزان ٨١/٦

(٢) سورة الانسان الآية ٢٠ (٣) وهو خطاب الماردي

(٤) ديوانه : ٤٠٩/١ وذلك من قصيدة قالها في وصف فلاة بعيدة الأطراف والشاهد في قوله " لهن " حيث وقعت خبرا لقوله " هينوم " . ينظر الخصائص ٣٨/٢ ، وشرح الأشموني ١٣٩/١ ، واللسان ٣٧٥/٢٠ ، والمقرب ١٠٥/١ والهينوم : الكلام الخفي .

(٥) ديوانه ص ٣ والبيت بتمامه :

لات هنا ذكرى جبيرة أو من جاء منها بطائف الأهوال .

وينظر اللسان ٣٧٥/٢٠ ، والدرر ٩٩/١ .

وقد اضافوها الى الفعل والفاعل . قال (١)

حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ

والى المبتدأ والخبر قال (٢) :

أفي أثر الأظعان عينُك تلمح نعم لاتَ هنّا إنّ قلبك متيح .

اصل إنّ أنْ تدخل على المبتدأ والخبر انتهى .

فأمّا قولُ الشاعر (٣) :

حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هنا حنّتِ

فقال ابنُ عصفور (٤) : " لات " تعمل في اسم الزمان نكرة ومعرفة .

وهنّا تكون ظرف زمان وظرف مكان .

قال ابن مالك (٥) : انتصب " هنا " على الظرفية ، وحنّت في موضع رفع على الابتداء ، وخبره في الظرف قبله ، والخبر عن الفعل مؤولاً بالمصدر .

والمعنى : ولا حنانَ في هذا الوقت . ونقل ابنُ مالك عن بعض المتأخرين أن " هنّا " اسم لات ، والتقدير : ليس ذلك الوقت وقتَ حنين ، أي : وقت حنان .

وقد يقال : هنتَ هنا ، قال : (٦)

وذكرها هنّتْ ولاتَ هنّتِ .

وأسماء الإشارة مبنية . فأمّا " ذانِ " و " تانِ " فهي عند المحققين صِيَغُ تثنية لا تثنية حقيقية .

---

(١) البيت لشبيب بن جعيل التغلبي . وعجزه :

وبدا الذي كانتْ نَوارُ أَجَنَّتِ

شرح الأشموني ١ / ١٤٠ ، والخزانة ٢ / ١٨ ، والدرر ١ / ٥٢ ونوار : أم الشاعر

(٢) البيت للراعي . ديوانه ص ٤٠ ، اللسان ٢٠ / ٣٧٤ ، أساس البلاغة ص ٨٦ ، المتيح : الذي يأخذ من كل جهة .

(٣) البيت لشبيب بن جعيل وقد سبق ذكره .

(٤) ينظر المقرب ١ / ١٠٥ (٥) ينظر شرح التسهيل ١ / ٢٨٢

(٦) لم أعرف قائله ولا تتمته . ينظر الدرر ١ / ٥٢ .

• باب المعرَّف بالأداة •

ذكر أصحابنا فيها مذهبين : أحدهما : مذهب جميع النحاة إلاّ ابن كيسان - أنها أحادية الوضع • وهي اللام • والألف ألف وصل جيء بها وصلة إلى النطق بالساكن • والثاني : مذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع ، نحو : قد ، وهل ، وهمزتها همزة قطع • وهذا المذهب نقل ابن مالك أنه مذهب الخليل ، وهمزته كهمزة أم وأو •

وذكر مذهباً ثالثاً عزاه إلى سيبويه وأنها ثنائية الوضع ، وهمزتها همزة وصل معتداً بها في الوضع ، وعزا المذهب الأول إلى المتأخرين • وفي كلام سيبويه ما يشهد لهذا المذهب الذي نقله عن سيبويه (١) • وهو مخالف لنقل أصحابنا أنه مذهب النحاة إلاّ ابن كيسان • وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى • وبعض الألسن خال من أداة التعريف ، كلسان الترك ، وبعضهم فيه أداة التنكير ، وحذفها علامة للتعريف • كلسان الفرس • وبعضهم تختلف الأداة في التعريف بالنسبة إلى التذكير والتأنيث كلسان الحبشة (٢) ، وهذه كلها أوضاع لا تملّ •

---

(١) ذهب سيبويه الى أن " أل " حرف ثنائي ، وهمزته همزة وصل تثبت في الابتداء ، وتحذف في الدرج ، وعلى هذا فأل التعريف عنده ، اللام فقط ، وذهب الخليل الى أن حرف التعريف ثنائي • وهمزته همزة قطع أصلية ولكنها وصلت لكثرة الاستعمال ، وقد اختار ابن مالك رأي الخليل • ينظر الكتاب ٢/٦٤ ، ٢/٦٥ ، ٢٢٣ • والمقتضب ١/٨٣ ، ٢/٩٠ ، وشرح التسهيل ١/٢٨٤ •

(٢) ألف أبو حيان كتاباً باسم (المجهور في لسان الحبشة) أو المشهور كما ذكرته بعض المصادر ، وقد تكلم أبو حيان على اللغة الحبشية عند كلامه على أحرف المضارعة ، وقارنتها بالتركية والفارسية •

ينظر منهج السالك ص ٢٣٠ ، ونكت الهميان ص ٢٧٤ ونفح الطيب ٣/٣٠٨ •

وقسّموا هذه الأداة إلى عهديّة وجنسيّة : فالعهديّة : قد يكون ما دخلت عليه متقدماً لفظاً ، كقوله تعالى " فعصى فرعونُ الرسولَ " .(١) إذ تقدم . " كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً " .(٢) أو حاضراً مبصراً كقولك : القرطاسَ ، لمن سدّد سهماً . أو حاضراً في العلم نحو قوله تعالى : " إذ هما في الغار " (٣) . " إذ ناداه ربّه بالوادِ المقدّس " (٤) .

وذكر أصحابنا أنه يعرض في العهديّة الغلبة ، ولمح الصفة . فالغلبة كالتي في النجم للثريا ، والبيت للكعبة ، والتي للمح الصفة لم تدخل أولاً للتعريف ، إذْ هو علم في الأصل ، لكنه لما لُمح فيه معنى الوصف ، سقط تعريف العلمية ، وأنت تريد شخصاً معلوماً فلم يكن بدّ من إدخال " أل "(٥) العهديّة عليه .

والجنسيّة : هي التي لم يتقدم للاسم الداخلة عليه لفظ ، ولا هو حاضر مبصر ولا حاضر معلوم نحو : دينار يدل على كل دينار على طريق البدل . فإذا قلت : الدينار دل على الشمول .

وصلح مكان / أل " كل " (٦) إما حقيقة فيصح الاستثناء من مصحوبها ، كقوله تعالى : " إنّ الإنسان لفي خسر ، إلا الذين آمنوا " (٧) . ويصح وصفه بالجمع ، كقوله تعالى : " أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء " (٨) . وحكى الأخفش : أهلك الناس الدينار الصفر ، والدرهم البيض " .

---

(١) سورة المزمل الآية ١٦ (٢) سورة المزمل الآية ١٥

(٣) سورة التوبة الآية ٤٠ (٤) سورة النازعات الآية ١٦

(٥) أل : ساقطة من أ ، ب

(٦) قال ابن مالك : والمراد بكون الشمول مطلقاً عموم الأفراد والخصائص ، بخلاف التي يخلفها كل على سبيل التجوز كقولك : زيد الرجل ، بمعنى الكامل في الرجولية ، الجامع لخصائصها ، فإن هذا تجوز لأجل المبالغة ينظر شرح التسهيل ١/ ٢٦٠

(٧) سورة العصر الآية ٢ وقال ابن مالك أيضاً : فلولا أن أداة التعريف اقتضت شمول الحقيقة . والإحاطة بأفرادها . لم يستثن الذين آمنوا من المعرف بها ، وهو الإنسان . شرح التسهيل ١/ ٢٦٠

(٨) سورة النور الآية ٣١ .

قالوا(١) : وتعرض في الجنسية الحضور ، وتكون بعد إذا الفجائية نحو : خرجت فإذا الأسد ، وبعد أسماء الإشارة نحو : مررت بهذا الرجل ، وبعد أي في النداء نحو : يا أيها الرجل ، وفي " الآن " و " الساعة " وما في معناهما من الزمان الحاضر .

إذا لم يتقدم في شيء من هذه عهد لا بتقدم لفظ ، ولا حضور حسي ولا علمي ، فقيل : دخلت في هذه الأربعة لتعريف الحقيقة . قيل : ولا تكون للحضور في غير هذه الأربعة ، إلا إن قام دليل على ذلك ، نحو قول الشاعر (٢) :

فأنت طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ، ومن يخرق أعقُّ وأظلمُ

في رواية من رفع عزيمة وثلاثا . كأنه قال : والطلاق في هذا عزيمة ثلاث . أي : الطلاق الواقع في الزمان الحاضر ، إذ جنس الطلاق ليس عزيمة ولا ثلاثاً .

وقد ذهب بعض أصحابنا (٣) إلى أن هذه الأداة تكون لتعريف العهد في شخص أو جنس ، وللحضور ، وللغلبة ، وللمح الصفة ، وبمعنى الذي والتي في نحو : الضارب والضاربة . وفروعهما . وعلى هذا التقسيم لا تعرض في الجنسية الحضور ، ولا في (٤) العهدية الغلبة لأن القسم من الشيء لا يكون قسيماً له .

وذهب أبو الحجاج يوسف (٥) بن معزوز من متأخري أصحابنا إلى أن هذه الأداة قسم واحد في التعريف ، وهي عهدية سواء أدخلت على واحد أم على اثنين أم على ما يقع على الجنس ، فإذا قلت : جاءني الرجل ، فمعناه : الرجل الذي عهدته بيني وبينك . وإذا قلت : الدينار خير من الدرهم ، فمعناه : هذا الذي عهدته بقلبك على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا ، فالعهد أبداً لا يفارق .

---

(١) وهو رأي أبي موسى الجزولي وابن عصفور . ينظر الهمع ١/ ٨٠

(٢) لم أعرف قائله . ينظر شرح المفصل : ١/ ١٢ ، والمغني ص ٧٦ ، والأشباه والنظائر ٣/ ٤٣ والخزانة ٣/ ٤٥٩ .

(٣) ينظر الجنى الداني ص ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٦ .

(٤) أ ، ب " من " .

(٥) هو يوسف بن معزوز القيسي ، أبو الحجاج ، ألف شرح الإيضاح للفارسي . والرد على الزمخشري في مفصله ، توفي (٦٢٥ هـ) بغية الوعاة ٢/ ٣٦٢ .

وفي النهاية : أل العهدية تدخل على الاسم السابق ذكره نكرة نحو: قوله تعالى " فعصى فرعون الرسول "(١) ، أو على مشاهد نحو: أغلق الباب ، أو على اسم يستدعي صفة لمذكور سبق كأن يبلغ عن زيد عتباً فيقول : إن السفيه يفعل هذا .

وأل الجنسية تدخل على نكرة لم يجر لها ذكر ولا يقصد بها تعريف شخص موجود في الخارج ، إنما يقصد تعريف الصورة الكلية التي في الذهن . ولا تحقيق في هذا إذ لا نعني بالحقيقة الذهنية إلا المثال المطابق في الوجود الخارجي ، وهذا مستفاد من النكرة ، فأي شيء أحدثت " أل " ، وأقرب ما يحتو النحاة إلى أن النكرة تدل على واحد من الجنس ، وإلى أن الجنس يمكن أن يعقل دون اعتبار الوحدة ، فإذا قيل : الرجل خير من المرأة . كان المعنى هذا الجنس من حيث هو هو خير من هذا الجنس من حيث هو هو .

وقال ابن بابشاذ : تعريف العهد لما ثبت في الأعيان ، وتعريف الجنس لما ثبت في الأذهان ورأيت في كلام ابن جني (٢) أن أبا الحسن أجاز أن يقال : أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض ، لأن الدينار والدرهم لما كانا جنسين جازت صفتهما بالجمع انتهى .

وقال في النهاية أيضاً : " أل " التي للعموم تدخل على الجمع ، وإن لم يكن معهوداً كقوله تعالى " الرجال قوامون على النساء "(٣) وهذا العموم فيما دخلت / عليه كان قبل دخولها على جمع قلة ، أو جمع كثرة ، لا فرق بينهما ، ولا يخرج اللفظ عن العموم إلا بدليل منفصل انتهى .

وقد تعرض زيادة " أل " في العلم نحو قوله (٤)

باعد أم العمرو من أسيرها

١٣٤ / أ

---

(١) سورة المزمل الآية ١٦ (٢) ينظر الخصائص ١ / ٦٦

(٣) سورة النساء الآية ٣٤

(٤) البيت لأبي النجم العجلي " الفضل بن قدامة " وهو من الرجاز في العصر الأموي توفي سنة (١٣٠ هـ) وبعده : حراس أبواب على قصورها
الشاهد فيه زيادة " أل " في العلم للضرورة ، وبه : أم عمرو . باعد : أي : أبعد ، وأم العمرو كنية المعشوقة .
ينظر المقتضب ٤ / ٤٩ ، شرح المفصل ١ / ٤٤ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٤١ الانصاف ١ / ١٧٨ ، اللسان ٧ / ١٣٣ ، المغني ص ٧٥ ، الدرر اللوامع ١ / ٥٣ .

قال السيرافي " أل " زائدة للضرورة .

وقال الزمخشري (١) : أدخل " ألْ " على العَلَم للشركة . كما أضاف في " عَلَا زيدُنا " (٢) وقوله أظهر لانه قد أعاد أمّ العَمْرو رجزه مع اتزان النظم له بغير " أل " .

قال (٣)

بَكَيْتُ من مَنْزِلةٍ وذِكْرى دارًا تَعَفَّتْ بعدَ أُمِّ العمرِ

ولو اسقط " أل " لاتزن له .

وتُزاد داخلة على الحال معلى مذهب غير يونس نحو قوله (٤)

دُمْتَ الحميدَ فما تَنْفَكُّ مُنتصرًا

وفي التمييز على مذهب البصريين نحو (٥) : وطبتَ النفسَ

وفي مضاف إلى تمييز نحو (٦) : مِلاءُ لُبابَ البُرِّ

---

(١) شرح المفصل ١ / ٤٤

(٢) هذا جزء من بيت قاله رجل من طي ، وكان رجل منهم يقال له زيد ، قد قتل رجلاً من بني أسد اسمه زيد . والبيت بتمامه :

عَلَا زيدُنا يومَ النَّقَا رأسَ زيدِكُم بأبيضَ ماضي الشَّفرتينِ يمانِ

الشاهد فيه أنه أضاف زيداً الى المضمر فجرى في تعريفه بالاضافة مجرى أخيك وصاحبك . شرح المفصل ١ / ٤٤ ، وشرح التسهيل ١ / ١٦٢ ، وشرح الاشموني ١ / ٢٢٦ ، الخزانة ١ / ٣٢٧

(٣) لم أعرف قائله .

(٤) لم أعرف قائله ، وعجزه : على الهدى في سبيل المجد والكرم

الشاهد فيه " الحميد " فقد دخلت عليه أل ، وهو حال ، وذلك ضرورة . شرح التسهيل ١ / ٢٦٢ ، شرح التصريح ١ / ١٠٨ ، والدرر ١ / ٥٣

(٥) هذا جزء من بيت قاله راشد بن شهاب اليشكري ، والبيت بتمامه :

رأيتُكَ لمّا أنْ عَرَفتَ وُجوهَنا صَدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

الشاهد فيه ادخال الالف واللام على النفس وهو تمييز ، والتمييز لا يكون إلا نكرة ، ودخول أل هنا ضرورة . شرح التسهيل ١ / ٢٦٢ ، شرح التصريح ١ / ٣٩٤ ، شرح ابن عقيل ١ / ١٦٤ ، شرح الاشموني ١ / ٢٢٤ ، والدرر ١ / ٥٣ ، والضرائر للألوسي ص ٢٠٥ .

(٦) هذا جزء من بيت قاله أمية بن أبي الصلت ، وقيل لأبي الصلت يمدح عبد الله بن جدعان :

إلى رُدُحٍ من الشِّيزَى مِلاءٍ لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ

الردح : جمع رداح ، وهي الجفنة العظيمة ، الشيزى : شجر تعمل منه القصاع ، يلبك : يخلط ، الشهاد : جمع الشهد وهو العسل . شرح التسهيل ١ / ٢٦٢ ، واللسان " ردح " ٣ / ٢٧٣ والدرر اللوامع ١ / ٥٣ .

وقال ابن مالك(١): وربما تعدت فلزمت نحو: الصم والآن والذي وهي في "الآن" عند أصحابنا للحضور لا زائدة . فأما الذي فقيل: أل فيه معرفة . وقالت العرب: مررت بالرجل خير منك، ومررت بالرجل مثلك: فزعم الأخفش أن "أل" زائدة في نية الطرح .

وزعم الخليل أن "مثلك" و"خير منك" نعت للرجل على نية "أل" لكنه موضع لا تدخله .

وقال ابن مالك: هو بدل نكرة من معرفة . وزعم الكوفيون وبعض البصريين أن "أل" تكون عوضاً من الضمير في نحو: مررت برجل حسن الوجه . يريد وجهه .

--

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١ / ٢٦٣

باب الموصول

هو حرفيّ ، واسميّ ، وكلاهما محصورٌ بالعدّ ، فلا يحتاج إلى رسم ، ولا حدّ .

فالحرفيّ : هو ما يُسْبك منه ومن صلته مصدرٌ ، والمتفق على حرفيته ومصدريته : " أنْ " و " كيْ " و " أنّ " . والمختلف في مصدريته على ما يجيء " لَوْ " و " ما " و " الذي " . فأنْ : ثنائية الوضع ، توصل بالفعل المتصرّف ماضياً نحو : أعجبني أنْ قام زيدٌ . ومضارعاً فيؤثر فيه النصب وتخلصه للاستقبال نحو : يعجبني أنْ تخرج .

وقالوا : توصل بالأمر ، ونصّ على ذلك سيبويه[1] نحو : كتبتُ إليه بأنْ قم . ولها مواضع تضمر فيها ، وتذكر إن شاء الله تعالى في باب نواصب الفعل .

و " كيْ " : توصل بمضارع ، وشرط تقديرها بالمصدر أن يدخل عليها لامُ التعليل لفظاً نحو : جئت لكي اقرأ ، أو تقديراً نحو : جئتُ كي أقرأ ، وأنت تقدر اللام . ويأتي الكلام عليها في النواصب[2] إن شاء الله تعالى .

ولا يدخل عليها عاملٌ غير لام التعليل ، بخلاف " أنْ " و " أنّ " فتكون مبتدأة ومفعولاً بها . ومجرورة بلام التعليل ، وبغيرها مما يناسب .

و " أنّ " : وتوصل بما كان قبل دخولها جملة خبرية من مبتدأ وخبر فتؤثر فيما كان مبتدأ النصب . وان خففت جاز أن تقع خبراً لها جملة الدعاء نحو : علمتُ أن زيداً منطلق . وقولهم : أما أن جزاك الله خيراً . وقوله تعالى " والخامسةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عليها " [3] في قراءة من قرأ[4] بالفعل .

---

(١) ينظر الكتاب ١ / ٤٧٩ - ٤٨٠ (٢) تكملة من (ب ، ص)

(٣) سورة النور الآية : ٩

(٤) قرأنا فع بإسكان أن مخففة ، ورفع الجلالة على الفاعلية ، وقرأ يعقوب أيضا بإسكان أن وجر الجلالة فغضب مبتدأ مضاف الى فاعله والظرف بعده خبره .

ينظر اتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٢ ، والحجة لابن خالويه ص ٢٣٥ .

ورفع اسمَ الله تعالى . قالوا : والفرقُ بين صريح المصدر و" أنْ " في نحو : عجبتُ من انطلاقك ، وعجبتُ من أنكَ منطلقٌ ، أن المصدرَ لا يدل فيه على الوقوع والتحقيق و" أن " تدلّ عليهما .

وأما " لَوْ " التالية غالباً مفهمَ تمنٍّ :

فذهب الجمهور إلى أنها لاتكون مصدريةً (١) ، بل لابد فيها التعليق والتحقيق . وهو قولُ أصحابنا . وذهبَ الفراءُ والفارسيّ والتبريزي (٢) وأبو البقاء (٣) ، وتبعهم ابنُ مالك (٤) إلى أنها قد تكون مصدريةً ، فلا تحتاجُ إلى جواب . وخرّجوا على ذلك آياً من القرآن الكريم ، كقوله تعالى " يودُّ أحدُهم لو يُعمّر " (٥) " ودّوا لو تُدهِنُ " (٦) . وقول الشاعر (٧) :

ماكان ضرّكَ لو مننتَ وربّما

---

(١) " لا " ساقطة من " أ "

(٢) التّبريزي : هو يحيى بن علي بن محمد بن الحسن أبو زكريا الخطيب التبريزي ، من مصنفاته : شرح الحماسة شرح اللمع ، شرح المفضليات . توفي (٥٠٢ هـ) . بغية الوعاة ٣٣٨/٢ ، معجم الأدباء ٢٥/٢٠ .

(٣) العكبري : هو عبد الله بن الحسين ، محب الدين أبو البقاء العكبري من مصنفات : إعراب القرآن ، اللباب في علل البناء والإعراب ، شرح أبيات الكتاب . توفي (٦١٦ هـ) بغية الوعاة ٣٨/٢

(٤) ينظر شرح التسهيل ٢٥٦/١ ـ ٢٥٧

(٥) سورة البقرة الآية ٩٦

(٦) سورة القلم الآية ٩

(٧) البيت لقُتيلة بنت النضر وعجزه :

منّ الفتى ، وهو المَغيظُ المُحْنَقُ

استشهد فيه على أن لو المصدرية لاتقع غالباً إلا بعد مفهم تمن ، وقل وقوعها بعد غير ذلك . والتقدير : ماكان ضرك المنّ عليه

شرح الحماسة للمرزوقي : ص ٩٦٦ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨/٣ ، وحاشية الصبان ٣٤/٤ ، والمغني ص ٣٥٠ ، والمصدة ٥٦/١ . والمحنق : الذي يكمن في قلبه الغيظ .

تقديره عنده هو التصيير والإدهان، ونحك. وسيأتي الكلام على "لو" وبقية أحكامها - إن شاء الله تعالى - عقب أدوات الشرط.

وأمّا "ما" إذا تقدرت بالمصدر وهي وصلتها، فذهب الجمهور: إلى أنّها حرف، وذهب أبو الحسن، وابن السراج وجماعة من الكوفيين: إلى أنها اسم. فإذا قلت: يعجبني ماقمت، فتقديره سيبويه والجمهور: قيامك، ويقدره الأخفش: الذي قمت، وقبله موصوف محذوف، أي القيام الذي قمت. والتفريع على مذهب الجمهور. وتوصل بفعل متصرف غير أمر. وأكثر مايكون ماضياً نحو قوله تعالى "بما رحبت"(١) وقول الشاعر(٢):

يسرّ المرء ماذهب الليالي

أي: بذهابها، وذهابه.

وشذّ وصلها بـ "ليس" في قوله(٣):

بما لستما أهل الخيانة والغدر

وزعم بعض النحاة أن شرطها صلاحية وقوع "ما" الموصولة الاسمية موقعها(٤)، وأن الفعل الذي بعدها لايكون خاصاً. قال: فلا يجوز أن تقول: أريد ما تخرج، أي: خروجك، وتقول: أحببت ماصنعت، لأن الخروج خاص، والصنع مبهم. وذهب السهيلي إلى هذا(٥)، قال: فالفعل يقتضي التنويع نحو: أعجبني ماصنعت، لأن الصنع عام، ولاتقول: أعجبني ماجلست، ولا ما تجلس، لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهماً.

---

(١) سورة التوبة الآية ٢٥

(٢) لم أعرف قائله، وعجزه:

وكان ذهابهن له ذهابا

ينظر شرح المفصل ٨/١٤٢، وشرح التسهيل ١/٢٥٢، والدرر اللوامع ١/٥٤، وشرح التصريح ١/٢٦٨.

(٣) لم أعرف قائله، وصدره:

أليس أميري في الأمور بأنتما

الشاهد في قوله "بما لستما" حيث وصلت "ما" بفعل جامد وهو نادر. ورواية العيني ص٥٠ "فما" بدلا من "بما"، وينظر المغني ص٤٠٣

(٤) موقعها: تنقلة من "ص".

(٥) قال المرادي: وهو مردود بالآية والبيت السابقين. الجنى الداني ص٣٣١

وتكون " ما " المصدرية عن ظرف زمان ، وتوصل في الغالب بماض مثبت نحو: لا أصحبك ما ذرّ شارق (١) . أو منفي بـ " لم " نحو قوله (٢) :

مالم أجدك على هدى أثر

أو بمضارع نحو: عجبت مما تضرب زيداً

وذهب الزمخشري : إلى أن " أن " تشاركها في النيابة ، وخرّج على ذلك قوله تعالى " أن آتاه الله الملك " (٣) أي وقت أن آتاه الله ولا يعرف ذلك أكثر النحاة (٤) .

وتنفرد من " أن وكي " بجواز تقديم معمول صلتها الفضلة على الصلة نحو: عجبت مما زيداً تضرب . ومذهب سيبويه والجمهور أن الجملة الاسمية لا تكون صلة لها . وأجازه قوم منهم السيرافي ، وتبعه الأعلم ، وابن خروف .

وجاء في الشعر من ذلك شيء نحو: (٥)

كما دماؤكم تشفي من الكلب

أي : كشفاء دمائكم .

وجاء أيضاً ما ظاهره أنها إذا نابت عن الظرف توصل بالجملة الاسمية نحو قوله (٦) ،

واصل خليلك ما التواصل ممكن

---

(١) أي مدة دوامها ، ومدة ذرور شارق
(٢) لم أعرف قائله ولا تتمته . (٣) سورة البقرة الآية ٢٥٨
(٤) قال ابن مالك: والذي ذهب اليه - الزمخشري - غير جائز عندي . لأن استعمال أن في موضع التعليل مجمع عليه ، وهو لائق في هذا الموضع فلا يعدل عنه . واستعمالها في موضع التوقيت لا يعترف به أكثر النحويين ، ولا ينبغي أن يعترف به ، لأن كل موضع ادعي فيه ذلك صالح للتعليل ، فالقول به موقع في لبس ، شرح التسهيل ١ / ٢٥٣ .
(٥) البيت للكميت بن زيد الأسدي وصدره :
أحلامكم لسقام الجهل شافية /
استشهد به على أن المصدرية توصل بالجملة الاسمية عند الأعلم وابن خروف ، والجمهور منعوا ذلك ، وقالوا هي في البيت كافة ورواية العمدة ٢ / ٤٢ : كما دماؤكم يشفى بها الكلب الديوان ١ / ٨٠ وشرح التسهيل ١ / ٢٥٥ ، الدرر اللوامع ١ / ٥٤ واللسان مادة " كلب " ٢ / ٢١٨ .
(٦) لم أعرف قائله : وعجزه
فلأنت أو هو عن قريب ذاهب
شرح التسهيل ١ / ٢٥٤

وفي التَّرشيح : لا آتيكَ ما إن في السماءِ نَجماً ، أي : ما دام إن في السماءِ نجماً ، أو ما كان إن ، لأن هذا من مواضع الفصل ، لأن " ما " تكون مع الفعل مصدراً ، ولا يكون الاسمُ صلةً لـ " ما " . ومن قال[1] : ما أنَّ في السماءِ نَجمٌ أضمرَ الهاء ، أي ما إنّه في السماءِ نَجمٌ . ومن قال من أصحابنا إن " أنّ " بفعلٍ ماضٍ من الأنين فقط غلط ، لأن النجم لا يئنّ . ويجوز عندي أن يكون الأصلُ ما عنَّ في السماءِ نَجمٌ أي ما عرض ، وأبدل من العين همزة ، لأن الهمزة والعين يُبدَل بعضُها من بعض انتهى .

وأما " الذي " فزعم يونسُ والفراءُ ، وتبعهما ابنُ مالك[2] ، أنه يُسبَكُ منها ومن صلتها مصدرٌ . وخرّج عليه قوله تعالى " ذلك الذي يُبشِّرُ اللهُ عبادَه "[3] " وخُضتُم كالذي خاضوا "[4] ، قال التقدير : تبشيرُ الله / وخضتم كخوضهم . والصحيح منع ذلك ، وهو مذهب البصريين .

١٣٥
أ

والموصولُ الاسمي : لا تكون صلتُه إلا جملةً صريحةً ، ومذهبُ الجمهور أنها لا تكون طلبيةً ، وأجازَ الكسائي أنها تكون جملةَ أمرٍ وجملةَ نهي ، فيجيز : الذي اضربه أولا تضربه زيدٌ . وأجازَ المازنيّ أن تكون دعاءً إذا كانت بلفظ الخبر ، نحو : الذي يَرحمُهُ اللهُ زيدٌ . ويقتضي مذهبُ الكسائي موافقته ، بل هو أحرى بذلك[5] .

وذهبَ هشامٌ إلى أنه يجوز أن تكون مصدرةً بـ " ليتَ " و " لعلَّ " ، وبـ " عسى " ، نحو : الذي ليتَه منطلقٌ زيدٌ ، والذي لعلَّه منطلقٌ زيدٌ ، والذي عسى أن يخرجَ زيدٌ . والمشهورُ عندَ أصحابنا أنها لا تكون تعجبية ، فلا يجوز : مررت بالذي ما أحسنَه ، وإن كانت عندهم جملة خبرية . ومن النحاة من أجازَ ذلكَ ، وهو مذهبُ ابن خروف ، كما أجازَ الوصفَ بها في قولك : مررتُ برجلٍ ما أحسنَه .

---

(١) في مجمع الأمثال " للميداني : " لا أفعله من أن في السماء نجماً " ١٧٨/٢

(٢) ينظر شرح التسهيل ١ / ٢١١ (٣) سورة الشورى الآية ٢٣

(٤) سورة التوبة الآية ٦٩ (٥) وذلك لمنافيهما من صيغة الخبر

وذهبَ جماعةٌ من القدماءِ إلى انه لا يجوز أن تكون قسميةً إذا خلت جملةُ القسمِ من ضميرٍ يعودُ على الموصولِ ، فلا يجوزُ عندَهم : جاءني الذي اقسم بالله لأكرمنّه . ولا أن يكون شرطاً اذا عريتْ احدى جملتيهِ من ضميرٍ يعودُ على الموصولِ ، فلا يجوزُ عندَهم أن تقول : جاءتني التي إن قامَ زيدٌ قامَ ابوها . والصحيحُ جوازُ ذلك إذا وُجِدَ ضميرُه في احدى جملتي القسمِ وجوابهِ ، وفي احدى جملتي الشرطِ وجوابهِ .

واذا دخلَ معنى الشرطِ في الموصولِ ففي وَصْلِه بالشرطِ خلافٌ ، نحو : الذي إن تَطْلُعِ الشمسُ ينظرْ إليها فهو صحيحُ البَصَرِ ، والذي إن قامَ أبوهُ فمنطلقٌ .

وفي الإفصاح (١) : الوَصْلُ بِنِعْمَ وبِئْسَ وجملةِ الشرطِ والجزاءِ جائزٌ باتفاق . وقد ذكرنا الخلافَ في الوصلِ بالشرطِ والجزاءِ إذا ضُمِّنَ الموصولُ معنى الشرطِ .

وزاد بعضُ أصحابِنا في شروطِ جُمْلةِ الشرطِ أن لا تكونَ مُستَدْعِيَةً (٢) لفظاً قبلها ، فلا يجوز : جاءني الذي حتى أبوه قائمٌ ، ولا مررتُ بالذي لكنّه منطلقٌ ، ولا مررتُ بالذي إذَنْ ينطلقُ (٣) . وذهبَ الفارسيُّ إلى أنّه لا يُوصَلُ بِنِعْمَ وبِئْسَ إذا كان فاعلهما مضمراً بخلافِ مافيه " ألْ " .

والوَصْلُ بكأن جائزٌ نحو : جاءني الذي كأنَّ وجهَهُ قمرٌ ، وقيل : الأحسنُ أن لا يُوصَلَ بها ، لأنها غيَّرتْ مقتضى الخبرِ كما غيَّرته لَيْتَ ولَعلَّ .

وفي النهاية : يجوزُ الوَصْلُ باسمِ الفعلِ الذي يكون ماضياً أو مضارعاً ، لا أمراً ، تقول : جاءني الذي شتانَ زيدٌ وأبوهُ ، ومررتُ بالذي أفٍّ له ، لا بالأمرِ ، لا يجوزُ : مررتُ بالذي نَزالِ . كما جاءني الذي افترق زيدٌ وأبوهُ .

---

(١) الافصاح بفوائد الايضاح لمحمد بن يحيى بن هشام الخضراوي المتوفى (٦٤٦هـ) .

(٢) أ ، ج : مستفهمة : تحريف

(٣) لأن حتى لابد أن يتقدمها كلام يكون غاية له .

ومررت بالذي أتفجّر منه جازذلك ، ومنع ابن السراج أن يقع التعجب في صلة الذي لأنه لم يقصد به الخبر المحض ، وما قاله في التعجب يقتضي امتناع وقوع نعم وبئس وحبذا صلة لأنه لا يقصد به الخبر المحض . وقالوا في عسى أيضا تقتضي الطمع والرجاء يقتضي أن لا يوصل به ، ويدخول " هل " عليه في قوله تعالى " فهل عسيتم " (١) يدل على أنها خبر ، وأما قوله (٢) :

فماذا عسى الحجاج أن يتحدثوا

فماذا كله استفهام مبتدأ ، وعسى خبره ، والعائد محذوف أي أن يتحدثوا به انتهى .

ولا بد في الصلة من ضمير يربط الصلة بالموصول ، وسمع ماظاهره الربط بالظاهر الذي هو الموصول في المعنى / قالوا : أبو سعيد الذي رويت عن الخدري ، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف .

١٣٥ ب

قال الشاعر (٣) :

وأنت الذي في رحمة الله أطمع

يريد رويت عنه ، ورأيته ، وفي رحمته . ومن النحاة من لا يجيز الربط بالظاهر ، ولم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ (٤) : نحو : زيد قام أبو عمرو إذا كانت كنية زيد أبا عمرو ، فأحرى أن لا يجوز عنده في الصلة .

---

(١) سورة محمد الآية ٢٢

(٢) البيت لجميل بثينة وعجزه :

سوى أن يقولوا : إنني لك عاشق

ديوانه : ص ١٤٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩١ ، والمقتضب ٣ / ١٩٥ والحماسة للتبريزي ٢ / ١١٧ .

(٣) نسبة في الدرر إلى مجنون بني عامر ، ولم أجده في ديوانه ، ونسب في الحماسة إلى ابن ميادة وصدره :

فيا رب ليلى أنت في كل موطن

استشهد به على أن الاسم الظاهر يغني عن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول ، وكان القياس أن يقول وأنت الذي في رحمته .

ينظر الدرر ١ / ٦٤ ، والحماسة ٢ / ١٢١ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، ٢٢٧ ، وشرح الأشموني ١ / ١٤٦

(٤) أ ، ب " أبي " .

والذي أذهبُ إليه في هذا المسموع النزر أنّ الضميرَ محذوفٌ منه ،
والظاهر به لَبْنه ،وقد أجازوا : جاءني الذي ضَرَبْتُ أخاك على حذف
البدل ،وهو الهاء من ضربته ،وأجاز الفارسي عُرُوَّ الصلة من ضمير يعودُ على
الموصول إذا عُطِفَ عليها بالفاء جملةٌ فيها ضميرُ الموصول نحو: الذي
يطير الذبابُ فيغضبُ زيدٌ (١) .

وزعمَ الكوفيون والبغداديون ،وتبعهم ابنُ مالك أنّ الموصول قد
يجوزُ أن يتبع باسم مَعْرِفة فيستغني بذلك عن الصلة ، وأن " مِثْلَك " قد
تقع (٢) صلة ،فأجازوا : ضربتُ الذي أخاكَ ،وضربتُ الذي مثلَك ،ولا يجوز
ذلك عند البصريين .

ومن غريب ما قيل في " الذي " أنّه يكونُ بمعنى الرجل ،وكذا "التي "
تكون في معنى المرأة ،وأنشد قائل هذا (٣) .

فإنْ أدَعْ اللواتي من أناسٍ أضاعوهنّ لا أدعَ الذينا

فاللواتي والذين لا صلة لهما ،يريد فإن أدَعْ ذكرَ النساء ولا أدعُ ذِكرا (٤) ذِكرَ
الرجالِ انتهى من كتاب ابن هشام اللخمي - وفيه أن بعضهم حكى أنها
إذا كانت بمعنى الداهية لم تحتجْ إلى صلة ،وأنشد (٥) :

بعد اللتيّا واللتيّا والتي

وعند سيبويه الصلة محذوفة ،وقال الفارسي الصلة فيما بعد هذا
وهو قولُه :

إذا علتها أنفسٌ تردّتِ . انتهى

---

(١) ينظر شرح المفصل ١٨٥/٣ (٢) ب " تكون "
(٣) لم أعرف قائله .اللسان ١١٢/٢٠ (٤) تكملة من " م "
(٥) الرجز للعجاج ، وبعده : إذا علتها أنفسٌ تردّتِ

الديوان ص ٦٠ ،والكتاب ٣٧٦/١ ، ٤٠٦ ،والمغني ص ٨١٦ ،
وشرح المفصل ١٤٠/٥ ، واللسان مادة " نفس "
والمراد : باللتيا والتي : الدواهي الصغيرة والكبيرة .

والمشهورُ أن جملةَ الصلةِ تكون معهودةً غالباً نحو قوله تعالى " وإذْ تقولُ للذي أنعمَ اللهُ عليه وأنعمتَ عليه " (١). وقد يُرادُ بالموصولِ الجنس فتوافقهُ صِلتهُ كقوله تعالى " كَمَثَلِ الذي يَنْعِقُ " (٢) وقد يُقصَدُ تعظيمُ الموصول فتُبْهَمُ صلتهُ نحو قوله تعالى " فَغَشَّاها ما غَشَّى " (٣) و " فغَشِيَهُم من اليَمِّ ما غَشِيَهُم " (٤) " إذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ ما يَغْشَى " (٥) ويوصَلُ أيضا بالظرفِ والمجرورِ التامَّيْن، وتمَّا اللذان في الوصل (٦) بهما فائدةٌ، نحو الذي عندك فاضلٌ، والذي من بني عليٍّ شريفٌ. والعاملُ فيهما جملةٌ مقدرةٌ من كونٍ مُطلقٍ أي: استقر، وفي كلٍّ منهما ضميرٌ يعودُ على الموصول، إلا أن رفعَ ظاهراً للضمير، فلا ضميرَ نحو: الذي في الدارِ أبوهُ زيدٌ. فإن كان العاملُ في الظرفِ والمجرورِ حدثاً خاصاً، نحو: جاءني الذي ضَحِكَ في الدارِ، أو ضَحِكَ عندك، فلا يجوزُ حذفُهُ.

وحكى الكسائي حذفَ الحدثِ الخاصِّ إذا كان قد عَمِلَ في الموصوفِ بالموصولِ، وكان الظرفُ قبلهما نحو: نَزَلْنا المنزلَ الذي البارحةَ، ونَزَلْنا المنزلَ الذي أمس، ونَزَلْنا المنزلَ الذي آنفا.

ولا يقولون: نَزَلْنا المنزلَ الذي يومَ الخميس، ولا المنزلَ الذي يومَ الجمعةِ. وهذا الذي حكاه الكسائي خارجٌ عن القياس، فيُقتصرُ فيه على مورد السماع. وقد تكلمَ ابنُ مالك في هذه المسألةِ فخلطَ فيها، وتكلمنا معه في ذلك في شرح التسهيل.

فإن كان الظرفُ والمجرورُ ناقصين لم يُوصَلْ بهما نحو: جاءني الذي فيك أو اليومَ /

١٣٦ أ

---

(١) سورة الاحزاب الاية ٣٧

(٢) سورة البقرة الاية ١٧١

(٣) سورة النجم الاية ٥٤

(٤) سورة طه الاية ٧٨

(٥) سورة النجم الاية ١٦

(٦) أ، ب " بالوصل "

ذكر الموصولات : وهي " الذي " لمفرد مذكر من أولي العلم وغيرهم

ووزنه عند البصريين : فعِل . و" التي " لمفردٍ مؤنثة من أولات العقل وغيرهن . واللام والياء أصلان .

وقال الكوفيون(١) : الأصل الذال وحدها ، وهي ساكنة ، وزيدت اللام ليمكن النطق بالذال الساكنة . وفي البسيط : مذهب سيبويه أن أصل الذي " لذي " وأصل التي " لتي " . ومذهب الفراء : أن الأصل : " ذا " و" تي " اسمي اشارة . ومذهب السهيلي : أن أصل الذي " ذو " بمعنى صاحب ، وله وللفراء تمحلات حتى صارت الذي (في غاية التعسف والاضمحلال)(٢) ، واللغة الفصحى سكون الياء فيهما .

وزعم أبو موسى(٣) أن الذي تجري بوجوه الاعراب مشددة . وذكر بعض أصحابنا أن في " الذي " المبني على الكسر والجري بوجوه الإعراب .

وقال ابن مالك(٤) : وقد تشدد ياؤهما مكسورتين تابعاً في ذلك لأبي موسى . ولا يحفظ التشديد في " التي " ، إنما حفظ في " الذي " . ومن تعرض لحصر لغات (التي) و(الذي) كالهروي(٥) ، والدينوري(٦) والجوهري(٧) لم يذكروا ذلك .

---

(١) ينظر الانصاف (المسألة رقم (٩٥) . (٢) تكملة من الهمع ١ / ٢٨٣

(٣) وهو أبو موسى الجزولي (٤) ينظر شرح التسهيل ١ / ٢١٢

(٥) الهروي : هو أبو الحسن علي بن محمد ، من نحاة أواخر القرن الرابع الهجري ، أصله من هراة ، من مصنفاته : الأزهية والذخائر . معجم الأدباء ١٤ / ٢٤٨ .

(٦) الدينوري : هو أبو علي احمد بن جعفر توفي بمصر (٢٨٩ هـ) . بغية الوعاة ١ / ٣٠١ ، انباه الرواة ١ / ٣٣

(٧) الجوهري : هو اسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى (٣٩٨ هـ) من مصنفاته : الصحاح . أنباه الرواة ١ / ١٩٤

وذكر ابنُ مالك أنهما يكونان مضمومتين ، وظاهرُ كلامه أنه يكون ذلك بناءً ، وأنشدَ على ذلك في " الذي " وحده مالا يقوم به دليل على مدّعاه .

ويجوز حذف الياء منهما فتبقى الدالُ والتاءُ مكسورتين ، أو مسكنتين ، فتقول : اللذِ ، واللتِ ، واللذْ ، واللتْ . وهذا الذي ذكرناه من التشديد والحذف لغات . وذكر بعضهم أن ذلك مخصوص بالشعر .

وتقول في التثنية رفعاً : اللذان واللتان ، وتخفيف نونيهما لغةُ الحجاز ، وبني أسد . وتشديدُهما لغةُ تميم وقيس . ونصباً وجراً : اللذين واللتين ، ولا يجوز تشديدهما مع الياء عند البصريين ، وأجازه الكوفيون . وقرأ به بعضهم في قوله تعالى " ربّنا أرنا اللذّين أضلانا " (١) .

ويجوز حذف النون منهما فتقول : اللذا واللتا ، والذي والتي ، وهي لغةُ بني الحارث وبني كعب ، وبعضُ بني ربيعة .

وتقول في جمع الذي : الذين رفعاً ونصباً وجراً ، وتختص العقلاء ومن تشبه بهم كالأصنام التي عُبدت .

وإعراب " الذين " مشهور في لغة طي ، قاله ابن مالك . وذكر بعضهم أنها لغة هذيل ، وبعضهم أنها لغةُ عُقيْل ، نقلها عنهم أبوزيد (٢) في نوادره . فتقول : اللذون رفعاً ، والذين نصباً وجراً .

وذكر أصحابنا أنه يجوز حذف النون من التثنية والجمع فصيحاً ، وفصّل ابن مالك (٣) فقال : إن قُصِد بالذي مُخصَّصٌ فلا مُغنِيَ عن اللذين في التثنية ، والذين في الجمع ، ولا تحذف النون ، إلاّ ضرورة (٤) شعر . قال : ويغني عن الذين " الذي " في غير تخصيص كثيراً ، نحو قوله تعالى " والذي جاء بالصّدْقِ ، وصَدَّقَ به " (٥) .

---

(١) سورة فصلت الآية ٢٩

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبوزيد الانصاري توفي " ٢١٤هـ " من مصنفاته النوادر . ابن خلكان ١/ ٢٠٧ ، وأنباه الرواة ٢/ ٣٠

(٣) ينظر شرح التسهيل ١/ ٢١٤ .

(٤) من ذلك قول الأخطل

أبني كُليبٍ إنّ عمّيّ اللذا | قتلا الملوكَ وفككا الأغلالا

(٥) سورة الزمر الآية ٣٣ .

وقال الأخفش يكون " الذي " للجمع والواحد كـ " من " . ولغـــة هُذَيل يقولون في معنى الذين ، اللاؤون رفعاً ونصباً وجراً . وبعض هذيل يُعرب فيقول : الَّاؤون رفعاً ، واللائين نصباً وجراً .

ويجوز حذف النون من " اللائين " و " الآؤون " .

وقال ابن مالك : وقد يقال : لَذي ، ولَذان ، ولَذين ، ولَتــي ، ولاتي ، ولم يذكر شاهداً على ذلك الا قراءة لعرابي " صراط الذين " (٢) بتخفيف اللام فيما سمعه أبو عمرو (٣) ، ولا يجعل ذلك قياسا ، إن صح فيحفظ من بقية الالفاظ التي ذكره لأن هذا التخفيف شاذ . والمشهـــور أن " الألى " تجيء بمعنى الذين فيكون للعقـــلاء الذكـــور / ١٣٦ ب وقد تقع على مالا يعقل من الذكور ، وعلى من يعقل من المؤنثات . وعلـــى مالا يعقل منهن ، ويقال : ألىّ ، والألاء ، بالمد . والاء .

وجمع التي : اللاتي ، واللائي ، واللواتي ، وبلا ياء ، فهـــن والأصل إثباتها (٤) . وفي التَّوطِئة (٥) : اللاتْ ، واللواتْ بسكـــون التاء . ونقل الرواة أنهم حذفوا التاء ، والياء من " اللاتي " و " اللواتـــي " قالوا : اللا ، واللوا (٦) .

واللاءات : ذكر أصحابنا فيه البناء على الكسر ، وذكر ابن مالك فيها ذلك ، وأعربها إعراب الات . وذكر الأخفش أن (اللائي) للذكور والاناث تقول : هم اللائي قالوا ذلك ، وهن اللائي قلن ذلك .
وفي الموعب (٧) : هن الفراء هم الاء ، كقولك : هنّ اللائي .

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١ / ٢١٦ (٢) سورة الفاتحة الآية ٧
(٣) وهو أبو عمرو بن العلاء ، وقد سبقت ترجمته .
(٤) قال ابن مالك : واثبات ياءات اللاتي ، واللائي ، واللواتي ، واللواتـي هو الأصل ، وحذفها تخفيف واجتناب للاستطالة ، وقد بالغوا حتـى حذفوا التاء والياء من اللاتي واللواتي ، فقالوا : اللا ، واللوا .
ينظر شرح التسهيل ١ / ٢١٧
(٥) التوطئة : كتاب في النحو لأبي علي الشلوبين .
ينظر ص ١٣٨ " رسالة ماجستير " .
(٦) قال ابن مالك : والأظهر عندي أن الأصل في : اللواء اللواء ، وفي الا الاء ثم قصرا . ينظر شرح التسهيل ١ / ٢١٨
(٧) الموعب : لتمام بن غالب المعروف بابن التياني ، أبو غالب الأندلســي انباه الرواة ١ / ٢٥٦ ، ومعجم الأدباء ٧ / ١٢٥ .

وذكر الفراء في معانيه أن اللاتي أكثر في جمع النساء، وفي جمع غيرهن مما لايعقل التي أكثر من اللاتي. وليست التثنية والجمع في الموصولات حقيقة، بل هي صيغ تثنية (١)، وصيغ جمع، وكذلك تثنية أسماء الإشارة وجمعها.

ومن الموصولات "ذو" و"ذات" في لغة طيء.

فأما "ذو" فهو هكذا لمفرد مذكر، ومثناه وجمعه. وبعض العرب يعربها إعراب "ذي" بمعنى صاحب. تقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام.

وبعضهم يثنيها ويجمعها تقول: جاءني ذوا قاما، أو رأيت ذَوَيْ قاما، أو مررت بذَوَيْ قاما، وجاءني ذوو قاموا، ورأيتُ ذوي قاموا، ومررت بذوي قاموا.

وحكى الازهري: أن "ذو" في لغة طيء تستعمل بمعنى "الذي" و"التي" وتثنيتها وجمعها.

وأما "ذات" فالأفصح فيها أن لا تثنى، ولا تجمع، بل تكون هكذا للمؤنث.

وتثنيتها وجمعها مبنية على الضمّ، رفعاً، ونصباً، وجراً. وعن بعضهم إعرابها إعراب ذات بمعنى صاحبة. وحكى بعضهم تثنيتها وجمعها تقول: "ذواتا" في الرفع، و"ذواتي" في النصب والجر.

ويجوز أن تجمع ذات على ذوات مبنية على الضمّ رفعاً ونصباً وجراً وحكى لي شيخنا الامام بهاء الدين أبوعبد الله محمد بن ابراهيم بن محمد ابن أبي نصر الحلبي (٢): وهو كان المشهور بالامامة في النحو في ديار مصر والشام - رحمه الله - أن بعضهم حكى إعرابها إعراب ذوات بمعنى صواحب، وهو نقلٌ غريب.

ومن الموصولات "مَنْ" و"ما" لمفرد، ومثنى، ومجموع من مذكر ومؤنث. ويأتي الكلام عليهما إن شاء الله تعالى.

---

(١) تكملة من: ص (٢) المتوفى سنة (٦٩٨هـ).

و" ذا " بعد " ما " الاستفهامية باتفاق ، وبعد (مَنْ) الاستفهامية بخلاف ، فزعم ابن الانباري أنهم لا يركبونها " مَنْ " فلا يقولون : مَنْ ذا ، كما يقولون : ماذا والصحيح سماع ذلك من العرب (١) .

ولماذا احوال : أحدها : أن تفرد اسم اشارة ، و" ما " استفهامية فيحققه منهما كلام ، فتقول : ماذا ، أي : أيّ شيء هذا .

الثاني : أن تكون " ما " استفهامية ، و" ذا " موصولة مذهوباً بها مذهب الذي وفروعه فتوصل بما يوصل به الذي ، وتكون " ما " مبتدأ ، و" ذا " الذي هو الموصول خبره .

وفي النهاية : " ذا " لاتكون بمعنى الذي إلاّ مع " ما " وقد أجاز ابوسعيد وقوعها مع " من " انتهى .

الثالث : أن تركب " ذا " مع " ما " وتجعل " ماذا " كلمة استفهاماً ، ويكون على ما يقتضيه العامل فيه من رفع أو نصب ، ولا يعمل فيه ماقبله الاّ ان كان جاراً ، ويتأخر العامل في الجار عن " ماذا " نحو / عن " ماذا " تسأل ، وقصد ماذا تقصد ، ويدل على التركيب قول العرب : عن " ماذا " تسأل باثبات الف " ما " الاستفهامية ، وقد دخل عليها حرف الجر ، وقول العرب : ماذا حالك ، برفع حالك ، كأنه قال : أيّ شيء حالك . والإتيان بالموصول بعد " ماذا " كقوله (٢) :

فماذا الذي يشفي من الحب

ويختار في جواب " ما " في هذه الحال المطابقة لإعراب " ماذا " .
ويختار في " ماذا " في الحال التي قبل هذا مطابقته لإعرابه فتقول في جواب ماذا تصنع : خيراً ، وفي جواب التي قبله : خيرٌ . ويظهر الفرق أيضاً بينهما بالبدل تقول في الحالة الثانية في نحو : ماذا تصنع ، اذا أبدلت : أخيرٌ أم شرٌ ، وفي الحالة الثالثة : أخيراً أم شراً .

---

(١) من ذلك قول الأعشى :
وغريبة تأتي الملوك حكيمة قد قلتها ليقال من ذا قالها

(٢) البيت لابن الدمينة : والبيت بتمامه :
فماذا الذي يشفي من الحب بعد ما تشربه بطن الفؤاد وظاهره
ديوانه : ص ١٨٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٢١

الرابع : من الأحوال أن تخلع (ما) من الاستفهام ، و(ذا) من الإشارة ، ويستعمل مجموعهما موصولا ، وعليه (١) :

دعي ماذا علمت سأتقيه ....

أي : دعي الذي علمت .

وزعم ابن عصفور أن هذا الاستعمال لا يصح ، وتأول البيت (٢) ، وخالف الناس قاطبة في فهمهم ذلك عن سيبويه . وقال ابن عصفور في بعض تصانيفه : وقد استعملت في الشعر استعمالاً ثالثاً ، وهو جعلها بمنزلة الذي أو بمنزلة نكرة موصوفة ، وأنشد البيت . وإلى أنها نكرة موصوفة . ذهب الفارسي ، وأنكر أن تكون " ماذا " بجملتها موصولة .

وقال بعض أصحابنا هذا الاستعمال جاء في الشعر ، وقال آخر : هو قليل ، ولم يستعمل موصولاً من أسماء الإشارة إلا " ذا " وحدها عند البصريين بالشرط المذكور .

---

(١) وعجزه : ولكن بالمغيب نبئيني .

قال صاحب الدرر : لم يعرف قائله ، ونسبته إلى المثقب العبدي غير صحيحة . ونسبه في اللسان إلى أبي حية النميري . وقال البغدادي : وزعم العيني وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغني أنه من قصيدة للمثقب العبدي ، ثم قال : وهذا لا أصل له " .

ينظر الكتاب ١ / ٤٠٥ ، والخزانة ٢ / ٥٥٦ ، واللسان ١٨ / ١٦ ، والدرر ١ / ٦٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٢٠ ، والعيني ١ / ١٩٢ ، وشعر أبي حية النميري ص ٦٧ .

(٢) ينظر شرح الجمل - لابن عصفور ص ٢٨٥ " رسالة جامعية " والبحر ١ / ٨٤ .

(٣) ينظر المغني : ص ٣٩٦ ، والجنى الداني ص ٢٤١

وأجاز الكوفيون أن تستعمل أسماء الإشارة (١) موصولات ، ومن ذلك عندهم " وما تِلْكَ بيمينكَ ياموسى " (٢) . فتلك موصول وصلته بيمينك ، كأنه قيل : وما التي بيمينك ؟ وقوله (٣) :

وهذا تَحْمِلينَ طَليقُ

كأنه قال : والذي تَحْمِلينَ طَليقُ

ومن الموصولات " أيّ " على مذهب الجمهور خلافاً لثعلب فإنه أنكر ذلك ، وقال : لا تكون " أيّ " الا استفهاماً أو شرطاً . وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب . والأفصح فيها أن تكون بصيغة أي مضافة إلى معرفة ، فإذا قلت : يعجبني أيُّ الرجال عندك ، أو أيهم عندك تبين أن الذي أعجبك مذكرٌ عاقلٌ ، واحتمل أن يكون مفرداً ومثنى ومجموعاً . وكذا اذا قلت : أعجبني أيّ النساء عندك ، أو أيّهن عندك تبين أن التي أعجبتكَ مؤنثٌ ، واحتمل أن يكون مفرداً ومثنى ومجموعاً .

---

(١) وذهب البصريون الى أن أسماء الاشارة لاتكون بمعنى الأسماء الموصولة . ينظر الانصاف المسألة رقم " ١٠٣ " ومعاني القرآن للفراء ٢/١٧٧ .

(٢) سورة طه الاية ١٧

(٣) البيت ليزيد بن ربيعة بن مُفرغ الحميري ، وكان عباد بن زياد بن أبيه والي سجستان قد حبسه ، ثم أمر معاوية باطلاق سراحه ، فركب البغلة وجعل ينشد هذا البيت:

والبيت بتمامه :

عَدَسْ ، ما لعَبّادٍ عَلَيْكِ إِمارَةٌ ... نَجَوْتِ وهذا تَحْمِلينَ طَليقُ

الشاهد فيه " هذا تحملين طليق " فقد ذهب الكوفيون الى أن هذا اسم موصول مبتدأ ، وجملة تحملين لا محل لها صلة الموصول . وطليق : خبر المبتدأ . على حين ذهب البصريون الى أن أسماء الاشارة لاتكون بمعنى الاسماء الموصولة . ورواية الانصاف : أمنت بهذا لا من (نجوت) ٢/٤٢٥

شرح المفصل ٤/٢٣ ، والخزانة ٢/٥١٥ ، وشرح التصريح ١/١٣٩ ، [illegible] ومعاني القرآن للفراء ٢/١٧٧ .

وقد تُضاف إلى نكرة قليلاً وأنكر بعضهم إضافتها إلى نكرة .

ويجوز حذف ما تُضاف إليه فتقول : يعجبني أيٌّ هذه ك ، فاحتمل أن يكون مفرداً ومثنى ومجموعاً من مذكر ومؤنث من عاقل وغيره . وبعض العرب يؤنثها ، ويثنيها ، ويجمعها نحو : يعجبني أيتهن في الدار ، ويعجبني أيّاهم عندك ، وأيّوهم عندك ، وأيتاهن عندك وأياتهن عندك (١) .

وتباشر العوامل كانت بلفظ أي ، أو على اللغة الأخرى سواء أضيفت إلى معرفة أم إلى نكرة . ولا يلزم استقبال العامل فيها ، وإن كان فعلاً نحو : اضرب أيهم عندك : ويعجبني أيهم عندك . هذا مذهب الجمهور وسيبويه والكسائي وغيرهما . وزعم الأخفش أنه قد يعمل فيها الماضي إلا أنه قليل .

وفي الغرة ما يخالف النقل : قال : أيّ الموصولة لا يعمل فيها عند الكوفيين إلا المستقبل . تقول : سأضرب أيهم قام ، وسيأتيني أيهم جلس . ولو قلت : ضربت أيهم قام لم يحسن ، وكذلك أيهم قام لا يجوز . وهذا جميعه يجيزه البصريون .

والعامل فيها قد يتقدم ، وقد يتأخر نحو : أحبُّ أيهم قمرا (٢) . وأيهم قرا أحبُّ . ونقل ابن مالك (٣) / عن الكوفيين التزام تقديم العامل ، والتزام استقباله ، وأجاز هو أن لا يلزم استقباله كما ذهب إليه الأخفش .

137 ب

ومن المختلف فيه " أل " في نحو : الضارب ، والمضروب . فمذهب الأخفش : أنها حرف تعريف ، وليست موصولة ، وعنده أن اسم الفاعل واسم المفعول إذا دخل لا يعملان فإن وجد منصوب بعدهما فعلى التشبيه بالمفعول به . ومذهب الجمهور أنها معرفة وموصولة .

---

(١) حكى ابن كيسان أنها تثنى ، وتجمع ، فيقال : أيان ، وأيتان ، وأيون ، وأيات ، بالاعراب في جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع ، ولك أن تصرح بالمضاف إليه ، كأن تقول : أيتهن ، وأياهم ، وأياتهن ، وأيوهم ، وأياتهن . ينظر حاشية الصبان ١٦٦/١ .

(٢) أ : " الشامل " تحريف

(٣) ينظر شرح التسهيل ٢٢٣/١ .

فقال المازني : موصول حرفي . وقال ابن السراج ، والفارسي ، والأكثرون موصول اسمي (١) انتهى .

وتكون بمعنى الذي وفروعه ، وصلتها عند القائلين بوصلها اسم الفاعل واسم المفعول . وفي وصلها بالصفة المشبهة خلاف . ففي البسيط المنع (٢) ، وفي كلام ابن مالك الجواز (٣) .

وجاء في الشعر وصلها بالمضارع ، فخصه أصحابنا بضرورة الشعر (٤) وأجازه بعض الكوفيين في الاختيار ، وتبعهما ابن مالك (٥) . وقيل : ساوره من ذلك أصله الذي فحذف احدى اللامين والذي ضرورة ، وبقي " أل " . وشذ وصلها بالظرف في قوله (٦) :

مَنْ لا يزالُ شاكراً على المَعَه

ويجوز أن يكون أصله " الذي " فحذف احدى اللامين والذي وبقي " أل " وبعده صلة الذي .

وبـ " المبتدأ والخبر " في قوله (٧) :

من القوم الرسولُ اللهِ منهم

---

(١) اسمي : ساقطة من أ (٢) وذلك لضعفها ، وتبعها من الأسماء

(٣) ينظر شرح التسهيل ١ / ٢٢٤

(٤) من ذلك قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضى حكومتُه ولا الأصيل ، ولا ذي الرأي ، والجدل

(٥) شرح التسهيل ١ / ٢٢٦

(٦) لم أعرف قائله . وبعده : فهو حَرٍ بعيشةٍ ذات سَعَه

الشاهد فيه (المعه) حيث دخلت أل على مع أي : والذي معه حيث جاء بصلة (أل) ظرفاً وهو شاذ على خلاف القياس .

شرح التسهيل ١ / ٢٢٧ ، والمغني ص ٧٢ ، والخزانة ١ / ٢١٤ ، وشرح الأشموني ١ / ١٩٦ ، والضرائر ص ٣٠٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٦٠

(٧) لم أعرف قائله وعجزه : لهم دانت رقابُ بني مَعَدِّ

استشهد على وصل " أل " بالجملة الاسمية " الرسول الله منهم " ضرورة وأصله : من القوم الذين رسول الله منهم ، فأل في الرسول موصولة ، وقوله : رسول الله منهم ، جملة اسمية صلة الموصول .

شرح التسهيل ١ / ٢٢٧ ، والانصاف ١ / ٥٢ ، والمغني ص ٧٢ ، وشرح الأشموني ١ / ١٦٤ ، والدرر ١ / ٦١ ، والهمع ١ / ٨٥ ، والخزانة ١ / ١٥ ، والضرائر ص ٣٠٢ .

أى على الذي معه، والذي رسولُ الله منهم. وقيل: هي زائدة في الوصول.

وذهبَ الكوفيون: إلى أن الأسماء المعرَّفة بألْ، والمضافة إلى معرفة، والنكرة المضافة إلى نكرة يجوز استعمال ذلك كله موصولات، مثاله قوله (١):

لَعَمْري لأنتَ البيتُ أُكْرِمُ أهلَهُ

فأكرم صلة البيت كأنه قال: لأنت الذي أُكرم أهله. وهذه دار زيدٍ بالبصرة. فبالبصرة صلةُ دار زيد إذا كان له دار بالبصرة، ودار بغيرها. وهذا رجل ضربته، فضربته صلة لرجل، وهذه دار رجل دخلت، فدخلت صلة دار. وأنتَ رجلٌ تأكلُ طعامنا، فتأكلُ صلةٌ لرجلٍ. وأجازوا تقديمَ المعمول على رجلٍ، نحو: أنتَ طعامنا رجلٌ تأكلُ، وهذه دار رجل أكرمتَ، فأكرمتُ صلةُ رجلٍ وهذه دار رجلٍ أكرمتُ، دخلت. فأكرمت صلة رجل، ودخلت صلة داره وهذا كله لا يجوز عند البصريين (٢).

القولُ في الضمير العائد على الموصول: مذهبُ الجمهور أنه

لا يجوز حذف الضمير الذي في صلة "ألْ" نحو: الضاربُها زيدٌ هند. وأجاز بعضهم حذفه نحو: الضاربُ زيدٍ هندٌ أي: الضاربها. واختلف عن الكسائي، وفصَّل بعضهم فقال: ان كان اسم الفاعل متعدياً إلى واحد، فالاثبات فصيح، والحذف قليل، وان كان من متعدٍّ الى اثنين، أو الى ثلاثة، حَسُن الحذف، وهو في المتعدي الى ثلاثة أحسنُ منه في المتعدي إلى اثنين.

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وعجزه:

وأقعدُ في أفيائه بالأصائلِ.

ديوان الهذليين: ١/ ١٤١، وشرح التصريح ١/ ١٤٠، والانصاف ٢/ ٤١٨، والأفياء: جمع فيء، وهو الظل. والدرر ١/ ٦٠

(٢) ينظر الانصاف المسألة رقم (١٠٤).

وقيل : ان لم يكن على حذفه دليل لم يجز حذفه ، لا يجوز : جاءني الضاربُ زيدٍ ، لانه لا يعلم هذا الضمير أهو مفرد أو غير مفرد ، مذكراً أو غير مذكر ؟ فإن / كان على حذفه دليل قُبح حذفه نحو : جاء الرجل الضاربه زيدٌ . وبقل قبحه (١) في المتعدي الى ثلاثة والى اثنين . قال المازني : لا يكاد يُسمع حذفه من العرب إلا أنه ربما جاء في الشعر .

١٣٨
أ

وفي هذا الضمير خلاف ، فمذهبُ الأخفش : أنه منصوبٌ . ومذهبُ الجرمي والمازني : أنه مجرور . ومذهبُ الفراء جواز الوجهين . ومذهب سيبويه اعتباره بالظاهر ، فحيث جاز في الظاهر النصب والجر جاز ذلك في ضميره ، وحيث تعيّن النصب في الظاهر تعيّن في ضميره ، مثاله : جاء الضاربا زيداً ، والضاربا زيدٍ . فاذا قلت : الضاربا هما غلامك الزيدان ، جاز أن يكون الضمير في موضع نصب ، وفي موضع جر . واذا قلت : جاء الضاربُ زيداً ، ثم قلت : الضاربهُ غلامُك زيدٌ ، فالضمير في موضع نصب . فان كان الضمير في صلة غير " أل " فان كان مرفوعاً فيجوز حذفه إن كان مبتدأ غير محصور ، ولا في معنى محصور ، ولا بعد نفي ، ولا بعد لولا ، ولا معطوفاً على غيره ، ولا بعده مايصلح أن يكون صلة ، فلا يجوز حذفه في نحو : جاءني اللذان قاما ، أو ضربا . أو كانا فاضلين ، ولا جاءني الذي مافي الدار إلا هو ، ولا جاءني الذي إنما في الدار هو ، ولا جاءني الذي ماهو قائم ، ولا جاءني الذي لولا هو لا أكرمتك ، ولا جاءني الذي زيدٌ وهو قائمان ، ولا جاءني الذي هو يحسن ، أو الذي هو في الدار ، أو الذي هو من بني عدي .

وشرطَ البصريون أن لا يكون معطوفاً عليه غيره ، نحو : جاءني الذي هو وزيد عاقلان ، وأجاز حذفه الفراء ، وهو غير مسموع . وأجاز ابن السراج : الذي وعبد الله ضاربان لي أخواك ، ولم يستقبحه . وان كان فيه حذف الضمير " أي : هو وعبد الله .

وشرطَ البصريون ايضاً في جواز حذفه أن يكون في الصلة طول نحو قولهم : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً أي هو قائلٌ ، ولم يشترطه الكوفيون

---

(١) أ ، ب " فتحه " تصحيف

فيجيزون جاءني الذي فاضلٌ ، أي : هو فاضلٌ . واتفقوا على جواز حذفه في " أي " سواء أكان في الكلام طولٌ أم لم يكن ، فيجوز يعجبني أيّهم قائمٌ ، أي هو قائم . ومع حصول هذه الشروط فحذفه في غير أي قليل .

ويذهب سيبويه أنه يجوز بناء أيّ هذه على الضم بشرط أن تكون مضافة ، وقد حذف المبتدأ الذي هو صدر صلتها فيجيز اضرب أيُّهم قائمٌ ، وامرر بأيّهم قائمٌ . ويجيز الإعراب . (١)

وذهب الكوفيون والخليل ويونس إلى أنه لا يجوز فيها إذ ذاك إلا الإعراب وقال الجرمي : خرجتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق (٢) إلى مكة من يقول : لأضربن أيُّهم بالضم بل ينصبها .

وقد تأولوا في قوله تعالى " ثم لننزعنّ من كلّ شيعةٍ أيّهم أشد " (٣) فمنع الخليل ويونس أنها استفهامية محكية بقول محذوف ، وتقدير الخليل (٤) ، أو يجوزها فيقول : أيُّهم أشد ، ومنصوبةُ المحلّ الجملةُ التي هي فيها على سبيل تعليق لننزعنّ عند يونس ، وعلى سبيل تعليق شيعة عند الكوفيين (٥) أي من كلّ من يتشيع أي ينظر في أيّهم أشد ، ثم حذف " في " فارتفع على الابتداء ، والجملة في موضع نصب . أو على زيادة من ، وكلّ شيعة مفعول لننزعن ، وأيُّهم أشد جملة مستأنفة عند الأخفش (٦) . أو على أنها مبنيةٌ لقطعها عن الإضافة ، وهم : مبتدأ وأشد : خبره عند ابن الطراوة (٧) /

١٣٨ ب

ولو وصلت بظرف نحو : لأضربن أيّهم في الدار لم تبنْ (٨) .
ووجد في بعض تصانيف أصحابنا ما يدل على البناء مع الظرف .

---

(١) ينظر الكتاب ٣٩٧/١
(٢) خندق البصرة : ينظر شرح شذور الذهب ص ١٠٩
(٣) سورة مريم الآية ٦٩
(٤) ينظر الكتاب : ٣٩٧/١ ، وشرح التصريح ١٣٥/١
(٥) ينظر شرح المفصل ٨٧/٧ ومعاني القرآن للفراء ٤٧/١
(٦) ينظر المغني ص ١٠٨
(٧) قال ابن هشام : وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأي ، وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة . ينظر المغني ص ١٠٩
(٨) ينظر حاشية الصبان ١٦٦/١ .

وإذا حذف ما تضاف إليه أيّ ، أعربت سواء حذف المبتدأ الذي هو صدر صلتها أم لم يحذف ، نحو : اضربْ أيّاً قائم ، واضرب أيّاً هو قائم .

وذهب بعض النحاة إلى جواز البناء إذا حذف ما تضاف إليه ، وحذف صدر صلتها قياساً على البناء إذا لم يحذف ما تضاف إليه . وتقدم قولُ ابن الطراوة في قوله تعالى " أيّهم أشدّ " أن أيّاً حُذف ما تضاف إليه ، ولم يُحذف صدر صلتها ، وأن ضمّتها بناء ، وإذا حُذف ما تضاف إليه وأنثت بالتاء فهي معروفة ، تقول : اضرب أيّةً في الدار ، وامرر بأيّةٍ في الدار . هكذا أورد هذه المسألة ابن مالك . وأورد ها غيره على أنك إذا سميت امرأةً بأيّة في الدار ، فمذهب أبي عمرو فيما حكاه عنه المازني أنه يقول : رأيتُ أيّةَ في الدار فلا يصرف (١) . ومذهب أبي الحسن أنه يصرف . وقال الفارسي : القولُ قولُ أبي الحسن .

وإن كان الضمير منصوباً فيجوز حذفه كثيراً فصيحاً إن كان متصلاً منصوباً ، بفعل تام متعيّناً للربط نحو قوله تعالى " أهذا الذي بعث الله رسولاً " (٢) أي بعثه ، فإن كان منفصلاً نحو : جاءني الذي لم أضرب إلاّ إيّاه ، أو إيّاه لم أضرب ، أو إيّاه أضرب . أو متصلاً بغير فعل نحو : جاءني الذي إنّه فاضلٌ ، أو كأنه قمر ، أو بفعل ناقص نحو : جاءني الذي ليسه زيدٌ . أو كأنه صديقك . أو لم يتعين الربط نحو : هذا الذي ضربته في داره ، لم يجز حذفه .

فإن كان منصوباً بوصف فحذفه نزرٌ جداً ، نحو : الذي معطيكه زيدٌ درهم . أي : معطيكه . وإذا حذف هذا الضمير المنصوب بشرطه ففي توكيده ، والنسق عليه خلاف مثاله : جاءني الذي ضربت نفسه ، أي ضربته نفسه ، وجاءني الذي ضربت وعمراً أي : ضربتُه وعمراً . أجاز ذلك الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج ، وأكثر أصحابنا (٣) .

---

(١) للعلمية والتأنيث .

(٢) سورة الفرقان الآية ٤١

(٣) أ " أصحابه " .

واختلفَ عن الفـراء في ذلك،واتفقوا على جواز الحال من الراجـع المحذوف اذا كانت مؤخرة عنه، نحو: هذه التي عانقتُ مُجرّدة" أي: عانقتها مُجرّدة . فان كانت الحال متقدمة نحو: هذه التي مجرّدةً عانقت ، تريد عانقتها مجردة،فأجازها ثعلب،ومنعها هشام . وان كان الضميـــر مجروراً ،فإمّا أن يكون مجروراً بالاضافة،أو بحرف جر،ان كان مجروراً بالاضافـة فيجوز حذفه ان كان منصوبا في المعنى كقوله تعالى " فاقْضِ ما أنتَ قاضٍ" (١) أي قاضيه . وحذفه كثيرٌ فصيحٌ . وقولُ ابن عصفور حذفه ضعيف ليـــس بشيء.

فان لم يكن منصوباً في المعنى ، فلا يجوز حذفُه نحو قولـــك : جاءني الذي وَجْهُهُ حَسَنٌ،وجاءني الذي زيدٌ ضاربُهُ أمس . وأجاز الكسائي حذف الضمير المجرور بالاضافة،وليس في موضع نصب فيحذف بعد المضـــاف إليه نحو: اركب سفينةَ الذي تعمل،تريد تعمل سفينته . ومنع من ذلـــك الجمهور.

١٣٦ أ

وان كان الضمير مجروراً بحرف جـرّ،فيجوز حذفه إن جرّ / الموصـول حرفاً مثله معنى ومتعلقاً ،أو المضاف الى الموصول ،أو الموصوف بالموصـــول نحو: مررت بالذي مررت به، أو بغلام الذي مررت به،أو بالرجل الذي مررت به،فيجوز حذف " به" في هذه الصور إلاّ أن كان في موضع رفع ،أو كـــان معه ضميرٌ يَصلحُ للربط،أو كان محصوراً ،أو في معنى المحصور، فلا يجوز حذفُهُ نحو: مررت بالذي مرّ به،ومررتُ بالذي مررتُ به في داره،ومررتُ بالـــذي ما مررتُ إلاّ به،ومررت بالذي إنّما مررتُ بـــه .

فان لم يُماثل حرف الجر نحو: مررتُ بالذي مررتُ عليه،أو ماثـــلَ واختلفَ المتعلق نحو: مررتُ بالذي مررتُ به،فلا يجوز حذفه . وشمل المتعلـق

---

(١) سورة طـــه الآيـة ٧٢

الفعل كما مثلناه ، والصفة التي بمعناه في قوله (١) :

فَبُحْ لانَ مِنْها بالذي أنتَ بائــحٌ

أي : بائح بـــه .

وأما مارّ بالذى أنتَ مارّ ، وما كان مجروراً بحرف ، وحذف وليس مما ذكرنا جواز حذفه ، فهو مخصوص بالضرورة نحو قوله (٢) :

فأصبحَ من أسماءَ قيسٌ كقابضٍ على الماءِ لا يدري بما هو قابضُ

يريد قابض عليه ، فهذا اختلف فيه حرف الجر والمتعلق .

وقال ابن مالك : يجوز حذف الضمير اذا جُرّ بحرف متعيّن ، ومثله : بالذي سرتَ يوم الجمعة ، والذي وطلّ به زهير لحمٌ . يريد فيه ، ووطل منه . قال : حسن الحذف فتعيّن المحذوف ، كما حسنه في الخبر ، والصفة والموصول بذلك أولى . وهذا الذى ذكره في الموصول ذكره أصحابنا في خبر المبتدأ ، لا في صلة الموصول ، ولا ينبغي أن يُذهَبَ إلى ذلك إلاّ بسماع ثابت عن العرب ، لا يحتمل التأويل .

---

(١) البيت لعنترة بن شداد وصدره :

وقد كُنتَ تخفي حُبّ سمراءَ حقبـــةً

الشاهد في (فبح بالذى أنت بائح) حيث حذف العائد من جملة الصلة ــ التى هى قوله أنت بائح . على الموصول ، وهــذا العائد ضمير مجرور بحرف جر مماثل للحرف الذى جر بـه الاسم الموصول ــ وهو الباء ــ والعامل فى الموصول متحـد مع العامل فى العائد لفظاً : الأول " بح " والثانى " بائـــح " ومعنى لأنهما بمعنى الاظهار والاعلان .

ديوانه ص ٣٢ ، وشرح الاشمونى ، وشرح التسهيل ١ / ٢٣٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٤٢ ، والخزانة ١ / ٤٧٨ ، شرح ابن عقيل ١ / ٧٤ .

" لان " أي : الآن ، فحذف همزة الوصل والهمزة التي بعد اللام ، ثم فتح اللام لمناسبة الألف .

(٢) لم أعرف قائلــه .

وقال ابو العباس (١) بن الحاج - اشتر السمن الذي منوان به رهم جائز بلا شك، والحذف من الصلة احسن من الحذف من الخبر . وكذلك لعجبني الذي الذكر جميل بعد له انتهى .

هذا حكم الضمير المشتمل عليه الصلة اذا كان احد جزأيها . او معمولاً لها، فإن كان بعض معمول الصلة حذفت المعمول، فيحذف الضمير بحذفه، نحو: اين الرجل الذي قلت، واين الرجل الذي قلت، واين الرجل الذي زعمت: تريد قلت انه ياتي . او زعمت انه ياتي، ونحو ذلك مما يدل على حذف المعنى .

واذا ابتدأت بضمير متكلم او مخاطب، واخبرت عنه بالذي وفروعه . او بموصوف بالذي او بنكرة جاز أن يعود الضمير مما بعد الموصول، او النكرة غائباً نحو: أنا الذي قام، وأنتَ الذي قام، وأنا الرجل الذي قام، وأنتَ الرجلُ الذي قامَ، وأنا رجلٌ يأمرُ بالمعروف، وأنتَ رجلٌ تأمرُ بالمعروف . ويجوز أن يعود مطابقاً للضمير في تكلمه أو خطابه، فتقول : أنا الذي قمتُ وانتَ الذي قمتَ، وأنا الرجلُ الذي قمتُ، وأنتَ الرجلُ الذي قمتَ، وأنا رجل آمرُ بالمعروف ، وأنتَ رجلٌ تأمرُ بالمعروف . والتثنية والجمعُ تجري هذا المجرى ، ومراعاة ضمير التكلم والخطاب كثيرٌ في لسان العرب نثراً ونظماً . فقول من خصَّ ذلك بالشعر، وقول من منع ذلك، وهم الكوفيون . غلطاً .

قال ابن الحاج : وإنّما يجوزُ ذلك عندي على ضعفه مع اتصاله نحو: أنا الذي فعلتُ، وانتَ الذي فعلتَ، فان قلت: أنا الذي لم أزلْ مع تغير الإخوان، وتقلّبِ الزمان، أكرمكَ لم يجزْ انتهى /

١٢٩ ب

فلو كان الموصول غير الذي وفروعه كـ (مَنْ) و(ما) وجبت الغيبة نحو: أنا مَنْ قام، وأنتَ مَنْ قام . ومن أطلق جواز الوجهين في الموصولات كلها فهو واهم .

فأمّا قول البحتري (٢) ابن ابي صُفْرة :

تعيّرُ أموراً لستُ ممن أشاءها ... ولو جُمِلتَ في سلعديّ المجامعُ

---

(١) وهو احمد بن محمد الاشبيلي توفي سنة "٦٤٧هـ" بغية الوعاة ١/ ٣٥٩

(٢) ورواية عجزه في اللسان مادة جمع ٤١١/٦ . ولو كُمِلَتْ في ساعديّ الجوامعُ

فقال: ممن أشاؤها، وهذا أضعف من أن يقول: لست من أنشاؤها، وهو المنصوص أنه لا يجوز ذلك في "مَنْ" و"ما".

والظاهر أنَّه لا يُستشهد بقوله، فإن صحّ أنه لعربي، فتأويلُه على أنه لما كان في معنى لست أفضل جاز.

وقال ابن الحاج: وينبغي أن يفرقَ بين الموصول وبين الموصوف فكما تقول: نحن قومٌ نفعلُ الحقَّ، تقول: أنا من أفعل على الصفة. ومن أصحابنا مَن ألحق الذي وفروعه في ذلك، "ذو" و"ذات" الطائيتين، فتقول: أنا ذو قام، وأنتَ ذو قام، وأنا ذو قمتُ، وأنتَ ذو قمتَ. وكذلك الحق "ألْ" ونواسخ المبتدأ والخبر من كان وظن وأخواتها تجرى هذا المجرى نحو: كنتَ الذي تحذي، وكنتُ الذي أحذيُّ، وكنتُ الذي أحـــ، وكنتِ الذي تحذين. وكنتُ رجلاً يأمر بالمعروف، وكنتَ رجلاً آمرُ بالمعروف.

ولمراعاة الضمير شرطٌ، وهو أن يكون الخبر عن المبتدأ ليس مُشبّهاً به المبتدأ، فإن شبّهَ به (١) المبتدأ وجب عود الضمير غالباً، ولا يكون مطابقاً للمضمر في تكلمه وخطابه نحو: أنا في الفَتْكِ الذي قتل عروةَ الرجال، وأنا في الشجاعةِ الذي قتل مَرحباً (٢)، أي مثل الذي قتل.

ولو تقدم الخبرُ نحو: الذي قام أنا على تقدير أن يكون الخبرُ هو الموصول، فمذهب الفراء: أنه يجبُ غَيْبةُ الضمير، وهو الذي يقتضيه مذهبُ البصريين. ونص عليه السِّيرافي وابنُ السراج. ومذهبُ الكسائي: أنه يجوز أن يطابق الضمير كحاله لو تأخر، فأجاز أن تقول: الذي قمتُ أنا، والذي قمتَ أنتَ، وتبعَهُ في جواز ذلك من أصحابنا الأستاذ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخُشَني (٣).

---

(١) تكملة من "ب".

(٢) الذي قتل مرحبا اليهودي في غزوة خيبر هو علي بن أبي طالب.

(٣) هو مصعب بن محمد بن مسعود، الخشني الأندلسي الجياني برع في النحو والفقه والحديث توفي سنة (٦٠٤ هـ).

والحلي . " أل " عند الكوفيين إذا وقع خبراً للحاضر حكمه حكم النكرة في عَوْد الضمير عليه غائباً ، ومطابقاً للضمير تقول : أنا ا رجل يأمر بالمعروف ، وأنتَ الرجل تأمرُ بالمعروف ، يجوز آمرة وتأمر .

وإذا كان ضميران في هذه المسائل جازَ لك أن تخالف بين الضميرين فتجعل أحدهما غائباً ، والآخر مطابقاً للضمير ، فان فَصَلْتَ بين الجملتين جاز ذلك باتفاق نحو : أنا الذي قامَ في الدار ، وضربتُ زيداً ، وأنا الذي قمتُ في الدار ، وضربَ زيداً . وإن لم تفصل أجازه البصريون . قيل : والسماعُ وَرَدَ بالفصل بين الجملتين . وتقدم لنا أن الكوفيين لا يجيزون مراعاة الضمير السابق ، فمطابقةُ الذي في الصلة في تكلمه وخطابه . وفي هذه المسألة أجازوا الجملتين بالفصل ، فلعلّ لهم قولين منقول بعض أصحابنا قولاً (١) ، وبعضٌ قولاً .

و " مَنْ " و " ما " و " ذا " إذا كانت بعد " ما " و " مَنْ " في الاستفهام ، و " أيّ " في الأفصح و " ذو " و " ذات " / في الأفصح ، و " أل " عند من قال إنها موصولة اسمية مفردات اللفظ مذكرات . فإن عنى بها غير ذلك من تثنية أو جمع ، أو تأنيث ، قال ابن مالك (٢) :

ولم يذكر غير " مَنْ " و " ما " فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما وما أشبههما أَوْلى ، وفسّر الذي أشبههما : بكم وكأين . ومثال ما رُوعِي فيه اللفظ قوله تعالى " أفمن اتّبعَ رضوانَ الله " (٣) الآية . وهو أكثر كلام العرب . ومثال ما رُوعِي فيه المعنى " ومنهم من يستمعُون إليك " (٤) " ومن الشياطين من يغوصُون له " (٥) .

وقال الفرزدق (٦)

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحِبان

١٤٠ / أ

---

(١) قولاً تكملة من " ع " (٢) ينظر شرح التسهيل ١ / ٢٣٨
(٣) سورة آل عمران الآية ١٦٢ (٤) سورة يونس الآية ٤٣
(٥) سورة الأنبياء الآية ٨٢
(٦) ديوانه ٢ / ٨٧٠ . وصدره : تعشّ فإن عاهدتني لا تخونني
الشاهد فيه (من .. يصطحبان) حيث أعاد الضمير من الصلة مثنى على " من " مراعاة لمعناها ، لأن المقصود منها الشاعر والذئب .
ينظر الكتاب ١ / ٤٠٤ ، وشرح الأشموني ١ / ١٥٨ ، والدرر ١ / ٦٤ - ٦٥

وقال الكسائي : وقلّما تقع على الاثنين في لفظ التثنية ، ثم ذكر بيت الفرزدق .

وقال المبرد في كتاب إعراب القرآن (١) له : وإنّما قال هذا المعنى على مقدار ماسمع والتثنية على الحقيقة والتأنيث ، والجمع سواء . انتهى .

ومن الحَمْل على الجمع قوله (٢) : وقوليْ لها عُوجي على مَنْ تخلّفوا .

والذي اتصل بهما صلتهما ، أو فعل شرط إن كانا شرطيتين ، أو استفهام ان كانا للاستفهام . قال (٣) : مالم يعضد المعنى سابق فيختار مُراعاته . مثاله " ومن يَقْنُتْ مِنْكُنّ لله ورسوله وَتَعْمَلْ صالحاً " (٤) .

وقال (٥) :

وان من النِّسوان مَنْ هي رَوْضَةٌ

سبق في الاية : منكُنّ ، وفي الشعر من النِّسوان .

قال : أو يلزم بمراعاة اللفظ لَبْس نحو : أعط مَنْ سألتك لا مَنْ سالك ، وأعرض عمّنْ مررتَ بها لا عَنْ مَنْ مررتَ به .

---

(١) إعراب القرآن : وهو من الكتب التي لم يصل إلينا سوى اسمها .

(٢) لم أعرف قائله ولا تتمته

(٣) ينظر شرح التسهيل ١/٢٣٦

(٤) سورة الاحزاب الاية ٣١

(٥) البيت لجران العَوْد " عامر بن الحارث بن كُلْفَة " وعجزه :

تَهيجُ الرياضُ قبلها وتَصُوحُ

ورواية الديوان تختلف عما هنا وهي " ولسن بأسواءٍ فمنهن روضةٌ تَهيج الرياضُ غيرُها ، لا تَصَوَّحُ .

الديوان ص٧ ، تهيج : تصفر وتجف لاتصوح : لا ييبس نبتها الشاهد في قوله " من هي روضة " حيث روعي فيه معنى " من " فلذلك أنث الضمير ، ولو روعي فيه اللفظ لقيل هو "

وينظر شرح التسهيل ١/٢٣٦ ، وشرح التصريح ١/١٤٠ ، والخزانة ١/٤٩٢

قال: أو قُبِّحَ مثاله : مَنْ هي حمراء أمتك ، يتعين فيه مراعاة المعنى ، لو قيل : هو أحمرُ أمتك قُبِّح غاية (١) ، قال : ووافق ابن السراج على منع التذكير في هذا ، وأمثاله (٢) . وأجاز في نحو: مَنْ هي محسنةٌ أُمّك ، أن يقال: مَنْ هي محسنٌ أُمّك ، ومَنْ محسنٌ أُمّك انتهى . بالخصوص كلام ابن مالك .

ولأصحابنا طريقة غير طريقته ، قالوا : تقول : إن حملت على اللفظ قلت: مَنْ قامَ هندٌ ، ومَنْ قامَ أخوك ، ومَنْ قامَ أخوتُك . وإن حملت على المعنى قلت : مَنْ قامتْ هندٌ ، ومَنْ قاما أخواك ، ومَنْ قاموا أخوتُك ، ويجوز الجمع بين الجملتين ، والأحسنُ أن يبدأ بالحَمْل على اللفظ نحو قوله تعالى : " ويَعْبُدُونَ من دون الله ما لا يَمْلِكُ " (٣) ثم قال ولا يستطيعون ، ونحو : ومن يَقْنُتْ ، ثم قال وتَعْمَلْ .

ويجوز أن يبدأ بالحَمْل على المعنى ثم بالحَمْل على اللفظ باتفاق . إن وقعَ بين الجملتين فصل نحو: مَنْ يقومون في غير شيء ، وينظرُ في أمورنا قومُك . فإن لم تفصل فقلت: مَنْ يقومون وينظرُ في أمورنا قومُك لم يُجِزْهُ الكوفيون . وأجاز ذلك البصريون ، والسماع وردَ مع الفصل . هكذا نقل السيرافي أن البصريين لا يشترطون الفصلَ ، يُجيزون : مَنْ قامَ وقعدَ ، أو مَنْ قامَ وقعدتْ والعكس ، ومَنْ قاما وقَعدَ ، ومن قامَ ومَنْ قامت وقعدَ . وقال الأستاذ أبو علي مَذْهَبُ البصريين اعتبار الفصل ، ومذهبُ الكوفيين لا يعتبرونه انتهى .

---

(١) وذلك لاستعمال التذكير مراعاة للفظ (مَنْ) .

(٢) قال ابن مالك : " والذي حمل ابن السراج على جواز: من هي محسن أُمّك ، فيه محسن بموضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خال من علامة ، بخلاف أحمر فان اجراء مثله على مؤنث لم يقع ، فلذلك اتفق على منع : مَنْ هي احمر أمتك " . ينظر شرح التسهيل ١ / ٢٤٠ .

(٣) سورة النحل الآية ٧٣ .

وفي البسيط : انه اتفاق من النحويين أن العرب قد ترجع من الواحد الى الجمع ،ومن المذكر الى المؤنث من لفظه إلى معناه ،ولا ترجع من معناه الى لفظه قال : باجماع من النحويين ، قال واستخرج ابن مجاهد (١) عكس هذا من آية سورة الطلاق انتهى .

وذكره الإجماع وَهْمٌ ،واذا كان الضمير المحمول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده ،واخبرت عنه بفعل لم يَجُزْ الحمل إلا على اللفظ او على المعنى نحو: مَنْ كان يقوم أخواك ،ومن كانا يقومان أخواك ،ولا يجوز من كان يقومان أخواك . ويحمل على اللفظ والمعنى . وان أخبرت عنه باسم ، وكان مشتقاً باطّراد جاز الحَمْلُ على اللفظ ،والحَمْلُ على المعنى باطلاق ، فتقول : مَنْ كان مُحسناً أخواك ،ومَنْ كان محسنين أخواك ،ومَنْ كان محسنين اخواك ،ومن كان محسناً أختك ،ومن كان محسنةً أختك ،ومَنْ كانتْ محسنةً أختُك . والى جواز الجمع بين الجملتين ذهبَ الكوفيون وكثيرٌ من البصريين وهو الصحيح .

وذهب ابن السراج الى مَنْع الجمع بين الجملتين ،وهذا الجمع بين الجملتين اذا كان من الصفات المفصول بين مُذكّرها ومؤنّثها بالتاء ، فان كان من غيرها ،وكانت صفة المذكر والمؤنث ترجع إلى مادة واحدة ، وادّى الحَمْلُ إلى جَعْل صفةَ المذكَّر للمؤنث ،وصفةَ المؤنثِ للمذكّر لم يجزه الكسائي . وأجازه الفراء ،فتقول : مَن كانت حمراءَ جاريتُكَ على المعنى ، ومَنْ كان حمراءُ جاريتُكَ ،الاسم على اللفظ والخبر على المعنى . ومَنْ كانت من النساء أحمرَ جاريتك ،وصحح مذهب الفراء بعضُ أصحابنا . وان لم يرجع إلى مادة واحدة وادّى الحَمْلُ إلى جَعْل صفة المذكّر للمؤنث ، او العكس فقال بعضُ أصحابنا لا يجوز ذلك عند الكسائي ،ولا الفراء ، ولا أحد من البصريين .

وقال بعضُ أصحابنا : مَنَعَ الكسائي والفراء الحَمْلَ على لفظ المذكر ، فيقولان : مَنْ كان عجوزاً جاريتك ،ولا يجيزان مَنْ كان شيخاً جاريتك ، ولا يجيزان : مَنْ كان غلاماً جاريتك ،إلا على لغة من قال شيخةٌ وغلامةٌ .

---

(١) هو أبوبكر احمد بن موسى بن مجاهد توفي سنة (٣٢٤ هـ) طبقات القراء ١/١٣٩ .

والاخفشُ عند الفراء : مَنْ كان عجوزا جاريتُك ، ومَنْ كان أمَّــه جاريتك ، ولا يستحسن مَنْ كان شيخاً جاريتك ، ولا مَنْ كان غلاماً جاريتُك ، لان شيخَهُ وغلامَهُ قليلٌ في كلامهم . وأصولُ البصريين تقتضي جواز ذلك كله ، لانهم أطلقوا ولم يفصلوا التنوين .

واذا لم يكن الضميرُ المحمولُ على اللفظ مُخبراً عنه بما بعــده ، وردتَ حَمْلَ ما بعده عليه ، حملتَهُ على اللفظ ، ولا يجوز حَمْلُه على معنــاه عند الكوفيين ، فتقول : مَنْ ضربتَهُ أجمعون قومك ، فتحمل على معنى مَنْ ، ولا يجوز النصب تأكيداً للضمير على معناه ، وأصولُ البصريين تقتضي جــواز ذلك وهو الصحيح .

ومما وقعَ فيه الحملُ على اللفظ خاصةً ، ولا يجوز الحمل على المعنى قولهم في التعجب : ما أحسنَ زيداً ، وان كان الذي أوجب التعجب صفــة موكدة أو صفات متعددة .

ومما يقع فيه الحَمْلُ على المعنى ، ولا يجوزُ فيه الحَمْلُ على اللفــظ قولهم : ما جاءتْ حاجتُك ، كأنه قال : أيةُ حاجةٍ صارتْ حاجتَك . واذا بناء العائد على اللفظ دون معناه ثم أكده بلفظة مضافة ، فحملت أولها علــى المعنى ، وآخرها على اللفظ نحو : جاءني مَنْ خرج نفسُه لم يجز عند الفراء . وأجازها الكسائي . وكثيراً جاء في القرآن الحَمْلُ على اللفظ ، وبعده الحَمْلُ على المعنى ، وبعده الرجوعُ الى اللفظ ، كآية الطلاق ، وآية لقمان ، وآيــة الزخرف في قراءة من قرأ : جاءنا على الافــراد .

وفي المَجالس لثعلب (١) : مَنْ هو قائمٌ جاريتُك ، ومَنْ هو يقــوم جاريتك ، جيّد ، وهو يجيء مَنْ هو قائمةٌ جاريتُك ، جاء بهما باللفظ والمعنى مَنْ هي قائمةٌ جاريتُك ، أخرج المعنى فيــه .

وقال الفراء : مَنْ هو اخوتُك عندهُ فيهم ، لا يخرج على اللفظ مــا يخرج على الافعال فمن قال : كلهنَّ قائمٌ لم يقل كلهنَّ أخوكَ مَنْ هــو أخوكَ عندهُ لا يجوز .

---

(١) ينظر مجالس ثعلب ص ٤٥٤

وتقع " مَنْ " و " ما " شرطيتين . قال تعالى " مَنْ يَعْمَلْ سوءاً يُجْزَ بِه " (١) . " ما ننسخ من آية أو ننسها نأتِ بخيرٍ منها أو مثلها " (٢)

واستفهاميتين : " مَنْ إلهٌ غيرُ الله " (٣) . " وما ربُّ العالمين " . (٤)

وزعم الفراء (٥) أنه لا يجوز مَنْ قائمٌ إلا في الشعر، وأنهم اذا لم يقولوه معرفةً نحو : مَنْ القائمُ، أو يفعل أو يَفْعَل نحو : مَنْ قام، من يقوم . ادخلوا " هو " كقوله تعالى " مَنْ هو كاذب " (٦) .

ومثال مجيئه في الشعر نهر " هو قوله : (٧)

مَنْ شاربٌ مُرْبِحٌ بالكأس نادمني .

وهذا الذي ذهب إليه ليس بصحيح بل جاء بغير هو في كتاب الله تعالى . قال تعالى " وقيل مَنْ راقٍ " (٨) . فلم يأت بهو بين " مَنْ " و " راقٍ " . [وفي الترشيح] : وثبوت الف " ما " الاستفهامية هو الكثير المستعمل ، وقد يحذفها قوم في الوصل يقولون : مَ صنعت ، ومَ قلتَ ، فان لم تصلها بشيء بعدها وقفت بالهاء ، قال الشاعر (٩)

إلامَ يقولُ النائحاتُ إلامه

---

(١) سورة النساء الآية ١٢٣ (٢) سورة البقرة الآية ١٠٦

(٣) سورة القصص الآية ٧١ (٤) سورة الشعراء الآية ٢٣

(٥) ينظر معاني القرآن - للفراء ٢ / ٢٦ (٦) سورة الزمر الآية ٣

(٧) البيت للأخطل : وعجزه : لا بالحصور ولا فيها بسوّار

رواية الديوان : وشارب مُربح ...

والمربح : الذي كأسه ملأى بالخمر فيسكر ولا يتغير عن أخلاقه الحميدة ، والحصور : البخيل . السوّار : السيء الخلق الذي يساور عليها . ديوانه ص ١٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٦ ، المخصص ١٤ / ٢٥

(٨) سورة القيامة الآية ٢٧

(٩) لم أعرف قائله : وعجزه : الا فاندبا أهل الندا والكرامة

الشاهد في (إلامه) فقد حذفت الألف في (ما) الاستفهامية مع أنها غير مجرورة ، وذلك للضرورة ، لأنه أراد التصريع ، فلم يمكن ذلك الا بادخال هاء السكت في آخرها .

ويروى البيت : إلامَ يقول الناهيان .....

السيوطي ص ٣٨٤ ، وحاشية الصبان ٤ / ٢١٤ ، والهمع ٢ / ٢١٧ ، والدرر اللوامع ٢ / ٢٣٦ .

ومن العرب مَنْ يُثبت ألفَ الاستفهام إذا دخل عليها حرفُ الجر، فتقول: عمّا تسألُ، وفيما ترغبُ، وذلك قليلٌ فصيح.

وحكى أبوزيد: أنّ من العرب مَنْ يقول: سَلْ عمْ شئتَ (١). وهذا شاذٌ يحفظ ولا يطرّد.

ولو قلت: سل عمّا تعلمه لم يجُزْ، إنما سُمع من شئتُ انتهى.

وفي الضرة: إذا أضفتَ اسماً إلى "ما" الاستفهامية تثبت الالف فتقول: مثلَ ما أنتَ.

وأجاز الأخفش: مثلَمْ أنتَ، ولم يجز فوقَمْ أنتَ؛ لأنّ عنده لا تقوم بنفسه، وما الاستفهامية سؤالٌ عن نوعٍ، أو وصف مخصص، فتقول: ماعندك؟ فتقول: رجلٌ، أو ما زيدٌ، فتقول: الطويلُ الكاتبُ.

وتقعان نكرتين موصوفتين، مثال من مررت بمن معجبٍ لك، وشرط الكسائي في كون "مَنْ" نكرة موصوفة أن تكونَ في موضعٍ لا تقع فيه إلاّ نكرة نحو: رُبَّ من عالمٍ بحثتُ.

وذهب بعضُ أصحابنا إلى أنّها لا تستعمل موصوفةً إلاّ في حال تنكيره والصحيحُ انّه يصحّ أن تكون نكرة في موضعٍ يسوغُ فيه النكرة والمعرفة، وفي موضعٍ لا تسوغُ فيه النكرة، مثاله: قام مَنْ في الدار، فيجوز أن تكون "مَنْ" موصولاً فتصفُه بالمعرفة، فتقول: العاقلُ، ويجوز أنْ تكون نكرةً، فيكون في الدار صفةً لها، ويجوز أن تقول: عاقلٌ فتصفُه بالنكرة. ومثالُ ما نكرة موصوفة: مررتُ بما مُعجبٍ لك.

وفي البسيط: أنكر بعضُ النحويين أن تكون "مَنْ" و"ما" نكرتين موصوفتين، ثم قال: ولا يستقلُ بوصفها إلاّ إذا كانت مجهولة نحو: مررتُ بمن صالح. وإذا كانت خبراً عن مبهم نحو: هذا مَنْ أعرفُ، فلا يكتفى بكونها مع وصفها خبراً، بل يأتي بشيء آخر يكون حالاً أو خبراً، نحو: هذا من أعرفُ منطلقاً، أو هذا مَنْ أعرفُ منطلقٌ انتهى.

---

(١) زعم المبرد أن حذف ألف "ما" الموصولة بشئت لغة. حاشية الصبان ٤/١٧٤.

وقال ابن مالك (١) : ويوصف بها على رأي ، فأما قولهم : لأمرٍ ما جدَعَ قصيرٌ أنفَه، فقيل : ما اسم صفة . والمشهور أنه حرف زائد منبهة (٢) على وصفٍ مرادٍ لائقٍ بالمحل .

وقال ابن السيد (٣) : " ما " التي تجري مجرى الصفة منها ما يُراد به التعظيم للشيء ، والتهويل ، نحو (٤) : لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ / ومنها ما يُراد به التحقير كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه : وهل أعطيت إلاّ عطيةً ما ؟ ومنها ما يُرادُ به التنويع ، لا تعظيم ولا تحقير ، نحو : ضربتُ ضرباً ما أي : نوعاً من الضرب . ومنه قول العرب : افعَلْهُ آثراً ما . أي : نوعاً من الإيثار . وآثراً حال جاء على فاعل .

١٤١ ب

وقال ابنُ عصفور في افعله آثراً ما : إن (ما) فيه زائدة قال : ولا يستعملُ صفة إلاّ إذا قصدَ بها التعظيم .

وزعم الكسائي أن " مَنْ " تُزادُ ، وجعلَ من ذلك :

والأكثرونَ مَنْ عَددا (٥)

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٤٢

(٢) أ ، ب " منه " تحريف والصواب " منبهة " وما أثبتناه من (جـ ، ص)

(٣) عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد البطليوسي ، من مصنفاته : اصلاح الخلل الواقع في الجمل ، الحلل في شرح أبيات الجمل . توفي سنة (٥٢١ هـ) بغية ص ٢٨٨

(٤) البيت ينسب إلى أنس بن مدركة الخثعمي . وصدره :
عزمتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ .
الكتاب ١ / ١١٦ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢ ، وأمالي ابن الشجري ، والدرر ١ / ١٦٦ ، والمقرب ١ / ١٥٠ ، والخزانة ١ / ٤٧٦ . وقوله عزمت على إقامة ذي صباح ، أي : عزمت على الغارة صباحاً .

(٥) لم أعرف قائله ، والبيت بتمامه :
آلُ الزبيرِ سنامُ المجد ، قد علمتْ   ذاكَ القبائلُ ، والأثرونَ مَنْ عَددا
المغني ص ٤٣٤ ، والخزانة ٢ / ٥٤٨ .

وياشاةَ مَنْ قَنَص (١)

أي : والآخرون عدداً . وياشاةَ قَنَص .

ومذهب الكوفيين والفراء أن " مَنْ " لا تزاد .

و " مَنْ " تقع على من يعقل من مفرد ومثنى ومجموع كان موجوداً أو معدوماً متوهماً .

وقالت العرب : أصبحتُ كمَنْ لم يَخْلُقْ . فإن أردت بمن هنا المعدوم فأجاز ذلك الفراء . ومنع من ذلك بشر المريسي (٢).

وتقع " مَنْ " أيضاً على المنزّل مَنْزِلةَ العاقل كقوله تعالى " مَنْ لا يَستجيبُ لَهُ إلى يوم القيامة " (٣) أطلق " مَنْ " على الأصنام ، وعلى ما جاء معه مشمول نحو " ومنهم مَنْ يمشي على رجلين " (٤) شمل الإنسانَ والطائر ، أو اقتران نحو " ومنهم مَنْ يمشي على أربعٍ " (٥) وقعت على ما لا يعقل ، لاختلاطه بمن يعقل فيما فُصِّل بمَنْ ، وهو قوله تعالى " كلّ دابة مِنْ ماء " (٦) إذ الدابة تقع على ما يدب من عاقل وغيره .

---

(١) ينسب البيت إلى عنترة العبسي ، ولم أجده في ديوانه ، والبيت بتمامه :

ياشاةَ مَنْ قَنَصٍ لمن حلّت له   حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تحرم

شرح التسهيل ١/٢٤٣ ، والمغني ص ٤٣٩ ، والخزانة ٢/٩٤ ، وشرح المفصل ٤/١٢ .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١/٢٤٣ " ولا حجة فيما استشهد به لوجهين : أحدهما : أن الرواية : ياشاة ما قنص ، بزيادة ما . والثاني أن " من " على تقدير صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بقنص على تقدير : ياشاة رجل قنص ، أي ذي قنص والحمل على هذا راجح لأنه تقدير شائع أمثاله بإجماع ، إذ ليس فيه إلا حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وأمثال ذلك كثيرة . بخلاف ما ذهب إليه الكسائي رحمه الله فإنه لم يثبت مثله دون احتمال فوجب اجتنابه .

(٢) بشر المريسي . هو بشر بن غياث المريسي ، المتوفى سنة (٢١٨ هـ) ينظر ابن خلكان ١/٩١ ، ولسان الميزان ٢/٢٩ .

(٣) سورة الأحقاف الآية ٥   (٤) سورة النور الآية ٤٥

(٥) سورة النور الآية ٤٥

(٦) سورة النور الآية ٤٥ .

وذهب قطرب ومن وافقه الى أن " من " تقع على (١) آحاد ما لا يعقل من غير اشتراط لما تقدم ذكره . و" ما " لما لا يعقل .

وذهب أبو عبيدة ، وابن درستويه ، ومكي بن أبي طالب (٢) ، ومن المتأخرين ابن خروف الى أنها تقع على آحاد من يعقل . وادعى ابن خروف أنه مذهب سيبويه .

وقال ابن مالك : " ما " في الغالب لما لا يعقل .

وزعم السهيلي : أنها لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة ، وهي قرينة التعظيم والابهام فتقع عنده على الله تعالى .

وزعم المصري (٣) في كتاب اللامع (٤) له ، أنه اذا كان لا تدرك حقيقته يجعل كالشيء المجهول ، ويطلق عليه " ما " . وجعل من ذلك " سبحان ما سبح الرعد بحمده " .

وقال ابن مالك : إن " ما " تقع على ما لا يعقل مع من يعقل نحو : " ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض من دابة " (٥) ، ولصفات من يعقل . وهذه عبارة الفارسي زعم أنها تقع على صفات من يعقل نحو " والسماء وما بناها " (٦) ، أي : وبانيها . ومثل ابن مالك هذا بقوله

---

(١) تكملة من م (م ، ص) .

(٢) مكي بن طالب : هو أبو محمد مكي بن أبي طالب بن حموش ، من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية ، كان مجوداً للقراءات السبع عالما بمعانيها . توفي بقرطبة " ٤٣٧ هـ " . ابن خلكان ٥ / ١٧٤ وطبقات القراء ٢ / ٣٠٩

(٣) المصري : هو احمد بن عبد الله بن سليمان بن داود توفي (٤٤٩ هـ) معجم الأدباء ٣ / ١٠٧

(٤) اللامع العزيزي : كتاب في تفسير شعر المتنبي ، ويقال له : الثابتي العزيزي عمله للأمير عزيز الدولة ، أبي الدوام ثابت بن صالح بن مرداس . ويقدار مائة وعشرين كراسة . ينظر أنباه الرواة ١ / ٤٦ ومعجم الأدباء ٣ / ١٠٧

(٥) سورة النحل الآية ٤٩

(٦) سورة الشمس الآية ٥

تعالى " فانكحوا ما طابَ لكُم من النساء " (١) ومَثَّل أصحابنا من هذا بأنها تقع على أنواعٍ من يعقل . ومثلوا بقوله تعالى " ما طاب ". وتفردُ " ما " نكرة خالية من صفةٍ وصلةٍ وشرطٍ واستفهامٍ ، ومن ذلك على مذهب سيبويه (٢)
" ما " في التعجب نحو: ما أحسنَ زيداً " وفي قول غيره نحو:

فنِعِمَّا هي

وانفردَ أبو علي بإجازة أن تفرد " من " أيضا نحو قوله (٣):

ونِعْمَ مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ

أي: ونِعْمَ شخصاً .

وتقع أيٌّ شرطية نحو: أيّاً تضربْ أضربْ ، واستفهامية نحو: أيُّهم أخوك . وتقول: أيُّ رجلٍ أخوك على وجهين: أحدهما: خبرٌ مخرجه المدح والتعجب ، ولذلك لا يحتاج الى جواب كأنك قلت نهايةٌ في الرجولة أخوك .

والآخر: أن يكون سؤالاً عن صفته أضعيفٌ أم قويٌّ ، أغنيٌّ أم فقيرٌ .
وصفة لنكرة مذكورة نحو: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ، فلا تكون إلّا نكرة .

وقد جاء حذفُ موصوفها في قول الشاعر (٤)

إذا حاربَ الحجاجُ أيَّ منافقٍ

يريد منافقاً أيَّ منافقٍ .

---

(١) سورة النساء الآية ٣ (٢) ينظر شرح الأشموني ١ / ١٦٩ .

(٣) لم أعثر على قائله ، وصدره:

ونِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضاقتْ مذاهبُه

الشاهد فيه أن الفارسي قد ذهب الى أن " من " تقع نكرة تامة بلا صلة ، ولا صفة ، ولا تتضمن شرط ولا استفهام فهي تمييز لنعم .
شرح التسهيل ١ / ٢٤٥ ، والمغني ص ٤٣٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٦٦ ،
والخزانة ٤ / ١١٥ ، والدرر ١ / ٧٠ ، اللسان مادة " زكأ " .

(٤) البيت للفرزدق ، وعجزه:

علاهُ بسيفٍ كلما هُزَّ يقطعُ

استشهد به على أن (أي) تقع صفة لنكرة محذوفة ، والتقدير منافقا أي منافق .
ديوانه ٢ / ٥١٥ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٢١ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٤٨ ،
والدرر ١ / ٧١ .

وظاهرُ كلام ابن مالك(١) جواز حذف موصوفها كهذا، وهذا عند أصحابنا في غاية النّدور. وقالوا: فارقت أيّ سائرَ الصفات في أنّه لا يجوز حذف موصوفها، وإقامتها مقامَه. لا تقول: (٢) مررتُ بأيِّ رجلٍ.

وقال ابنُ مالك: تأتي حالاً، وأنشد (٣):

وللـــه عَيْنا حبتَرٍ أيّما فتـــى

بنصب أي.

وأنشده أصحابُنا بالرفع(٤) على أنه مبتدأ، أو خبر حذف أحد جزأيه. ولم يذكر أصحابنا أن أيّاً تقع حالاً. ولا بدّ أن تكون مضافة لما يماثل الموصوف، فلا يجوز: مررت برجل أيّ عالم. فإن ماثلَه معنىً لا لفظاً، فقال ابن مالك يجوز نحو: رأيت امرأً أيَّ فتى. وهذا لم يذكره أصحابُنا فينبغي أن لا يقدم على جوازه إلاّ بسماعٍ. والأصلُ أن لا يوصف إلاّ بأن، فلا يتوسعُ فيها بالقياس.

وإذا كانت شرطاً أو استفهاماً فقد يُستغنى بمعنى الإضافة(٥) إن علم ما تضاف إليه، نحو قوله تعالى "أيّاما تَدْعوا فله الأسماءُ الحُسْنى"(٦) أي: أيّ الاسمين تدعو.

وفي الحديث(٧): مَنْ أَبَرُّ يا رسولَ الله؟ قال: أُمّك، قال: ثم مَنْ؟ قال: أُمّك: أي ثم مَنْ أبَرّ.

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١/١٤٨.

(٢) وذلك لأن المقصود بالوصف بأيّ إنما هو التعظيم والتأكيد والحذف يناقض ذلك.

(٣) البيت للراعي النميري، وصدره:

فأومأت إيماءً خفيّاً لحبتر

الشاهد "أيما فتى" حيث وقعت أي حالا من المعرفة وهو "حبتر" شعر الراعي النميري ص١٧٧، والكتاب ١/٣٠٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٦٣٦، ومنهج السالك ص٤٦٢، وشرح التسهيل ١/٢٤٨ وشرح الأشموني ١/٢١١

(٤) قال الأعلم "ورفعه بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: أي فتى هو وما: زائدة مؤكدة. ينظر الكتاب ١/٣٠٢.

(٥) أي يستغنى بمعنى الإضافة عن لفظها (٦) سورة الإسراء الآية ١١٠

(٧) أخرجه في كتاب البر والصلة - باب ما جاء في بر الوالدين. صحيح الترمذي ٨/٩٢. وأخرجه البخاري في كتاب الأدب - باب من أحق الناس بحسن الصحبة. صحيح البخاري ٨/٢.

وهي في الاستفهام والشرط بمنزلة كلّ مع النكرة، وبمنزلة بعض مع المعرفة. مثالهُ في الاستفهام مضافة الى نكرة: أيّ رجل إخوتك، وأيّ رجلين اخوانك، وأيّ رجال إخوتك، فطابق الخبر ما تضاف إليه أيّ.

ومثالها مضافة إلى معرفة: أيّ الرجلين أحسنُ، وأيّ الرجال إخوتك أو إخوانك، وأيّ الثلاثة إخوتك وإخوانك.

ومثالُها في الشرط مضافة إلى نكرة: أيّ رجل تضربْ أضربْهُ، وأيّ رجلين تضربْ أضربهما، وأيّ رجال تضربْ أضربهم. فعود الضمير مطابقاً لما تُضاف إليه أيّ.

ومثالُها مضافةً إلى معرفة: (أيّ الرجال تضربْ أضربْه، وأيّ الرجلين تضربْ أضربْه. وأيّ الرجال تضربْ أضربْهُ)(١).

ولا تقعُ "أيّ" في الشرط والاستفهام الا صدر كلام، فلا يتقدم عليها عامل فيها إلا الخافض، بشرط أن يكون متعلقاً بالفعل الذي يليها في الاستفهام فإنه قد يتقدمُ عليها.

فإذا قال قائلٌ: ضربتُ رجلاً قلت إذ استثبتهُ: أيّاً ضربتَ، وضربتَ أيّاً.

وتضافُ "أيّ" في الاستفهام إلى نكرة بلا شرط، وإلى معرفة بشرط إفهام تثنية، نحو: أيّ الرجلين أفضلُ، أو أيّهما أفضلُ. أو جمع نحو: أيّ الرجال أفضلُ، أو أيّهم أفضل: أو أجزاء نحو: أيّ الرجل أحسنُ، ولذلك تبدل منه، فتقول: أوجهُهُ أم عينُهُ. أو تكريرها عطفاً بالواو(٢)، نحو قوله(٣).

أيّي وأيُّك فارسُ الأحزاب

واضافتها الى المفرد المعرفة جنساً كالجمع نحو: أيّ الدينار دينارك، وأيّ البعير بعيرك.

---

(١) تكلمة من (ب، م، ص)

(٢) عطفا بالواو: تكملة من "ب"

(٣) لم أعثر على قائله، وصدره:

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن

شرح التسهيل ١/٢٤٦، والدرر اللوامع ٢/٦٣.

١٤٢ ب

وكذلك المعطوف عليه بالواو، نحو: أيٌّ زيدٍ وعمرو وجعفر قام / ولا يجوز أن يُعطف على أيّ الاستفهامية، فهو اسم استفهام، لا يجوز أن تقول: أيّ القوم جاءك وزيدٌ إلا أن عطفتَ "زيداً" على الضمير المُسْتَكِن في جاء، ولا يجوز أيّ القوم وزيدٌ جاء إلا أن نويتَ تأخير "وزيدٌ" بعد جاء.

وجاء في الشعر حذف ثالث(١) أي نحو قوله(٢):

تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّمَاكَيْنِ أَيْهُمَا

ولا تقع أي نكرة موصوفة، لا يجوز مررتُ بأيّ معجب لك، وأجازه الأخفش. الموصول والصلة كجزء كلمة، ولهما الترتيب بتقديم الموصول وتأخير صلته عنه، ولا يفصل بينهما إلا بجملة الاعتراض كالقسم.

نحو:

ذاكَ الذي - وأبيكَ - يَعْرِفُ مالكاً

---

(١) المقصود بهذا القول: أن "أيْ" قد تكون محذوفة من أيّ الاستفهامية، فأيْ: مخففة بحذف الياء الثانية.

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها نصر بن سيار. وعجزه:

عليَّ، من الغيثِ، استهلّتْ مَواطِرُهْ.

ديوانه ١/٣٤٧، والمغني ص ١٠٧، وشرح التسهيل ١/٢٤٩

والسماكان: نجمان مشهوران. وهما: الأعزل والرامح

(٣) البيت لجرير، من مقطوعة يهجو فيها يحيى بن عقبة الطهوي، والمقصود بمالك: قبيلة مالك بن حنظلة من تميم.

وعجزه:

والحقُّ يدمغُ تُرَّهاتِ الباطلِ

ورواية الديوان والخصائص: تَعْرِفُ مالكاً.

ديوانه ٢/٥٨٠، والخصائص ١/٣٣٦، والمقرّب: ١/١٢.

نصّ عليه بعض أصحابنا . ونصّ الفارسي في الإغفال (١) على أن الفصل بالاعتراض بين الصلة والموصول لا يجوز، وان جاز ذلك بين المبتدأ والخبر، وانفصل أبو علي من الاعتراض بينهما بالقسم بما يوقف عليه من كلامه . أو بمعمول الصلة . نحو: جاءني الذي عمراً ضرب ، وبناء الذي راكباً أقبل . وبالنداء نحو (٢) :

وانت الذي - يا سعد - بؤت بمشهد

قال ابن مالك: ان وليَ النداء غير مخاطب لم يجز إلا ضرورة نحو (٣)

نكن مثلَ مَنْ - يا ذئبُ - يصطحبان . انتهى .

ولا فرق بين أن يكون مخاطبا أو غيره .

ولا يتبع الموصولُ لا بنعتٍ ، ولا توكيدٍ ولا بدلٍ ، ولا عطفٍ إلا بعد استيفاء الصلة ومتعلقاتها . فأما (٤)

لسْنا كَمَنْ جَعَلت إيادٍ دارَها تكريت

---

(١) الإغفال : كتاب في معاني القرآن لأبي علي الفارسي ، ذكر فيه ما أغفله أبو اسحاق الزجاج في كتابه : معاني القرآن .

(٢) نسبه صاحب الدرر الى حسان بن ثابت ولم أجده في ديوانه وعجزه :

كبير ، وأثواب المهادة والحسب

وشرح التسهيل ١ / ١٦١ ، والدرر اللوامع ١ / ٦٥

(٣) البيت للفرزدق من قصيدة يتحدث فيها عن ذئب قابله في البادية وصدره :

تعش فان عاهدتني لا تخونني

قال الأعلم " وفرق بين من وصلتها بقوله يا ذئب وساغ له ذلك لأن النداء موجود في الخطاب وان لم يذكره ، وان قدرت من نكرة وصفتها في موضع الفصل كان الفصل بينهما أسهل وأقرب .

ورواية الكتاب : تعال بدلا من تعش ، وفي الديوان : واثقتني بدلا من عاهدتني . ديوانه ٢ / ٨٧٠ ، الكتاب ١ / ٤٠٤ ، المقتضب ٢ / ٢٩٥ ، شرح التسهيل ١ / ١٦١

(٤) البيت للأعشى والبيت بتمامه :

لَسْنا كَمَنْ جَعَلت إيادٍ دارَها تكريت تمنع حبّها أن يحصدا

ورواية الخصائص واللسان : لسنا كمن حلت ... ترقب حبها ...

الخصائص ٢ / ٤٠٦ ، الديوان ص ٢٣١ ، اللسان ٢ / ٢٨٣ ، المغني ص ٧٠١

والقياس: فصل الذين فى الـمذكر ، ولم يمثل ابن مالك بما هو أكثر من موصولين .

قال: أو ما لولاه (هما على ماحذف نحو قوله (١) :

ومنه الذي واللات عدنك إحنة

أي : ومنه الذي عادك والللات عدنك .

فان كان الموصول " أل " (٢) على مذهب من يقول هو موصول فلا يجوز الفصل بين " أل " وصلته بشيء البتة (٣) .

وجاء ما ظاهره تقديم معمول الصلة على " أل " اذا كان الموصول والمعمول مجرورين ، الموصول بمن ، والمعمول بحرف جر نحو قوله تعالى : " إني لكما لمن الناصحين " (٤) ، " إني لعملكم من القالين " (٥) ، " وكانوا فيه من الزاهدين " (٦) .

وفي التخريج ثلاثة مذاهب : فالمبرد يقدر أعني لكما ، وأعني لعملكم وأعني فيه . ويعبرون عن هذا / بالتبيين . وأعني لا يتعدى بحرف جر قال الأخفش الصغير (٧) والتبيين قول البصريين . وقيل بحذف تدل عليه الصلة أي : ناصح لكما ، وقال : لعملكم وزاهدين فيه ، وقاله الجرمي والمبرد وابن السراج وابن جني .

١٤٣ أ

---

(١) لم أعرف قائله ، وعجزه :
فلينه ، فلا يحزنك كيد المواشيه
الشاهد فيه : دلالة صلة اللات ، وهي عدنك على صلة الذي المحذوفة ، أي : ومنه الذي عادك أحنة .
شرح التسهيل ١/٢٦٢ ، والمغني ص ٨١٦ ، والدرر اللوامع ١/٦٦ .

(٢) تكملة من (جـ ص) .

(٣) لأنها كجزء من صلتها .

(٤) سورة الأعراف الآية ٢١

(٥) سورة الشعراء الآية ١٦٨

(٦) سورة يوسف الآية ٢٠

(٧)

وقيل : يتعلق المجرور بالصلة نفسها ، والظروف والمجرورات يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها من الفضلات .

فلو كان الموصول غير " أل " كالذي وشبهه ، فلا يجوز تقديم شيء من معمول صلته عليه ، سواء كان الموصول مجروراً بمن أو لم يكن ، وكذا لو كان الموصول " أل " مجرورا بغير من الا ان جاء في شعر فيخرج على الحذف نحو(١) :

لا تظلموا مَوْسُوراً فانّه لَكُمُ ... من الذين وفَوْا في السرِّ والعلن .

أي : واف لكم .

وقول الاخر(٢) :

وأعرض منهم عمّن هجاني

أي : وأعرض عمّن هجاني منهم عمن هجاني .

وقال الاخر(٣) :

أبعلي هذا بالرحى المتقاعس

أي : متقاعس بالرحى المتقاعس .

وفي الدرة : يجيز الكوفي تقديم الجار والمجرور المتصل بالصلة عن الموصول كقوله(٤)

وعزّة أحلى الناس عندي مودة ... وعزّة عندي المعرض المتجافي

انتهى

---

(١) لم أعرف قائله

ينظر شرح التسهيل ١ / ١٦٧ ، والدرر ١ / ٦٦

(٢) البيت لهدبة بن خشرم ، وهو من الشعراء المذريين ، وقال هذا الشعر في قتله زياد بن زيد بن مالك بن عامر . وصدره :
ساهجو من هجاهم من سواهم
شعر هدبة بن الخشرم المذري ص ٤٧ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٢٧٣ ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ٢٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٧ .

(٣) البيت لهذلول بن كعب العنبري ، وقيل لاعرابي من بني سعد بن زيد مناة بن تميم وصدره : تقول — وصكّت نحرها بيمينها .
وفي شرح التسهيل وقعت بدلا من وصكّت . والمتقاعس الذي يخرج صدره ويدخل ظهره . ينظر الخصائص ١ / ٢٤٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٧ ، المقد الفريد ١ / ١٢٨ ، اللسان مادة " ردع " وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ٦٠٩ .

(٤) لم أعرف قائله

ولا يجوز عند البصريين حذف الموصول الاسمي الا إن جاء شيء منه في الشعر، وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون، واختاره ابن مالك، كما قال في قول حسان (١):

أمَنْ يهجو رسولَ الله منكم ويمدحه وينصره سواءُ

أي: ومن يمدحه، فحذف (من) لدلالة الموصول المتقدم عليه.

ومنه عند ابن مالك قوله تعالى "وقولوا آمنا بالذي أُنزل إلينا وأُنزل إليكم" (٢). أي: وبالذي أُنزل إليكم.

وفي الواضح: اتفق الكوفيون على أن "مَنْ" تحذف وتضمر على معنى الذي مع "من" و"في" خاصة، فيقال: منا يقول ذلك، ومنا لا يقوله، وفينا يقول ذلك، وفينا لا يقوله. واتفقوا على أن اضمار "من" مع "من" أقوى من اضمارها مع "في" قال (٣):

فظلّوا ومنهم سابقٌ دمعُهُ لهُ وآخرُ يثني دمعةَ العينِ بالمَهْلِ

معناه: ومنهم دمعه.

وقال آخر (٤):

لو قلتَ ما في قومها لم تيثم يفضُلها في حسبٍ وميسم

معناه: من يفضلها.

قال تعالى "من الذين هادوا يحرّفون الكلم" (٥) وليس في كتاب سيبويه إضمارُ من.

---

(١) ديوانه ص ٨ ورواية الديوان: فمن يهجو... "أمن"

(٢) سورة العنكبوت الآية ٤٦ (٣) لم أعرف قائله
ينظر الدرر اللوامع ١ / ٨٦

(٤) البيت لحكيم بن معية الربعي، وهو راجز اسلامي
الميسم: الحسن والجمال.
ينظر الكتاب ١ / ٣٧٥، والهمع ٢ / ١٢٠، وشرح المفصل ٣ / ٦١،
والخزانة ٢ / ٣١١

(٥) سورة النساء الآية ٤٦

واحتج الكوفيون بقوله تعالى " وما منّا إلاّ له مقامٌ معلوم " (١) .
وحمله سيبويه وأصحابه على الصفة ، أي : وما منا أحد نحو قولهم : ما منا أحد إلاّ ينصفك .

وأجاز الفراء : أن منا يقول ذلك ، وكان منا يقول ذلك ، وظننت منا يقول ذلك . وكذلك فيما . وقال : من المضمر اسمُ الأداة ، ومنا خبرُ الأداة ، وأبطل جميع هذا هشام .

وقال هشام : من قال : منا من يقول ذلك نفسه ، فجعل نفسه توكيداً لمن أخطأ ، لأنّ من محذوفة لقيام من مقامها ، فهي لا تنعت / ولا تؤكد ، ولا تنسق ولا يترجم . وأجاز هشام أن يقتطع منها فتقول : منا يقول ذلك ظريفاً على أن نأويها من (من) المضمرة .

١٤٣
أ

وردّ هذا أحمد بن يحيى ، وقال : إذا قطع من الاسم نُعِتَ وأُكِّدَ ونُسِقَ عليه . وقد أضمرت من ما ثم في قوله تعالى " وإذا رأيتَ ثَمَّ رأيتَ " (٢) معناه : ما ثم .

قال ابن مالك : ويجوز حذف صلة غير " أل " لدلالة المعنى نحو قوله (٣) :

أبعدُ الأُلى شبّوا لظى الحرب وادّرَوا
سَنَاها من اللائي فهنّ لكم أسا

أي : من اللائي لم يشبوها ، حذف لتقدم الصلة (٤) .

وقول الآخر (٥)

نحنُ الأُلى فاجمعْ جموعَك ثم وجّهْهُم إلينا

أي : نحن الأُلى عرفت ، دل على حذف الصلة قوله فاجمع جموعك .

---

(١) سورة الصافات الآية ١٦٤ (٢) سورة الإنسان الآية ٢٠
(٣) نسبه صاحب الدرر اللوامع إلى الخنساء ، ولم أجده في ديوانها .
ينظر الدرر ١/ ٦٨ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٦٥
(٤) حذف لتقدم الصلة : ساقط من " أ " .
(٥) البيت لعبيد بن الأبرص يخاطب امرأ القيس ، ويتوعده بثأر أبيه .
ديوانه ١٤٢ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٦٥ ، وشرح الأشموني ١/ ١٨٥
والمغني ص ١١٩ .

وأما الموصولُ الحرفي فإن كان " ما " أو " كَيْ " أو " أنْ " فلا يتقدم شيءٌ من صلاتها عليها، ولا من معمول صلاتها إلا " كَيْ ". فأجاز الكسائي : صحبتني العلمَ كي تقرأ، أي : كي تقرأ العلمَ. وإلا أنْ فأجاز الفراء يعجبني العلم أنْ تقرأ، أي : أن[1] تقرأ العلمَ. ولا يجوز الفصل بين هذه الحروف ومن شيء من مطلوبها إلا " ما " فيجوز : عجبتُ ما زيداً تضرب، أي : مما تضرب زيداً. ولا يجوز حذف شيء من هذا الموصول الحرفي إلا " أنّ " ففي حذفه خلافٌ، وتفصيل يُذكر في نواصب الفعل إن شاء الله تعالى. ولا يجوز حذفُ شيءٍ من صلاتها. قال ابن مالك[2] : إلا ويمعمولها باقٍ، وجعل من ذلك قول العرب : لا أفعلُ ذلك ما أنّ حِراءً مكانه، أي ماثبتَ حِراءٌ مكانه. ومن ذلك : أمّا أنتَ منطلقاً انطلقت معك، أي ان كنتَ منطلقاً[3] وقول العرب[4] : كلّ شيءٍ مَهَهٌ[5] ما النّساء وذكرَهُنّ، أي ماعدا النساء. ويأتي الكلامُ على هذا في باب الاستثناء إن شاء الله تعالى.

---

(١) أن : ساقطة من أ، ب

(٢) ينظر شرح التسهيل ٢٦٦/١

(٣) حذفوا كان وهي صلة أن، وأبقوا اسمها " أنت " وخبرها " منطلقا " وجعلوا ما عوضا من كان.

(٤) المهه : اليسير الحسن، ونصب النساء على الاستثناء أي ماخلا النساء. أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرَمِه فيمتعض حينئذٍ فلا يحتمله.
ينظر اللسان مادة " مهه ".

(٥) في كافة النسخ " أمه " والوجه ما أثبتناه.

" بابُ الإخبار "

شروطُ الاسم الواقع في هذا الباب (١):

- إمكانُ الاستفادةِ به، فإن كان ليس تحته معنى كثواني الأعلام، نحو أبي بكر، وأم بكر، وامرئ القيس، وبَعْلَبَكَّ في لغة من أضاف، فلا يقع خبراً، خلافاً للمازني، فإنّه أجاز أن تقع خبراً مستدلاً بأن العربَ قد أخبرت عنه، قال (٢):

فكأنّما نظروا إلى قمرٍ ... أو حيثُ علّقَ قوسَه قُزَحُ

- والاستغناءُ عنه بأجنبي (٣)، فلا يكون ذلك في الهاء نحو: زيدٌ ضربتُه، لأنك لو قلت: زيدٌ ضربتُ عمراً، لم يصح.
- وجوازُ استعماله مرفوعاً، فلا يكون ذلك فيما لزم حالاً واحدةً، أما وجوب الرفع كأيمنُ الله، وما التعجبية، أو النصب كسبحانَ الله، وسَحَرَ مُعيَّناً، وأخواته.
- وجوازُ تأخيره هو أو خلفه، فلا يكون ذلك فيما لزمَ الصدر، كأسماء الشرط.

---

(١) قال الرضي " هذا باب تسميه النحاة باب الإخبار بالذي أو بالالف واللام، ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض أبواب النحو من المسائل وتذكيره إياها، كما يتذكر مثلاً بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرها .. " شرح الكافية ٤١/٢.

(٢) البيت لنقيع بن سليك الاسدي، ونسبه في الحماسة لابن عبد الأسد استشهد به على أنه لا يشترط في الاسم المخبر عنه أن لا يكون من ثواني المركبات. ورده الجمهور بأن قزح اسم للشيطان، فكأن العرب قد وضعت قوساً للشيطان، فيكون من أكاذيبها.
ينظر الحماسة ٢٦٨/٢، والدرر اللوامع ٢٠٤/٢، والخزانة ط(بولاق) ٤٧٦/٤.

(٣) وذلك في صحة وقوعه موقعه قبل الإخبار كزيد من ضربت زيداً فإنّه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب آخر، فتقول: ضربت عمراً، بخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع أجنبي موقعها لفوات العائد الى المبتدأ.
ينظر شرح التصريح ٢٦٢/٢.

وأسماء الاستفهام ، وكمْ الخبرية ، وضمير الشأن ، فكلّ هذا يُستعمل مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يقع في هذا الباب (١) خبراً ، إلاّ اسم الاستفهام لاستفهام فيأتي حكمه إن شاء الله تعالى .

ومثالُ جواز تأخيره : هو زيدٌ في نحو : ضربت زيداً ، تقول في الإخبار : الذي ضربتُه زيدٌ .

ومثالُ تأخير خلفه التاء في نحو : ضربتُ زيداً ، تقول : الذي ضربَ زيداً أنا ، فأنا خلفٌ من التاء .

وكونُ الاسم لا يختصّ بالنفي ، كأحدٍ ، وديّارٍ / فيصحّ استعماله مرفوعاً مبتدأ ، ولا يكون في هذا الباب (٢) .

١٤٤ أ

وكونُه مُثْبتاً عنه بضمير ، فلا يكون مما لا يصحّ إضماره ، كالحال ، والتمييز ، والظاهر الذي حصل به الربط كان تكراراً بلفظه ، أو اسم اشارة اليه .
وكَوْنُ الضمير لا يطلبهُ بالموضع شيئان كالضمير الذي في "منطلق" ، لو جعلته خبراً في هذا الباب ، فقلت في "زيدٌ منطلقٌ" : الذي زيدٌ منطلقٌ هو ، لكان الضميرُ الذي في "منطلقٌ" يطلبهُ الموصولُ ، ويطلبُه زيدٌ ، ولا يمكن إعادته إليهما ، ولا إلى أحدهما . فلو قال إنسان : زيدٌ عالمٌ ، فقال قائل لقيتُهُ ، فصيّر هذا المنصوب خبراً في هذا الباب ، فقال الذي لقيتُهُ هو ، لم يعد الضمير هنا إلاّ على الذي . وهذه مسألةُ خلاف (٣) اجازها الاستاذ أبو علي ، وكلامُ ابن عصفور ، وابن مالك يوافقه .

---

(١) وذلك لازالة ماله صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك أنك تقول في الإخبار عن كم الخبرية من قولنا : كم عبدٍ ملكت : الذي إيّاه عبد ملكت كم . وعن ضمير الشأن من قولنا هو زيد قائم : الذي هو زيد قائم هو . وقال الأزهري : وثم مانع آخر ، وهو أن الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله . أما في مسألة الاستفهام فلأن الضمير لا يستفهم به ، وأما في مسألة الشرط فلأن الضمير لا يجزم ، وأما في مسألة كم فلأن الضمير لا يضاف ، وأما في مسألة ضمير الشأن فلأن ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول . ينظر شرح التصريح ٢/٢٦٦ ، وشرح الكافية ٢/٤٣ .

(٢) ينظر شرح الكافية ٢/٤٣ ، وشرح التصريح ٢/٢٦٨

(٣) ينظر شرح التصريح ٢/٢٦٧ .

وذهب الجزولي والشلوبين السفير إلى منع ذلك ، ونكتة (١) الخلاف هل شرط هذا الضمير أن لا يكون عائداً على شيء قبله ، أو شرطه أن لا يكون رابطاً ، فلو كان في الكلام رابطان نحو: زيدٌ ضربته في داره ، جاز الإخبار ، فتقول : الذي ضربتُ في داره هو ، فالضمير في داره رابط الخبر بالمخبر عنه ، وهو خبر عن الذي وعائد على زيد . وكونه بعضاً يوصف به من جملة واحدة ، فلو كانت لا يوصف بها كالأمر والنهي لم تكن في هذا الباب . أو جملتين في حكم واحدة كجملة الشرط والجزاء ، فتصلح للوصف نحو: زيدٌ ، في أن تضرب زيداً أضربه ، فتقول : الذي إن تضربه أضربه زيدٌ . وإن كانا متعاطفين فلابدّ من اتحاد العامل حقيقة نحو: زيدٌ ، من قولك: قام زيدٌ وعمروٌ ، وتقول : الذي قامَ وهو وعمرو زيدٌ . ونحو: عمرو ، تقول : الذي قامَ زيدٌ وهو عمرو . أو حكماً نحو: زيدٌ ، من قولك: ماهذا بزيد ولاضربا ، تقول : الذي ماهذا به ولاضربا زيداً ، وعمرو تقول : الذي ماهذا بزيد ، ولا إياه عمرو ، وكذا مسألة كفى بزيد وعمرو رجلين .

وإذا استوفيت هذه الشروط وقع في هذا الباب الذي تريد أن تجعله خبراً للذي وفروعه (٢) ، ولأل الموصولة إن كانت الجملة مصدّرة بفعل موجب يمكن أن يصاغ منه صلة لأل ، فإن كان غير موجب كهو في قولك : ماقام زيدٌ ، أو موجباً ، ولا يمكن الصوغ منه نحو: يذر ، ويدع لم يكن في هذا الباب صلة لأل .

وذكر أبو الحسن مسألة يصح أن يقع فيها خبراً من " أل " لا من الموصول ، تقول : قامت جاريتا زيدٍ لا قعدتا ، فإذا جعلت زيداً خبراً في هذا الباب قلت: القائمُ جاريتاه لا القاعدتان زيدٌ . ولو قلت : الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا زيدٌ لم يجز .

ومن النحويين مَنْ أجاز مررتُ بالذي قامَ أبواه لا الذي قعدا ، فعلى هذا تجوز مسألة الأخفش بالذي . وذكر الأخفش مسألة أخرى تصدّر بأل لا بالذي وذلك: المضروبُ وجهها زيدٌ ، ولا يجوز الذي ضُربَ وجهها زيدٌ .

---

(١) ب " وعليه " تحريف .

(٢) قال الرضي : وإنما اختاروا الاخبار بالذي دون ما وأي ، وسائر الموصولات ، لأنه أم الباب ، وهو أكثر استعمالا ، ولا يكون إلاّ موصولاً . شرح الكافية ٢/ ٤٦ .

وكيفية الإخبار: أن تقدم الموصول مبتدأ، وتؤخر الاسم أو خلفه خبراً، وبينهما صلة عائد منها إلى الموصول ضمير غائب يخلف الاسم في إعرابه الذي كان له. وسواء كان / المجعول خبراً ضمير تكلم أو خطاب، فتقول في ضربت: الذي ضرب أنا، وفي ضربت: الذي ضرب أنت. فالضمير في ضرب عائد على الموصول.

١٤٤ ب

وذهب أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني (١) إلى جواز عوده مطابقاً للخبر، فأجاز: الذي ضربت أنا، والذي ضربت أنت، ومنع ذلك الجمهور.

وفي الإخبار باسم الاستفهام خلاف (٢)، والمنع أظهر، وإليه ذهب ابن بابشاذ، ومنهم من أجازه قياساً. فإذا أخبرت باسم استفهام على مذهب من يجيزه (٣) لم يتقدم الموصول بل يتقدم الاستفهام، فتقول في أيهم ضربت: أيهم الذي إياه ضربت. وتقول في أي من قولهم: أيهم قائم، أيهم الذي هو قائم. وفي أي رجل كان جاءك، أيهم الذي هو كان جاءك.

وفي إعراب هذا التركيب خلاف، فقال ابن عصفور: أيهم خبر مقدم، والذي: مبتدأ، وهو القياس (٤). وقال ابن الضائع شيخنا: لا يجوز إلا أن يكون أيهم مبتدأ، والذي خبره. وإذا أخبرت باسم من جملة الاستفهام صيرت اسم الاستفهام أولاً مبتدأ، ثم تأتي بالموصول، ثم تضمر مكان اسم الاستفهام من الجملة، ثم تضمر المخبر به خبراً عن الموصول، فتقول في أيهم زيد: أيهم الذي هو هو زيد، فالضمير الثاني ضمير زيد خبره من الأول. وزيد خبر الذي، والجملة خبر أيهم.

---

(١) سبقت ترجمته

(٢) قال المبرد: ولا يخبر عن كيف، وأين وما أشبهه، لأن ذلك لا يكون إلا في أول الكلام، لأنها للاستفهام. المقتضب ٣/٦٢

(٣) أجاز ذلك ابن عصفور. ينظر شرح التصريح ٢/٢٦٦

(٤) قال الأزهري: والأقرب قول ابن عصفور، وإن كان الأصح عند الجمهور المنع مطلقاً. ينظر شرح التصريح ٢/٢٦٦.

وفي الإخبار بأيهم من قولك : أيّ رجلٍ كان أخاك : أيُّهم الذي هو كانه أخوك . أو كان إياه أخوك . فاسم كان مضمر يعود الى هو . وهو مضمر أي . ولو كان الاسم دخلت عليه أداةُ الاستفهام نحو : أزيدٌ أخوكَ فقلت : الذي هو أخوك زيدٌ ، إذا جعلتَ زيداً خبراً ، والذي زيدٌ هو أخوك ، إذا جعلتَ أخاك خبراً . وجعل ما أردت الإخبار به متأخراً ، خبراً من الموصول هو قول النحويين .

وفي البسيط : إن ذلك على جهة الأولى والأحسن ، وأنه يصح أن تقول : زيدٌ الذي ضربَ عمراً ، فتجعل زيداً خبراً من الذي إمّا متقدماً أو متأخراً ، وجوزه المبرد . أو تجعل زيداً المبتدأ ، والذي خبره ، وذلك في قول من قال : ضربَ زيدٌ عمراً .

ولنذكرْ مسائلَ هذا الباب مفرّعةً على مَحالِّ الإعراب من الرفع والنصب والجر ، فتقول : المرفوعات المبتدأ ، وتقدم القول في « أي » إذا كانت استفهاماً وأمّا غيرها ، فتقول في زيد ، من زيد أخوك : الذي هو أخوك زيدٌ . وفي « هو » من قولك هو قائم : الذي هو قائمٌ هو . وفي ضمير المتكلم والمخاطب من أنا قائمٌ ، وأنت قائمٌ : الذي هو قائمٌ أنا ، والذي هو قائمٌ أنتَ . وفي الإخبار بهما خلافٌ ، والصحيحُ الجواز . والضميرُ الذي خلفَ غائبٌ . وأجازَ الكسائي : الذي أنا قائمٌ أنا ، والذي أنتَ قائمٌ أنتَ .

والإخبارُ في بعض المواضع يؤدي إلى تفسير مضمَّن ، تقول : أنا قائمٌ أبي ، وأنتَ قائمٌ أبوك . فالإخبار عن أنا ، وعن أنتَ تقول فيهما : الذي هو قائمٌ أبوه أنا ، والذي هو قائمٌ أبوه أنتَ ، لا يجوز إلا هكذا ، لأنه لو أقررتَ التاءَ والكافَ لم يجزْه ، إلا أنّ ابنَ السراج ذكر / مسألةً وهي : ضربتُ الذي ضربني . قال : إذا أخبرتَ عن التاء قلت : الذي ضربَ الذي ضربني أنا . وكان ينبغي أن يقول : الذي ضربَ الذي ضربهُ أنا ، لأنّ الهاء والتاء بمعنى واحد ، فيلزم من تفسير أحدهما تفسيرًا للآخر . ويمكن أن يفرّقَ بينهما بأن في هذه الهاء لم يغيّره ، لأنّا أعدنا إلى الذي ضميرٌ غائبٌ ، فاستغنى عن تغيير الهاء ، وليس كذلك التي قبلها ، لأنك لو قلت : الذي هو قائمٌ أبي ، لأعدتَ ضميرَ المتكلم إلى الغائب ، وذلك لا يجوز ، لأنه أنا معك ضمير واحد . انتهى من النهاية .

١٤٥ / أ

والخبر إن كان جامدا جاز نحو: أخوك من زيد أخوك، تقول: الذي زيد هو أخوك. وفي المشتق خلاف (١) جوزه ابن الدهان، فتقول في: قائم من زيد قائم: الذي زيد هو قائم. والصحيح أنه لا يجوز بالمشتق. وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي: لا يتصور ذلك في وقوع ضميري المتكلم والمخاطب خبرين مخبر بهما، إلا في مثل: أنت أنت، أي: أنت الذي لعرفته، فتقول: في "أنت" الواقع خبرا: الذي أنت هو أنت. وتقول في المبتدأ الذي بعد ضمير الشأن في نحو: كان زيد منطلق، الذي كان هو منطلق زيد، وفي الخبر في كان زيد أخوك، الذي كان زيد هو أخوك.

وفي الإخبار بأل في زيد الكائن هو هو منطلق زيد قاله الزجاج، عن ضمير الشأن لما كان في صلة أل، وقال بعض أصحابنا لا يجوز.

الفاعل: إن كان ضمير متكلم أو مخاطب، ففي جواز الإخبار به خلاف، والجمهور على الجواز، فتقول في ضربت وضربت: الذي ضرب أنا، والذي ضرب أنت، فإن كان الموصول "أل" ورفع الصلة ضميرا لغير "أل" وجب إبرازه، فتقول في ضربت زيدا، الضاربه أنا زيد، وإن كان لأل، قلت في زيد: من خرج زيد. وفي التاء من ضربت زيدا الضارب زيد، والضاربة زيدا أنا. ثم الفاعل إن كان في جملة واحدة نحو: قام زيد قلت: الذي قام زيد، والقائم زيد، وإن كان تقدمه فعلان، واتحد الفاعل ضمير متكلم أو مخاطب، فالصحيح الجواز (١).

وإن كان ظاهرا نحو: يقوم ويقعد زيد قلت: الذي يقوم والذي يقعد زيد، وزيد خبر عن الموصولين. أو تكرار الثاني توكيد. والأولى أن يقال: استغني بخبر أحدهما عن الآخر، ويجوز أن تقول في (أل) (٢) القائم والقاعد زيد، والقائم ويقعد زيد، وسواء أكان العطف بالواو أم بغير الواو.

---

(١) أ: "فالصحيح".

(٢) تكملة من "...".

وان كان الفاعل الثاني هو ضمير الاول نحو: قام زيد وخرج عطفت بما قلت من حروف العطف، فبالاخبار بالمضمر تقول: الذي قام زيد وخرج هو، والقائم زيد والخارج هو. فان عطفت على الفاعل مفرداً نحو: قام زيد وعمرو، قلت في "زيد": الذي قام هو وعمرو زيد. وبعمرو قلت: الذي قام زيد وهو عمرو، والقائم هو وعمرو زيد، والقائم زيد وهو عمرو. ولا يكون العطف الا بالواو خاصة.

وان اختلف الفاعل والعطف بالفاء نحو: يطير الذباب فيغضب زيد، فاخبرت بالفاعلين، قلت: الذي يطير هو الذباب فالذي يغضب هو زيد، والطائر الذباب فالغاضب زيد. وبالفاعل الاول: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، والطائر فيغضب زيد الذباب، فعطف الفعل على صلة "أل" لانه في معناه، خلافاً[1] للاخفش والمبرد وابن السراج فمنعهم هذا.

وان اخبرت بالفاعل الثاني، قلت: يطير الذباب فالذي يغضب هو زيد، ويطير الذباب فالغاضب زيد. فان كان العطف بالواو اخبرت عن الفاعلين كما تقدم / قلت: الذي يطير الذباب، والذي يغضب زيد، بالذباب فقط لم يجز عند اكثر النحاة لخلو الجملة الثانية[2] من ضمير يربط الصلة بالموصول، لو قلت: الذي يطير ويغضب زيد الذباب. وليست الواو كالفاء. واجاز ذلك ابن الطراوة وغيره على أن تكون الواو جامعة، وهي التي تجعل المسند كشيء واحد، نحو: هذان زيد وعمرو.

واذا عطفت على الفاعل الاول من قولك: يطير الذباب فيغضب زيد، اسم فاعل بالذي، كان منكراً لا غير نحو: الذي يطير الذباب فغاضب زيد، اذا اخبرت بزيد. والذي يطير فغاضب زيد الذباب، اذا اخبرت بالذباب وان كان بأل كان[3] ايضا نكرة فتقول: الطائر فغاضب زيد الذباب، ان اخبرت بالذباب، والطائر الذباب فغاضب زيد.

---

(١) ينظر شرح المفصل ٣/١٨٥

(٢) تكملة من "ب".

(٣) كان: ساقطة من "أ".

وأجازَ هشامٌ دخول " ألْ " على اسم الفاعل في المسألتين على أن تكون زائدة . ولو كررت الذي فقلت: الذي يطيرُ الذبابُ فالذي يغضبُ زيدٌ ، أو الذي يطيرُ فالذي يغضبُ زيدٌ الذبابُ . فقال الأخفش : هو محالٌ لخلوّ أحدهما من الضمير، وكذا تكرير اللام لخلوّ صلته من ضميره . فإن أمكنَ دخول اللام على الأول والثاني ، وصُوغ اسمي فاعلين في كل واحدة منهما ضميرٌ يعودُ على اللام نحو: ضربتُ زيداً فأبكيتُه ، فتقول : إذ الأخبرت بالتاء : الضاربُ زيداً فالمبكيه أنا ، وبزيدٍ : الضاربُه أنا فالمبكيه زيدٌ .

ومسألةُ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ لا يتأتى فيهما هذا ، ولا يجوز فيهما عند حذف الفعل على الاسم فهي ممتنعة .

وأجازَ قومٌ الطائرُ الذبابُ فالغاضبُ زيدٌ على نية دخول " ألْ " من الغاضب ، كأنه قال : فالغاضبُ زيدٌ ، وهذا لا يجوز . وقد غلطَ ابنُ بابشاذ فحكى عن أبي الحسن أنه يُجيزُ ما أجازه الفارسي من قوله : الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ . المفعول الذي لم يسم فاعله حُكْمُه حُكْمُ الفاعلِ إلاّ في الصيغة ، فإنها تغيرت في الفعل ، وفي اسم المفعول على صيغةٍ ما ينفي للفاعل منهما فتقول في ضُرِبَ زيدٌ : الذي ضُرِبَ زيدٌ ، والمضروبُ زيدٌ . وفي ضُرِبتُ وضُرِبتَ : المضروبُ أنا ، والمضروبُ أنتَ ، والذي ضُرِبَ أنا ، والذي ضُرِبَ أنتَ . ولا يخبر في مُرَّ بزيدٍ بالمجرور والذي قام مقام الفاعل ما دام مجروراً .

اسمُ كان وأخواتها يُخبَرُ به بالذي وبألْ إلاّ " ليس " (١) ، وما دخل عليه حرفُ النفي لزوماً ، أو حال ارادة نفيه، فلا يكون فيه ألْ . وإلاّ اسم مادام ، فلا يكون فيه ألْ ولا الذي ، فتقول في كان زيدٌ قائماً : الذي كان قائماً زيدٌ ، والكائنُ قائماً زيدٌ ، وفي كنتَ قائماً : الذي كان قائماً أنتَ ، والكائنُ قائماً أنتَ ، وفي كنتُ قائماً : الذي كان قائماً أنا ، والكائنُ قائماً أنا ، وإذا ثنيتَ أو جمعتَ . والإظهار بألْ في ضمير المتكلم والمخاطب ثنتي اسم الفاعل ، وجمع واستتر الضمير على كل حال إلاّ على مذهب الكسائي فيهما فيبرز الضمير .

---

(١) قال المبرد : فأما " ليس " فلا يجوز أن تخبر عما عملت فيه بالألف واللام ، لأنها ليس فيها " يَفْعَل " ولا يبنى منها فاعل . ينظر المقتضب ٣/١٠٠ .

المرفوعُ بأفعالِ المقاربةِ إن كان الفعل مُتصرفاً نحو: كادَ / وأوشك ١٤٦ أ (جاز الإخبار بالمرفوع، فتقول في كادَ زيدٌ يضربُ عمراً: الذي كادَ يضربُ عمراً زيدٌ) (١). وكذا أوشك. وما أصلُه التصرف وعرض له عدمُ التصرف باستعماله في أفعال المقاربة، فالظاهر جوازُ الإخبار بمرفوعه. فتقول في "جعلَ زيدٌ يقرأ": الذي جعلَ يقرأ زيدٌ.

وإن كان جامد الوضع وهو عسى، فأجاز الإخبار بمرفوعه الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع (٢)، تقول في عسى زيدٌ أن يقومَ: الذي عسى أن يقومَ زيدٌ، فجعل صلة الذي عسى، وذلك لا يجوز عند الجمهور (٣). وتقدم الخلاف في ذلك في صلة الموصول.

اسم ما، ولات، تقول في ما زيدٌ قائماً: الذي ما هو قائماً زيدٌ. وزعم ابنُ عصفور أنه يجوز حذف الضمير هنا، وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: ينبغي أن لا يجوز، واسم "ما" لم يأت محذوفاً في موضع من المواضع. وقال ابن عصفور، تقول في قراءة من نصب "لاتَ حينَ مناصٍ" (٤) الذي لاتَ هو حينَ مناصِ الحين. تظهر ذلك الذي كان محذوفاً، وتجعل مكانه ضميراً، ويجوز أن يحذف، وفي قراءة من رفع الذي لا لات هو حين مناص، ولا يحذف هو. وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: هذا كله لا يجوز.

خبر إنّ وكأنّ: إن كان جامداً قلت في إنّ هذا أخوك، وكأنّ زيداً أسداً. الذي إنّ زيداً هو أخوك، والذي كأنّ زيداً هو أسد. وإن كان مُشتقاً ففيه الخلاف الذي في خبر المبتدأ (٥). وقد مَثّلَ بعضُ شيوخنا ذلك فقال في: إن زيداً قائمٌ: الذي إنّ زيداً هو قائم. وتقول في إنك أنتَ الذي لا إنك هو أنتَ، كما تقدم في أنتَ أنتَ.

---

(١) تكملة من (جـ).

(٢)

(٣) قال الرضي: لا تخبر بالألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة، ويشترط في الفعل أن يكون متصرفاً، إذ غير المتصرف نحو: نعم، وبئس، وعسى، وليس، لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول. شرح الكافية ٢/٤٦.

(٤) سورة ص الآية ٣.

(٥) ينظر المقتضب ٣/٩٧، الهمع ٢/١٤٧، وشرح الأشموني ٣/٩٩.

المنصوبات : المفعول به ، تقول فيما يتعدى إلى واحد نحو : ضربت زيداً : الذي ضربته زيدٌ ، يجوز حذف الضمير العائد فيه ، والضاربه أنا زيدٌ ، ولا يجوز حذف الضمير العائد ، وقد جوّزه بعضهم .

وإن كان من باب ما يتعدى إلى اثنين ، فإن كان من باب أعطيت ، وأخبرتَ بالأول في نحو : أعطيت زيداً درهماً : قلت الذي أعطيته درهماً زيدٌ ، يجوز حذف العائد . والمعطيه أنا درهماً زيدٌ . والمعطي أنا إياه درهماً زيدٌ ، ولا يُحذف العائد .

وإن أخبرتَ بالثاني قلت : الذي أعطيتُه زيداً درهمٌ ، والذي أعطيتُ زيداً إياه درهمٌ ، تفصله لبقائه في رتبته ، وهو اختيار ابن بكر ، والوصلُ ظاهرُ قول المازني ، وهو أحسنُ عند البصريين (١) .

ويجوزُ المعطي أنا زيداً إياه درهمٌ ، ومنع منها ثعلب ، والمتفق عليه المعطيه أنا زيداً درهمٌ (٢) . أتيتَ به متصلاً ، فإن ألبس أتيتَ به متصلاً مكان الظاهر نحو : أعطيته زيداً عمراً . فتقول في الإخبار بعمرو : الذي أعطيتُ زيداً إياه عمرو ، والمُعطي أنا زيداً إياه عمرو ، ولا يجوز حذف هذا العائد . وفي الإخبار بزيد : الذي أعطيتُه عمراً زيدٌ ، والمعطيه أنا عمراً زيدٌ . ولا يجوز حذف هذا العائد " زيد " . أو إن كان من باب ظنّ ، وأخبرتَ بالأول من نحو : ظننتُ زيداً أخاك ، قلت : الذي ظننتُه أخاك زيدٌ . ولا يجوز حذف العائد على الصحيح . والظانّه أنا أخاك زيدٌ . وقد يحذف هذا العائد قليلاً . أو بالثاني مشتقاً ، ففيه خلاف خبر المبتدأ إذا كان مشتقاً ، أو جامداً ، فتقول : الذي ظننتُه زيداً أخوك . ووَصْلُ الضمير أحسنُ من فَصْله (٣) . وقال ابنُ الدّهان : لا يَحسنُ في هذا أن تأتي بالضمير المتصل وتقدّمه ، قال : فتقول : الذي ظننتُ زيداً إياه قائمٌ . والظانُّ أنا زيداً إياه قائمٌ . ومَثَّل بالمشتق لأنه يرى جواز ذلك في خبر المبتدأ ، وفي النواسخ / وإذا قلتَ الذي فيجوز حذف العائد على ضعف ولم يقسه أبو الحسن .

١٤٦ ب

---

(١) ينظر المقتضب ٩٣/٢

(٢) ينظر المقتضب ٩٣/٣

(٣) ينظر المقتضب ٩٥/٢ .

وأمّا في اسم الفاعل فلا يجوزُ حذفُه نحو: القائلُ أنا أخاك زيدٌ، وقد أجازه بعضُهم، هذا إذا لم يلبس كمسئلة لعطي، وإذا ألبس في نحو: ظننتُ زيداً عمراً، وأخبرتَ بعمرو فقلت: الذي ظننتُ زيداً إيّاه عمرو.

وإن كان من باب أعلمَ وأخبرتَ بالأوّل من أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً، قلت: الذي أعلمته عمراً منطلقاً زيدٌ، ولا يجوز حذف العائد. ومن أجاز حذف الأوّل في باب أعلم، يقتضي قوله جواز حذف العائد.

وتقول في أل: المُعلِمُه أنا عمراً منطلقاً زيد، هذا مذهب سيبويه (١) ومن النحويين من أجاز حذف العائد.

وإن أخبرتَ بالثاني قلت: الذي أعلمت زيداً إيّاه منطلقاً عمرو. ولا يجوز أن تقدم إيّاه على زيد، ويجوزُ حذفُ هذا العائد (٢). وإن لم يلبس جازَ اتصاله بالفعل وذلك نحو: أعلمت زيداً هنداً ضاحكةً، فتقول: التي أعلمتها زيداً ضاحكةً هندٌ، ويجوز أن ينفصل. وإذا كان متصلاً بالفعل جاز حذفه خلافاً لأبي الحسن.

وإن أخبرتَ بالثالث، وكان مشتقاً، ففيه الخلافُ الذي في خبر المبتدأ إذا كان مشتقاً. فإن كان جامداً جازَ الإخبارُ (٣) به، فتقول في نحو: أعلمت زيداً عمراً أخاك: الذي أعلمتُ زيداً عمراً إيّاه أخوك.

وإن أخبرت عن "أل" بالمفعول الأوّل فتقدم تمثيلُه، أو بالثاني قلت: المُعْلِمُ أنا زيداً إيّاه منطلقاً عمرو، أو بالثالث: قلت: المُعْلِمُ أنا زيداً عمراً إيّاه أخوكَ.

فرع: إنّما ضربتُ زيداً، إذا أخبرتَ عنه قلت على مذهب سيبويه الذي إنّما ضربتُهُ زيدٌ، ويجوز حذف العائد، وعلى مذهب الزجاج: الذي إنّما ضربتُ إيّاه زيدٌ.

---

(١) ينظر شرح الكافية ٢/ ٥٠

(٢) ينظر المقتضب ٣/ ١٢٥، وشرح الكافية ٢/ ٥٠

(٣) ينظر المقتضب ٣/ ١٢٥.

اسم إنّ وكأنّ تقول في إن زيداً قائمٌ، وكأنّ زيداً أسد، الذي إنّه قائمٌ زيدٌ، والذي كأنه أسدٌ زيدٌ.

خبر كان إن كان جامداً جاز الإخبارُ به، قال ابن عصفور بلا خلاف فيه وليس كذلك بل من النحاة مَنْ منع الإخبار به مطلقاً سواء أكان جامداً أم مشتقاً، ومنهم من أجاز ذلك مطلقاً (١). وقال ابنُ الدّهان: أكثر النحاة على الجواز مطلقاً، ومنهم من فصّل، فإن كان جامداً جاز، وإن كان مشتقاً لم يجز. والتفريعُ على هذا، فتقول في كان زيدٌ أخاك: الذي كان إياه زيدٌ أخوك، ويجوز كانه والكائنُ إياه زيداً أخوك، ويجوز الكائنةُ.

خبر ما إن كان مشتقاً ففيه الخلاف، وإن كان جامداً قلت في ما زيدٌ أخاك: الذي ما زيدٌ إياه أخوك.

المصدر: إن كان مؤكداً فلا يجوز الإخبارُ به (٢)، وإن تخصص جازَ نحو: قامَ زيدٌ قياماً حسناً، وشربتُ شربَ الإبل، فتقول: الذي قامه زيدٌ قيامٌ حسنٌ، والذي شربته شربَ الإبل، والقائمُهُ زيدٌ قيامٌ حسنٌ، والشاربه أنا شربُ الإبل. وذكر ابن عصفور في المصدر المطلق خلافاً.

وإذا قلت (٣): تبسمتُ وميضَ البرق، فمن قال العامل في وميض محذوفٌ لم يجز الإخبار به، وهو الرّماني. ومن نصبَهُ بتبسمتُ فيقول: الذي تبسمتُه وميضُ البرق، والمتبسمُهُ أنا وميضُ البرق، هكذا في الغرّة.

١٤٧ / أ

وقال شيخنا / الأستاذ أبو الحسن الأُبّذي أبو عثمان حيثُ يعمل في وميض البرق، والظاهر يجوز الإخبارُ به، وسيبويه حيثُ يُضْمِر له من لفظه يمنع.

---

(١) ينظر المقتضب ٣/٦١، وشرح الكافية ٢/٤٤، والهمع ٢/١٤٧

(٢) قال الرضي: ويقبح الاخبار عن المصدر الذي للتأكيد لخلوّ الإخبار عن فائدة معتبرة. شرح الكافية ٢/٤٣.

(٣) أجاز المازني الاخبار بالمصدر الواقع موقع ما هو في معناه من غير لفظه نحو: تبسمت وميض البرق، وذلك لكثرته على هذا الوجه حتى صار كالأصل. ينظر الهمع ٢/١٤٧.

فأما جئتَ نفسَها ، ورجعَ عودَه ، على بدئه عند سيبويه ، وأرسلها العراكَ ، وجاءوا الجماءَ الغفيرَ ، فلا يجوز ذلك (١) فيها . وأما سيراً في إنما أنتَ سيراً ، فالمنعُ مذهبُ ابن السراج ، ومنهم من يجيز فيقول (٢) : الذي إنما أنتَ إياه سيرٌ .

في النهاية : سقياً ورعياً في الإخبار عنه خلاف ، ومن أجاز قال : الذي إياه سقيٌ ، فقديره : الذي سقاه فلانٌ سقيٌ انتهتكم نهايةٌ ، فيه خلاف لسيبت وبعض البعري .

الظرف المتصرف (٣) : ان اتسع فيه قلت في قام زيدٌ اليوم ، وفي قام زيدٌ خلفَك : الذي قام فيه زيدٌ اليوم ، والذي قام زيدٌ خلفُك ، والقائمُ زيدٌ اليوم ، والقائمُ زيدٌ خلفُك ، وقد يحذف العائد من الذي دون أل وان لم يتسع فيه لم تصل إلى الضمير إلا بـ " في " .

المفعول من أجله : في الإخبار به خلاف فصحح ابنُ عصفور المنع ، وإلى الجواز ذهب ابن الضائع ، ومن أجاز ذلك فيه يقول في جئتُك ابتغاءَ الخير ، إذا أخبرتَ بابتغاء الخير : الذي جئتُك له ابتغاءُ الخير . ولا تقول : الذي جئتُكَهُ ، لأنّ المفعول له لا ينتصب (٤) إلا بشروط ليست موجودة في الضمير ، فاحتيجَ إلى لام الجر .

---

(١) لأنه خلف ما لا يصح أن يخبر عنه . ينظر شرح الكافية ٢/٤٤ ، والهمع ٢/١٤٢ .

(٢) قال الرضي : " وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو : إنما أنت سيراً ، وعند ابن السراج لا يجوز ، لأن الفعل إنما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه . شرح الكافية ٢/٤٣

(٣) قال المبرد : اعلم ان كل ظرف متمكن فالإخبار عنه جائز ، وذلك قولك اذا قال قائل : زيد خلفك اخبر عن " خلف " قلت الذي زيدٌ فيه خلفُك ، فترفعه لانه اسم ، وقد خرج من أن يكون ظرفاً . . . وما كان لا يقع إلا ظرفاً فلا يجوز الإخبار عنه . عند ، ومكرة عشية . . . لأنه لا يرتفع ينظر المقتضب ٣/١٠٢ ، ٤/٣٥٣ .

(٤) ج " ينتصف " تحريف

المفعول معه: مذهب أبي الحسن أنه لا يجوز الإخبار به، وصححه ابن عصفور، وإلى الجواز ذهب غيرهما، وهو اختيار شيخنا أبي الحسن ابن الضائع، فتقول (١) في جاء البرد والطيالسة: الذي جاء البرد وإياها الطيالسة، والجائي البرد وإياها الطيالسة.

المنصوب على الاستثناء: تقول في قام القوم إلا زيداً: الذي قام القوم إلا إياه زيد، وفي قام القوم ليس زيداً: الذي قام القوم ليس إياه زيد. ولا تعمل الضمير في الأجود، فتقول: ليسه زيد، وكذلك لا يكون، فأما خلا وعدا وحاشا، إذا نصبت وأخبرت بمنصوبها، فتقول: الذي قام القوم حاشا زيد، وكذلك خلا وعدا.

والمجرورات: إما بحرف (٢)، أو بإضافة، وإن كان بحرف لا يجر إلا المضمر جاز، تقول في لولاك لقمت: الذي لولاه لقمت أنت، أو تجره ضرورة نحو: حتى، فلا يجوز عند الجمهور، وأجاز ذلك المبرد.

أو لا تجر إلا الظاهر نحو: رب وواوها، فلا يجوز، أو تجرهما فيجوز، فتقول في مررت بزيد: الذي مررت به زيد، والمار به أنا زيد، وحذف به ضعيف جداً.

وإن كان الجر بإضافة، ولكل من المتضايفين معنى جاز الإخبار بالمجرور، فتقول في قام غلام زيد: الذي قام غلامه زيد، والقائم غلامه زيد. ولا يحذف هذا الضمير إلا أن الاسم قد يقطع من الإضافة لفظاً فيه المعنى، نحو: كل، وبعض، فتقول في مررت بكل القوم: الذي مررت بكل القوم، ويجوز التصريح (٣) بالضمير فتقول: الذي مررت بكلهم القوم.

---

(١) تكملة من جـ.

(٢) لا يخبر عن المجرور بحتى أو مذ أو منذ لأنهن لا يجررن إلا الظاهر والإخبار يستدعي إقامة مضمر مقام المخبر عنه. ينظر شرح التصريح ٢٦٧/٢، وشرح الكافية ٤٣/٢.

(٣) ب: "التعريف" تحريف.

والاخبار بالضمير في ويحهُ رجلاً حسلا عا (١) ومن أجاز ذلك قال: الذي ويحهُ رجلاً هو فان كان المجرور بالاضافة ياء المتكلم نحو: هذا غلامي فتقول: الذي هذا غلامُه أنا، وقد استضعف أبو عثمان (٢) الإخبار من الياء، لأنَّ الياء أعرف المعارف فنقلها إلى ضمير الغائب، والغائب دون المخاطب الذي هو دون المتكلم في التعريف.

وان أخبرتَ عن اسم الإشارة، قلت: الذي هاهو غلامي ذا، لأنّ حرف التنبيه يدخل على المضمر.

وان كان من العدد الذي أُضيفَ إليه مميزُه نحو قولك: هذه ثلاثةُ أثواب، فتقول: الذي هذه ثلاثتُها أثواب، وهذا / فيه ضعف، ١٤٧ أ لأنّ اسم العدد حقّهُ أن يُضافَ إلى اسم الجنس ليبينه، فالإضافة إلى المضمر الغائب غير مبينة، وان بينت فليس ذلك بطائل.

وتقول: له عشرةُ الاف درهمٍ، فتقول: الذي له عشرةُ الاف درهم.
وتقول: له أحد عشر ألف درهم، لا يجوز الإخبار عن درهم، لأنّ ألفاً مضاف إليه. وقد وقع مميزاً لأحد عشر فيقتضي الى جعل المميز معرفة.

وان كان من العدد الذي أُضيف إليه اسم الفاعل الموافق في المادة نحو: ثاني اثنين لسم يجز الإخبار به (٣)، لا تقول في هذا ثاني اثنين: اللذان هذا ثانيهما اثنان، هكذا قال أصحابنا ابن عصفور وشيخنا الأبذيّ وابن الضائع. وقد تقدمهما الى ذلك ابنُ الدّهان.

وكذا قالوا في ثالثِ ثلاثة، وهو عندي يصح، إذ معنى ثالث ثلاثة: أحد ثلاثة، فيصح الذي هذا ثالثهم، أي أحدُهم ثلاثة. وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع ان خصص بصفة أو تعريف صح فتقول: اللذان هذا ثانيهما اثنان صالحان، أو الاثنان لمن بينك وبينه عهد في اثنين.

---

(١) المازني يجيزه، لأنه قد قوى في الخبر، وابن السراج لا يجيزه، لأنه واقع موقع الدعاء، والدعاء لا يخبر عنه، فكذلك ما وقع موقعه. ينظر الهمع ٢/١٤٧.

(٢) ينظر المقتضب ٣/١١٨.

(٣) تكملة من (ب).

ووهم ابنُ عصفور والأبّذيّ شيخنا انه يجوز في الأربعة فمازاد في نحــو: رابعُ أربعة أن يخبر بالأربعة. فتقول في هذا رابعُ أربعة: الذي هــذا رابعُهم أربعة، وردّ ذلك شيخنا أبو الحسن بن الضائع، وردّه مردودٌ.

وان اختلفا في المادة نحو: ثالثُ اثنين، ورابعُ ثلاثة، فزعم ابن عصفـور انه يجوز من الثلاثة. وقال ابن الضائع: ينبغي ان لا يجوز إلا من الأربعة.

وأمّا المركبُ فلا يكونُ إلاّ في المتفق المادة نحو: حادي عشـــر أحد عَشَر. وينبغي أن لا يجوز إلاّ إن ذكرَ التمييز، فتقول في هـــذا حادي عَشَر أحد عَشَر: الذين هذا حادي عَشَرهم أحد عَشَر غلاماً.

وفي الغرّة: فأمّا حادي أحد عشر، وثالثُ ثلاثة عَشَر، فان أخبرتَ بأحد عَشَر، وثلاثةَ عَشَر، لم يجز الذين هذا حاديهم أحد عَشَر، ولا الذيــن هذا ثالثُهم ثلاثةَ عَشَر، كما تقول: الذين هذا ثالثُهم ثلاثة انتهى.

ولا يجوز إدخال "ألْ" على شيء من هذا لانه مضاف، فلا يجـري مُجرى الفعل. وقال الأخفش: ألا ترى أنك لا تقول: هذا خامسُ خمسة غداً، فان قلت: رابعُ ثلاثة جاز فتقول اذا أخبرتَ عن ثلاثة: الذين هـذا رابعُهم ثلاثة، وبـ "ألْ" الرابعُهم هذا ثلاثةٌ، ولا يجوز الثانيهما اثنـان لعدم الفائدة انتهى.

وينبغي أن لا يجوز: الذين هذا رابعُهم ثلاثة، لانه قد أُستفيـدَ من المبتدأ وصلته أنّهم ثلاثةٌ، فقد صار الخبرُ مفهوماً من المبتدأ، فلا يجوز.

وتقول اذا أخبرتَ عن "ما" وصلتها من قولهم: أحسنُ مايكون الأميرُ قائماً على مذهب المازني: الذي هو قائماً مايكون الأميرُ، ومنعهُ بعضُهم لأنّ الضميرَ لا يؤدي عنه، والصوابُ في القياس: الذي أحسنُه قائماً مايكون الأميرُ، ومنعه قومٌ لأنّ الضميرَ لا يؤدي عنه.

التوابع: النعت: يجوزُ أن يخبرَ بالمنعوت مع نعته، تقول في مررتُ برجلٍ عاقلٍ: الذي / مررتُ به رجلٌ عاقلٌ، والمارُّ به أنــا رجلٌ عاقلٌ. ١٤٨ / أ

وفي النهاية : مررت برجل عاقل تخبر عن رجل فتقول : الذي مررت به عاقلاً رجلٌ ، والذي مررت به رجلٌ عاقلٌ ذكرهما أبو سعيد انتهى .

وبالمؤكد من توكيده ، تقول في قام زيدٌ نفسه : الذي قام زيدٌ نفسه ، والقائم زيدٌ نفسه ، وفي ضربت زيداً نفسَه : الذي ضربتُه نفسَه زيدٌ . ولا يجوز(١) حذف الضمير من ضربته ، نصّ عليه الاخفش نقلاً عن العرب انهم لا يقولون : الذي ضربتُ نفسه زيدٌ ، يريدون : الذي ضربتُه .

وفي كتاب سيبويه من تمثيله وتعليل الخليل جواز حذف المؤكد .

ويجوز أن يخبر بالمعطوف عليه ، وبالمعطوف ، تقول في قام زيدٌ وعمرو : الذي قام هو وعمروٌ زيدٌ ، والذي قام زيدٌ وهو عمروٌ ، تضع الضمير مكان الذي أخبرت به خلافاً لمن قال : لابدّ أن تجعله فاعلاً ، فتقدمه ، وتجعل المعطوف عليه معطوفاً ، فتقول : الذي قام هو وزيدٌ عمرو . واستحسن هذا المذهب أبو الحسن بن أبي الربيع .

فان كان العطف بأو ففيهما الخلاف الذي في الواو ، فان كان بأم لم يجز الإخبار لا بالمعطوف ، ولا بالمعطوف عليه .

وان كان بالفاء ، أو بثم ، أو بحتى ، أو ببل ، أو بلا ، أو بلكن . كان الضمير مكانَ الذي تريد أن تخبر به ، فتقول في قام زيدٌ فعمرو ، اذا اخبرتَ بعمرو : الذي قام زيدٌ فهو عمرو ، وفي قام زيدٌ لا عمرو ، اذا أخبرت بعمرو : الذي قام زيدٌ لا هو عمروٌ . وفي ماقام زيدٌ لكن عمرو : الذي ماقام زيدٌ لكن هو عمرو . وكذلك بل ، وحتى .

وتقول : زيدٌ وعمرو قائمان ، فاذا أخبرت بزيد قلت : الذي هو وعمرو قائمان زيدٌ ، أو بعمرو قلت : الذي زيدٌ وهو قائمان عمرو ، أو بهما قلت : اللذان هما قائمان زيدٌ وعمروٌ . ويجوز ذلك في العطف بالفاء ، وثم ، وأو .

---

(١) لا : ساقطة من " أ " .

أمّا الإخبار في البَدَل (١) : فمنهم مَنْ يجيزُ الإخبارَ في المُبدَل منه وحدَه ، وبالبدل وحده ، فإذا قال : قامَ أخوك زيدٌ ، وأخبرتَ بأخيك الذي هو مُبدَلٌ منه قلتَ : الذي قامَ زيدٌ أخوك ، ففي قامَ ضميرٌ يعودُ على الذي ، وزيدٌ : بَدَلٌ منه ، وأخوك : خَبَرُ الذي .

وإذا أخبرتَ بالبَدَلِ قلت : الذي قام أخوك هو زيدٌ ، فهو بدل من " أخوك " وهو عائد على الذي ، وزيدٌ : خبرُ الذي .

ومن النحاة مَنْ يُبْدِلُ من " زيد " ضميراً ويؤخرُه إلى آخر الكلام ، وأخوك بدلٌ منه فتقول في قام زيدٌ أخوك كما كان قبل الإخبار به فتقول : الذي قامَ زيدٌ أخوك هو ، ففي قام ضميرٌ يعودُ على الذي ، وزيدٌ : خبرُ الذي بقيَ التابعُ تابعاً ، والمتبوعُ مَتْبوعاً .

وفي الفقرة : في (٢) مررتُ بأخيك زيد ، إن أخبرتَ بأخيك ، قولان : أحدهما : أن تؤخر البدلُ والمُبدلُ منه إلى آخر الكلام فتقول : الذي مررت به أخوك زيدٌ .

والثاني : أن تؤخر الأخ وحده ، وتجعل زيداً بدلاً من ضميره ، فتقول : الذي مررت به زيدٌ أخوك ، وإن أخبرتَ بزيد ، فمن الناس مَنْ لا يجيزه لعدم العائدِ من الأول ، ومنهم مَنْ يُجيزُه فيقول : الذي مررت بأخيك به زيدٌ ، فإن أخبرتَ في الأول بالألف واللام قلتَ على القول الأول : المارُّ به أنا أخوك زيدٌ ، وعلى القول الثاني : المار به أنا زيدٌ أخوك ، فإن أخبرتَ بزيدٍ فالكلام فيه كالكلام في الأول انتهى .

---

(١) قال الرضي : وأما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الإخبار عن أحدهما وحده ، بل عنهما معا كالصفة والموصوف ، لأن البدل معه كالصفة ، فلا يفرد من المبدل منه .. وبعضهم أجاز الاخبار عن كل واحد منهما ، والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال ، فأجاز ذلك الأخفش ومنعه الزيادي : إذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل أن يذكر خبر الموصول .
ينظر شرح الكافية ٢ / ٤٤ ، والمقتضب ٣ / ١١١ ، والهمع ٢ / ١٤٨ .

(٢) في : ساقطة من " أ " .

وتقول: ضربتُ زيداً أخاك، اذا أخبرتَ بالبدل المفرد (١) من منصوب بالألف قلت: الضاربُ أنا زيداً إيّاه أخوك، فبلهُ "أل" ضاربٌ، وله جمن "أنا" و"زيداً" معمول ضارب وإيّاه: بدلٌ من زيد، ويقسم/ "أل" ما بقي من عائد عليها، لأنّ زيداً معمولها، وضارب صفة جرَتْ على غير مَنْ هي له. فبرز ضميرُ الفاعل، وهو التاء في ضربت، وتقول في الإخبار عن "أل" بأخيك من قولك: مررتُ برجلٍ أخيك: المارُّ أنا برجلٍ به أخوك، تدخل الباء على الضمير الذي يحلّ محلّ البدل.

١٤٨ ب

مسألة: واذا أخبرتَ بالباء من ضُرِبَ زيداً قائماً قلت: الذي ضربه زيداً قائماً أنا، وبه قلت: الذي ضربتُهُ، أو ضُرِبَ إيّاه قائماً زيدٌ، ولا يجوز أن يخبر بضُرِبَ، ولا بقائم، وبالأمير من قولك: أحسنُ ما يكون الأميرُ قائماً: الذي أحسنُ ما يكون قائماً الأميرُ، وهما مع صلتهما أجازهُ المازنيّ، فتقول: الذي هو قائم ما يكون الأمير، وتبعهُ بعضهم، قيل: والصوابُ في القياس الذي أحسنه قائماً ما يكون الأمير.

مسألة: الموصولُ كغيره من الأسماء، تقول في الإخبار بالذي من قولك: ضربتُ الذي ضربتَهُ.

مسألة: إذا أخبرتَ بالسّمن من قولك: السّمن (٢) منوان بدرهم، قلت: الذي هو منوانٌ بدرهم السّمن، وبالمنوين، قلت: اللذان السّمنُ هما بدرهم منوان، وبدرهم قلت: الذي السّمنُ منوانٌ به درهم، وبالهاء المحذوفة في منه لم يجز.

وهذه مسائل في الإعمال إن اتفق العاملان في العمل نحو: ضربتُه وأهنتُ زيداً، فمذهبُ أبي الحسن في الإخبار بزيد أن تقول: الذي ضربتُهُ وأهنتُهُ زيدٌ، ويجوز حذف الضمير.

---

(١) جـ "مفردا".

(٢) أ "السوان" تحريف، ومنوان: مثنى منا، والمنا: المكيال، يُكال به السّمن وغيره، ينظر اللسان "منا" ٢٠/١٦٢.

وبالالام قلت: الضاربه أنا واضربه زيد . وان هثت كررت الموصول .
فقلت: والضاربة أنا زيد ، ولابد إذ ذاك من ضميرثان ، وقيل : لا يجوز الإتيان بالضمير في الجملة الأولى .

وان اختلف العاملان في العمل نحو: ضربت وضربني زيد ، فاذا اخبرت به " زيد " .

فمذاهب أحدها : مذهب الاخفش وهو أن يدخل الموصول على الاول وعلى الثاني ، وتستوفي كل جملة عائدها ، وتستوفي احدى الجملتين خبرها ، وتترك الاولى لا خبر لها ، فتقول : الذي ضربته ، والذي ضربني زيد ، وفي " أل " على إعمال الثاني الضاربه أنا ، والضاربي زيد .

المذهب الثاني : كالاول إلا أنه يحذف الضمير للطول ، فتقول :
الذي ضربت ، والذي ضربني زيد ، والضارب أنا ، والضاربي زيد .

المذهب الثالث: أن تدخل الذي أو " أل " على الجملة الاولى .
وتترك الثانية على حالها ، فتقول : الذي ضربت ، وضربني زيد ، والضارب أنا ، وضربني زيد . واتفقت هذه المذاهب الثلاثة على حذف الخبر من احدى الجملتين ، وتوفيه الاخرى حقها من المبتدأ والخبر .

المذهب الرابع : مانقل أصحابنا عن المازني ، وهو أن يدخل الموصول على الاول وعلى الثاني . وتأتي بكل جملة على انفرادها ، وتوفي حقها من الخبر والضمير ، وكل جملة منها قائمة بنفسها فتقول : الذي ضربته زيد ، والذي ضربني زيد ، والضاربه أنا زيد ، والضاربي زيد .

وفي الفسرة : عن المازني أنه يجعل " أنا " خبراً عن الاول .
والعائد مستكن فيهما جملتان ، وزيد خبر عن الثاني . وفي نقل أصحابنا أن " أنا " فاعل ، وخبر الضاربة زيد ملفوظاً به . واذا اخبرت بالتاء من ضربت وضربني زيد فلتقل على مذهب الاخفش : الضارب والضاربة أنا زيد .
وعلى مذهب المازني : الضارب أنا ، والضاربي زيد . وعلى مذهب الرماني :
الضاربه وغيره / زيد أنا .

وإذا أخبرت بالتاء قلت في مذهب المازني[1] : الضاربُ أنـا ، والضاربةُ زيدٌ أنا .

وإذا أخبرت بالتاء من أعطيتُ وأعطاني زيدٌ درهماً قلت على مذهب الأخفش[2] : المُعطي والمُعطيه درهماً زيدٌ أنا . وعلى قول المازني : المُعطي أنا والمُعطيه زيدٌ درهماً أنا . وبزيد قلت على مذهب الأخفش : المُعطيهُ أنا والمُعطي درهماً زيدٌ . وعلى مذهب المازني : اللفظُ واحـد والتقديرُ مختلـفٌ .

وبالدرهم[3] على قولِ الأخفش : المُعطيه أنا زيدٌ والمُعطيهـ أو المُعطي إيّاه زيدٌ درهمٌ . لأن الفصل الأخير في مذهبه يردّ الكلام إلى أصلـه .

وعلى قول المازني : المُعطي أنا والمُعطيه أو المُعطي إيّاه زيـدٌ درهـم .

وبالتاء في ظننتُ وظنّني زيد منطلقاً في مذهب الأخفش: الظّـانُّ والظّانةُ زيداً منطلقاً أنا ، فأنا عنده خبرٌ عن الاثنين . وكذا إن أخـبرتَ بالياء .

وفي مذهب المازني الظّانُّ أنا والظّانةُ زيدٌ منطلقاً أنا ، فأنا عنـده خبرٌ عن الأوّل .

وبالياء على مذهب المازني : الظانُّ أنا والظّانةُ زيدٌ منطلقاً أنـا . وبزيد على مذهب الأخفش : الظّانُّ أنا إيّاه . والظّاني منطلقاً زيـدٌ . وكذا ذكره الأخفش في المسائل الكبير[4] وابن السراج . وفي قول المبـرد

---

(١) ينظر شرح الكافية ٢/٤٦

(٢) ينظر شرح الكافية ٢/٤٦ والمقتضب ١١٦/٣

(٣) قال المبرد : وإن أخبرت عن الدرهم فإن الصواب المختار في ذلك أن تقول : المعطي أنا زيداً إياه والمُعطى هو إياه درهـمٌ . المقتضب ١١٨/٣ وشرح الكافية ٢/٤٦ .

(٤) "أ" الكبيرة . تحريف .

والرماني : الثالثة أنا منطلقاً ، والثاني أنا زيدٌ . وفي قول المازني : الثاني أنا ، والثاني منطلقاً زيدٌ . ومنطلق على قول الأخفش ، الثالثة أنا إياه ، والثاني إياه زيدٌ منطلقٌ .

وفي قول المازني ، الثاني أنا ، والثاني إياه زيدٌ منطلقٌ . وفي قول الرماني ، الثالثة أنا إياه ، وظنني زيدٌ إياه منطلق ، وبالتاء من ظننت وظنني إياه زيداً منطلقاً في قول الأخفش . الثاني زيداً منطلقاً ، والثالثة هو إياه أنا . وبالياء كهو بالتاء في هذا القول ، وفي قول المازني الثاني زيداً منطلقاً أنا ، والثالثة هو إياه أنا ، وبزيد في قول الأخفش الثالثة أنا منطلقاً ، والثاني إياه هو زيدٌ ، ويجوز ألا تظهر هو . وفي قول المازني . الثالثة أنا منطلقاً زيدٌ ، والثاني إياه هو . ومنطلق في قول الأخفش ، الثاني أنا زيداً إياه ، والثاني هو إياه منطلقٌ .

ويجوز أن تسقط هو . وفي قول المازني : الثالثة أنا زيدٌ منطلقٌ ، والثاني هو إياه هو .

وفي النهاية : في الإخبار عن الأسماء التي مع الفعلين أقوال ، والتفريع على مذهب البصريين :

الأول : لا يمتنع منه أحدٌ من النحويين ، وهو مقتضى القياس . أن يدخل الموصول على الفعل المتقدم ، وتجعله صلةً له ، وتعطف الثاني عليه ، وتجعله داخلاً في الصلة .

الثاني : قول أبي الحسن تنقل الفعلين إلى اسمي فاعلين . وتدخل ألْ على كلٍّ منهما ، وتأتي بالمخبر عنه آخراً فيكون عاطفاً لموصول مفرد على موصول مفرد .

الثالث : أصحاب الحذف ، وهم قومٌ من البغداديين مذهبهم كمذهب أبي الحسن إلاّ أنهم يحذفون العوائد المنصوبة ، وإن كانوا لا يحذفون الهاء مع أسماء الفاعلين في غير هذا الباب .

الرابع: قولُ المازني يُفصَلُ فِعلُ أبي الحسن إلاّ أنه يجعلُ كــلّ جملة مستقلة بنفسها، ولا يمنع الموصول بحيث يجعل الخبر عنهما آخراً بــل يُعطي كلّ واحدٍ خبرَه.

والخامس: قولُ ابن السراج يُدخِلُ (ألْ) على الأول فيصير اسم فاعل، ويبقى الثاني على لفظه، وكلهم قد اتفقوا على الامتناع من إدخــال (ألْ) على الفعل الثاني مع ادخالها على الفعل الأول، لأن هذين الفعلين مُزجا حتى صارت الجملتان كالجملة الواحدة.

المسائل (١): قاما وقعدا أخواك، ذهبتُ وذهبَ إليّ زيدٌ، وضربتُ وضربني زيدٌ، وضربتُ وشتمتُ زيداً، وأعطيتُ وأعطاني زيدٌ درهماً، وظننــتُ وظنني زيداً قائماً، وأعلمتُ وأعلمني زيدٌ عمراً قائماً. مثال ذلك في الأولى: اللذان قاما وقعدا أخواك، وعلى مذهب أبي الحسن: القائمان والقاعدان أخواك، وعلى مذهب أصحاب الحذف: ليس فيه شيءٌ تحذفه، وعلى مذهــب المازني: القائمان هما، والقاعدان أخواك، وعلى قولِ أبي بكر: القائمــان وقعدا أخواك.

وأنشد المفضّل في الأمثال (٢)

أَرانِيَ وَنَهشاً كالمُسَمِّنِ كَلْبَهُ ... فَخَدَّشَهُ أَنْيابُهُ وَأَظافِرُه

عطف خدّشه على مُسمّن، لأنه وقع صلة لألْ، كأنه قال: كالذي سمّن كلبــه فخدّشه. لا شبهةَ عند النحويين أن اسم الفاعل، واسم المفعول الواقعيــن صلةً لألْ، في معنى الفعل الصريح انتهى.

ذِكرُ محالِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ والجزمِ (٣). فمحلُ الرفعِ من الأسماء المبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، واسم "ما" الحجازية، خلافاً للكوفيين

---

(١) ينظر شرح الكافية ٢/٤٦-٤٧، والمقتضب ٤/١٠٤.

(٢) البيت لعوف بن الأحوص.
ينظر الأمثال للمفضل الضبي ص ١٤، وكتاب الفاخر ص ٧٠ و ٢٣١، ومعجم الشعراء — للمرزباني ص ٢٧٥.

(٣) الجزم: ساقط من أ.

في زعمهم أنه مرفوعٌ على الابتداء، والفاعل، والنائب، وخبر إنّ وأخواتها، وخبر "لا" لنفي الجنس، والتابع لمرفوع، أو لجار ومجرور المرفوع. وفسّره البصريون بالمنادى المبني على الضمّ، إذا انتهى بما ضمّه نحو: يا زيدُ الظريف، وبالمحكوم له بحكمه نحو: يا هؤلاء العقلاء، وبما هو في موضع رفع نحو: ماجاءني من رجلٍ عاقل، وبما هو مرفوع مقدر نحو: زيدٌ يضربُ، ويخافُ. وبما هو مرفوعٌ في المعنى نحو: ماقام غير زيد وعمرو، أي ماقام إلاّ زيدٌ وعمرو. هكذا عدّوه. وعندي أنه من عطف التوهم، وليس من الجاري مجرى المرفوع معنى تابعٌ منصوبٌ لفظاً مشتركٌ مع مرفوعٍ في كون كلٍّ منهما فاعلاً معمولاً من حيث المعنى، خلافاً للكوفيين في نحو: ضاربٌ زيدٌ هنداً العاقلةُ برفع العاقلة.

ولا الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية بها خلافاً للفراء، وتبعه أبو منصور(1) الجواليقي من المتأخرين، وهو قولُ جماعةٍ من أهل الكوفة، وبغداد، وابن كيسان من المتقدمين، بل هو مرفوع الابتداء، وسيأتي الخلاف في ذلك مشبعاً إن شاء الله تعالى.

ولا أن الاسم يرتفعُ بظرف، أو باسم قد رفع غيره، فالظرفُ حيث رفع اسمين في نحو: زيدٌ حيث عمرو، لكونها نابت مَناب ظرفين من حيث المعنى، إذ التقدير: زيدٌ في مكان فيه عمرو خلافاً للكوفيين، بل هو مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف لدلالة المعنى عليه. ولو قلت: قمتُ حيث زيدٌ قائمٌ، فعندهم أنه إن حذف قائم ارتفع زيدٌ بحيث، وإن أثبت أجازوا فيه الرفع والنصب. وحيثُ عند البصريين مضافةٌ إلى جملة. والاسمُ المشتقُّ إذا وقع خبراً للمبتدأ أوّلها أصلهُ المبتدأ رفع المبتدأ، ورفع ضميره العائد على المبتدأ، ولو قدّرته بلفظ موصوف استتر فيه ضميران. فلو كان الخبر بألْ تحمّل/ ثلاثةَ ضمائر ورفع أيضاً المبتدأ وضميره، وضمير الخلَف، وضمير ألْ. فلو أكدت الضمائر قلت: زيدٌ القائمُ نفسُه نفسُه نفسُه. وكان زيدٌ القائمَ نفسُه نفسُه، خلافاً للكوفيين في ذلك. والبصريون لا يحمّلون هذا المشتق غير ضمير واحد.

١٥٠ / ١

(1) أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، من مصنفاته: كتاب المعرّب، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة. توفي سنة "٥٤٠ هـ". نزهة الألباء ص٢٧٦، وشذرات الذهب ٤/١٢٨.

وزاد الأعلم في وجوه الرفع : الرفع على الإهمال ، وحمل من ذلك قول الله تعالى " يقال له إبراهيم " (١) ، فإبراهيم عنده مرفوع بالإهمال من العوامل .

وذكر ابن عصفور أن الاسم يوقف إذا كان لمجرد عدد ، وكان معطوفاً على غيره ، أو معطوفاً عليه غيره ، ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ، ولا في التقدير ، نحو : واحد واثنان وثلاثة ، وأربعة . فإذا كان عارياً من العطف كان موقوفاً نحو : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة . والذي أذهب إليه أن هذه الحركات ليست حركات إعراب ، بل هي مشتبهة بها حدثت عند حصول هذا التركيب العطفي .

ومن الإهمال : المضارع العاري من ناصب وجازم ، ونون إناث ، خلافاً لابن درستويه إذ زعم أنه مبني . ومن نون توكيد ، خلافاً لمن زعم أنه مبني مطلقاً ، أو فصل فحكم بإعراب ما ركب بالنون دون غيره .

ومحل النصب من الأسماء : المفعول المطلق ، وهو المصدر ، مبهمة ومختصة ، والمقيد : وهو المفعول به غير النائب ، والمشبه به ، وفيه ، ومعه ومن أجله ، وخبر كان وأخواتها ، واسم إن وأخواتها ، وخبر " ما " الحجازية خلافاً للكوفيين في زعمهم أن انتصابه هو على إسقاط الخافض ، وهو الباء ، وخبر " لا " و " لات " أخوتي ما ، واسم لا للتبرئة .

والمستثنى والحال ، والتمييز ، والتابع لمنصوب ، أو بما جرى مجرى المنصوب ، وهو اسم " لا " في نحو : لا رجل ظريفاً ، بنصب ظريف ، أو المحكوم له بحكم المنصوب نحو : يا هؤلاء العقلاء ، أو في موضع نصب نحو : ما رأيت من رجل ولا امرأة ، أو منصوباً مقدراً نحو : رأيت رجلاً يأكل وضاحكاً . وأجاز هشام انتصاب الاسم على القطع مطلقاً نحو : جاء زيد أزرق ، يريد : الأزرق ، فأسقط " أل " ونصب . والفراء : حيث يراد التوكيد نحو : زيد في الحمام عرياناً ، يريد : العريان .

---

(١) سورة الأنبياء الآية ٦٠

وأجاز الكوفيون النصبَ على الخلاف نحو: لو تُركتَ والأسدَ لأكلك.
وهذا عند البصريين مفعولاً معه. ونصب الاسم لكون متبوعه مفعولاً من حيث المعنى نحو: ضاربٌ زيدٌ هنداً العاقلَ. وأجاز ابن الطراوة النصبَ بالقصد وذلك في باب الاشتغال نحو: زيداً ضربتُه.

وأجاز السهيلي انتصابَ الاسم على أنه مفعول به من جهة المعنى، وإن لم يعمل فيه عاملٌ لفظي، وذلك في باب الإغراء.

ومن الأفعال في المضارع غير المبني إذا دخلَ عليه (١) ناصبٌ.
أو اتبع نسقاً أو بدلاً. ومحلُّ الجرِّ: هو الاسم فقط، إذا دخل عليه عاملُه وهو الحرف والإضافة والتبعية لمجرور، أو لما جرى مجراه بأن يُحكَمُ له بحكمه (٢) نحو: مررت بخمسةَ عشرَ رجلاً كرامٍ.

وما كان مخفوضاً مقدراً نحو: مررت برجلٍ يأكلُ وشاربٍ، أو متوهماً خفضه نحو: ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ. ونحو ما أجازه بعضُهم من قولك: ما قام أبو زيدٍ وعمرو. بالجر في عمرو، على معنى: ما قام غيرُ زيدٍ وعمرو وأُجريَ إلا زيدٌ مجرى غير زيد / ومحلُّ الجزم هو الفعل فقط.

150 ب

وهو منه في المضارع المعرب إذا دخل عليه عاملُه فيجزم به، أو بكونه تابعاً بدلاً أو نسقاً لمجزوم، أو لمحل مجزوم على تقدير نحو قوله تعالى: "فأصَّدَّقَ وأكُنْ" (٣) في قراءة (٤) من جزم.
وهذا هو كالفهرسة للأبواب التي تأتي، ويأتي الكلامُ فيها محرراً مفهماً إن شاء الله تعالى.

---

(١) تكملة من (ب)
(٢) ب " يحكم "
(٣) سورة المنافقون الآية ١٠
(٤) قال ابن خالويه في الحجة ص ٣١٩ (يقرأ بإثبات الواو والنصب وبحذفها والجزم، والإجماع على الجزم إلا ما تفرد به أبو عمرو من النصب. فالحجة لمن جزم: أنه رده على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل لأن الأصل كان " لولا أخرتني أتصدق وأكن ".)
وينظر النشر ٢/ ٣٧١ وإتحاف فضلاء البشر ص ٤١٧.

فهرس الموضوعات

الفهـــارس العامـــة

—

فهرس الآيات القرآنية

-

فهرس الحديث النبوي

فهرس الأقوال والأمثال

فهرس الشعر والرجز

(ء)

البيت		بحره	قائله	الصفحة
فأولئكما اذا ماذكرتها	ومن بعد أرعيلنا وسماء	الطويل	—	١٠٦
ان من يدخل الكنيسة يوما	يلق فيها جآذرا وظباء	الخفيف	الاخطل	١٢٤
أنا ابن مزيقياعمرو وجدى	أبوه منذر ماء السماء	الوافر	أوس بن الصامت	١٤١
أمن يهجو رسول الله منكم	ويمدحه وينصره سواء	الوافر	حسان	٢١١

(ب)

البيت		بحره	قائله	الصفحة
فلما جلاها بالأيام تحيزت	ثباتا عليها ذلها واكتئابها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلى	١٦
قد علمت ذاك بنات ألبب		رجز	—	٨٠
وقد جعلت نفس تطيب لضغمة	لضغميهماها يقرع العظم نابها	الطويل	مغلس بن لقيط	١١٢
وكائن بالأباطح من صديق	يرانى لو أصبت هو المصابا	الوافر	جرير	١٣٤
كأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا	ببطن شريان يعوى حوله الذيب	البسيط	جنوب بنت العجلان	١٤١
يسر المرء ماذهب الليالى	وكان ذهابهن له ذهابا	الوافر	—	١٦٦
أحلامكم لسقام الجهل شافية	كما دماؤكم تشفى من الكلب	الطويل	الكميت	١٧٠
واصل خليلك ما التواصل ممكن	فلأنت أوهو عن قريب ذاهب	الكامل	—	١١٠
لئن لقيتك خاليين لتعلمن	أبى وأيك فارس الاحزاب	الكامل	—	٢٠٥

(ت)

البيت		بحره	قائله	الصفحة
حنت نوار ولات هنا حنت	وبدا الذى كان نوار أجنت	الكامل	شبيب بن جعيل	١٦٠
وذكرها هنت ولات هنت		رجز	—	١٦٠
بعد اللتيا واللتيا والتى	اذا علتها أنفس ترددت	رجز	العجاج	١٠٤

(س)

(ض)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

الا أنه من يلغ عاقبة الهوى	مطيع دواعيه يبؤ بهوان	الطويل	—	١٢٦
ألا لعن الله الوشاة وقولهم	فلانة أضحت خلة لفلان	الطويل	عروة بن حزام	١٤٩
الله يعلم أنا فضلا من عطية	على هن وهن فيما مضى وهن	البسيط	ابن عرسة القرشي	١٥٠
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم	بأبيض ماضي الشفرتين يمان	الطويل	رجل من طيء	١٦٥
فإن أوه اللواتي من أناسي	أضاعوهن لا أدع الذينا		—	١٠٤
دعي ماذا علمت سأتقيه	ولكن بالمغيب نبئيني	الوافر	أبو حية النميري	١٨١
تعش فإن عاهدتني لا تخونني	نكن مثل من يا ذئب يصطحبان	الطويل	الفرزدق	١٦٣
ونعم من كأمن ضاقت مذاهبه	ونعم من هو في سر وإعلان	بسيط	—	٢٠٣
لا تظلموا مسورا فانه لكم	من الذين وفوا بالسر والعلن	بسيط	—	٢١٠
نحن الأولى فاجمع جمو	عك ثم وجههم إلينا	م. الكامل	عبيد الأبرص	٢١٢
سأعجز من هجاهم من سواهم	وأعرض منهم عمن هجاني	الوافر	هدبة بن خشرم	٢١٠

(ى)

أبيت أسري وتبيتي تدلكي	وجهك بالعنبر والمسك الذكي	رجز	—	٢٢
رميته فأقصدت	فما أخطأت الرمية	هزج	—	٩١
بسهمين مليحين	أعارتكهما الظبية			
على أطرقا باليات الخيام	إلا الثمام وإلا العصي	المتقارب	أبو ذؤيب الهذلي	١٣٨
فأومأت إيماء خفيا لحبتر	ولله عينا حبتر أيما فتى	الطويل	الراعي	٢٠٤

فهرس الجماعات النحوية

--

فهرس القبائل

فهرس الأعلام

(ب)

(ز)

(س)

(ع)

(ف)

فهرس الكتب الواردة في المتن

∴

المصادر والمراجع

أولا : المطبوعات :

١ - اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : للشيخ أحمد الدمياطي - الشهير بالبناء . طبع عبد الحميد حنفي عام ١٣٥٩ هـ .

٢ - الاتقان في علوم القرآن - جلال الدين السيوطي . الطبعة الثالثة - مطبعة الحلبي عام ١٩٥١ .

٣ - أسرار العربية : عبد الرحمن الانباري : تحقيق : محمد البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٥٧

٤ - أساس البلاغة - للزمخشري - دار ومطابع الشعب القاهرة ١٩٦٠ .

٥ - الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي . طبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - الطبعة الثانية ١٣٦٠ هـ .

٦ - الاغراب في جدل الاعراب : ابن الانباري - مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧ . طبعت مع رسالة " لمع الأدلة " له . تحقيق .

٧ - الاقتراح : في علم النحو . لجلال الدين السيوطي - تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم - الطبعة الأولى القاهرة ١٩٧٦ .

٨ - أمالي الزجاجي - لأبي القاسم بن اسحاق الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - الطبعة الأولى ١٣٨٢ بالقاهرة .

٩ - أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه : أبو القاسم عبد الرحمن الاندلسي السهيلي ،تحقيق : محمد ابراهيم البنا - مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٠ .

١٠ - الأمالي الشجرية : لأبي السعادات هبة الله المعروف بابن الشجري . الطبعة الأولى . طبع دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٤٦ هـ .

١١ـ انباه الرواة على أنباه النحاة : للقفطي : تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ـ مطبعة دار الكتب ١٩٥٠ .

١٢ـ الانصاف في مسائل الخلاف : لأبي البركات الانباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الثالثة ـ مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٣ .

١٣ـ أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : لابن هشام ، طبع القاهرة ١٩٥٦

١٤ـ الايضاح في علل النحو : للزجاجي ـ تحقيق الدكتور مازن المبارك الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٣ .

١٥ـ البحر المحيط : أثير الدين أبو حيان الاندلسي مطبعة السعادة الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ .

١٦ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : لمحمد بن علي الشوكاني ، الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ بمصر .

١٧ـ أبو البركات بن الانباري : الدكتور فاضل السامرائي ، الطبعة الأولى بغداد ١٩٧٥ .

١٨ـ بغية الوعاة : لجلال الدين السيوطي ـ مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤ م .

١٩ـ البيان في غريب اعراب القرآن : لأبي البركات بن الانباري ـ تحقيق الدكتور طه عبد الحميد ـ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٦٩

٢٠ـ تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الزبيدي ، الطبعة الأولى ، بالمطبعة الخيرية ، مصر ١٣٠٦ هـ .

٢١ـ التبيان في علم البيان المطلع على اعجاز القرآن : ابن الزملكاني ، تحقيق الدكتور احمد مطلوب ، والدكتوره خديجة الحديثي ، مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٦٤ .

٢٢ـ تحقيق النصوص ونشرها : عبد السلام هارون ـ مطبعة لجنة التأليف ١٩٥٤

٢٣- تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان : ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار - طبعة دار المعارف بمصر.

٢٤- تاريخ الفكر الأندلسي : آنخل جنثالث - ترجمة حسين مؤنس الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٥ .

٢٥- تاريخ اللغات السامية : للدكتور اسرائيل ولفنسون ، الطبعة الأولى لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٢٩ .

٢٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ١٩٦٧ القاهرة .

٢٧- التطور النحوي للغة العربية : برجشتراسر - مطبعة السماح ١٩٢٩ بالقاهرة .

٢٨- التقريب لحد المنطق والمدخل اليه : ابن حزم ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، طبعة بيروت ١٩٥٩ .

٢٩- جمهرة أنساب العرب : ابن حزم الأندلسي ، تحقيق : عبد السلام هارون - طبعة دار المعارف بمصر ١٩٦٢ .

٣٠- الجني الداني في حروف المعاني - الحسن بن قاسم المرادي - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣ .

٣١- حاشية الخضري على ابن عقيل ، المطبعة الأزهرية ط١ ١٣٠٦ هـ .

٣٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، الطبعة الأولى - دار احياء الكتب العربية .

٣٣- الحجة في علل القراءات السبع : أبو علي الفارسي - الجزء الأول : تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة ١٩٦٥ .

٣٤- الحجة في القراءات : ابن خالويه ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، طبع بيروت ، دار الشروق ١٩٧١ .

٣٥- الحدود في النحو: الرماني - طبعت مع رسالتين بتحقيق الدكتور مصطفى جواد، يوسف يعقوب مسكوني - بغداد ١٩٦٩ .

٣٦- الحركة الفكرية في مصر والشام في العصر الأيوبي والمملوكي الأول : عبد اللطيف حمزة - دار الفكر العربي ١٩٤٧ .

٣٧- الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح حتى نهاية عصر ملوك الطوائف : البير حبيب مطلق ، طبع بيروت ١٩٦٧ .

٣٨- ابن حزم : لمحمد أبوزهرة - مطبعة دار الفكر العربي بالقاهرة ١٩٥٤

٣٩- أبوحيان النحوي : للدكتورة خديجة الحديثي الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٦ .

٤٠- خزانة الأدب : عبد القادر البغدادي - المطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩ هـ .

خزانة الأدب : عبد القادر البغدادي تحقيق عبد السلام هارون ، طبعة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ .

٤١- الخصائص : ابن جني - تحقيق محمد النجار - دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ .

٤٢- دراسات في اللغة : الدكتور ابراهيم السامرائي - مطبعة العاني - بغداد ١٩٦١ .

٤٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر العسقلاني - تحقيق محمد سيد جاد الحق - دار الكتب الحديثة ط ٢ مصر ١٩٦٦

٤٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع : احمد بن الأمين الشنقيطي مطبعة كردستان - الجمالية بمصر ١٣٢٨ هـ .

٤٥- ديوان الأخطل معنى بطبعه وعلق حواشيه الأب أنطون صالحاني اليسوعي . طبع بيروت ١٨٩١ .

٤٦- ديوان أبي الأسود الدؤلي : تحقيق عبد الكريم الدجيلــــي ، ط ١ ، بغداد ١٩٥٤ .

٤٧- ديوان الأعشى ، تحقيق الدكتور محمد حسين - المطبعة النموذجية بمصر ١٩٥٠ .

٤٨- ديوان امرئ القيس : تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعــــة الثانية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ .

٤٩- ديوان بشار بن برد ، الناشر وشارحه ومكمله : محمد الطاهر بــــن عاشور ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٥٧ .

٥٠- ديوان أبي تمام ، شرح الخطيب التبريزي - تحقيق محمد عبده عــزام ط (دار المعارف) ١٩٦٤ .

٥١- جران العود ، رواية أبي سعيد السكري - الطبعة الأولى - مطبعـــة دار الكتب المصرية ١٩٣١ .

٥٢- ديوان جرير : بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق : الدكتور نعمــــان محمد أمين طه ، دار المعارف ١٩٦٩ .

٥٣- جميل شاعر الحب العذري ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، الطبعــــة الثانية ، دار مصر ١٩٦٧ .

٥٤- حاتم الطائــــي - د دار صادر بيروت ١٩٦٣ .

٥٥- حسان بن ثابت ، تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين - الهيئـــــة العامة للكتاب : ١٩٧٤ .

٥٦- الحماسة - شرح التبريزي طبع بمصر ١٣٢٢ هـ .

٥٧- ابن الدمينة ، تحقيق الأستاذ احمد راتب النفاخ - مكتبـــة دار العروبة - القاهرة ١٩٥٩ .

٥٨- ديوان ذي الرمة ، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٢ .

٥٩- ديوان رؤبة - طبعة ليبزك ١٩٠٣ .

٦٠- ديوان زهير بن أبي سلمى - ط دار صادر بيروت ١٩٦٤ .

٦١- ديوان الشريف المرتضى ، تحقيق : رشيد الصفار ، طبع احياء الكتب العربية (الحلبي) ١٩٥٨ .

٦٢- الطرماح : تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٩٦٨ .

٦٣- ديوان عبد الله بن المعتز ، طبع بيروت ، مطبعة الاقبال ١٣٣٢ هـ .

٦٤- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - نشرة D.N. RHODKANAKIS WIEN ١٩٠٢ .

٦٥- ديوان عروة بن الورد والسموءل - دار صادر بيروت ١٩٦٤ .

٦٦- ديوان عمر بن أبي ربيعة ط دار صادر بيروت ١٩٦٦ .

٦٧- ديوان الفرزدق - كرم بستاني - دار صادر بيروت ١٩٦٠ .

٦٨- ديوان القطامي تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب دار الثقافة بيروت الطبعة الاولى ١٩٦٠ .

٦٩- ديوان مجنون ليلى تحقيق عبد الستار احمد فراج ، طبع ونشر مكتبة مصر بالقاهرة .

٧٠- ديوان ابن مقبل : تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٩٦٢

٧١- ديوان النابغة الذبياني - تحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور الجزائر ١٩٧٦ .

٧٢- ديوان الهذليين ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٥

٧٤- الرد على النحاة : ابن مضاء ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، طبع القاهرة ١٩٤٧ .

٧٥- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات : محمد باقر الموسوي الخوانساري طبع ١٩٤٧ .

٧٦- سر صناعة الاعراب : ابن جني . تحقيق : مصطفى السقا وآخرين . مطبعة الحلبي الطبعة الأولى ١٩٥٤ .

٧٧- سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجي - تحقيق : علي فودة ، الطبعة الأولى - المطبعة الرحمانية ١٩٣٢ القاهرة .

٧٨- سيبويه امام النحاة : علي النجدي ناصف - مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٣ .

٧٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد الحنبلي منشور مكتبة القدسي بمصر ١٣٥١ هـ .

٨٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الثانية - مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٩٣٩ م .

٨١- شرح التسهيل : تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى - مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٧ .

٨٢- شرح التصريح على التوضيح - للشيخ خالد الأزهري ، الطبعة الأولى مصر ١٩٥٤ .

٨٣- شرح ديوان الحماسة : لأبي زكريا التبريزي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي القاهرة ١٩٣٨ .

٨٤- شرح ديوان الحماسة : للمرزوقي : نشره الأستاذان : احمد أمين - عبد السلام هارون - مطبعة لجنة التأليف والترجمة مصر ١٩٥٣ .

٨٥- شرح ديوان كثير عزة - هنري بيرس - طبع الجزائر ١٩٣٠ .

٨٦ـ شرح ديوان كعب بن زهير ـ الطبعة الأولى ،مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .

٨٧ـ شرح الرضي على الكافية ،طبع بمصر ١٣١٠ هـ .

٨٨ـ شرح ابن عقيل ،تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الخامسة عشرة المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٩٦٧ .

٨٩ـ شرح المفصل : ابن يعيش ، طبعة ادارة الطباعة المنيرية ـ بمصر

٩٠ـ شروح سقط الزند ،تحقيق : مصطفى السقا ،وعبد السلام هارون وغيرهما ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٤ .

٩١ـ شعر ابراهيم بن هرمة القرشي : تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٩ .

٩٢ـ شعر أبي حية النميري : جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري ـ منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي بدمشق ١٩٧٥ .

٩٣ـ شعر الراعي النميري وأخباره ،جمعه وعلق عليه : ناصر الحاني ـ مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٦٤ .

٩٤ـ شعر عروة بن حزام ـ تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ،وأحمد مطلوب ـ بغداد ١٩٦٠ .

٩٥ـ شعر الكميت بن زيد الانصاري ،جمع وتحقيق الدكتور داود سلوم ـ الناشر مكتبة الأندلس ـ بغداد ١٩٦٩ .

٩٦ـ شعر هدبة بن الخشرم العذري ،جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري ـ نشر وزارة الثقافة بدمشق ١٩٧٦ .

٩٧ـ شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، شهاب الدين أحمد الخفاجي ـ المطبعة الوهبية ،مصر ١٢٨٢ هـ .

٩٨ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ،مكتبة العروبة بمصر سنة ١٩٥٧ .

٩٩ ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : لأبي الحسن احمد بن فارس تحقيق : مصطفى الشويمي ،بيروت ١٩٦٤ .

١٠٠ـ صحيح البخاري ـ طبعة بولاق سنة ١٣١٤ هـ .

١٠١ـ صحيح الترمذي ـ شرح الامام ابن العربي ـ المالكي ـ الطبعة الاولى ـ مطبعة الصاوي بمصر ١٩٣٤ .

١٠٢ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : محمود شكري الالوسي ـ بيروت ١٣٢٠ هـ .

١٠٣ـ طبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين السبكي ـ المطبعة الحسينية بمصر ١٣٢٤ هـ .

١٠٤ـ طبقات النحويين واللغويين : لأبي بكر الزبيدي : تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٤ .

١٠٥ـ عبث الوليد : لأبي عبادة البحتري ـ املاء أبي العلاء المعري ـ مطبعة الترقي بدمشق : ١٩٣٦ ،تعليق محمد عبد الله المدني .

١٠٦ـ العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب : يوهان فك ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ،القاهرة ١٩٥١ .

١٠٧ـ العقد الفريد : ابن عبد ربه ،مطبعة الاستقامة ـ الطبعة الأولى ١٩٤٠ .

١٠٨ـ علم اللغة العربية : للدكتور محمود حجازي ،بيروت ١٩٧٣ .

١٠٩ـ أبو علي الفارسي : حياته ومكانته بين أئمة العربية ط(نهضة مصر) للدكتور عبد الفتاح شلبي .

١١٠ـ العمدة : ابن رشيق القيرواني ـ الطبعة الأولى ـ مطبعة حجازي بالقاهرة ١٩٣٤ .

١١١ـ العين ، للخليل بن احمد الفراهيدي ـ تحقيق الدكتور عبد الله درويش ـ مطبعة العاني ببغداد ١٩٦٧ .

١١٢ـ غاية النهاية في طبقات القراء : لشمس الدين بن الجزري ـ تحقيق برجشتراسر ، الطبعة الاولى مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٢ .

١١٣ـ الفاخر : لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم ـ تحقيق : عبد العليم الطحاوي الطبعة الاولى ، دار احياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٦٠ .

١١٤ـ فوائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ـ لشهاب الدين أبي العباس احمد العيني ـ المطبعة الكاستلية بالقاهرة ١٢٩٧ هـ .

١١٥ـ الفلسفة اللغوية : جرجي زيدان ، القاهرة ١٩٠٤ .

١١٦ـ الفهرست : ابن النديم ـ المطبعة الرحمانية القاهرة ١٣٤٨ هـ .

١١٧ـ في النحو العربي نقد وتوجيه : للدكتور مهدي المخزومي ، بيروت ١٩٦٤ .

١١٨ـ القراءات واللهجات : عبد الوهاب حمودة ـ النهضة المصرية ط ١ ١٩٤٨ .

١١٩ـ كتاب سيبويه ط (بولاق) ١٣١٦ هـ .

١٢٠ـ كتاب الفاخر في الأمثال : لأبي طالب المفضل بن سلمة ، اعتنى باستخراجه وتصحيحه شارلس أمبروز ، طبع في مطبعة بريل في مدينة ليدن ١٩١٥ .

١٢١ـ الكشاف : لمحمود بن عمر الزمخشري ، ضبطه وصححه : مصطفى حسين احمد ـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٩٤٦ .

١٢٢ـ ابن كيسان النحوي : للدكتور محمد ابراهيم البنا ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٧٥ .

١٢٣ـ لسان العرب : ابن منظور ط (بولاق) ١٣٠٠ ـ ١٣٠٧ هـ .

١٢٤ - اللغة : فندريس - ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، القاهرة ١٩٥٠ .

١٢٥ - اللغة بين المعيارية والوصفية : الدكتور تمام حسان ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٨ .

١٢٦ - اللغة معناها ومبناها : الدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ .

١٢٧ - اللهجات العربية في التراث : الدكتور احمد علم الدين الجندي - مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٥ .

١٢٨ - ما ينصرف وما لا ينصرف : لأبي اسحق الزجاج - تحقيق : هدى محمود قراعة - لجنة احياء التراث الاسلامي . القاهرة ١٩٧١

١٢٩ - مجالس ثعلب : لأبي العباس احمد بن يحيى ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف ١٩٤٩ .

١٣٠ - مجمع الأمثال - للميداني - منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٢ .

١٣١ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها - لابن جني - تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .

١٣٢ - المخصص : لابن سيده - (بولاق) ١٣١٦ هـ - ١٣٢١ هـ .

١٣٣ - المدارس النحوية : للدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ١٩٦٨ .

١٣٤ - مدرسة البصرة النحوية ، الدكتور عبد الرحمن السيد - دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .

١٣٥ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : الدكتور مهدي المخزومي . بغداد ١٩٥٥ .

١٤٨- مقصد الفرضيين ومرشد الطالبين - لشمس الدين بن الجزرى . القاهرة - المطبعة الوطنية ١٣٥٠ هـ .

١٤٩- المنصف : شرح ابن جنى لكتاب التصريف - تحقيق : ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين - مطبعة الحلبى ١٩٦٠ م .

١٥٠- المنطق الحديث ومناهج البحث - للدكتور محمود قاسم الطبعة الثانية مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٣ .

١٥١- المنطق الصورى والرياضى : للدكتور عبد الرحمن بدوى - الطبعة الثانية مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٣ .

١٥٢- مناهج البحث فى اللغة - الدكتور تمام حسان - القاهرة ١٩٥٥

١٥٣- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك - لأبى حيان - تحقيق سدنى جليزر - نيوهافن ١٩٤٧ .

١٥٤- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة : ابن تغرى الاتابكى طبعة دار الكتب - مصر ١٩٤٦ م .

١٥٥- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء : ابن الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - دار نهضة مصر ١٩٦٧ .

١٥٦- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : محمد الطنطاوى - الطبعة الرابعة - القاهرة ١٩٥٩ .

١٥٧- النشر فى القراءات العشر : لابن الجزرى - أشرف على تصحيحه الأستاذ على محمد الضباع - مطبعة مصطفى محمد بمصر .

١٥٨- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب - للمقرى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٤٩ .

١٥٩- نكت الهميان فى نكت العميان : لصلاح الدين الصفدى . القاهرة ١٩١١ .

١٦٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطى مطبعة السعادة - الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ .

ثانيا : المخطوطات :

١٦١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل : لأبي حيان الأندلسي رقم (٦٢٥٦١١ نحو) بدار الكتب المصرية ، ومنه نسخه مصورة بجامعة القاهرة رقم ٢٦٠٥٨ .

١٦٢- تعليق الفرائد : لبدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني - المكتبة الظاهرية بدمشق الجزء الأول رقم ١٦٦٣ ، والجزء الثاني رقم ١٦٦٤ .

١٦٣- تمهيد القواعد : لناظر الجيش - دار الكتب المصرية رقم ٣٤٦١ نحو .

١٦٤- النكت الحسان في شرح غاية الاحسان : لأبي حيان الأندلسي دار الكتب المصرية رقم (٣٦٤ نحو) .

ثالثا : الدوريـــات :

١٦٥- مجلة الأزهر الجزء العاشر سنة ١٩٥٢ مقال أرسطو والنحو العربي .

١٦٦- مجلة العربي العدد ١٦٦ سبتمبر سنة ١٩٧٢ .

١٦٧- مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد الرابع عشر الجزء ٩ و١٠ سنة ١٩٥٦ .

١٦٨- مجلة مجمع اللغة العربية : الجزء الأول عام ١٩٣٤ .

١٦٩- مجلة مجمع اللغة العربية : العدد السابع عام ١٩٥٣ .

١٠٠- مجلة مجمع اللغة العربية : العدد الثامن عام ١٩٥٥ .

١٠١- مجلة مجمع اللغة العربية : العدد العاشر عام ١٩٥٨ .

١٠٢- مجلة مجمع اللغة العربية : الجزء السابع عشر عام ١٩٦٤ .

١٠٣- مجلة لغة العرب : للكرملي - السنة السابعة ١٩٢٩ .

—

رابعا : الرسائل الجامعيـــة :

١٧٤ - الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو - رسالة دكتوراه - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - للدكتور أمين علي السيد .

١٧٥ - أصول النحو : لابن السراج . رسالة دكتوراه - كليـــة الآداب جامعة القاهرة - تحقيق عبد الحسين الفتلي عام ١٩٧١ .

١٧٦ - التوطئة : لأبي علي الشلوبين - رسالة ماجستير - كليـة دار العلوم - جامعة القاهرة . تحقيق : يوسف احمد المطوع عام ١٩٧٢

١٧٧ - شرح جمل الزجاجي : لابن عصفور رسالة دكتوراه - كليـــة الآداب جامعة القاهرة - تحقيق : صاحب جعفر أبوجناح عام ١٩٧١ .

١٧٨ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / لابن مالك - رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر . تحقيق : عبد المنعم احمد هريدي عام ١٩٧٠ .

١٧٩ - شرح اللمحة البدرية في نحو علم العربية : لابن هشام - رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة القاهرة . تحقيق : هادي نهر عام ١٩٧٤ .

١٨٠ - المدرسة البغدادية : رسالة دكتوراه - كليـة الآداب - جامعة القاهرة . محمود حسني محمود عام ١٩٧٦ .

١٨١ - منهج أبي حيان في تفسيره البحر المحيط - رسالة دكتوراه - كلية الآداب جامعة القاهرة . عبد المجيد عبد السلام محتسب عام ١٩٦٨ .

١٨٢ - نتائج الفكر : للسهيلي : رسالة دكتوراه - كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر . تحقيق : محمد ابراهيم البنا عام ١٩٧٠ .

١٨٣ - نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة - رسالة دكتوراه - كلية دار العلوم جامعة القاهرة للدكتور : عبد الرحمن السيد عام ١٩٦١ .